

سلسلة المراجع الحديثة في التمويل والعلوم المصرفية

إدارة البنوك التجارية

Commercial Banks Management

أ. د. أسامة الأنصاري

خبير أسواق رأس المال العربية

أستاذ التمويل والبنوك

كلية التجارة-جامعة القاهرة

الطبعة الخامسة

2017

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الخامسة

2017

أ.د. أسامة الأنصاري

كلية التجارة-جامعة القاهرة

e-mail: oelansary@yahoo.com

المقدمة:

شهد الاقتصاد المحلي والعالمي خلال العشرين سنة الماضية تطوراً سريعاً في أسواق المال العالمية Financial Markets International والمحلية، حيث زاد عدد المؤسسات المالية Financial Institutions وتزايد وتنوع نشاطها، وأنشأت البنوك والشركات متعددة الجنسية Multinational Banks وذلك استجابة للزواج والانتعاش في التجارة الخارجية وخاصة بين دول العالم الغربي وبين دول الشرق الأوسط نتيجة لزيادة أسعار البترول.

وظهر في الشرق الأوسط البنوك المشتركة ومؤسسات التمويل المختلفة وبنوك وشركات الاستثمار التي تهتم بتوظيف الأموال في الاستثمارات طويلة الأجل، واهتمت البنوك الغربية بالمشاركة في إنشاء هذه المؤسسات وأنشأت فروعاً خاصة لها بدول الشرق الأوسط حتى تسهل عملية تدفق الأموال إلى هذه البلاد لتمول الاستثمار الأجنبي.

ظهر أيضاً خلال السبعينيات اتجاه صحي يميل إلى تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، عن طريق إنشاء مجموعة من المؤسسات الإسلامية Institutions Islamic Financial التي تنادي بتطبيق مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر Profit & Loss sharing هذه المؤسسات لا تستخدم أسعار الفائدة كأساس لمعاملاتها على أساس أن الشريعة تحرم التحديد المبدئي الثابت لرقم الأرباح المتوقع وذلك لوجود عنصر الخطر Risk المتوقع الذي يصعب التنبؤ به والذي قد يؤدي إلى زيادة أو تقليل رقم الربح. وبناء على هذا الاتجاه ظهرت شركات التأمين وشركات توظيف الأموال والبنوك التجارية الإسلامية في مناطق كثيرة من العالم لتلبي احتياجات مجموعة من العملاء انتظرت مدة طويلة حتى تستطيع أن تجد المناخ الاستثماري المناسب والذي يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

نجحت البنوك العربية وبنوك الشرق الأوسط في فتح أسواق وفروع جديدة بالدول الأوروبية والأمريكية، وذلك للابتعاد عن سيطرة فروع البنوك الأجنبية لأنشطتها وتمويل احتياجاتها مباشرة، أيضا ساعدت المؤسسات المالية لهذه الدول على تطوير وإنشاء بورصات للأوراق المالية وأسواق للنقد ساعدت على خلق مناخ سليم لدفع عجلة الاستثمار، ومثال على ذلك السوق النقدي بالبحرين وبورصة الأوراق المالية بالكويت والبورصة المصرية والسعودية.

وعلى الصعيد الآخر، واكب هذا ثورة تكنولوجية في مجال صناعة البنوك Banking Industry واستخدمت الحاسبات الإلكترونية في تقديم خدمات سريعة ذات كفاءة وجودة عالية مثل استخدام البنوك لوحدات الصرف الآلية Auto teller system مثل نظام كارت مصر الذي أصدره بنك مصر وكروت الائتمان Credit Cards الدولية.

أما بالنسبة لتطور الدراسات العلمية والأكاديمية في مجال المؤسسات المالية والبنوك على وجه الخصوص فهي متقدمة جدا في دول العالم الغربي خاصة في ظل وجود أسواق مال حرة رأسمالية، وتعتبر المدرسة الأمريكية من أقوى المدارس التي قدمت للدراسات الخاصة بالمؤسسات المالية العديد من الأفكار العلمية الجديدة والدراسات والنظريات الكمية مثل نظرية الاستثمار في الأوراق المالية Portfolio Theory التي تطورت خلال السنوات الماضية ثم المحاولات الجدية لإعداد نظرية متكاملة عن البنوك Theory Of the Baking Firm التي بدأت مع السبعينيات.

معظم الدراسات التي تمت عن سلوك البنك الفردي Individual Bank Behavior كانت متخصصة جدا وقامت بدراسة أهداف تحليليه مختلفة، ركز الباحثون على دراسة قرار واحد فقط خاص Sing decision بإدارة استثمارات البنك خاصة اختيار أفضل استخدامات الأصول Portfolio Choice Asset وركزت دراسات قليلة على إدارة جانب الخصوم وتأثير الإجراءات والقواعد على اختيار أفضل هيكل لرأس المال Optimal Capital Structure.

بالرغم من تخصص الدراسات التي صدرت عن البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن مجموعة من الدراسات والنماذج الحديثة المتكاملة Complete Models تم تطويرها لشرح وتفسير سلوك البنك آخذة في الاعتبار الاختيار الأمثل لقرارات الاستثمار الخاصة لكل من هيكل الأصول والخصوم Assets and liabilities Structure أيضا، اهتمت هذه الدراسات بعناصر هامة خاصة بنشاط البنك مثل عدم التأكد والخطر، العلاقة بين هيكل الأصول والخصوم عدم تكامل السوق Market Imperfection ودور البنك في القيام بعملية إنتاج الأصول المنتجة وتحديد المزيج الأمثل لخدمات البنك.

وشهدت مصر خلال فترة الانفتاح زيادة كبيرة في عدد المؤسسات المالية وخاصة البنوك، مما أدى إلى تشجيع المعاهد العلمية إلى الاهتمام بتدريس مادة إدارة المؤسسات المالية بالكليات والمعاهد العليا المتخصصة لتوفير الكوادر التي يتوافر لديها المعرفة الأكاديمية والمؤهلة للعمل بهذه المؤسسات.

يهدف هذا المرجع أساسا إلى تعريف دراسي إدارة الأعمال والباحثين والعاملين في مجال المؤسسات المالية بأهم المبادئ الإدارية والعملية الخاصة بنشاط البنوك، أيضا يهدف إلى التعريف بأهم التطورات التي أدخلت على نشاط البنوك من الناحية العملية والعلمية، سيعرض الكتاب أيضا أهم الاتجاهات الحديثة لتطوير نظرية البنك والأساليب الكمية لإعداد التخطيط المالي لقرارات الاستثمار وتقييم أداء أنشطة البنك.

أرجو أن يساهم هذا المرجع في تشجيع الباحثين والعاملين بالنظام المصرفي على زيادة الاهتمام بالدراسات الخاصة بالنظام المصرفي وسوق المال، ولا يسع الكاتب إلا أن يشكر أسرة قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة القاهرة- على تشجيعها الدائم حتى يظهر هذا الكتاب.

والحمد لله رب العالمين،،

أ.د. أسامة الأنصاري

أغسطس 2017

محتويات الكتاب

الصفحة	الفصول
9	الفصل الأول: أسباب نشأة المؤسسات المالية.
33	الفصل الثاني: العلاقة بين الاستثمار والعائد والخطر
53	الفصل الثالث: إدارة حسابات الودائع للبنك التجاري
91	الفصل الرابع: إدارة رأس المال ومفهوم ملائمة رأس المال للبنك التجاري
141	الفصل الخامس: إدارة محفظة القروض وتحليل الائتمان
233	الفصل السادس: تقييم الأداء المالي للبنك التجاري
287	الفصل السابع: إدارة الأصول والخصوم والتخطيط المالي للبنك التجاري
319	الفصل الثامن: مقدمة عن المؤسسات المالية الإسلامية

الفصل الأول

أسباب نشأة المؤسسات المالية

الأهداف التعليمية لهذا الفصل:

يهدف هذا الفصل إلي:

- التعرف بأهمية المؤسسات المالية في تسهيل انتقال الأموال والمدخرات إلي مؤسسات الأعمال.
- تحديد أسباب نشأة المؤسسات المالية
- شرح أهم الوظائف والأنشطة التي تقدمها البنوك التجارية
- دور البنوك في تقليل مخاطر الاستثمار

وينقسم هذا الفصل إلي:

1/1: تعريف المؤسسات المالية.

2/1: أسباب نشأة الوسطاء الماليين.

3/1: الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية.

4/1: ملخص الفصل.

الفصل الأول

أسباب نشأة المؤسسات المالية

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالوسطاء الماليين Financial Intermediaries والمؤسسات المالية مع مناقشة لأهم الوظائف التي تقدمها في أسواق المال Financial Markets، ويركز هذا الفصل أيضا على أهم الأسباب التي تفسر أسباب نشأة وظهور الوسطاء الماليين، وينقسم إلى الأجزاء التالية:

1/1 تعريف المؤسسات المالية.

2/1 أسباب نشأة المؤسسات المالية.

3/1 الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية.

4/1 ملخص الفصل.

1/1 تعريف المؤسسات المالية:

المؤسسة المالية عبارة عن مؤسسة أعمال يتركز استثمارها الأساسي في حقوق مالية Financial Claims مثل (الأسهم والسندات والقروض) بدلا من الأصول الحقيقية مثل (المباني والمعدات، والمواد الخام) وتقوم بتجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمستثمرين وتحويلها إلى سلع أو أموال يمكن إقراضها Loanable Funds للعملاء وتقوم المؤسسة المالية أو الوسيط المالي أيضا بشراء الأوراق المالية Securities من السوق المالي وتقديم مجموعة من الخدمات لعملاء البنك مثل خدمة المعلومات، التأمين، الحفاظ على ممتلكات العملاء في خزائن البنك والقيام بإدارة أموال ومدفوعات العملاء (تقوم بدور أمناء الاستثمار).

ويوضح الشكل (1/1) أهم أنواع المؤسسات المالية العاملة في أسواق المال العالمية، ويمكن تقسيم المؤسسات المالية إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تمثل المؤسسات التي تعمل في سوق المال Money Market والمجموعة الثانية تمثل المؤسسات التي تعمل في سوق رأس المال Capital Market.

سوق المال أو النقد: Money Market

تختص المؤسسات المالية في سوق النقد بالاستثمارات والائتمان قصير الأجل Short Term، ومن أمثلة هذه المؤسسات البنوك التجارية ومؤسسة الادخار والإقراض.

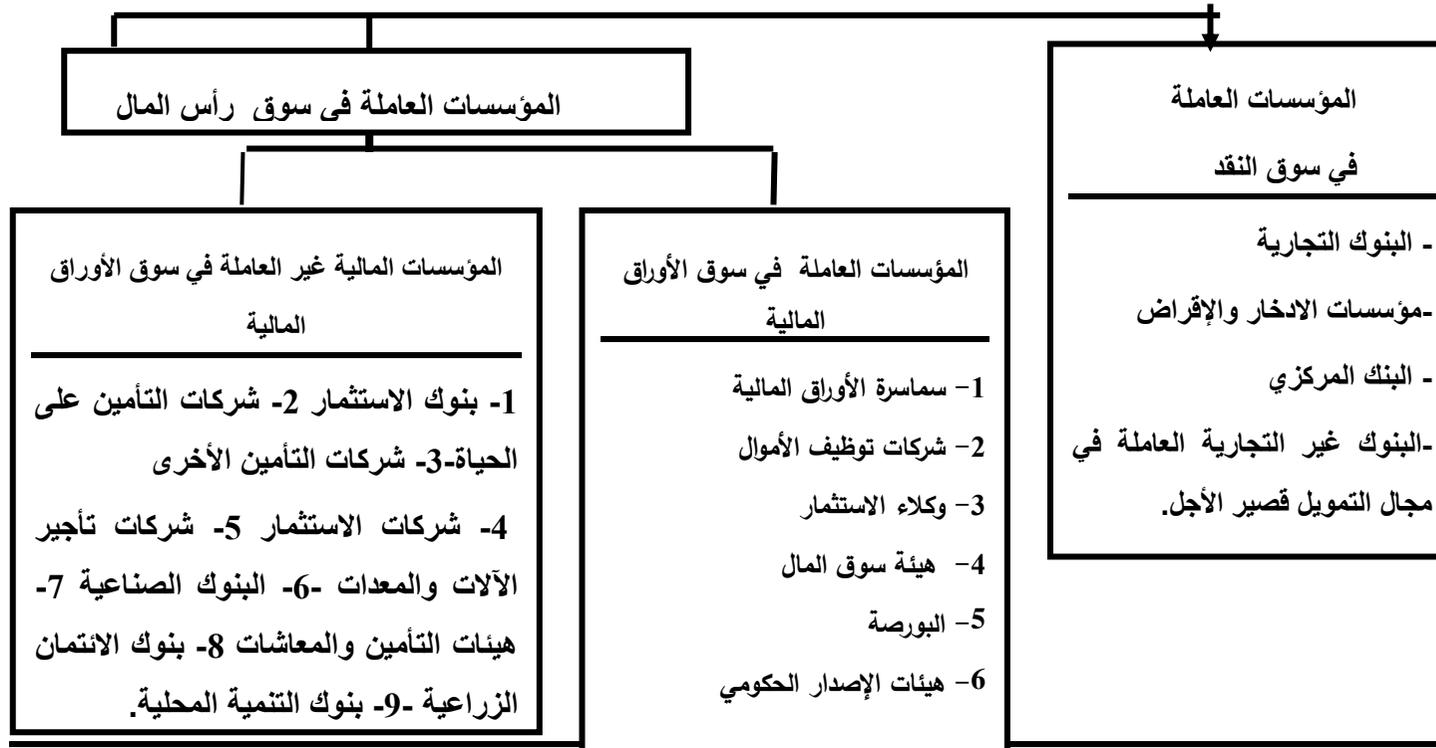
سوق رأس المال: Capital Market

يتكون سوق رأس المال من المؤسسات العاملة في مجال الاستثمارات والائتمان متوسط وطويل الأجل مثل بنوك الاستثمار وشركات التأمين والبنوك الصناعية وبنوك التنمية المحلية.

ومن ناحية أخرى يتكون سوق رأس المال من المؤسسات العاملة في مجال تنشيط سوق الأوراق المالية، وهذه المجموعة من الوسطاء الماليين يمكن تقسيمها إلى المؤسسات العاملة في عملية الإصدار، حيث يتم تسويق وتنظيم عملية الاكتتاب في الإصدارات الخاصة بالأسهم والسندات عند إصدارها لأول مرة ويطلق على هذا السوق، السوق الأولي Primary Market مثل شركات الإصدار وشركات الاستثمار والتمويل والهيئات الحكومية التي تقوم بإصدار السندات الحكومية.

المجموعة الثانية تمثل المؤسسات المالية العاملة في مجال تداول الأوراق المالية (البيع والشراء) وهو ما يطلق عليه السوق الثانوي Secondary Market، ويتم تداول الأوراق المالية أساسا في البورصة Stock Exchange وهناك العديد من المؤسسات التي تعمل في تداول الأسهم والسندات مثل سماسرة الأوراق المالية، شركات توظيف الأموال ووكلاء الاستثمار.

شكل (1/1) أنواع المؤسسات المالية



ويمكن أيضا تقسيم المؤسسات المالية من حيث نوع النشاط إلي:

1- مؤسسات الودائع: Depository Intermediaries

وهي المؤسسات التي يكون المصدر الرئيسي للأموال فيها من الودائع بمختلف أنواعها والتي تم تعبئتها من الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية، وأهمها:

- البنوك التجارية Commercial Banks
- اتحادات الائتمان Credit Unions
- مؤسسات القروض والإدخار Loans and Savings Associations

2- المؤسسات التعاقدية: Contractual Intermediaries

هي المؤسسات التي يتركز نشاطها أساسا في شكل تعاقدات مع العملاء وذلك لتسويق وبيع المدخرات أو توفير الحماية المالية Financial Protection ضد مخاطر الحياة والملكية، وأهم أنواع هذه المؤسسات:

- شركات التأمين Insurance Companies
- هيئات المعاشات Pension Funds

3- وسطاء الاستثمار: Investment Intermediaries وهي مؤسسات مالية

تتخصص في تسويق الاستثمارات طويلة الأجل مثل الأسهم والسندات، ويتكون هذا النوع من الوسطاء من المؤسسات التالية:

- شركات توظيف الأموال Finance Companies
- شركات الاستثمار في السندات Bonds Funds
- شركات الاستثمار في الأوراق المالية المشتركة Mutual Stock Funds
- سمسرة الأوراق المالية Stock Brokers

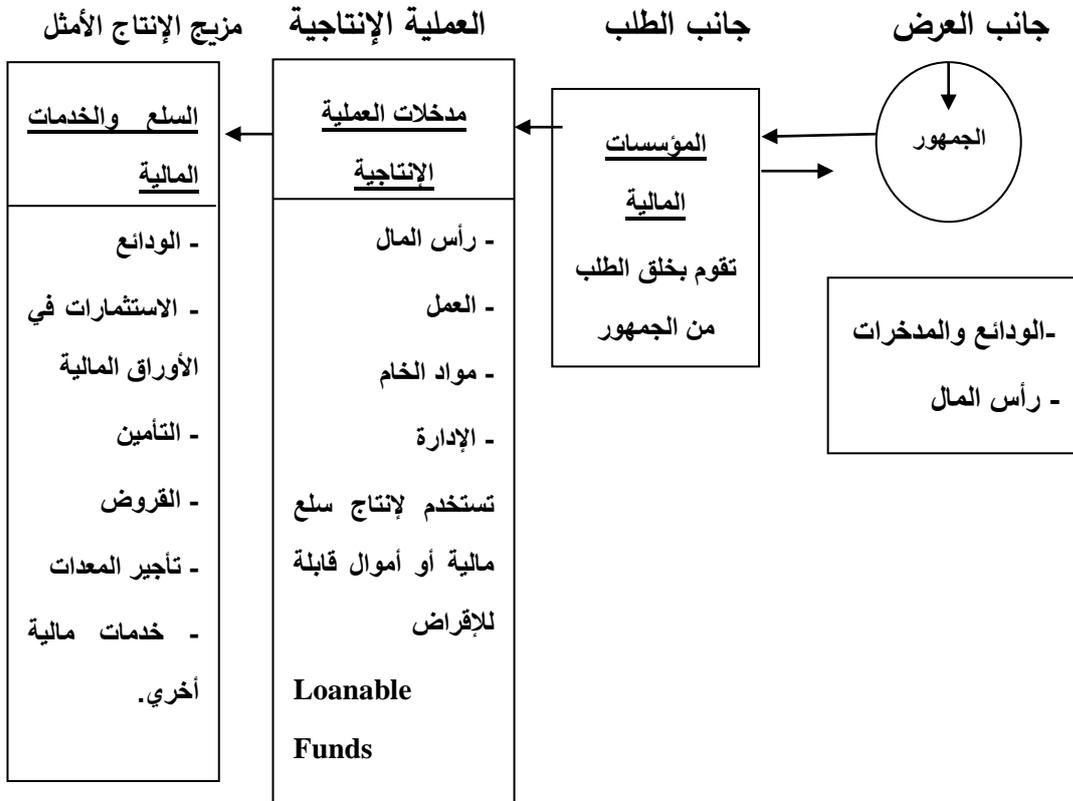
عملية إنتاج السلع المالية:

Production Process for Financial Commodities

مهما اختلفت أو تنوعت المؤسسات المالية فهي شركات أعمال تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها هدف تعظيم الربح Wealth Maximization، ولذلك فهي تتشابه في مجموعة من الخصائص مع شركات الأعمال الأخرى.

ويوضح شكل (2/1) العملية الإنتاجية للمؤسسات المالية التي تبدأ بعملية خلق الطلب على رأس المال الودائع Deposits التي يقوم بها الوسطاء الماليين من خلال المعروض من هذه الودائع والمدخرات ويمثل الجمهور (الأفراد والشركات) جانب العرض للأموال المطلوبة بواسطة المؤسسات المالية التي تمثل جانب الطلب.

شكل (2/1): العملية الإنتاجية للمؤسسات المالية



وتمثل الودائع جانب المدخلات Inputs بالإضافة إلى رأس المال والعمل والمواد الخام والإدارة وذلك لإنتاج سلع مالية أو توفير أموال قابلة للإقراض Loanable Funds وخدمات من النوع التي يطلبها العملاء.

وتهدف المؤسسات المالية كل حسب نوعها إلى إنتاج مجموعة من السلع والخدمات المالية بأقل تكلفة مالية ممثلة في المزيج الأمثل للإنتاج وذلك في ضوء التكلفة والعائد المتوقع لكل سلعة ممكن إنتاجها.

وتحتاج عملية تحديد المزيج الأمثل إلى تخطيط مالي دقيق وتتنبؤ بالطلب المتوقع على السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسة المالية وذلك لتحديد الحجم الأمثل للاستثمارات والعائد النهائي المتوقع لأنشطة وعمليات الوسيط المالي.

وقد يبدو من الشرح السابق للعملية الإنتاجية للوسطاء الماليين أنها عملية بسيطة وسهلة مثل الإنتاج في أي مشروع صناعي. حقيقى أن أنشطة وعمليات المؤسسة المالية أعقد من عمليات مشروعات الأعمال حيث إن هناك علاقات متداخلة بين الاستثمارات في كل من الأصول ومصادر الحصول على الأموال (الخصوم) بالإضافة، فهناك عنصر عدم التأكد Uncertainty وخطر عدم الدفع Default Risk بالإضافة إلى أخطار أخرى عديدة يتعرض لها الوسطاء الماليين مثل خطر الائتمان وخطر تغير أسعار تحويل العملات الأجنبية.

نقطة أخيرة وهامة هي صعوبة تحديد تكلفة خدمة وإنتاج كل أصل من الأصول على حدة وكذلك كل خصم من الخصوم على حدة وذلك لعدم توافر نظام للتكاليف يسمح بهذا في البنوك، ولوجود تداخل فيما بين تكلفة خدمة السلع التي ينتجها البنك.

أهم الأنشطة الإدارية للمؤسسة المالية:

لكي تنجح المؤسسة المالية في إنتاج السلع والخدمات المالية وتحقيق أهداف المساهمين، فإن هناك بعض المجالات الخاصة باتخاذ القرارات يجب أن نأخذها في الاعتبار.

1- إدارة الأصول: Management of Assets

تمثل الأصول في منشأة مثل البنك أهم مجالات استخدام الأموال وخاصة في القروض الأوراق المالية، والهدف الأساسي هو تعظيم العائد المتوقع لكل استثمار مع الاحتفاظ بمعدلات سيولة مناسبة تساعد في الاحتفاظ بقدرة البنك على سداد الالتزامات الدورية مثل السحب الدوري للمودعين من حسابات الودائع، أيضا قد يتطلب توجيه الاستثمارات الالتزام ببعض القواعد والإجراءات والقوانين الموضوعة في البلد التي يعمل بها البنك مثل الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة أو إيداع غطاء نقدي معين لدى البنك المركزي أو الوفاء بنسبة معينة من الاستثمارات في القروض والأوراق المالية وحقوق الملكية.

2- إدارة رأس المال: Management Of Capital

يجب على البنك الاحتفاظ بمجموعة من الأرصدة في شكل رأس المال المدفوع والاحتياطيات التي تمثل حقوق الملاك وذلك عند مستويات معينة لتغطي خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات التي على البنك Insolvency Risk وخاصة في الأجل الطويل، وينشأ هذا الخطر نتيجة لنقص القيمة الحالية لأصول البنك عن إجمالي قيمة الخصوم.

لهذا نجد دائما أن إدارة رأس المال من الأمور الهامة التي تتطلب الاحتفاظ برصيد عند أقل مستوى ممكن بالشكل الذي يسمح بالاستفادة بأعلى نسبة من المديونية leverage Financial لتقليل أموال المساهمين Shareholders وتعظيم العائد على حق الملكية، وقد يتطلب الأمر أيضا تحقيق بعض المؤشرات والنسب التي تحقق التوازن بين الاستثمارات ورأس المال في ضوء قواعد البنك المركزي.

3- إدارة الخصوم: Management of Liabilities

تمثل الخصوم جانبا من مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري، والتي أهمها الودائع والمدخرات، وتحاول إدارة البنك أن تقلل تكلفة المديونية (الفائدة المدفوعة

للمودعين) وتعظم العائد المتوقع على الأصول (الفائدة المحصلة من المقترضين) والفرق بين العائد المحصل من الأصول وتكلفة المديونية يمثل هامش الربح أو سعر الفائدة Spread or Net Interest Margin وتتوقف قدرة البنك على تعظيم هذا الهامش أساسا على قوة المنافسة Competition الموجودة بالسوق بين المؤسسات العاملة في نفس نوع النشاط.

من الأهداف الهامة أيضا في إدارة الخصوم هو زيادة حجم الأموال المتاحة للبنك من المصادر الخارجية بهدف التوسع وتنمية المركز المالي للبنك.

4- الترشيد والرقابة على التكاليف Expense Control

إن إدارة تكاليف خدمة وإنتاج السلع والخدمات المالية تعتبر من الوظائف الهامة التي تساعد في حماية أو زيادة ربحية الوسطاء الماليين، وفي حقيقة الأمر فإن عنصر الربحية يعتبر مؤشرا أساسيا للتفرقة بين المؤسسة الناجحة والمؤسسة الفاشلة ماليا، وتعتبر تكلفة العمالة وسعر الفائدة (تكلفة الحصول على الأموال) من أهم عناصر التكاليف التي يواجهها البنك.

ومع تزايد المنافسة بين البنوك في العشر سنوات الماضية أصبح دور البنك في تحديد سعر الفائدة غير موجود تقريبا (Price Taker) وإنما يتحدد بناء على أسعار السوق ولذلك اتجهت المؤسسات المالية إلى تخفيض بعض التكاليف مثل تكلفة العمالة والمصاريف الثابتة.

ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسب الآلي في ميكنة خدمات البنك أدت إلى تخفيض الحاجة إلى العمالة وزيادة كفاءة استخدام الأموال وتقليل تكلفة الاستثمار في إقامة فروع جديدة لوجود وحدات السحب والإيداع الآلي التي لا تحتاج إلى عمالة، ويمكن وضعها في النوادي والمقاهي والأحياء المختلفة.

5- السياسة التسويقية Marketing Policy

من الملاحظات الهامة على أنشطة المؤسسات المالية حاليا هو الابتعاد عن سياسة انتظار حضور العميل لتأدية الخدمة Service Oriented Banks (الاعتماد على السرعة وجودة الخدمة) إلى اتباع المنهج أو المدخل التسويقي Marketing Approach حيث بدأت البنوك ببحث احتياجات العميل، استخدام الحملات الإعلانية في أسواق معينة واستخدام رجال التسويق Marketing Officers الذين يقومون بعمل اتصال مباشر بالعملاء المتوقعين وخدمة كبار عملاء البنك.

ويتوقف نجاح السياسة التسويقية للبنك على تحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها بصورة كمية وإمكانية قياس هذه الأهداف وتحديد الخطط قصيرة وطويلة الأجل، وبالإضافة، فالأمر يتطلب مواصلة دراسة السوق لتحديث احتياجات العملاء.

بالإضافة إلى الوظائف الخمس السابقة فإن الوسيط المالي يسعى بها إلى تحقيق أهم الأهداف التالية:

أ) تعظيم وزيادة حق الملكية للمساهمين.

ب) تحقيق أعلى عائد على الأموال المستثمرة.

ج) زيادة معدلات نمو الحجم الكلي للمؤسسة.

د) زيادة حصة المؤسسة المالية في السوق.

هـ) تحسين الخدمات المقدمة للجمهور.

2/1 أسباب نشأة المؤسسات المالية:

Financial Institutions Existence

استعرضنا على الصفحات السابقة بعض الخصائص العامة عن المؤسسات المالية كمدخل حتى نستطيع أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى نشأتها في أسواق المال، في واقع الأمر، فإنه بالرغم من وجود هؤلاء الوسطاء منذ مئات السنين، إلا أنه مع

تطور النظريات العلمية الحديثة بدأ الفكر الحديث في الاقتصاد والتمويل ببحث عن تفسير للسلوك المالي لهذه المؤسسات وأسباب نشأتها وذلك بهدف تحديد أهم المؤشرات والمتغيرات التي تؤثر على سلوك اتخاذ القرار وذلك بهدف تحسين أسلوب التنبؤ والتخطيط المالي لأنشطة هذه المؤسسات.

يرجع نشأة الوسطاء الماليين إلى الصعوبة التي يجدها المستثمر في اتخاذ قرار الاستثمار بمفرده وذلك لعدم توافر مجموعة من المقومات الأساسية والعناصر التي تساعد على توجيه الأموال إلى أفضل سبل الاستثمار، أيضا لا يتوافر للمستثمر الخبرة ببعض الخدمات الفنية التي تقوم بها المؤسسات المالية وهذا يؤدي إلى وجود احتمال عدم القيام باتخاذ القرار الصحيح.

فعلي سبيل المثال فإن المدخر من الأفراد العاديين الذي يتوافر لديه رأس المال صغير (10.000 جنيه) ولا يستطيع القيام بمشروع مستقل ويرغب في استثمار هذا المبلغ أو ادخاره لتحقيق أعلى عائد ممكن ولا يتوافر لديه معلومات عن فرص الاستثمار والادخار المتاحة بالإضافة لعدم توافر معرفة عن أخطار الاستثمار بالسوق.

في هذه الحالة يقوم المستثمر بالبحث عن أحد الوسطاء الماليين الذي يتوافر لديه خبرة مالية لكي يساعده في اتخاذ قرار الاستثمار بناء على عقد وكالة من المستثمر أو عقد وديعة أو عقد في صورة بوليصة تأمين.

ولقد أجمع معظم الكتاب الذين تناولوا أسباب نشأة المؤسسات المالية إلى تحديد عنصرين أساسيين لوجود الوسطاء الماليين وهم عنصر الخطر والمعلومات.

أولاً: عنصر الخطر Risk Element

عندما نتحدث عن عنصر الخطر يتعين أولاً تحديد علاقة الخطر بالاستثمار، بصفة عامة هناك نوعان أساسيان من الاستثمار.

النوع الأول: استثمار بدون خطر Risk Free Investment

هذا النوع افتراضي ونادر الوجود حيث عادة ما يصاحب أي استثمار توقع احتمال وقوع الخطر ولكن من الناحية العملية قد يكون هناك بعض صور قد يصعب تحقق فيها خطر مثل مدخرات صندوق توفير البريد والودائع بالبنوك حيث نادرا أن يتوقف بنك عن سداد قيمة فوائد ودائع المدخر، ولم يحدث في تاريخنا المعاصر إفلاس إلا عدد قليل من البنوك. ودائماً تضمن الدولة والبنك المركزي أموال المدخرين، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بانخفاض العائد، والقاعدة العامة أنه كلما قل الخطر قل العائد المتوقع وفي هذا النوع من الاستثمار لا يوجد أي تكلفة مقابل الخطر (تكلفة الخطر = صفر).

من الصعب على المستثمر أن يجد مثل هذا النوع من الاستثمار إلا في ظل وجود الوسيط المالي الذي يقوم بتحمل تكلفة الخطر وتوزيع الإخطار على الاستثمارات المختلفة مقابل انخفاض العائد الثابت المتاح للمدخر.

يختلف مفهوم الاستثمار في الوحدة الاقتصادية الإسلامية عن هذا المفهوم، حيث إن أساس وركيزة النموذج الإسلامي للاستثمار يرتكز ويعترف بوجود الخطر واحتمال الربح والخسارة، ومن ثم صعوبة تحديد معدل عائد ثابت عند بداية الاستثمار مادام أن الخطر محتمل ومتوقع لقيام الوحدة الاقتصادية أو البنك باستثمار أموال المودع بالنيابة، ومن ثم يجب أن يشارك البنك والمودع أو المستثمر في الربح والخسارة ويوزع العائد بناء على الربح الصافي الفعلي، وسيتم شرح مفهوم المؤسسات المالية الإسلامية وذلك في الفصل الثامن بالتفصيل.

النوع الثاني: الاستثمارات الخطرة Risky Investments

معظم الاستثمارات المتاحة في قطاع الأعمال وأسواق المال تواجه احتمالات الربح والخسارة، وتختلف درجة الخطر حسب نوع النشاط، والإدارة، وطبيعة الاستثمار، والعائد المتوقع.

يكره المستثمر بطبيعته الخطر Risk Averse ويحاول دائماً اختيار نوع الاستثمار

الذي يقلل الخطر المتوقع، وهناك مجموعة من العناصر الأساسية التي تساعد في تحديد الخطر المتوقع عند اختيار فرص الاستثمار المتاحة:

1- تحديد القيمة الحقيقية للأصل أو الاستثمار Asset Value

يواجه المستثمر مشكلة تحديد القيمة الحقيقية للأصل الذي يرغب شراؤه أو المشروع الذي يرغب المساهمة فيه، مع احتمال قيامه بتقدير قيمة أعلى أو أقل من متوسط القيمة الحقيقية للأصل بالسوق، فإذا افترضنا أن المستثمر لديه مبلغ 10.000 جنيه ويتوافر لديه البدائل التالية:

البديل الأول: شراء شهادات استثمار بمعدل عائد سنوي ثابت 13%.

البديل الثاني: شراء أسهم إحدى شركات الدواجن من البورصة.

يمثل البديل الأول: النوع الأول من الاستثمار بدون المخاطر، وفيه يذهب المستثمر إلى البنك الذي يبيع شهادات الاستثمار بعد دراسة مقارنة للشهادات المتوافرة بالسوق مع البنوك المنافسة، ويأخذ قرار الشراء مقابل العائد الثابت المضمون.

بالنسبة للبديل الثاني يواجه المستثمر مشكلة تحديد القيمة الحقيقية للأسهم هذه الشركة وهذا بالطبع يحتاج إلى معلومات عن إنجاز هذه الشركة والعائد المتوقع لهذه الأسهم وجودة استثمارات شركة الدواجن وكفاءة الإدارة، وهذه المعلومات قد لا تتوفر بسهولة للمستثمر العادي ويحتاج إلى وسيط مالي مثل سماسرة الأوراق المالية وشركات الاستثمار حتى تساعده في اتخاذ قرار الاستثمار وتحديد متوسط قيمة هذه الأسهم بالسوق وأيضاً بيان فرص الاستثمار في الأسهم البديلة بالسوق وأسعارها.

2- تحديد جودة الأصل Asset Quality

يتصل هذا العنصر بقدرة المستثمر على تحديد الجودة الحقيقية لنوع الاستثمار الذي يرغب فيه، ويتطلب هذا توافر المعلومات التي تقلل خطر عدم التأكد Uncertainty بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين الجودة وسعر الأصل المراد شراؤه. ونجد في المثال

السابق أن دور الوسيط المالي يساعد في تحديد الجودة الزمنية للأصل بمعنى وقع تحقيق العائد المطلوب في الأجل القصير والأجل الطويل بالنسبة للأسهم عن طريق التنبؤ بقدرة شركة الدواجن على المحافظة على رقم المبيعات وتحقيق أرباح في المستقبل.

ويرتبط بالجودة مشكلة عدم أمانة Dishonesty البائع وإخفائه معلومات هامة عن جودة الأصل، هذه المشكلة ظاهرة جدا في الدول النامية التي لا يتوافر فيها سوق مالي منظم ولا يتوافر وسطاء ماليين يعملون على توفير كافة المعلومات الممكنة عن فرص الاستثمار المتاحة، والتكلفة الحقيقية لعدم الأمانة ليست في الخداع في عملية الشراء ولكنها أيضا تتضمن الخسارة التي تحدث نتيجة لفشل الاستثمار المتوقع نتيجة للخداع.

3- دراسة العائد والخطر المتوقع Risk And Return Trade Off:

من أهم عناصر قرار الاستثمار التنبؤ بالعائد المتوقع Expected Return وقياس قسط الخطر Risk- Premium المتوقع تحمله في حالة القيام بهذا النوع من الاستثمار. ونجد في أسواق المال العالمية مؤسسات مالية متخصصة في عملية دراسة سلوك الأسعار وتوزيعات الأرباح بالنسبة للأسهم المختلفة خلال سلسلة زمنية مع عمل تنبؤ بالمستقبل، وبناء على هذا تشتري وتستثمر أموالها في مجموعة من الأسهم باتباع مبدأ تنويع الخطر Diversification لتعظيم العائد المتوقع.

نستنتج مما سبق أن وجود عنصر الخطر عند اتخاذ قرار الاستثمار أحد أسباب نشأة الوسطاء الماليين، حيث يقومون بتقليل الخطر المتوقع أو تحمل الخطر نيابة عن المستثمر مقابل إعطائه عائد ثابت للاستثمار أو تحميله بقسط الخطر المتوقع أو مساعدته في اتخاذ قرار الاستثمار مقابل عمولة أو تكلفة معينة.

ثانياً: مشكلة عدم توافر المعلومات المتجانسة Information Asymmetry

وضح جليا عند مناقشة مشكلة الخطر كأحد أسباب نشأة الوسطاء الماليين أن عدم توافر وتجانس المعلومات المتاحة في السوق أمام المستثمر أحد الأسباب الرئيسية لعدم

القدرة على تحديد القيمة الحقيقية للأصل المراد الاستثمار فيه، سنتناول في هذا الجزء مشكلة المعلومات بشيء من التفصيل.

يلتقي في أسواق المال كل من البائع والمشتري، وعادة تختلف نوع المعلومات التي يحتاج إليها كل منهما، فالمستثمر يحتاج إلى مجموعة من المعلومات عن الفرص المتاحة في السوق، ولكن قد لا يتوافر لديه القدرة والتخصص على تجميع هذه المعلومات، ومن ثم ظهرت مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة في توفير هذه المعلومات بتكلفة أقل وبدرجة عالية من التخصص تتيح مجموعة من السلع المالية المختلفة في السوق.

ومن ناحية أخرى، فإن الوسطاء الماليين يحتاجون إلى توافر معلومات صادقة من العملاء وذلك حتى يمكن بيع هذه السلع المالية، فعلى سبيل المثال يريد عميل البنك صاحب المشروع وفي نفس الوقت يريد البنك أن يحصل على كل المعلومات عن الموقف المالي للعميل حتى يطمئن على قدرته على سداد قيمة القرض، ولكن قد لا يقوم العميل بالإفصاح عن مشكلة العجز في سيولة المشروع، ويتوقع أن يقوم صاحب المصنع بمحاولة إظهار أن موقفه المالي مشرف وأن يثبت للبنك بكافة الوسائل الممكنة أنه يستطيع الوفاء بالقرض وأنه ذو يسر مالي.

في واقع الأمر أن صاحب المشروع لا يجب إخفاء معلومات هامة عن البنك ولكن من المتعارف عليه دائماً أنه لكي تحصل على القرض يجب أن تعرض أهم الخصائص الإيجابية عن المشروع وخاصة السمعة المالية الجيدة، وفي هذه الحالة لن يستطيع البنك بدقة تحديد قدرة العميل إلا إذا قام أحد العاملين بالمصنع بإفشاء هذه المعلومات للبنك وفي هذه الحالة سيتغير أساس تقييم أصول العميل.

نتيجة للمشكلة السابقة يحرص الوسطاء الماليين على توفير قاعدة من البيانات المتكاملة عن السوق والصناعة وسلوك العملاء لكل نوع من أنواع النشاط في ضوء ما هو متاح من معلومات وخبرة الوسيط مع العملاء، وتسمى مشكلة عدم توفير معلومات

حقيقية بخطر الأخلاق Moral Hazard الذي يعوق نقل وتوافر المعلومات بين المتعاملين في الأسواق.

من الأمثلة التي توضح هذه المشكلة رغبة أحد الأفراد في شراء سيارة مستعملة ويرغب في تحديد القيمة الحقيقية لهذه السيارة، صاحب السيارة هو الوحيد الذي يعرف عيوبها وقد لا يرغب في الإفصاح عن ذلك رغبة في الحصول على أكبر سعر ممكن والمشتري قد لا يتوافر لديه المعرفة الفنية بميكانيكا السيارات، لذلك قد يلجأ إلى أحد الجراجات المتخصصة لكي تقدر السعر أو القيمة الحقيقية للسيارة.

إذا قام المشتري بدفع قيمة أعلى من القيمة الحقيقية للسيارة فإن رأس المال المستثمر فيها معرض للخسارة، وبالتالي حتى يضمن المشتري شراء أصل ذو جودة عالية لابد من توافر وانتقال المعلومات ولكن خطر الأخلاق قد يمنع توافر هذه المعلومات.

بالنسبة لأسواق المال، يمكن أن تتوافر المعلومات التي تعطي مؤشر عن جودة المشروعات للمستثمر إذا أتيح له بعض المعلومات الداخلية، على سبيل المثال، إذا رغبت إحدى الشركات في شراء أسهم إحدى المشروعات الصناعية وتسرب لها خبر تحقيقها معدلات عائد على الاستثمار مرتفعة في نهاية السنة المالية قبل نشر الميزانية وعرضها على المساهمين فهذا قد يعتبر مؤشراً يشجعها على شراء هذه الأسهم، ولكن طبقاً لمبادئ السوق يجب ألا يكون هناك إفشاء للمعلومات الداخلية Disclosure rules وبالتالي من الصعب اتخاذ قرار الشراء.

إن مشكلة عدم توافر وتجانس المعلومات المتاحة في سوق المال أحد الأسباب الرئيسية في وجود الوسطاء المالية حيث إنها تتخصص في نوع معين من النشاط وتقوم بإنتاج المعلومات اللازمة وتجميعها وبيعها كجزء من الخدمات التي تقدم عند بيع السلع المالية.

تقوم شركات الاستثمار وتوظيف الأموال بإعطاء نصيحة الاستثمار للعملاء وقد

تقوم بإدارة الأموال في مقابل تحقيق أعلى عائد ممكن للعملاء، أيضاً، سمسرة ووسطاء الأوراق المالية تنتج معلومات عن أسهم وسندات الشركات العاملة في مختلف القطاعات وتعطي نصائح للعملاء عن قرارات البيع والشراء مقابل عمولة.

ويتمثل العائد الذي يتحقق من إنتاج البيانات Information Benefit في تقليل الخطر المتوقع من الاستثمار وتحسين أسلوب اتخاذ القرار بواسطة المستثمر، وكلما زادت الفائدة المتوقعة من إنتاج البيانات زاد الاستثمار الموجه للحصول على هذه البيانات.

3/1 الوظائف الأساسية للمؤسسات المالية:

في ضوء العرض السابق لأنواع المؤسسات المالية وأسباب نشأتها، خصص الكاتب هذا الجزء لمناقشة وتخليص أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المؤسسات المالية في السوق المالي.

- 1- تجميع المدخرات.
- 2- إنتاج السلع المالية التي يفضلها العملاء.
- 3- توزيع آجال السلع المالية.
- 4- توزيع الإخطار وتحمل خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

أولاً: تجميع المدخرات Savings Mobilization

تقوم المؤسسات المالية بتجميع وقبول المدخرات من صغار المستثمرين أو المدخرين وتقوم بتحويلها إلى استثمارات وقروض كبيرة لتمويل احتياجات العملاء خاصة الشركات والحكومات.

ثانياً: إنتاج السلع المالية التي يفضلها العملاء:

من أهم وظائف الوسطاء الماليين تقديم مجموعة من السلع المالية والخدمات التي

يحتاج إليها العملاء من الخدمات التي يقدمها الوسطاء الماليين خدمة التأمين. من المعروف أن الأفراد يكرهوا احتمال وقوع الحوادث مثل الحريق، الإصابات، السطو والسرقة، ومستعدون لدفع قسط التأمين من أجل احتمال وقوع الخطر واحتمال انخفاض مستوى المعيشة.

ومن أجل إنتاج هذه السلع المالية يقوم الوسطاء الماليين بإصدار مجموعة من الخصوم المالية يفضلها المقرضين lenders بأسعار منخفضة، وتقوم باستثمار هذه الأموال في أصول يفضلها المقرضين Borrowers عند عائد استثمار متوقع.

ثالثا: توزيع آجال السلع المالية Maturity Intermediation

تقوم المنشأة المالية بالحصول على الأموال من مصادر قصيرة الأجل (المودعين) وتقوم بإعادة توزيع آجال هذه الودائع وتحويلها إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل للمقرضين الذين يحتاجون إلى فترة أطول للوفاء بالالتزامات.

رابعا: توزيع الأخطار وتحمل خطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات:

يرغب الوسيط المالي في استثمار الأموال في شكل قروض للعملاء، وتعتبر القروض من الأصول الخطرة، في نفس الوقت، يقوم بإصدار مجموعة من الخصوم المالية الآمنة السائلة وذلك لجذب أموال المدخرين التي يمكن تحويلها إلى قروض، وقيام الوسيط المالي بهذا النشاط يقل خطر احتمال عدم الدفع Default Risk تقوم أيضا المنشأة المالية بتوزيع وتجميع أخطار الاستثمار وذلك باستثمار وتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنوع العائد والخطر، يطلق على هذه العملية التنوع المالي Financial Diversification الذي يحقق توزيع احتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من أصل لتعظيم العائد المتوقع.

وكلما زاد حجم الاستثمارات الكلي للوسيط المالي، تقل تكاليف التشغيل للوحدة، مما يؤدي إلى تقليل تكلفة إنتاج العديد من الخدمات المالية التي تقدم للجماهير.

4/1 ملخص الفصل:

ركز هذا الفصل أساسا على طرح مجموعة من المفاهيم عن الوسطاء الماليين حيث استعرضنا دورها الأساسي في سوق النقد وأسواق المال وبيننا عملية إنتاج السلع المالية التي تبدأ بطلب الأموال من المؤسسات المالية، ويمثل الجمهور جانب العرض، يستخدم الوسيط المالي الأموال والإدارة والمواد الخام وعنصر العمل في إنتاج سلع وخدمات مالية أو أموال يمكن تحويلها إلى قروض، وتمثل مخرجات العملية الإنتاجية في السلع المالية (مثل الودائع والقروض) التي تمثل المزيج الأمثل للإنتاج.

من أهم أسباب نشأة الوسطاء الماليين مشكلة وجود الخطر وعدم توافر المعلومات المتجانسة عند اتخاذ قرار الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تخصص المؤسسات المالية في إنتاج المعلومات وتوزيع الأخطار، وتؤدي هذه المؤسسات مجموعة من الوظائف الهامة مثل تجميع المدخرات وإنتاج السلع والخدمات المالية وتوزيع آجالها وتنويع الاستثمارات في الأصول.

أسئلة للمراجعة:**1- حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع بيان الأسباب باختصار:**

- أ) من السهل حساب التكلفة الحقيقية لكل أصل وكل خصم من خصوم البنك كل على حدة بدقة.
- ب) لا يوجد فرق بين سوق النقد وسوق رأس المال فكلاهما جزء هام من السوق المالي.
- ج) تختص بورصة الأوراق المالية بالإصدارات الجديدة، بينما تختص الهيئات الحكومية بتداول السندات الحكومية في السوق الثانوي.
- د) تعتبر البنوك الصناعية من المؤسسات العاملة في سوق النقد.
- هـ) تختلف عملية إنتاج السلع المالية للوسطاء الماليين اختلافا جذريا عن عملية الإنتاج في شركات الأعمال الأخرى.
- و) بالرغم من بساطة عملية إنتاج السلع والخدمات المالية إلا أن هناك بعض العلاقات المتداخلة بين الأصول والخصوم، بالإضافة إلى عناصر الخطر العديدة التي تصعب هذه العملية.
- ز) ينشأ خطر عدم قدرة البنك بالوفاء بالالتزامات في الأجل الطويل *Insolvency Risk* نتيجة لنقص القيمة الحالية لخصوم البنك عن إجمالي قيمة الأصول.
- ح) يمثل الفرق بين سعر الفائدة المدين والدائن هامش ربح سعر الفائدة *Spread*.
- ط) يقوم كل بنك على حدة بتحديد سعر الفائدة المناسب للسلع والخدمات المالية التي يقوم بإنتاجها.
- ي) من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى نشأة الوسطاء الماليين، عنصر الخطر، ومشكلة عدم تجانس وتوافر المعلومات.

ك) القاعدة العامة بالنسبة للاستثمار، أنه كلما زاد الخطر قل العائد المتوقع وزادت تكلفة الخطر.

ل) لا يوجد خلاف بين مفهوم الاستثمار وأسلوب توزيع الأرباح في كل من الوحدات الاقتصادية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية.

2- اشرح تعريف المؤسسات المالية، مع بيان أهم عناصر عملية إنتاج السلع والخدمات المالية.

3- وضح الفرق بين سوق النقد وسوق المال.

4- وضح الفرق بين كل من:

- السوق الأولي والسوق الثانوي للأوراق المالية.

- مؤسسات الودائع ووسطاء الاستثمار.

5- اشرح بالتفصيل الأنواع المختلفة للمؤسسات المالية العاملة في السوق المالي.

6- اشرح مع الرسم خطوات ومراحل العملية الإنتاجية للمؤسسة المالية.

7- اذكر باختصار أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الوسيط المالي.

8- ما هي أهم العناصر التي تساعد المستثمر في تحديد الخطر المتوقع وذلك عند الاختيار بين فرص الاستثمار المتاحة.

9- اكتب بإيجاز فيما لا يزيد عن خمسة أسطر عن الموضوعات التالية:

1- أهمية المعلومات للمستثمر والوسيط المالي.

2- توزيع آجال السلع المالية.

3- خطر احتمال عدم الدفع Default Risk

مراجع الفصل الأول :

- 1- **C.A.E.** Good hart, Money, Information and Uncertainty, (London: The Macmillan Press, 1975).
- 2- **Charles** N. Henning, et al., Financial Markets and the Economy, (New Jersey, Prentice- Hall, Inc., 1968).
- 3- **C.W.Sealey**, and J.T. Lindley," Inputs, Out- Puts, and a Theory OF production and Cost At Depository Financial Institutions", Journal OF fiancé: Vol .31, NO.4, September 1977, PP. 1251 - 1266.
- 4- **Dennis** W. Draper, And James W. Hoag, "Financial Intermediation and the Theory of Agency" Journal of Financial and Quantitative Analysis. Vol, 13, NO. 4, November 1978, pp. 595- 611.
- 5- **Eugene** F. Fame, and Arther B. Laffer, Information and Capital Marketable, Of Business, Vol. 44, July 1971, pp. 289- 298.
- 6- **Eugene** F. Fame, Banking In The Theory of Finance, Journal Of Monetary Economics, No. 6, 1980, pp. 39- 57.
- 7- **George** A. A kerlof, "The Market For "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism", Quarterly Journal Of Economics, August 1970, pp, 489- 500.
- 8- **G. Benston**, and C.W. Smith, "Transaction Cost Approach to the Theory of Financial Intermediation, Journal of Finance Vol. 31, May 1976, pp. 215- 231.
- 9- **Gayne E. Leland**, and David H. Pyle, "Information Asymmetries, Financial Structure, and Financial Intermediation" Journal Of Finance, Vol. 32, no. 2, May 1977, pp. 371- 387.
- 10- **Peter S. Rose**, and Donald Refresher, Financial Institutions, (Texas, Business Publications Inc, 1985).
- 11- **Richard T.** Stillson, "An Analysis of Information and Transaction Services In Financial Institutions", Journal of Money, Credit and Banking, vol. 6, No.4, no. 1974, pp. 517- 535.
- 12- **Tim S.** Campbell, and William A. Krakow, "Information Production, Marketing Signaling, And The Theory Of Financial Intermediation", Journal Of Finance: vol. 35, No. 4, September 1980, pp. 863- 882.

الفصل الثاني

العلاقة بين الاستثمار والعائد والخطر

The Relationship Between Risk, Return and Investment

الأهداف التعليمية لهذا الفصل:

- شرح المفاهيم الأساسية الخاصة بالعائد والخطر من الاستثمار في الأصول المالية.
 - تعريف القارئ بأهم أنواع الأخطار التي تواجه الاستثمار في الأصول المالية.
 - تحديد أنواع المستثمرين من حيث درجة إدراكهم لمخاطر الاستثمار.
 - مناقشة أهم السياسات التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند الاستثمار في الأصول المالية.
- وينقسم هذا الجزء إلى :

1/2- العلاقة بين العائد والخطر.

2/2- أنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر.

3/2- قسط الخطر.

4/2- مبدأ تنويع الاستثمار.

5/2- إدارة مخاطر الاستثمار.

2- العلاقة بين الاستثمار والعائد والخطر:**RISK, RETURN AND INVESTMENT**

يلقي هذا الفصل الضوء على مجموعة من المبادئ الأساسية الخاصة بالاستثمار مع مناقشة العلاقة بين المستثمر والخطر والعائد. يتركز الاهتمام بتعريف القارئ بأنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر وكيف يمكن إدارة الأخطار التي يتعرض لها الاستثمار، وما هي الأخطار التي يمكن التحكم فيها والأخطار التي يصعب إدارتها أو تقليلها.

يهدف هذا الجزء إلى تعريف القارئ بسلوك المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار، حيث يمكن أن يكون المستثمر فرداً أو مديراً مالياً أو مؤسسة مالية (مستثمر مؤسسي Institutional Investor)، وفي نفس الوقت قد يكون المستثمر شركة قطاع أعمال أو قطاع خاص أو مشروع، وفي هذه الحالة أيضاً يكون لها سلوك معين عند اتخاذ قرار الاستثمار ويجب التعرف عليه.

وقد يوجه المستثمر أمواله إلى مشروع واحد أو فرصة استثمار واحدة وقد يوزع أمواله على أكثر من فرصة استثمار، لذلك سنبين تأثير ذلك على الأخطار التي يتوقع أن يقابلها المستثمر.

وينقسم هذا الجزء إلى :

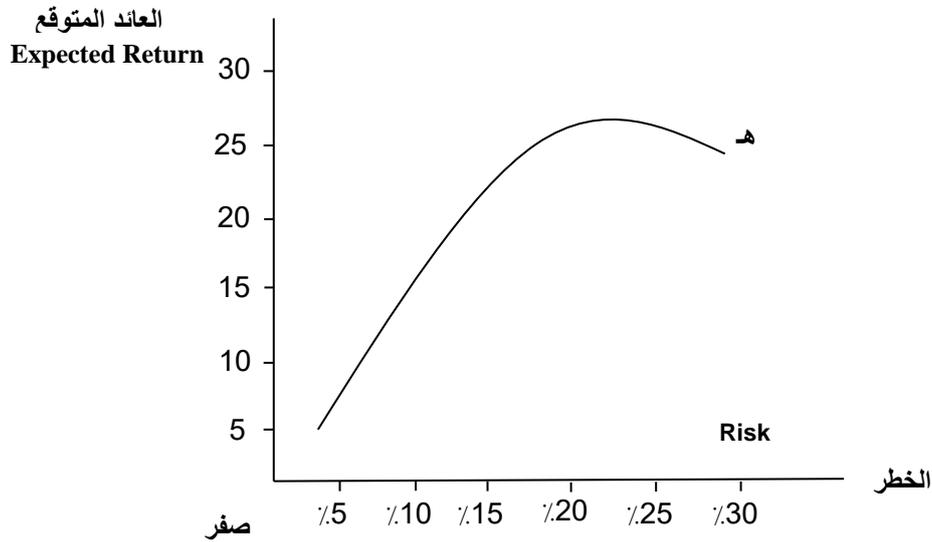
- 1- العلاقة بين العائد والخطر.
- 2- أنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر.
- 3- قسط الخطر.
- 4- مبدأ تنويع الاستثمار.
- 5- إدارة مخاطر الاستثمار.

1/2. العلاقة بين العائد والخطر:

The Relationship Between Risk & Return

يعتبر عنصر الخطر من العناصر الهامة التي تؤثر على اتخاذ قرارات الاستثمار. ويمكن تعريف الخطر بأنه احتمال عدم تحقيق المستثمر العائد المتوقع للاستثمار. فإذا كان معدل التغير بين العائد المتوقع والعائد الحقيقي مرتفع ففي هذه الحالة تكون درجة الخطر مرتفعة. وإذا كان معدل التغير صغيراً ففي هذه الحالة تنخفض درجة الخطر.

وبصفة عامة، هناك علاقة طردية Positive بين العائد على الاستثمار وبين الخطر المتوقع. فكلما زادت مخاطر الاستثمار المتوقعة زاد العائد المتوقع. حيث يتحمل المستثمر أخطاراً أعلى، على أمل زيادة العائد المتوقع. ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً من خلال الشكل التالي (1/2):

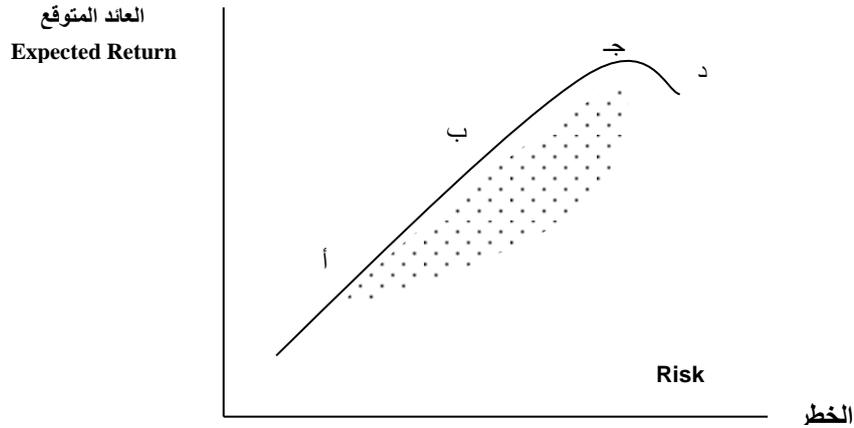


شكل رقم (1/2)

العلاقة بين الخطر والعائد

لاحظ أنه كلما زاد الخطر المتوقع زاد العائد حتى نقطة معينة (هـ) بعد هذه النقطة فإن أي زيادة في الخطر قد تؤدي إلى توقع انخفاض العائد.

يمكن أيضاً تمثيل العلاقة السابقة أيضاً على منحنى الاستثمار الكفاء Efficient Portfolios في الشكل التالي (2/2) والذي يمثل جميع أنواع فرص الاستثمار الأمثل على منحنى العائد والخطر في وقت معين لحجم معين من الأموال المستثمرة.



شكل رقم (2/2)

منطقة محفظة الاستثمار الكفاء
Efficient Portfolios Frontier

فالاستثمارات التي تقع على منحنى (أ ب ج) تعتبر استثمارات ذات كفاءة **Efficient** وذلك لأنها تعطي أعلى معدل عائد عند درجة خطر معينة وأقل خطر ممكن عند مستوى عائد معين. ويفترض أن المستثمر الرشيد سوف يفضل اختيار محفظة الاستثمار داخل منطقة الاستثمار الكفاء والتي تعظم له العائد المتوقع. أي نقطة على المنحنى بعد النقطة (ج) مثل (د) تمثل معدلاً خطراً أعلى ومعدلاً عائداً أقل ومن ثم بداية الاستثمارات غير الكفاء.

2/2. أنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر:

تتفاوت درجة إدراك المستثمر للخطر حسب درجة تقبل كل واحد لنوع الخطر المتوقع وكذلك عائد الاستثمار.

فعلى سبيل المثال إذا سألنا عينة تتكون من خمسة أفراد عن كيفية استثمار مبلغ قدره 10.000 جنيه مصري فإننا قد نحصل على الإجابات التالية:

- 1- إيداع المبلغ في حساب ادخار بأحد البنوك بمتوسط عائد قدره 9.5% سنوياً.
- 2- شراء أسهم وسندات لتحقيق عائد في المتوسط 12% سنوياً.
- 3- استثمار المبلغ في مشروع تجاري بعائد قدره 50% سنوياً.
- 4- بيع وشراء الذهب مع توقع عائد سنوي قدره 60%.
- 5- شراء سندات بمعدل عائد 10.5%.

وهكذا تتفاوت إجابات العينة حيث يفضل البعض استثماراً من غير خطر مثل حسابات الادخار بالبنك ذات العائد المنخفض ودرجة خطر تساوي صفر تقريباً،

والبعض الآخر يفضل عائد مرتفع جداً مثل الإتجار في الذهب مع التعرض لدرجة خطر مرتفعة.

بناءً على المثال السابق يمكن تقسيم المستثمرين من حيث درجة إدراكهم للخطر إلى:

1/2/2 - مستثمر يكره الخطر: Risk Averse Investor

يفضل هذا المستثمر دائماً أن يوجه أمواله إلى استثمارات أقل خطورة وذات عائد منخفض. ومثل هذا النوع من المستثمرين يتوجه إلى البنك للحصول على ودیعة أو فتح حساب ادخار بمعدل فائدة ثابت حالياً حوالي 11% سنوياً.

2/2/2 - مستثمر محايد للخطر: Risk Neutral Investor

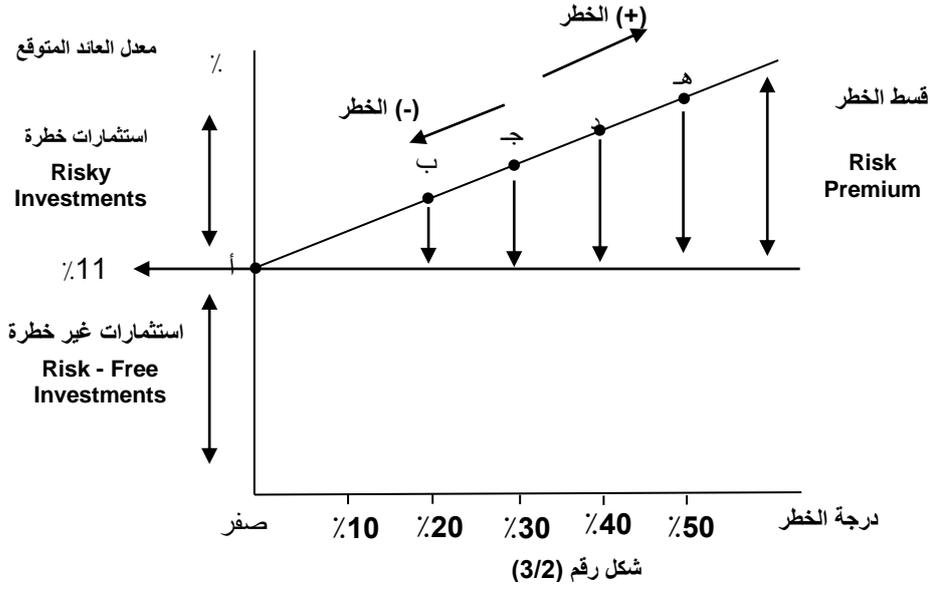
يرغب هذا المستثمر في تحمل درجة خطر معقولة مقابل معدل عائد محدود.

3/2/2 - مستثمر محب للخطر: Risk Lover Investor

هذا النوع من المستثمرين يحب فرص الاستثمار ذات العائد المرتفع؛ ولذلك فهو يحتمل درجات خطر مرتفعة أيضاً.

3/2 تعريف قسط الخطر: Risk Premium

أوضحنا من قبل أن هناك استثمارات خطرة **Risky Investments** وهناك استثمارات غير خطرة **Risk-Free Investments** أو تقل درجة الخطر فيها. وبناءً على ذلك سنفترض أن العائد الذي يحصل عليه المستثمر من البنك مقابل مدخراته السنوية (11%) هو الاستثمار غير الخطر؛ ومن ثم فإن منحنى العائد والخطر يبدأ من عند درجة خطر تساوي صفر ومعدل عائد يساوي 11% وعند النقطة (أ) كما هو موضح بالشكل التالي (3/2):



العلاقة بين الخطر والعائد وقسط الخطر

لاحظ أن هناك عدة فرص للاستثمار على المنحنى (ب، ج، د، هـ) وكلما صعدنا لأعلى زادت درجة الخطر وزاد معدل الفائدة. ويقابل كل نوع من فرص الاستثمار درجة خطر معينة تتمثل في احتمال انخفاض العائد الحقيقي عن العائد المتوقع. ويمكن قياس درجة الخطر عن طريق قسط الخطر **Risk Premium** الذي يعبر عن الفرق بين العائد المتوقع لنوع الاستثمار الذي اختاره المستثمر (على سبيل المثال عند النقطة د) على منحنى الشكل رقم (3/2) وبين العائد الخاص بالاستثمارات غير الخطرة وهو في مثالنا السابق يساوي 11%.

فعلى سبيل المثال إذا كان العائد المتوقع عند النقطة (د) يساوي 20% ومعدل الاستثمارات غير الخطرة عند درجة خطر يساوي صفر = 11%.
 قسط الخطر = 20% - 11% = 9%.

4/2. مبدأ تنويع الاستثمارات Diversification Principle

يتجه المستثمر الراشد دائماً إلى تنويع وتخصيص أمواله في أكثر من وعاء استثماري وذلك بدلاً من "وضع البيض كله في سلة واحدة"، وبالطبع يفضل المستثمر ذلك بغرض توزيع مخاطر الاستثمار وتقليل الخسارة المتوقعة وتعظيم العائد النهائي لأوعية الاستثمار المختلفة.

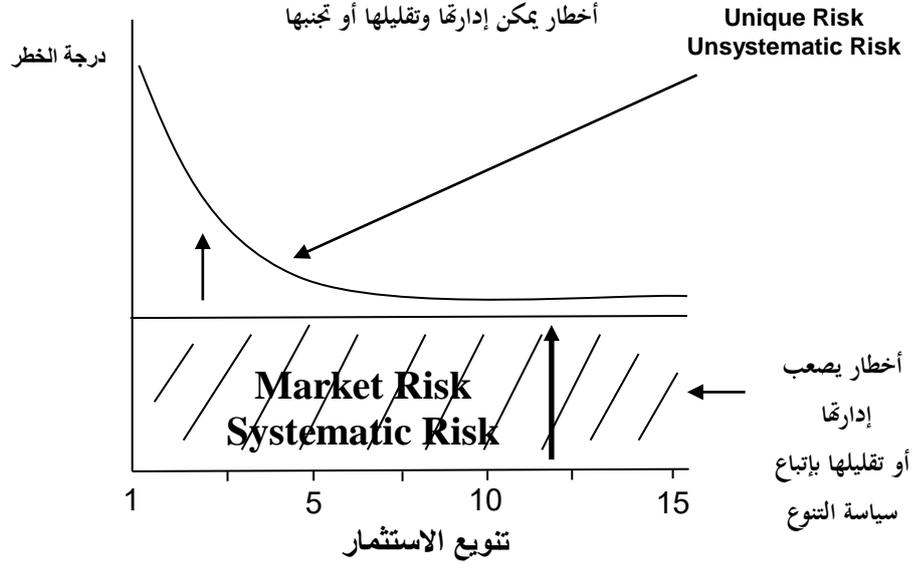
إذا قام المستثمر باستثمار كل أمواله في مشروع واحد وحدث فشل للمشروع ففي هذه الحالة يخسر كل أمواله وترتفع درجة الخطر.
 ولكن احتمالات الخسارة ودرجة الخطر تقل إذا قام المستثمر باستثمار أمواله في أكثر من مشروع.

5/2. إدارة مخاطر الاستثمار Risk Management

يمكن تقسيم الأخطار التي يتعرض لها المستثمر من حيث قدرته على إدارتها أو تخفيضها إلى أخطار يمكن إدارتها وتقليلها وأخطار يصعب التحكم فيها:
 1/5/2. الأخطار التي يمكن إدارتها أو تقليلها:

يمكن للمستثمر أن يتدخل في إدارة وتقليل الأخطار الخاصة بمحفظة الاستثمار Portfolio Investment وذلك لنوع من الأخطار، ويطلق عليها الأخطار غير المنتظمة Unsystematic Risks أو الأخطار الفريدة Unique Risks. هذه الأخطار تتعلق ببعض العوامل التي تحيط بنوع الاستثمار أو المشروع مثل:

-
- خطر انخفاض مهارة الإدارة العليا والعاملين.
 - صعوبة تسويق منتجات المشروع.
 - تأثير المنافسة على المشروع.
 - عدم استخدام سياسات ترويج ناجحة.
 - إنشاء منافذ توزيع من غير دراسة.
- كل العناصر السابقة أو هذه الأخطار يمكن لمدير المشروع أن يتحكم فيها أو أن يقللها وذلك عن طريق حسن اختيار الإدارة العليا والعاملين بالمشروع، تطوير سياسات الترويج والتسويق، دراسة سياسات المنافسين وإنشاء منافذ توزيع بناء على دراسة احتياجات المستهلك، أي أنه إذا حدث أي انخفاض في الإيرادات نتيجة لأحد العوامل السابقة يمكن التدخل وإيجاد حلول لمنع تأثير هذه العوامل ولتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار. وتؤدي سياسة التنوع إلى تقليل هذه المخاطر أو قد تؤدي إلى إلغاء تأثيرها على المشروع.
- يمثل المنحنى التالي (4/2) العلاقة بين درجة الخطر وقدرة المستثمر على إدارة هذه الأخطار وبين سياسة تنوع فرص الاستثمار.



شكل رقم (4/2)

العلاقة بين تنوع الاستثمارات وإدارة الخطر

2.5/2. أخطار السوق : Market Risk (Systematic Risk)

النوع الآخر من الأخطار التي لا يستطيع المستثمر أن يديرها أو أن يتجنبها مهما زادت درجة تنوع الاستثمارات. ويعرف هذا الخطر { بأخطار السوق } أو الأخطار المنتظمة.

يلاحظ من الشكل السابق أن المستثمر يستطيع إدارة الأخطار الفريدة **Unique Risks** حتى يصل إلى نقطة معينة على المنحنى عندها لا يستطيع المستثمر تنوع الاستثمارات وزيادة عددها ويدخل في منطقة أو نطاق أخطار السوق والتي يصعب إدارتها أو منعها مهما قام المستثمر باتباع سياسة تنوع الاستثمارات.

وتعكس أخطار السوق العوامل التي تؤثر في الاستثمارات وتدخل في نطاق خارج عن إدارة المشروع أو المستثمر. ولكنها أخطار خاصة بالتغيرات الاقتصادية وتأثير السوق على الاستثمار، وأهم أنواع هذه الأخطار:

- خطر تغيير أسعار الفائدة.

- خطر تغيير معدلات أسعار الصرف.

- الازدهار والكساد الاقتصادي.

- المخاطر السياسية والاجتماعية.

نستخلص مما سبق أن هناك بعض الأخطار التي يمكن إدارتها وتقليلها أو تجنبها وذلك باتباع سياسة تنويع الاستثمارات، وهناك أيضاً أخطار السوق التي يصعب إدارتها أو منعها مهما قام المستثمر بتنويع استثماراته.

6/2. أثر المعلومات على اتخاذ قرارات الاستثمار :

كلما توفر للمستثمر معلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في السوق والأخطار المتوقعة، استطاع تنويع استثماراته واكتساب المهارات والخبرات التي تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار وإدارة الأخطار.

ويحدث العكس عندما لا تتوفر معلومات كافية عن فرص الاستثمار مما يعوق المستثمر عن إدارة الأخطار وعن الاختيار بين البدائل المتاحة؛ ومن ثم زيادة درجة الخطر واحتمالات فشل المشروع.

ملخص الفصل:

ناقش هذا الفصل أهم المفاهيم والمبادئ الأساسية الخاصة بالاستثمار والعلاقة بين العائد والخطر والمستثمر. اتضح من العرض أن هناك علاقة طردية بين الخطر وبين العائد على الاستثمار، فكلما زاد العائد على الاستثمار زادت درجة الخطر والعكس صحيح. ويمكن تطبيق هذا المبدأ حتى نقطة معينة على منحنى الخطر عندها يزيد الخطر ويقل العائد المتوقع.

ويمكن تقسيم الاستثمارات من حيث درجة تعرضها للخطر إلى استثمارات خطيرة واستثمارات غير خطيرة. ويمكن تصنيف المستثمر من حيث درجة إدراكه للخطر إلى:

1- مستثمر يكره الخطر.

2- مستثمر محايد من حيث درجة إدراكه للخطر.

3- مستثمر يحب الخطر.

ومادام أن كل مستثمر يدرك الخطر بطريقة مختلفة فإن هناك قسطاً مقابل درجة إدراكه للخطر يسمى قسط الخطر. ويمكن تعريف قسط الخطر بأنه الفرق بين العائد المتوقع لاستثمارات المستثمر وبين العائد السائد لأقل الاستثمارات خطراً في السوق.

من المبادئ الهامة للاستثمار مبدأ التنوع الذي ينص على ضرورة أن يقوم المستثمر بزيادة سبل الاستثمار التي يوجه إليها أمواله بهدف تقليل احتمالات فشل الاستثمار ومن ثم تقليل الخطر.

ويمكن للمستثمر استخدام سياسة التنويع لإدارة وتقليل أو إلغاء الأخطار غير المنتظمة أو الفريدة، بينما هناك مجموعه أخرى من الأخطار التي لا يمكن إدارتها أو التحكم فيها ويطلق عليها أخطار السوق ولا يستطيع المستثمر أن يتجنبها حتى لو اتبع سياسة التنويع.

إن توافر المعلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في السوق يساعد المستثمر في اختيار واتخاذ قرار الاستثمار الأفضل ويساعد أيضاً على تنفيذ سياسة التنويع بالشكل الذي يعظم العائد. وتساعد المعلومات أيضاً في إدارة الأخطار التي يمكن التحكم فيها أو على الأقل توقع الأخطار الأخرى الخاصة بالسوق.

أسئلة الفصل الثاني العلاقة بين الاستثمار والعائد والخطر

السؤال الأول:-

- حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع التبرير:
- () 1/1 توجد علاقة عكسية سالبة بين العائد المتوقع للاستثمار والأخطار التي يتعرض لها المستثمر.
- () 2/1 تساهم سياسة التنويع في إدارة الأخطار غير المنتظمة وكذلك أخطار السوق.
- () 3/1 يمكن تقسيم المستثمرين من حيث درجة إدراكهم للخطر إلى مستثمر يكره الخطر، ومستثمر محايد للخطر، ومستثمر يحب الخطر.
- () 4/1 بالرغم من وجود عنصر الخطر في جميع أنواع الاستثمارات بدرجات مختلفة إلا أنه قد يتوافر في السوق المالي بعض أنواع الاستثمارات ذات درجة خطر تساوى صفر.
- () 5/1 إذا كان معدل العائد على الاستثمارات الخالية من المخاطر في السوق يساوى 13% ومعدل العائد المتوقع لأحد المشروعات التجارية يساوى 30%، فإن قسط الخطر الذي سوف يتحمله المستثمر في هذه الحالة يساوى 19%.
- () 6/1 للمعلومات تأثير على توجيه قرارات المستثمر بالشكل الذي يقلل من مخاطر الاستثمار.

- () 7/1 يوجد دائماً علاقة طردية بين العائد على الاستثمار وبين الخطر المتوقع.
- () 8/1 المستثمر الكاره للخطر هو الذي يرغب في تحمل درجة خطر معقولة مقابل معدل عائد محدود.
- () 9/1 خطر انخفاض مهارة العاملين يعتبر من أخطار السوق والتي يمكن إدارتها وتجنبها عن طريق التنويع.
- () 10/1 تزيد احتمالات الخسارة وبالتالي درجة الخطر إذا قام المستثمر باستثمار أمواله في أكثر من مشروع.
- () 11/1 الأخطار الفريدة (غير المنتظمة) هي الأخطار التي لا يستطيع المستثمر تجنبها أو إدارتها مهما زادت درجة التنويع.
- () 12/1 إذا كان سعر الفائدة لأحد السندات 12% ومعدل الضريبة 30% فإن التكلفة الحقيقية للاقتراض 10.5%.

السؤال الثاني:-

أختر الإجابة الصحيحة:

1. هو مستثمر يرغب في تحمل درجة خطر معقولة مقابل معدل عائد محدود.
- أ- مستثمر يكره الخطر.
- ب- مستثمر يحب الخطر.

ج- مستثمر محايد للخطر.

د- لا شيء مما سبق.

2. الأخطار التالية من أخطار السوق ما عدا:

أ- خطر تغيير أسعار الفائدة.

ب- تأثير المنافسة على المشروع.

ج- خطر تغيير معدلات أسعار الصرف.

د- الازدهار والكساد الاقتصادي.

3. هي الأخطار التي لا يمكن التحكم فيها أو تخفيضها بالتنوع.

أ- أخطار السوق.

ب- الأخطار غير المنتظمة.

ت- الأخطار الفريدة.

ث- لا شيء مما سبق.

السؤال الثالث:-

اشرح ما يلي:-

1- العلاقة بين العائد والخطر (مع الرسم).

2- أنواع المستثمرين من حيث درجة تقبلهم للخطر.

- 3- الفرق بين الأخطار المنتظمة والأخطار غير المنتظمة.
- 4- اشرح مع الرسم المقصود بقسط الخطر من الاستثمار في الأوراق المالية.
- 5- اشرح مع الرسم العلاقة بين أنواع مخاطر الاستثمار وإدارة هذه الأخطار مع التفرقة بين الأخطار المنتظمة والأخطار غير المنتظمة.
- 6- اشرح المقصود بمبدأ تنويع الاستثمارات وأثره على إدارة الأخطار التي تتعرض لها الشركات.

السؤال الرابع:-

عرف ما يأتي :-

- 1- الأخطار المنتظمة.
- 2- الأخطار غير المنتظمة.
- 3- قسط الخطر.
- 4- الأسهم العادية.

مراجع الفصل الثاني:

- 1- Donald E. Fischer and Ronald J. Jordan, Security Analysis and Portfolio Management, 2012.
- 2- James Lorie, and Mary Hamilton, The Stock Market, Theories and Evidence, (Illinois: 1995).
- 3- R.B. Brockington, Financial Management, (England, D.P. Publications, 2013).
- 4- Richard Berkley and Stewart Myers, Principles of Corporate Finance, (London, McGraw- Hall Company, 2010).

الفصل الثالث

إدارة حسابات الودائع للبنك التجاري

الأهداف التعليمية لهذا الفصل:

- | | |
|---|---------|
| مقدمة عن ميزانية البنك التجاري. | 1 /3 |
| أهم أنواع حسابات الودائع. | 2 /3 |
| الحسابات الجارية. | 1 /2 /3 |
| الودائع الآجلة. | 2 /2 /3 |
| الودائع الادخارية. | 3 /2 /3 |
| شهادات الإيداع والادخار. | 4 /2 /3 |
| تحديد مستوى الودائع للبنك التجاري. | 3 /3 |
| الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية. | 4 /3 |
| ملخص الفصل. | 5 /3 |

الفصل الثالث

إدارة حسابات الودائع للبنك التجاري

The Management of Commercial Banks' Deposits Accounts

مقدمة

إن المرحلة الأولى من مراحل إنتاج السلع المالية تتوقف على قدرة البنك التجاري على جذب المدخرات والودائع من الجمهور الخارجي، حيث تعتبر الودائع المصدر الأساسي للأموال بالبنك.

ويتوقف الحجم الكلي للبنك Banks total size وكذلك معدل النمو بالنسبة لإجمالي الأصول Total Assets Growth Rate على قدرة البنك على جذب أكبر عدد من المودعين وكذلك زيادة رقم إجمالي الودائع.

ومن السياسات الهامة التي تتبع لزيادة حجم الودائع، قيام البنك بإصدار العديد من أدوات الادخار التي تتناسب واحتياجات العميل المودع والمدخر، وذلك إلى جانب تنوع الخدمات المصرفية التي تقدم إلى أصحاب الحسابات الخاصة بالودائع. ومن السياسات الناجحة أيضا زيادة عدد فروع البنك، ويعتبر البنك التجاري من بنوك التجزئة Retail Banking التي تحتاج إلى فروع كثيرة لجذب أكبر عدد من صغار المدخرين، بالإضافة إلى الاهتمام بالسياسات التسويقية الناجحة لمواجهة المنافسة الموجودة في السوق.

إن تنوع وخلق الأوعية الادخارية الجديدة والخدمات المكملة لها كأحد السياسات الهامة لجذب المدخرين يساعد البنك على مواجهة المنافسة التي يتعرض لها من باقي البنوك التي تعمل بنفس النشاط وكذلك باقي المؤسسات المالية (شركات التأمين، شركات الاستثمار، بنوك الاستثمار، شركات توظيف الأموال) التي تتنافس معه في السوق المالي.

بالإضافة إلى عنصر المنافسة، فهناك أخطار عديدة تتعرض لها حسابات الودائع مثل التقلبات غير المتوقعة للأرصدة واحتمالات السحب المفاجئ نتيجة لأي أخطار أو ظواهر تهدد السوق.

ويتطلب مواجهة هذه الأخطار بالإضافة إلى عنصر المنافسة، قيام إدارة البنك بإعداد خطة للتنبؤ بحجم الودائع المتوقعة في ضوء عدة عوامل أهمها ظروف السوق، الأوعية الادخارية المتاحة في السوق، والحد الأقصى لحجم الودائع الذي يمكن للبنك أن يصل إليه دون أن يؤثر ذلك على قدرة البنك على استخدام الأموال.

ويهدف هذا الفصل أساساً إلى التعرف على أهم الحسابات والأوعية الادخارية التي تقدمها البنوك التجارية، بالإضافة إلى أهم الوسائل التي تستخدم لجذب العملاء والخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء والخدمات المصرفية التي تقدم للعملاء وينقسم الفصل إلى الأجزاء التالية:-

1 /3 مقدمة عن ميزانية البنك التجاري.

2 /3 أهم أنواع حسابات الودائع.

1 /2 /3 الحسابات الجارية.

2 /2 /3 الودائع الآجلة.

3 /2 /3 الودائع الادخارية.

4 /2 /3 شهادات الإيداع والادخار.

3 /3 تحديد مستوى الودائع للبنك التجاري.

4 /3 الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية.

5 /3 ملخص الفصل.

1 /3 مقدمة عن ميزانية البنك التجاري: The Balance Sheet

تحتوى ميزانية البنك التجاري على ملخص لأهم بنود الأصول (الاستخدامات) والخصوم (مصادر الأموال) في تاريخ معين. ويوضح الجدول رقم (1/3) ميزانية أحد البنوك التجارية المصرية الصغيرة خلال الفترة من (2014- 2016).

وتمثل بنود الودائع أحد المصادر الرئيسية للأموال كما يوجه البنك الجانب الأكبر من هذه الأموال إلى تمويل المشروعات.

ولذلك سيركز الكاتب على إدارة الودائع ورأس المال بالنسبة لجانب الخصوم وعلى إدارة الائتمان بالنسبة لجانب الأصول. وسيركز هذا الفصل على إدارة الحسابات الجارية وودائع البنك التجاري.

2 /3 أنواع حسابات الودائع: Types of Deposits Accounts

تنقسم حسابات الودائع في معظم البنوك التجارية إلى نوعين رئيسيين:-

(أ) الحسابات أو الودائع الجارية (تحت الطلب)

Demand or Current Deposits

Time deposits

ب) الحسابات أو الودائع الآجلة

وذلك بالإضافة إلى حسابات الادخار وشهادات الادخار والاستثمار بأنواعها المختلفة. ويهدف هذا الجزء أساسا إلى إلقاء الضوء على أهم ملامح وسمات وأنواع هذه الحسابات وأهم المحددات والقيود التي تؤثر على استخدامها.

جدول رقم (1 /3)

الميزانية العمومية للبنك التجاري المصري

(2016 - 2014)

أولاً: جانب الأصول:

%

2016	2015	2014	بنود الأصول
			النقدية:
1,6	- ,6	- ,7	نقدية بالصندوق أرصدة لدى البنك المركزي (مصري)
13,-	15 ,9	14 ,6	أرصدة لدى البنك المركزي (أجنبي)
2,4	1 ,6	-	
17 ,-	18 ,1	15,3	إجمالي النقدية
30,-	25,-	34,-	أرصدة لدى البنوك
30,-	1,5	1,6	استثمارات في أوراق مالية
48,6	50,4	46,7	قروض وأرصدة مدينة
3,-	5,-	2,4	الأصول الثابتة والأخرى
100	100	100	إجمالي الأصول

تابع: جدول (1/3)

%			ثانياً: جانب الخصوم:
2016	2015	2014	بنود الخصوم
			<u>1- حق الملكية ورأس المال:</u>
8,9	6,6	7,9	رأس المال
- ,4	- ,2	- ,1	الاحتياطي القانوني
4,-	2 ,3	1,2	الاحتياطي العام
4 ,1	2 ,8	3,-	الأرباح المحتجزة
17 4	11 9	12 2	إجمالي حق الملكية ورأس المال
			<u>2- الودائع:</u>
18,1	14,8	17 ,3	ودائع جارية
46,2	50,5	39,2	ودائع لأجل وتوفير
4,4	5,4	9,5	ودائع أخرى
68 ,7	70 ,7	66 ,-	إجمالي الودائع
6 ,6	13 ,4	19,2	المستحق للبنوك
7 ,3	4 ,-	2 ,6	أرصدة دائنة أخرى
100	100	100	إجمالي الخصوم

وبصفة عامة يتعامل في شراء واستخدام حسابات الودائع العديد من الفئات أهمها:-

(أ) صغار المدخرين من الأفراد.

(ب) شركات الأعمال والخدمات (مع اختلاف شكلها القانوني).

(ج) المشروعات الخدمية التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح.

(د) الوحدات الحكومية المختلفة.

وتهتم كل هذه الفئات بإيداع حساباتها مع البنوك وذلك لتوقع الحصول على بعض الفوائد أهمها:-

1- توفير عنصر الحماية والأمان وذلك لقيام البنك بتحمل عنصر الخطر نيابة عن العميل. هذا طبعا بالإضافة إلى قيام البنك المركزي بالرقابة على نشاط البنوك وتغطية الخسائر المتوقعة، وذلك عن طريق الأرصدة التي يحتفظ بها لديه لحماية خطر السيولة المتوقعة.

2- تقديم مجموعة من الخدمات التي يحتاجها العميل صاحب الحساب الجاري أو الآجل مثل الحصول على الائتمان، إدارة أنشطة العميل، سداد الالتزامات، وما إلى ذلك من الخدمات العديدة التي سنتعرض لها في أجزاء أخرى من هذا الفصل.

1 /2/3 الحسابات الجارية: Demand and Current Deposits

من أشهر أنواع الحسابات استخداما بين العملاء، الحسابات الجارية، حيث يفتحها أصحابها وذلك لتنظيم عملية السحب والإيداع المستمر. وفي واقع الأمر أن نقطة البداية للتعامل مع خدمات البنك تبدأ بوجود حساب جاري للعميل يستطيع بعد ذلك التمتع بباقي أنواع الخدمات التي يقدمها البنك باستثناء حسابات الادخار وشهادات الاستثمار التي يستطيع العميل الحصول عليها وذلك بدون الحاجة إلى فتح حساب جاري.

فعادة ما يقوم الفرد العادي بفتح الحساب الجاري وذلك مثلا ليتلقى مرتبه الشهري وباقي بنود دخله الدوري ويستخدم حسابه الدائن في دفع الالتزامات الدورية التي يحتاج إلى تغطيتها شهريا أو بصفة دورية. وتقوم الشركات أيضا باستخدام هذا النوع من الحسابات لتنظيم عمليات السحب والإيداع اليومي طبقا لأنشطة الإيرادات والمصروفات، إما عن طريق الشيكات أو السحب النقدي. وتستفيد الشركة بإيداع أرصدها لدى البنك بالعديد من الخدمات مثل الحصول على الائتمان وخدمة السحب على المكشوف والحصول على خطابات الضمان وفتح الاعتمادات المستندية وما إلى ذلك من خدمات يقدمها البنك للعميل.

ويفضل الحساب الجاري العملاء والأفراد الذين يحتاجون إلى أرصدة سائلة تقي باحتياجاتهم، ويتم السحب والإيداع من هذه الحسابات إما بصورة نقدية أو عن طريق استخدام الشيكات التي تصدر من صاحب الحساب أو عن طريق التحويلات المتعارف عليها.

ويجب دائما الاحتفاظ بهذه الحسابات بشكل دائن إلا إذا تم الاتفاق مع البنك على الاستفادة من خدمة السحب على المكشوف *Overdraft facilities* وفي هذه الحالة يجب أن يحدد البنك:

1- الحد الأقصى لقيمة السحب على المكشوف المسموح به لكل عميل والذي لا يجب أن يتعداه.

2- يتم احتساب الفائدة على قيمة هذه المسحوبات على أساس يومي وبناء على سعر فائدة يحدد على أساس هيكل أسعار الفائدة السائد في كل دولة.

وعادة ما يصاحب خدمة السحب على المكشوف قيام البنك بتحميل العميل ببعض العمولات والمصروفات والعمولات الأخرى خاصة في حالة عدم قيام العميل باستخدام هذه الخدمة بالرغم من الاتفاق مع البنك على ذلك.

وبالرغم من قيام معظم الدول المتقدمة باستخدام الشيكات في عملية السحب والإيداع بالنسبة للحسابات الجارية إلا أن السوق المصري له بعض الخصائص الخاصة التي تجعل على استخدام الشيكات من العادات المصرفية غير المقبولة بين الأفراد وبين الفرد ومشروعات الأعمال المختلفة. وتؤدي هذه الظاهرة إلى أن معظم عمليات السحب والإيداع تقريبا تتم بشكل نقدي وخاصة عند التعامل بين الأفراد والشركات ويقتصر التعامل بالشيكات بين مجتمع رجال الأعمال والمشروعات.

ويحقق استخدام الشيكات العديد من المزايا مثل تقليل تكلفة النقل واحتمال سرقة النقود أو ضياعها. وعادة ما يتم تصفية الشيكات بين البنوك من خلال غرف خاصة للمقاصة بدون أن يؤثر ذلك على الساحب والمسحوب.

الحساب الجاري والفوائد:

عادة لا تعطى البنوك التجارية فوائد بالنسبة للحسابات الجارية، ولكن قد تستخدم بعض البنوك سعر الفائدة كأحد الوسائل لجذب المدخرات. وهذه الظاهرة كانت واضحة في مصر بين البنوك الخاصة والبنوك المشتركة الجديدة خاصة عندما زاد عدد البنوك واشتدت المنافسة بينها على جذب الودائع بالعملة الأجنبية. قامت بعض البنوك الجديدة الصغيرة التي تتميز بوجود عدد فروع صغيرة (فرعين أو ثلاثة) والتي لم تستطع منافسة البنوك الكبيرة ذات الفروع المنتشرة، بمنح عملاء الحسابات الجارية معدل فائدة على الحسابات الجارية بالدولار بمعدل متوسط سعر الفائدة الشهري على الودائع عالميا أو أقل وذلك بشرط ألا يقل رصيد الحساب عن حد معين. ويتبع هذه السياسة أيضا بعض البنوك الأجنبية التي تحاول تشجيع العملاء على تقليل معدلات السحب من أرصدة الحسابات الجارية حتى يستطيع البنك توظيف جزء من أرصدة هذه الحسابات.

أما بالنسبة للحسابات الجارية بالعملة المصرية، فإنه طبقا لتعليمات البنك المركزي فلا يجوز إعطاء العميل أي فوائد مقابل لها. والتجاوز المسموح به بالنسبة للأرصدة التي تزيد عن 500000 جنيه، حيث يمكن أن تحصل على 5% معدل سعر فائدة بحد

أقصى وطبقا للسياسات الداخلية لكل بنك تجارى على حدة أو حسب الاتفاق مع البنك. وتغالي البنوك المصرية والبنوك التجارية الجديدة في تحديد الحد الأدنى اللازم لفتح الحساب الجارى وذلك على عكس سياسة البنوك الأجنبية بالدول الخارجية التي تشجع صغار المدخرين على فتح الحسابات الجارية بمبلغ قد يبدأ بـ 50 جنيه أو أقل. ومن الدراسات الحديثة التي تمت بالنسبة لعينة من البنوك المصرية المشتركة وجد الكاتب أن الحد الأدنى اللازم لفتح الحساب الجارى بالعملة المحلية يتراوح بين 500 جنيه إلى 5000 جنيه وبين 500 دولار إلى 7000 دولار بالنسبة للحساب الجارى بالعملة الأجنبية. وتهدف البنوك المشتركة إلى اتباع سياسة اختيار نوعية العميل؛ لذلك يغالى في تحديد الحد الأدنى المطلوب.

وتتجه معظم البنوك الأجنبية إلى تقديم مجموعة من الخدمات المجانية للعملاء الذين لا تقل أرصدهم الجارية عن حد معين. فعلى سبيل المثال تشترط البنوك الإنجليزية حداً أدنى قدره 500 جنيه استرليني وذلك لمنح العميل خدمات مجانية بدون أي مصروفات مثل:-

- 1) دفتر الشيكات.
- 2) منح العميل قائمة بالرصيد Bank Statement بشكل دوري شهري بدون أي مصروفات بريد.
- 3) خدمات التمويل من وائي الحساب.
- 4) حق العميل في سداد جميع الالتزامات الدورية مباشرة من حسابه بناء على تعليمات مسبقة من العميل.

واتجهت معظم البنوك المشتركة والخاصة وفروع البنوك الأجنبية التي أنشئت خلال فترة الانفتاح إلى نظام اختيار عملاء البنك الذين لهم حق فتح الحسابات التجارية،

وبصفة عامة حاولت هذه البنوك التركيز على جودة العمل وحجم الرصيد بدلا من التركيز على زيادة عدد أصحاب الحسابات الجارية أيضا، ركزت هذه البنوك على اختبار كبار العملاء سواء من الأفراد أو الشركات وخاصة الذين لهم حق التعامل مع الفرع الرئيسي. وعادة لا تسمح هذه البنوك لصغار المدخرين بفتح حسابات جارية وتوجههم إلى فتح حسابات الادخار مع الفروع.

Time deposits 2 / 2 / 3 الودائع الآجلة:

تعتبر الودائع الآجلة بالإضافة إلى حسابات الادخار والتوفير أحد المصادر الأساسية للأموال التي يقوم البنك بتحويلها إلى أموال قابلة للإقراض loanable funds أو التي يقوم البنك بتحويلها إلى استخدامات تظهر في جانب الأصول. ويقوم عميل البنك المودع بإيداع أمواله في وديعة آجلة لفترة معينة مقابل الحصول على فائدة معينة في نهاية فترة التعاقد حسب الاتفاق مع البنك. ويحق للعميل سحب الوديعة في نهاية فترة التعاقد المتفق عليها أو عند الطلب لمدة كافية حسب ما ينص في التعاقد مع البنك.

ويتميز هذا النوع من الحسابات بعدم إصدار دفتر شيكات للعميل ويتم الإيداع في حساب العميل إما عن الطريق النقدي أو بشيكات أو بحوالة مصرفية، ولا يسمح في هذا النوع من الحسابات خدمة السحب على المكشوف أو كتابة الشيكات على الحسابات الآجلة. وتشتترط معظم البنوك قيام العميل بفتح حساب جاري بالبنك قبل السماح بفتح حسابات الودائع الآجلة.

ويحدد البنك المركزي سعر الفائدة الممنوح في حالة الودائع الآجلة بالعملة المصرية حسب الحد الأدنى المطلوب وفترة الوديعة كما سبق أن وضحنا في الفصل الثالث.

ويتراوح الحد الأدنى المطلوب لفتح حساب آجل بالبنوك التجارية المصرية بين 500 - 10.000 جنيه كحد أدنى ومن 1000 - 10.000 دولار أو المقابل للدولار بالعملة الأجنبية، أما بالنسبة للودائع الآجلة الصغيرة جدا (من أسبوع إلى ثلاثة أسابيع)

بالعملة الأجنبية فتشترط البنوك حداً أدنى للرصيد المطلوب لفتح الوديعة الآجلة حسب السياسة الداخلية لكل بنك.

وتعتبر الودائع الآجلة من الأدوات الجيدة وذلك لاستثمار الأموال الفائضة التي ليس لها طلب أو حاجة للتعديل حيث يمكن إيداعها بسهولة مقابل عائد وفي نفس الوقت يمكن سحبها بسهولة إذا استوجبت الحاجة قبل موعد استحقاقها بالإضافة إلى وجودها لدى مؤسسات مالية آمنة.

وعادة ما تقل أسعار الفائدة الموزعة لهذه الحسابات عن باقي المؤسسات المالية وشركات توظيف الأموال والاستثمار التي يزداد فيها عنصر المخاطرة ولكنها تعكس درجة الأمان Degree of Safety وسهولة سحب الأموال عن أي استثمار آخر متاح في السوق.

وتتاح معظم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري إلى أصحاب حسابات الودائع ولكن بعض الخدمات التي تقدم للحساب الجاري غير متاحة مثل الحصول على دفتر شيكات، كروت الشيكات Cheque Cards أو بطاقات السحب النقدي الآلي Auto teller Cards أو Cash cards.

ولكن قد تسمح بعض البنوك بخدمة بطاقات الائتمان Credit Cards لأصحاب الودائع الآجلة.

Savings Deposits 3 / 2 / 3 الودائع الادخارية:

تهدف الودائع الادخارية أساساً إلى جذب وتجميع مدخرات صغار المدخرين وذلك عن طريق إصدار مجموعة من صناديق الادخار أو دفاتر التوفير للعملاء سواء بالعملة الأجنبية أو العملات المحلية.

ومن أهم الأنواع الشائعة لحسابات الادخار، الودائع الادخارية Saving deposits والتي يطلق عليها دائماً حساب الادخار أو دفتر الادخار. Passbook saving account

ويمكن لعميل البنك التجاري فتح هذا الحساب بسهولة، ويقوم البنك بإصدار دفتر توفير وذلك لتسجيل عمليات السحب والإيداع في هذا الدفتر، ويجب تقديمه إلى صراف البنك Teller وذلك خلال عمليات السحب والإيداع Deposit or withdrawal.

ويفيد هذا النوع من الحسابات العملاء ويشجعهم على الاقتصاد والتدبير وعدم التبذير. ويستخدم حساب الادخار كل من الأفراد والمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح. Non-profit organization.

وتتقارب أسعار الفائدة المدفوعة لحسابات الادخار من أسعار الفائدة المدفوعة على حسابات الودائع الآجلة بالجنيه المصري. وقد ساعد على هذا التقارب ظهور البنوك التجارية الجديدة حيث تنافست البنوك على إصدار أوعية الادخار وذلك لزيادة حجم الودائع وخاصة بالعملة الأجنبية لتشجيع وجذب مدخرات المصريين العاملين في الخارج.

ويتراوح الحد الأدنى المطلوب لفتح دفتر ادخار بين (5- 800جنيه) للحسابات بالعملة المحلية وبين (100 - 1500دولار) للحسابات بالعملة الأجنبية.

وتتنافس البنوك العاملة في مصر في منح بعض الامتيازات والجوائز لأصحاب هذه الحسابات عن طريق السحب الشهري أو الدوري الربع سنوي مع إعطاء جوائز نقدية قيمة قد تصل إلى 10.000جنيه أو حسب عملة الحساب بالإضافة إلى بعض الجوائز العينية أيضا مثل الحصول على شقة تملك للفائز الأول في عملية السحب ومن المميزات أيضا أن معظم فوائد هذه الحسابات معفاة من الضرائب مما يشجع الأفراد على المزيد من الاكتتاب فيها.

وقد استحدثت أيضا بعض البنوك العاملة في مصر بعض أدوات الادخار التي تقدم خدمة خاصة يحتاجها العميل مثل قيام بنك مصر بإصدار "دفتر توفير إسكان بنك مصر". حيث يجمع هذا الوعاء الإيداع بين خدمة التوفير العادي ذو العائد السنوي بالإضافة إلى ميزة استخدام ودائع الحساب في الحصول على قرض وذلك للحصول

على المسكن الذي يرغب فيه صاحب الحساب.

ومن أهم شروط هذا الودعاء الادخاري:

- الحد الأدنى لفتح دفتر توفير الإسكان مبلغ 100 جنيه.
- يحصل العميل على عائد لودائعة بسعر 10% صافيه سنويا.
- يحق للعميل عندما تصل ودائعة إلى نصف أو ثلث قيمة المسكن الذي يقع عليه اختياره، يكون له الحق في اقتراض باقي ثمن المسكن وبحد أقصى 20 ألف جنيه.
- يمنح القرض بعد مرور 6 شهور على رصيد الوديعة لدفتر توفير الإسكان.
- ويسدد القرض على أقساط شهرية متساوية في فترة تتراوح بين 3 سنوات و 15 سنة تبعاً لرغبة ودخل العميل.

حسابات الادخار تحت الطلب Call Account

قامت بعض البنوك الجديدة بفتح حسابات الادخار تحت الطلب تتميز بمعدل فائدة أعلى من معدل الفائدة السائد بالنسبة لحساب الادخار بالعملة الأجنبية وبعضها يعطى معدل سعر فائدة معوم Floating Interest Rate طبقاً للأسعار العالمية مع شروط خاصة بعملية إخطار البنك بوقت كاف قبل عملية السحب من هذه الحسابات.

3/ 2/ 4 شهادات الإيداع والادخار Certificates of Deposits

تعتبر شهادات الإيداع والادخار من الأوعية الادخارية الجديدة التي تعمل على جذب الودائع طويلة الأجل Time deposits وتعمل على تنشيط سوق المال Money Market.

وتتيح شهادات الودائع والادخار الفرصة أمام البنك لتكوين هيكل آجال الودائع بالشكل الذي يساعد على تخصيص الأموال في الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل. وأصول هذه الشهادات قابلة للدفع في نهاية فترة الانتهاء حسب أنواعها. ويتم تصنيف

أموال هذه الشهادات ضمن حسابات البنك تحت اسم شهادات الادخار الآجلة Time Certificates of deposits وليست ضمن حسابات أو مراكز العملاء.

ويمكن للعميل شراء شهادات الادخار في أي وقت يفضله وتستحق هذه الشهادات فوائد من تاريخ الشراء أو الشهر التالي للشراء أو حسب الشروط الخاصة بكل نوع من أنواع هذه الشهادات التي يصدرها كل بنك.

وهناك العديد من أنواع شهادات الودائع والادخار التي تصدرها البنوك التجارية، تختلف حسب المواصفات التالية:

أ) نوع العملة المصدرة بها الشهادة (محلّي/ أجنبي/ عملات مركبة).

ب) فترة استرداد الشهادة Certificate Maturity

حيث تتراوح فترة الاسترداد بين 30 يوم إلى 10 سنوات.

ج) معدل سعر الفائدة (ثابت، مركب، عائ) ويختلف معدل الفائدة حسب حجم الوديعة وتاريخ الاسترداد.

د) الخدمات التي يستفيد منها صاحب الشهادة:

1- الإعفاءات الضريبية.

2- إمكانية الاسترداد مع الاحتفاظ بالعائد قبل فترة الاسترداد.

3- إمكانية الاقتراض بضمانها.

4- إمكانية الدخول في نظام السحب بالجوائز الشهرية.

5- احتساب الفائدة الشهرية من تاريخ الشراء.

هـ) توزيع العائد: (شهري، دوري ربع سنوي، نصف سنوي، سنوي).

د) قيمة الشهادة المصدرة: تختلف قيمة الشهادة حسب نوعها، وعلى سبيل المثال نجد في السوق المصري شهادات ذات العائد قد تبدأ من 5 جنيه أو مضاعفتها.

ومرة أخرى تستفيد البنوك من حصيلة أموال شهادات الودائع وذلك في تمويل الاستثمارات متوسطة الأجل بدرجة عالية من التأكد؛ وذلك لأن البنك يعلم مدة استحقاق هذه الشهادات ويستطيع أن يستخدمها حتى تستحق آجالها.

وتحقق شهادات الادخار بالنسبة للمستثمر ميزتين أساسيتين:

1- معدل سعر فائدة ثابت محدد قبل الشراء والمعروف خلال فترة الشهادة.

2- من السهل بيع الشهادة إذا كانت قابلة للتداول أو من الممكن استرداد قيمتها من البنك إذا كانت هناك حاجة ماسة للأموال.

ولذلك تعتبر هذه الشهادات من وجهة نظر المودع أكثر مرونة من الودائع الآجلة.

وتنقسم شهادات الادخار والودائع إلى شهادات قابلة للتداول وشهادات غير قابلة

للتداول Negotiable and Non Negotiable.

معظم الشهادات التي تصدرها البنوك التجارية هي عبارة عن شهادات غير قابلة للتداول (أي لا يمكن شرائها أو بيعها بين الجمهور مثل الأوراق المالية) ويمكن تحويلها إلى نقدية عند انتهاء مدتها من خلال البنك المصدر فقط.

وتتجه المؤسسات المالية حالياً في العالم إلى إصدار مجموعة من شهادات الادخار أو الاستثمار في أسواق النقد وذلك لتجميع أكبر مدخرات ممكنة. ومن أمثلة تلك الشهادات إصدار شهادات الودائع القابلة للتداول في أسواق المال العالمية Negotiable Certificates of Deposits

ويقوم سماسرة الأوراق المالية بتداول هذه الشهادات في السوق الثانى Secondary Market. ويمكن هذا الوعاء الادخاري البنوك على المنافسة على جذب الودائع من عدد كبير من المستثمرين بدلاً من التعامل مع الأوعية الادخارية التقليدية Deposits Instruments المتاحة في السوق الحالي.

ويشترى هذا النوع من شهادات الاستثمار القابلة للتداول عادة شركات الأعمال

والأجهزة الحكومية التي تقوم بالشراء بمبالغ كبيرة تتراوح ما بين 100.000 دولار إلى مليون دولار. وعادة ما تكون فترة استرداد هذه الشهادات قصيرة الأجل بحد أقصى سنة ويمكن تداولها في سوق الأوراق المالية قبل انتهاء مدتها.

وهناك نوع آخر من شهادات الادخار تصدرها البنوك التجارية وهي شهادات سوق النقد قصيرة الأجل، وهي غير قابلة للتداول ومدتها حوالي 6 شهور وتوجد في الأسواق العالمية مثل أوروبا وأمريكا.

وحقيقة الأمر فلا يوجد اختلاف كبير بين شهادات الاستثمار وشهادات الادخار، وإن كانت من وجهة التأصيل العلمي فإن شهادات الادخار عادة تتصف بطول فترة الاسترداد.

وتصمم عادة شهادات الاستثمار والادخار وذلك لمقابلة احتياجات المستثمر المتوسط الذي يبغى معدلات عائد مرتفعة أكثر من الفائدة التي تدفع للودائع الآجلة. وهذا الوعاء الادخاري من الأدوات الهامة في الدول النامية التي تتصف بعدم وجود سوق نقدي غير منظم وغير نشط وحيث يقل اهتمام المستثمر بالسندات الحكومية والأسهم والسندات.

شهادات الإيداع والبنوك التجارية والمشاركة الجديدة:

بالرغم من دخول العديد من البنوك الجديدة إلى الجهاز المصرفي، ما زالت بنوك القطاع العام التجارية تعتبر رائدة في مجال إصدار العديد من شهادات الادخار والودائع المتنوعة التي أقبل عليها الجمهور.

بالنسبة للبنوك المشتركة والخاصة الجديدة فعدد الشهادات المصدر قليلة نسبيا وإن بدأت في الزيادة منذ عام 2010 حيث طبق البنك المركزي قواعد السقوف الائتمانية حيث يلتزم البنك التجاري استخدام الودائع فقط وذلك في تخصيص الأموال كودائع. أيضا أدت فترة الانكماش التي عانى منها بعض البنوك التجارية بداية من عام 1995، وزيادة حدة منافسة باقي المؤسسات المالية العاملة في السوق إلى قيام البنوك التجارية

بإصدار بعض شهادات الودائع لاجتذاب أكبر عدد من المودعين. ولذلك فقدرة البنك التجاري على خلق الائتمان تتحدد أساسا في قدرته على جذب أكبر عدد ممكن من الودائع.

ومما هو جدير بالذكر أن جميع البنوك العاملة في مصر يجب أن تحصل على موافقة البنك المركزي المصري قبل إصدار شهادات الادخار أو الودائع وإن كانت هذه الموافقة لا تعتبر من القيود المفروضة على البنوك التجارية.

ومن الملاحظ أن معظم البنوك الجديدة لا تستطيع منافسة بنوك القطاع العام في إصدار شهادات الإيداع وذلك للأسباب التالية:-

1- أن بنوك القطاع العام قد قامت بإصدار هذه الشهادات منذ فترات طويلة جدا قبل بداية فترة الانفتاح وذلك لجذب وتعبئة المدخرات طويلة الأجل وتقوم بتقديمها بشروط أفضل ولقد اكتسبت ثقة العملاء.

2- ترى بعض البنوك الجديدة أن شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري التي تم إصدارها منذ عام 1965 وذلك لتمويل الميزانية العامة للدولة، لها ميزة أفضلية من حيث سعر الفائدة الذي قد يصل إلى أحيانا إلى 13% وهو أعلى معدلات أسعار الفائدة المحددة من قبل البنك المركزي.

ولقد قام بنك مصر إيران - أحد بنوك الاستثمار المشتركة - بإصدار أول شهادات استثمار معومه في السوق المصري طبقا لأسعار الفائدة العالمية. والإصدار الأولى لهذه الشهادات بلغ 10 مليون دولار ومدتها حوالي 3 سنوات.

3 /3 تحديد مستوى الودائع للبنك التجاري:

يتوقف تحديد مستوى وحجم الودائع المطلوب توافره بالنسبة للبنك التجاري على قدرته على تخصيص هذه الودائع وعلى قيمة الائتمان التي يمكن أن يمنحها البنك في

شكل قروض واستثمارات.

ويتنافس البنك التجاري دائما على زيادة ونمو محفظة الودائع Deposits Portfolio لذلك عادة ما يقوم البنك بإعداد الأبحاث والدراسات التسويقية لتحديد أهم العوامل التي تؤثر على تدفق الودائع إلى البنك. وهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في تحديد حجم ومستوى ودائع البنك التجاري:

- 1- السمات الشخصية والطبيعية للبنك.
 - 2- الخدمات والمزايا التي تقدم للعميل بواسطة البنك.
 - 3- السياسات الداخلية والمركز المالي للبنك.
 - 4- مستوى النشاط الاقتصادي السائد في السوق.
 - 5- الموقع المتميز للبنك وفروعه.
 - 6- الموقف التنافسي للبنك في السوق.
- سياسات البنوك التجارية المشتركة وذلك لجذب المودعين:

أشارت الدراسات الحديثة التي أعدها الكاتب عن الوسائل التي تستخدم لجذب عملاء البنك في مصر عن مجموعة من النتائج الأساسية يمكن تركيزها فيما يلي:-

1) من أهم السياسات التي استخدمتها البنوك المشتركة وذلك لجذب أكبر عدد من المودعين خاصة عند بداية فترة الانفتاح سياسة فتح الفروع الجديدة Opening New Branches Policy . هذه السياسة كانت من أنجح السياسات التي اتبعتها بنوك الانفتاح الناجحة حيث ساعدت هذه الفروع على المحافظة على نصيب البنوك في السوق من الودائع وأيضا المحافظة على موقعها التنافس ونمو الحجم الكلي للودائع بمعدلات مرتفعة.

2) سياسة الإعلان عن أدوات الادخار والودائع: تأتي سياسة الإعلان عن أدوات

وأسعار الفائدة في المرتبة الثانية بالنسبة لجذب مدخرات المودعين وعملاء البنك.

ومما هو جدير بالذكر أن سياسة الإعلان تستخدم كوسيلة لزيادة الوعي الادخاري للجمهور Public Awareness وتعريفهم بأهم الأنشطة التي يقدمها البنك. وفي بعض الأحيان يفضل الإعلان عن أسعار الفائدة بالنسبة للأوعية الادخارية خاصة بالعملة الأجنبية إذا كان دور البنك Price maker.

3- الاتصال المباشر بالعميل المتوقع:

Direct Contact with the expected client

اتجهت البنوك المصرية الجديدة خلال فترة الانفتاح إلى التحول من أسلوب التسويق التقليدي الذي يتوقف على تقديم الخدمة وينتظر البنك قدوم العميل Service Oriented Banks إلى إتباع المدخل التسويقي Marketing Approach وذلك عن طريق رجال البيع والتسويق. يقوم رجال التسويق في البنك بالاتصال المباشر بالعملاء المتوقعين والعمل على جذبهم للتعامل مع البنك. وقد نجحت البنوك المشتركة الجديدة والبنوك الخاصة في تنفيذ هذه السياسة مع العملاء من شركات القطاع الخاص.

ومن المتوقع قيام باقي البنوك العاملة في الجهاز المصرفي باتباع هذا الأسلوب أو المدخل في المستقبل وذلك حتى تستطيع التنافس على جذب المدخرات خاصة بعد ظهور حالة الانكماش الاقتصادي وتحول العملاء من إيداع المدخرات مع بنوك الجهاز المصرفي إلى المؤسسات المالية الأخرى خاصة شركات توظيف الأموال.

من الأسباب الأخرى التي أدت إلى إتباع المنهج التسويقي أن القيود التي يضعها البنك المركزي والخاصة بتقييد منح الائتمان بـ65% فقط من ودائع العملاء سوف تدفع البنوك إلى تنمية وزيادة الحجم الكلي للودائع حتى تستطيع أن تتوسع في منح الائتمان.

4- تقديم خدمات إضافية للمودعين:

تتنافس البنوك أيضا على جذب المودعين وذلك عن طريق زيادة الخدمات

المصرفية المقدمة للعملاء المودعين سواء عن طريق منح خدمات مجانية أو مميزات إضافية مثل خدمات الجوائز العينية والمادية.

والمنافسة على تقديم الخدمات الجيدة للعميل أحد السياسات الهامة خاصة أن البنوك لا تستطيع التنافس على زيادة أسعار الفائدة المعلنة بالنسبة للودائع بالعملة المحلية وذلك لأنها محددة بواسطة البنك المركزي.

5- تنوع أدوات الادخار وحسابات الودائع:

Using Diversified Deposit Accounts and Instruments

من السياسات التي تتبعها البنوك المصرية تقديم وخلق أوعية ادخارية جديدة مميزة لكل بنك تتفق واحتياجات المستهلك المصري بالشكل الذي يعطى ميزة أفضلية للبنك التجاري أمام البنوك المنافسة في السوق. ومن أمثلة ذلك قيام البنك المصري الأمريكي الدولي بإصدار شهادات الادخار الآجلة وقيام البنك المصري الأمريكي بإصدار شهادات الادخار الذهبية "Golden Savings Certificates".

وذلك لجذب الودائع الآجلة أيضا، قيام بنك مصر بإصدار "دفتر توفير إسكان بنك مصر" وذلك للمساهمة في حل مشكلة الإسكان.

دوافع العملاء المودعين للتعامل مع البنوك التجارية المشتركة:

أثبتت الدراسات التي قام بها الكاتب على عينة من البنوك التجارية المشتركة مع البنوك الأجنبية أن المودع المصري قد قام بالتعامل مع هذه البنوك في ضوء العوامل التالية:-

1- اسم البنك وسمعته The Banks Name And Reputation فقد ساعد اسم البنك الشريك الأجنبي وسمعته المالية في الأسواق العالمية على جذب كثير من العملاء خاصة شركات القطاع الخاص.

2- الخدمات الجيدة والسريعة Good And Quick Services.

- 3- وجود معاملات وصفقات تجارية للعميل وذلك بدولة الشريك الأجنبي للبنك.
4- إعطاء البنك أسعار فائدة منافسة بالنسبة للودائع بالعملة الأجنبية.

3/ 4 الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية:

بالإضافة إلى السلع المالية التي تقوم بإنتاجها البنوك التجارية، فإنها تقوم بتقديم العديد من الخدمات المكملة لأصحاب الحسابات الجارية والودائع. وتقديم هذه الخدمات سواء لأصحاب الحسابات الشخصية ورجال الأعمال والشركات الاعتبارية. ونقطة البداية الأساسية أن معظم الخدمات التي سنتعرض لها في هذا الجزء تتاح فقط لأصحاب الحسابات الجارية من الأشخاص وبعضها يمكن استخدامه بواسطة أصحاب الودائع الآجلة والادخارية والشركات الاعتبارية. وفيما يلي أهم الخدمات التي سنتناولها في هذا الجزء:-

- 1- بطاقات الشيكات Cheque Cards
 - 2- بطاقات الائتمان Credit Cards
 - 3- خدمة الصرافة الآلية Auto Teller Services
 - 4- خدمة السفر Travel Services
 - 5- إدارة حسابات المودع Budget Accounts
 - 6- خدمات التأمين Insurance Services
 - 7- خزائن الودائع العينية Safe boxes and Safe deposits
 - 8- الخزائن الليلية Night Safes
 - 9- إدارة استثمارات العملاء Management of Investments
- 1) بطاقات الشيكات: Check Cards**

تصدر معظم البنوك العالمية لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية بطاقة خاصة تسمى بطاقات الشيكات يتم استخدامها مع دفاتر الشيكات الممنوحة للعميل. وتحتوى هذه البطاقة على اسم العميل ورقم الحساب والإمضاء المعتمد من البنك. كما يحدد على الكارت أيضا حدود السحب المقررة لكل عميل سواء بالنسبة لحد الشراء المسموح به للعميل لكل شيك يتم إصداره أو للسحب النقدي. فعلى سبيل المثال تسمح البنوك الإنجليزية للعملاء بسحب 50 جنيه استرليني من أي فرع لأي بنك في إنجلترا باستخدام هذا الكارت مع دفتر الشيكات أيضا يحق لحامله القيام بالشراء باستخدام الشيك بحد أقصى 50 جنيه لكل عملية شراء ويحتوى الكارت على أهم البيانات التالية:-

- 1) اسم العميل ورقم حسابه بالبنك على أن يكون مطابق لدفتر الشيكات.
- 2) اسم البنك المصدر للكارت.
- 3) الحد الأقصى المسموح للسحب النقدي أو الشراء.
- 4) توقيع العميل المعتمد من البنك.
- 5) الرقم الرسمي لفرع بنك العميل.
- 6) رقم الكارت وتاريخ الإصدار والانتها.

ويتعين على حامل الكارت تقديمه مع دفتر الشيكات وذلك كضمان لعملية الدفع وحتى يتأكد البائع من البيانات الموجودة وأنها مطابقة لبيانات الشيك. ويضمن البنك مصدر هذا الكارت لصاحب المحل أو أي بنك آخر الحق في تغطية مبلغ الشيك مادام لم يزد عن الحد الأقصى المتفق عليه ويشترط أيضا أن يكون التوقيع على الشيك مطابقا للتوقيع الموجود على الكارت.

ويمكن استخدام هذا النوع من الكروت بين الدول التي بينها اتفاقيات تسمح بذلك، مثل السماح للبنوك الإنجليزية بإصدار كارت خاص لأوروبا يستطيع العميل استخدامه في دول أوروبا التي تعرض علامة Eur-Card .

وتمنح البنوك بطاقة الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية الشخصية الراشدين فقط وذلك إذا أثبتوا تعاملات جيدة مع البنك خلال فترة معينة. وهذا النوع من البطاقات لم يدخل مصر حتى الآن نظرا لعدم الاهتمام باستخدام الشيكات كوسيلة للدفع.

2- بطاقات الائتمان: Credit Cards

تعتبر بطاقات الائتمان من الأدوات التي تستخدم في عملية الشراء الآجل مع تأخير عملية الدفع لمدة شهرين تقريبا من تاريخ الشراء ويمنح صاحب كل كارت حد أقصى مسموح للائتمان من خلال حساب الكارت والذي يعتبر حسابا منفصلا عن الحساب الجاري بالبنك للعميل، ويتم إدارة حساب بطاقة الائتمان من خلال إدارة خاصة لبطاقات الائتمان تابعة للمركز الرئيسي للبنك.

ويستخدم الكارت كوسيلة لشراء السلع والخدمات وذلك من خلال المحلات التي تعرض علامة الكارت الخاصة.

ويرسل البنك بمعدل شهري قائمة الحساب الخاص بالمدفوعات التي تمت باستخدام بطاقة الائتمان إلى أصحاب بطاقات الائتمان. ويخير العميل في هذه الحالة بين سداد الرصيد الإجمالي للفاتورة نقدا خلال فترة أقصاها 20 يوم من تاريخ وصول الفاتورة أو دفع جزء من الحساب وتأجيل السداد على أقساط دورية مقابل سعر فائدة محدد من البنك. وعادة لا يدفع صاحب الكارت أي فائدة إذا قام بالسداد خلال 20 يوم من تاريخ استلام الفاتورة.

وكذلك يمكن استخدام الكارت أيضا في عمليات السحب النقدي من فروع البنك وبنوك المراسلين، التي تعرض نفس علامة الكارت المستخدم.

ومن أهم أنواع كروت الائتمان الشائعة في إنجلترا: **Access & Trustee card**

ومن أمثلة الكروت الأخرى المشهورة عالميا **Visa Euro card and**

MasterCard.

وتحتوى بطاقة الائتمان على البيانات التالية:-

- 1) اسم صاحب الكارت ورقم حسابه.
- 2) البنك المصدر للكارت وتاريخ الإصدار وتاريخ الانتهاء.
- 3) إمضاء صاحب الكارت.
- 4) رقم الكارت المعتمد من البنك المصدر.

وبالرغم من المزايا العديدة لكروت الائتمان حيث تعتبر من الوسائل المرنة التي تسهل عملية الدفع إلا أنها تشجع العملاء على الإسراف في عملية الشراء. ولذلك، تقوم الشركات المصدرة لكروت الائتمان حاليا بحملات إعلام وتوعية لترشيد عملية الاستهلاك باستخدام هذه الكروت.

وتقوم وزارة المالية في الدول التي يصدر بها كروت الائتمان بالمراقبة المالية على استخدامها من وقت لآخر وذلك لأنها من الوسائل التي تعمل على خلق وسائل الدفع. وينحصر تدخل الدولة في إعطاء التوجيهات بشأن الحدود القصوى لعملية السحب النقدي باستخدام هذه الكروت ونسبة المدفوعات الشهرية الواجبة من العملاء.

وبالنسبة للكروت التي سبق ذكرها مثل Access & Visa عادة لا يدفع عنها العميل أي تكلفة أو مصاريف مقابل الإصدار، إلا أن هناك مجموعة أخرى من كروت الائتمان مثل: Diners Club & American Express

يدفع عنها العميل مصاريف سنوية بدون أي حدود لعملية الشراء.

ويشير بعض الكتاب إلى أن التسمية الصحيحة لكروت الائتمان هي كروت الأعمال Business Cards حيث يلتزم العميل بسداد قيمة الفاتورة التي ترد إليه شهريا إما نقدا أو بالأجل.

وتقوم بعض البنوك المصرية بضمان عملية إصدار بعض كروت الائتمان التابعة

للبنوك الأجنبية مقابل تكلفة معينة وخدمة خاصة لكبار العملاء فقط.

3- خدمة الصرافة الآلية: Auto Teller Services

مع تطور تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسبات الآلية ظهرت حديثاً خدمة جديدة لتسهيل عملية قيام العميل بالسحب والإيداع من الحساب الجاري، بالإضافة إلى طلب كافة الخدمات المصرفية من البنك وذلك في أي وقت يشاء العميل عن طريق سياسة اخدم نفسك.

تتلخص هذه الخدمة في إصدار البنك للعميل كروت من البلاستيك مسجل عليه جميع البيانات الخاصة بالحساب الجاري ويمكن استخدام هذا الكارت من خلال ماكينات آلية معقدة موجودة إما داخل بعض الفروع وفي الغالب خارج الفرع حيث يسهل استخدامها في غير أوقات العمل وأيام العطلات.

وتتصل هذه الماكينات الآلية أو الصراف الآلي مباشرة بالحاسب الآلي المركزي للبنك حيث تتيح للعميل التعامل معه مباشرة Access . ويحصل الحاسب على بيانات العميل المدونة على الكارت فور إدخال هذا الكارت وتسجيله وكتابة الرقم الشخصي السري بواسطة مفاتيح التشغيل Keyboard .

ويمكن للعميل بعد ذلك طلب أي خدمة من حسابه الجاري مثل السحب في ضوء الحد الأقصى اليومي المسموح (على سبيل المثال 100 جنيه استرليني في بعض بنوك إنجلترا) أو الإيداع أو مجموعة من التسهيلات الأخرى مثل:-

- طلب دفتر شيكات.
- طلب قائمة حساب العميل بالبنك وآخر رصيد.
- طلب معلومات معينة عن بعض خدمات البنك.
- طبع آخر 6 عمليات تمت بحساب العميل بالبنك.
- بيان حدود السحب اليومية للعميل.

ويمكن للعميل استخدام هذا الكارت مع فروع البنك المصدر له فقط ولا يمكن استخدامه مع فروع البنوك الأخرى حيث يوجد لكل بنك نظام خاص. ويطلق على الكارت المستخدم مع خدمة الصرافة الآلية العديد من الأسماء حسب المسمى المعطى له من كل بنك مثل: Cash card. Auto bank. Service Tell. .Cash Point Card

ويحتوى الكارت دائما على شريط ممغنط، يتم تسجيل عليه بيانات الحساب وعملياته ويتم تحديث جميع البيانات الخاصة بالعميل أول بأول وذلك عن طريق الحاسب الآلي. ومن المتوقع أن تشهد السنوات القادمة ثورة تكنولوجية أخرى في استخدام وحدات الصرف الآلية حيث يتوقع أن تتوافر في العديد من محلات التجزئة حيث يقوم العميل بدفع قيمة مشترياته للمحل فورا عن طريق إعطاء تعليمات مباشرة لحسابه بالبنك لدفع قيمة المشتريات للمحل في الحال.

ومن التجارب الرائدة لإدخال وحدات الصرف الآلية في مصر، تجربة بنك مصر حيث ادخل الكارت الشخصي "كارت مصر". يمكن هذا الكارت عميل الحساب الجاري من استخدام وحدات الصرف الآلية التي يطلق عليها البنك الشخصي من خلال فروع منتشرة في القاهرة والإسكندرية. ويسهل هذا الكارت مشكلة السحب والإيداع من أي فرع من فروع البنك.

وتختلف الخدمات التي يقدمها بنك مصر من خلال "كارت مصر" عن الخدمات التي تقدمها البنوك الغربية، إلا أنها تعتبر خطوة هامة نحو التطور التكنولوجي لصناعة البنوك في مصر.

وهذه الخدمة تعتبر من أحد الأهداف المتوقعة من دخول البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي بمصر حيث خلقت جوا من المنافسة مع البنوك المصرية وبنوك القطاع العام وشجعتها على التطور.

والعديد من البنوك المصرية الآن تخطط لإدخال خدمة الصرافة الآلية بعد نجاح تجربة بنك مصر .

4) خدمات السفر Travel Services

تتنافس البنوك التجارية على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء الراغبين في السفر. وتتعدد هذه الخدمات مثل الشيكات السياحية، العملات الأجنبية، والتحويلات البنكية بالإضافة إلى خدمات التأمين أثناء السفر. وتقدم البنوك هذه الخدمات لعملاء البنك وكذلك لأي عميل يطلبها مقابل دفع مصروفات معينة حيث لا يشترط توافر حساب للعميل لدى البنك.

أ) الشيكات السياحية: Travel Services

تعتبر الشيكات السياحية من وسائل الدفع الآمنة وأفضلها بالنسبة للمسافر حيث تسهل عليه حمل النقود التي يطلبها بدون تحمل خطر ضياع هذه النقود ويتم إصدار هذه الشيكات بالعملات الأجنبية المشهورة مثل الدولار والاسترليني. وفي حالة ضياع أو فقد هذه الشيكات يمكن للعميل استرداد قيمتها بعد ذكر أرقامها للبنك المصدر.

وتقوم كثير من البنوك المصرية الجديدة المشتركة والخاصة بتوفير خدمة الشيكات السياحية للعملاء أصحاب حسابات الودائع كخدمة خاصة لكبار العملاء.

ب) خدمة تحويل العملات الأجنبية:

تقوم معظم البنوك التجارية بتوفير خدمة الاستبدال النقدي للعملاء حسب نوع العملة التي يحتاجونها وطبقا لأسعار الصرف المعلنة يوميا بهذه البنوك. وفي بعض الحالات وخاصة عندما يطلب أحد العملاء عملة دولة غير مشهورة فقد تحتاج البنوك لفترة معينة لتدبير احتياجات العميل من عملة هذه الدولة.

وتتيح بعض البنوك المتقدمة خدمة التأمين أثناء السفر لبعض العملاء. وتغطي هذه الخدمة مصاريف العلاج الطارئة التي قد يتعرض لها العميل أو حالات العجز والوفاة

التي قد يتعرض لها أثناء السفر. وقد تغطي خدمة التأمين أيضا أخطار ضياع أو سرقة الشنط أو الشيكات السياحية أو النقد خلال فترة السفر.

وخدمة التأمين أثناء السفر لم تقدم حتى الآن عن طريق البنوك المصرية بالرغم من وجود بنوك أجنبية كثيرة وبنوك مشتركة وخاصة.

5) إدارة حسابات المودع Budget Accounts

تقوم العديد من البنوك المتقدمة بالتنافس على تقديم العديد من الخدمات المجانية للعملاء أصحاب حسابات الودائع ويتصف تعاملها بالثبات، ومن هذه الخدمات، إدارة حسابات المودع. ويقصد بهذه الخدمة قيام البنك نيابة عن العميل بالقيام ببعض العمليات المالية الخاصة بالعمل مثل عملية دفع الفواتير بصفة دورية، وتحصيل الكوبونات للأوراق المالية، سداد فواتير بطاقات الائتمان فور ورودها للبنك وذلك بناء على أوامر ثابتة من العميل للبنك Standing Instructions .

وتوفر هذه الخدمة الراحة والأمان للعميل حيث يتولى البنك نيابة عنه سداد الفواتير المستحقة أولاً بأول بدون أن يسهر على العميل القيام بذلك أو أن تشغله ظروف عمله من متابعة هذه الأنشطة. وقد يحصل البنك على عمولة نظير بعض هذه العمليات.

وهذا النوع من الخدمات غير معروف بشكل شائع في مصر، ولكن تقوم بعض البنوك الجديدة بتقديم هذه الخدمة بصفة خاصة لبعض كبار العملاء بناء على تعليمات مكتوبة.

6) خدمات التأمين: Insurance Services

بالرغم من وجود العديد من المؤسسات المالية المتخصصة في تقديم خدمة التأمين للمستهلك في أسواق المال إلا أن البنوك التجارية العالمية تتنافس على تقديم هذه الخدمة لعملائها سواء من خلال إدارة متخصصة لذلك تابعة للمركز الرئيسي أو من خلال إحدى شركات التأمين التابعة للبنك أو من خلال إحدى شركات التأمين العاملة

في أسواق المال.

ومن أهم خدمات التأمين التي تقدم للعملاء :

1- التأمين على الحياة.

2- التأمين على العقارات خاصة في حالات قروض الإسكان.

3- التأمين على الممتلكات والموجودات مثل السيارات والقوارب والأثاث المنزلي.

أما بالنسبة للشركات ورجال الأعمال فيقوم البنك بتقديم خدمات خاصة مثل التأمين ضد الحريق والسرقة والخسارة المالية الناتجة عن عوامل خارجة عن إرادة إدارة الشركة.

أما بالنسبة للسوق المصري فخدمة التأمين تقدم فقط عن طريق شركات التأمين ولم تقدم عن طريق الجهاز المصرفي باستثناء واحد وهو قيام بنك المهندس بتقديم هذه الخدمة حديثاً للجمهور.

7) خزائن الودائع العينية Safe boxes and Safe deposits

تتيح خدمة تأجير خزائن الودائع أو الخزائن الحديدية فرصة قيام العميل بإيداع المتعلقات العينية والشخصية والأوراق الهامة (مثل الأسهم والسندات، بوالص التأمين، شهادات الاستثمار والادخار، عقود ملكية العقارات) مقابل إيجار سنوي.

وعادة يكون لكل خزينة ودائع يتم تأجيرها مفتاحان الأول مع البنك والثاني مع العميل، ويجب استخدام الاثنين معا وذلك لفتح الخزنة.

وعادة لا يعرف البنك محتويات هذا الصندوق إلا في حالة إيداع هذه المتعلقات في صورة أمانة وتحت رقابة البنك حيث يتم كتابة إيصال بالموجودات بالتفصيل وتسلم إلى البنك.

وتطالب بعض البنوك العميل بالتأمين على هذه الودائع العينية وذلك ضد احتمال

سرقة البنك أو حدوث حريق.

وهذه الخدمة معروفة في مصر وهناك عدة بنوك تقوم بتقديمها إلا أنها ما زالت محدودة وقاصرة على المركز الرئيسي فقط وعدد الخزائن الموجودة محدود جدا وتكلفة الإيجار مرتفعة مقارنة بتكلفة إيجار هذه الخزائن عالميا. أضف إلى ذلك هذه الخدمة تقدم فقط لنوعية معينة من كبار العملاء.

ويرى الكاتب أن خدمة خزائن الودائع العينية من الخدمات التي يجب توفيرها وتعميمها في الفروع وذلك حتى يستطيع المستهلك المصري التخلص من عادة احتجاز الأشياء الثمينة بالمنزل وذلك خشية الضياع أو السرقة، وفي نفس الوقت خروج المستهلك بهذه الودائع العينية من المنزل إلى البنك يعنى بداية للتعامل مع خدمات الجهاز المصرفي.

8) الخزائن الليلية Night Safes

الخزائن الليلية هي أحد الخدمات الخاصة التي تقدم إلى أصحاب الشركات ورجال الأعمال حيث يوضع في معظم فروع البنك التجاري خزينة خارج مبنى الفرع في الحائط الخارجي.

يستفيد من هذه الخدمة أصحاب المحلات والشركات التجارية حيث يقوموا بإيداع النقدية المحصلة بعد أن يغلق البنك أبوابه في محافظ من الجلد أو القماش لها أرقام خاصة وأقفال خاصة. يتم وضع هذه المحافظ في الخزينة الليلية للبنك. وبمجرد إلقاء هذه المحافظ إلى البنك تدخل في غرف بها خزائن خاصة.

ويقوم البنك في اليوم التالي أثناء ساعات العمل الرسمية بفتح هذه المحافظ بواسطة أحد موظفي البنك وتعطى المحفظة الجلد لموظف الشباك وذلك لإعطائها للعميل مرة أخرى عند الطلب.

وتقدم البنوك هذه الخدمة مقابل مصاريف تأجير لكل محفظة على حدة. والخدمة

التي يقدمها البنك لا تقارن بمصاريف تأجير هذه المحافظ وذلك لأن البنك يحتفظ بهذه الأموال في مكان آمن لرجل الأعمال وبالتالي يقلل من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها العميل في حالة الاحتفاظ بهذه النقود السائلة في الشركة أو المحل أو المنزل.

وبدأت هذه الخدمة في الدخول إلى مصر خلال فترة الانفتاح ولكن على نطاق محدود جدا وفي عدد صغير جدا من فروع المراكز الرئيسية لبعض البنوك.

(9) إدارة استثمارات العملاء : Management of Investments

بالإضافة إلى خدمة إدارة حسابات العميل يقوم البنك بإدارة استثمارات العميل. وهذه الخدمة مهمة جدا في الدول ذات أسواق المال المتقدمة حيث نجد أن معظم المدخرين والمستثمرين لديهم استثمارات متنوعة.

Diversified Investment Portfolio في مجالات مختلفة مثل العقارات والأسهم والسندات. وتحتاج عملية الاستثمار في الأسهم والسندات إلى خبرات معينة ذات كفاءة عالية متخصصة يستطيع أن يقدمها البنك مقابل مصاريف أو عمولة معينة.

وعادة ما يكون هناك حد أدنى لمحفظة الاستثمار Investment Portfolio التي يمكن للبنك أن يديرها (مثلا 20.000 دولار). وإذا رغب العميل في الاستثمار في الأوراق المالية بمبالغ أقل من 20.000 دولار فإن العميل ينصح في هذه الحالة باستثمار أمواله في شركات توظيف الأموال الصغيرة يطلق عليها وحدات استثمار أو وحدات توظيف أموال Mutual Funds or Unit Trusts .

تقوم وحدات الاستثمار أو توظيف الأموال المشتركة بتجميع الأموال من عدد كبير من صغار المدخرين المساهمين وتقوم بإعادة توظيفها نيابة عنهم في الأسهم والسندات في شكل وحدات. هذه الوحدات يمكن شرائها أو بيعها مع العاملين بهذه الشركات بدون الحاجة إلى التعامل مع سماسرة الأوراق المالية.

وتتوب هذه المؤسسات عن الأفراد بالاستثمار في الأوراق المالية حيث يجد صغار المستثمرين صعوبة في الحصول على المعلومات ولا يتوافر لديهم الخبرة الكافية عن سلوك الأسهم والسندات. وتستعين وحدات الاستثمار بمجموعة من خبراء الاستثمار لإدارة هذه الأوراق المالية مقابل مصاريف معينة.

ويحصل المكتتب أو المساهم مقابل الوحدات التي اكتتب فيها على شهادة بما يثبت امتلاكه لعدد معين من وحدات الاستثمار في هذه الشركة. والعائد الذي تحصل عليه الشركة يتمثل في توزيعات الأرباح المدفوعة بواسطة الشركات التي تمتلك أسهمها وحدات الاستثمار وذلك بعد استقطاع مصاريف إدارية معينة.

ويقسم صافي الدخل بين المستثمرين على أساس عدد الوحدات (وحدة الاستثمار) التي يمتلكها كل مستثمر، ويخير المستثمر ما بين الحصول على العائد نقداً أو قيام الشركة بشراء وحدات استثمار جديدة له.

وتتوقف قيمة وحدات الاستثمار في هذه الشركة على أساس التغير الذي يحدث في قيمة الأسهم المشتراة بواسطة مدير الاستثمار، ويتم الإعلان عن قيمة هذه الوحدات بصفة دورية في الجرائد المتخصصة.

ويمكن شراء هذه الوحدات مباشرة من شركات وحدات الاستثمار أو بتوكيل لأحد البنوك ليقوم بالشراء نيابة عن المستثمر.

وخدمة وحدات الاستثمار لم تدخل حتى الآن في مصر ولكن يوجد خدمة أمناء الاستثمار حيث يقوم العميل بتوكيل هذه الوحدة لدراسة إمكانية القيام ببعض المشروعات أو بيع أو شراء بعض الأصول. ومن الطبيعي ألا يوجد تعامل على الأسهم والسندات في السوق المصري وذلك لضعف نشاط بورصة الأوراق المالية.

3/ 5 ملخص الفصل:

ركز هذا الفصل أساسا على استعراض وتقديم أهم حسابات الودائع باعتبارها المصدر الأساسي للأموال للبنك التجاري. ولقد تعرضنا لمناقشة كل من الحسابات الجارية والودائع الآجلة والادخارية بالتفصيل، بالإضافة إلى توضع لأهمية شهادات الإيداع وتجميع المدخرات.

ركز الفصل أيضا على إظهار تطور استخدام أدوات الودائع في الجهاز المصرفي المصري خلال فترة الانفتاح ولقد وجدنا أن بنوك القطاع العام ما زالت تقدم مجموعة من أدوات الادخار المتنوعة. كما بين الفصل أيضا أهمية استخدام المنهج التسويقي في تقديم أدوات الادخار وجذب عملاء البنك بالإضافة إلى إستراتيجية فتح الفروع الجديدة كسياسة هامة للبنوك التجارية الناجحة في مصر.

استعرض الفصل أيضا أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء المودعين سواء للأفراد أو الشركات أو لرجال الأعمال. ولقد وجدنا أن الخدمات المصرفية المعروفة عالميا قد ادخل منها عدد محدود جدا بالنسبة للجهاز المصرفي المصري وتحاول البنوك دائما إدخالها بشكل تدريجي بما يتلاءم مع سلوك العميل المصري وفي ضوء توافر المناخ المناسب لإدخالها في مصر.

أسئلة للمراجعة:

- أ) حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع إبداء الأسباب التي تؤيد بها وجهة نظرك.
- 1- تتميز جميع أنواع شهادات الودائع والادخار التي تصدرها البنوك التجارية بقابليتها للتداول مثل الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية.
 - 2- استطاعت البنوك الخاصة والمشاركة منافسة بنوك القطاع العام التجارية في إصدار شهادات الإيداع والادخار.
 - 3- لا يوجد فروق واضحة بين الودائع الآجلة وحسابات الادخار فكلاهما حسابات وودائع تعمل على جذب الودائع متوسطة الأجل.
 - 4- تتزايد أهمية استخدام المدخل التسويقي للسلع والخدمات المالية في ظل ظروف الانكماش ومع زيادة حدة المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي.
 - 5- يمكن استخدام الشيكات المصرفية وذلك لتسهيل عملية السحب والإيداع من حسابات الودائع الآجلة.
 - 6- عملت بنوك الانفتاح التجارية المشتركة والخاصة على جذب عدد كبير من المودعين سواء من الأفراد والشركات وذلك حتى تزيد من الحجم الكلي لمحفظه الودائع.
 - 7- تتقارب أسعار الفائدة المدفوعة لحسابات الادخار من أسعار الفائدة المدفوعة على حسابات الودائع الآجلة بالعمله المحلية.
 - 8- أن البنوك التجارية بنوك تجزئة تعمل على جذب أكبر عدد من المودعين ونعمل على تعبئة المدخرات وأفضل سياسة لذلك هو العمل على فتح الفروع الجديدة والانتشار الجغرافي.

9- تسعى البنوك الجديدة على إدخال خدمة التأمين كأحد السياسات التسويقية الجديدة في السوق المصري.

10- يتم تقديم خدمة خزائن الودائع العينية وذلك للأشخاص الاعتباريين فيما بينما خدمة الخزائن الليلية وذلك للأشخاص الطبيعيين.

(ب) وضح أهم الفروق بين:

1- إدارة استثمارات العملاء وإدارة حسابات المودع.

2- خدمات السفر وخدمات التأمين.

(ج) اشرح أهم العوامل التي يعتمد عليها البنك التجاري وذلك عند إصدار شهادات الاستثمار والادخار.

(د) اشرح بشيء من التفصيل أهم أنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء المودعين.

(هـ) اكتب بإيجاز عن الموضوعات التالية:

1- حسابات الادخار تحت الطلب.

2- بطاقات الائتمان.

3- خدمة الصرافة الآلية.

4- الحسابات الجارية.

(و) ما هي العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الودائع للبنك التجاري.

مراجع الفصل الثالث:

- 1- سيد الهوارى، إدارة البنوك (القاهرة، مكتبة عين شمس 2010).
- 2- عبد المنعم أحمد التهامي، التمويل: مقدمة في المنشآت والأسواق المالية، (مكتبة عين شمس، 2011).
3. A. B. Kullarini, and A. B. Kalkundrikar, Money Banking trade and Finance. (New Delhi: R. Chand & Co. 1984).
4. Charles N. Henning . Et al. Financial Market ends the economy. (New Gersey, Prentice – Hall. 1978).
- 5- David Cox. Elements of banking. (London: Gonn Murrug. 1979).
- 6- David Palfreman. And Philip ford. Elements of Banking 1 and 2. (London: Macdonald and Evans. 1984).
- 7- D. C. Corner and J. Matatko. "The Uses and Role of an Independent Unit Trust. Risk and Performance Measurement Service. Managerial Finance. vol. 7 No. 3 1981. PP. 5 – 11.
- 8- D. P. Whiting. Mastering Banking. (London: Macmillan. 1985).
- 9- Edward D. Peterson. Cash Management. (California Lifetime Learning Publications. 1984).
- 10- Edward W. Reed. Et al. Commercial Banking. (New Jersey. Prentice – Hall. 1980).
- 11- Lawrence S. Rither and William L. Slipper. Principles of Money Banking and Financial Markets . (New York: Basic Books. Inc. 1983).
- 12- Norman E. Cameron. Money Financial Markets and Economic Activity. (Ontario: Addison – Wiley Publishers. 1984).
- 13- Osama A. El-Ansary. Modeling the Operations of Egyptian Joint Venture Banks". Ph. D. Dissertation, University of Edinburgh. 1985.
- 14- Richard Handsome. Bankers Management Handbook. (London: McGraw-Hall. 1976).
- 15- Stuart Valentine and Stan Mason. Banking. (London: Hodder and Stoughton. 1984).

الفصل الرابع

إدارة رأس المال ومفهوم

ملائة رأس المال للبنك التجاري

الأهداف التعليمية لهذا الفصل:

- شرح تفصيلي لأهمية ووظيفة هيكل رأس المال للبنك التجاري.
- دور هيكل رأس المال في إدارة المخاطر الداخلية والخارجية التي يتعرض لها البنك التجاري.
- توضيح للمفاهيم الحديثة الخاصة بملائة رأس المال في ضوء القواعد الجديدة للجنة بازل.

1/4: أهمية ووظيفة رأس المال للبنك التجاري.

2/4: مكونات رأس المال وحق الملكية.

3/4: العلاقة بين الخطر ورأس المال.

4/4: قياس مدى ملائمة رأس المال.

5/4: تحديد حجم رأس المال للبنك التجاري.

6/4: الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم ملائمة رأس المال

7/4: ملخص الفصل.

إدارة رأس المال ومفهوم ملاءمة رأس المال للبنك التجاري

Capital Management & And Capital Adequacy Concept for Commercial Bank

مقدمة:

يناقش هذا الفصل أحد الموضوعات الأساسية التي شغلت اهتمام جميع الباحثين في مجال دراسة أنشطة وعمليات البنوك التجارية ألا وهو رأس المال وكيف يمكن تحديد حجم رأس المال الأمثل للبنك.

في واقع الأمر، أن تحديد الحجم الأمثل لرأس مال البنك التجاري يحتاج إلى توضيح مجموعة من المفاهيم الرئيسية التي تلقى الضوء على نواحي الاختلاف بين دور رأس المال لمنشآت الأعمال ودوره بالنسبة للمؤسسات المالية العاملة في السوق المالي.

لذلك سيتم التركيز على توضيح الإطار النظري والعملي لأهمية رأس المال وحق الملكية، والعلاقة بين الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري ورأس المال. بالإضافة، إن هذا الفصل يهدف إلى استعراض أهم المؤشرات التي استخدمت وذلك لقياس الحجم الأمثل لرأس مال البنك، الجهات الرقابية الخارجية مثل البنوك المركزية وذلك للتأكد من ملاءمة رأس المال وتغطيته لمخاطر الاستثمار في الأصول المختلفة.

ومما هو جدير بالذكر، أن أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الكاتب إلى تناول إدارة رأس مال البنك أن الكثير من الباحثين والعاملين بالجهاز المصرفي وبالجهات الرقابية المسؤولة عن نشاط البنوك التجارية ما زالت حتى الآن لا تعطي لهذا الموضوع أهمية خاصة ولا تفرق بين رأس المال في المنشآت العادية ورأس المال في المؤسسات المالية، بل أكثر من ذلك أن العديد من الباحثين ينتقد البنوك التجارية لانخفاض نسبة رأس المال وحق الملكية بالنسبة لإجمالي الأصول، وفي واقع الأمر، أن كثيرا من هذه الانتقادات مبنية أساسا على دراسة إدارة رأس المال بالنسبة للشركات والمشروعات

التجارية وقليل جدا من الباحثين قد تعرضوا إلى الدراسات المتخصصة في إدارة رأس المال بالبنوك التجارية التي تتصف بطبيعة خاصة وتطورت سريعا خلال العشر سنوات الماضية.

ويهتم المجتمع المالي والجهات الرقابية علي المستوى المحلي والإقليمي والدولي باستخدام أساليب حديثة للرقابة علي النظام المالي والجهاز المصرفي للحد من مخاطر واحتمالات عدم السداد والإعسار وخاصة مع زيادة المعاملات المالية والمصرفية التي تتم عبر الدول Cross Boarder Transactions مما قد يؤدي إلي الانهيار المالي لعدد كبير من البنوك محليا ودوليا.

واهتم مجلس محافظي البنوك المركزية، علي المستوى الدولي، بتطوير مؤشر ملائة رأس المال Capital Adequacy بهدف ضمان توافر أمان وجودة للمعاملات المالية الدولية حيث تتعامل البنوك في كثير من العمليات المصرفية مثل الاعتمادات المستندية والودائع الخارجية ومعاملات الصرف الأجنبي مع عدد كبير من البنوك الخارجية الأمر الذي جعل البنوك المركزية تعمل علي تطوير قواعد الرقابة لتقليل تأثير إهمال بعض البنوك لجودة إدارة مخاطر الأصول المالية التي يديرها البنك من خلال تطوير قواعد ملائة رأس المال بحيث تلتزم البنوك بالاحتفاظ بحد أدني من رأس المال الأساسي والمساند وكذلك الاحتياطات والمخصصات بالشكل الذي يتناسب مع درجة الخطر في بنود محفظتي الأصول والخصوم بالبنك.

قام البنك المركزي المصري بالاستجابة لقواعد بازل (Basel I & II) الخاصة بملائة رأس المال من خلال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية سواء من خلال زيادة رأس المال أو بإتباع أساليب الاندماج أو الاستحواذ وإصدار تشريعات جديدة للتأكد من قدرة البنوك علي إدارة الأصول والخصوم بأسلوب يتناسب مع درجة الخطر. سيتناول الكاتب أهم التطورات الحديثة بالنسبة لقواعد الرقابة علي رأس المال طبقاً لمبادئ بازل (Basel I & II).

يأمل الكاتب في هذا الفصل إلى توضيح أن رأس المال بالنسبة للبنك يتوقف على تركيبة محفظة الأصول والخصوم وخاصة القروض والودائع Loans and Deposits Portfolios التي يحتفظ بها البنك بالإضافة إلى الوفاء بمجموعة من القواعد والإجراءات التي تطلبها الجهات الخارجية وخاصة البنوك المركزية.

وينقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية:

1 /4 أهمية ووظيفة رأس المال للبنك التجاري.

2 /4 مكونات رأس المال وحق الملكية.

3 /4 العلاقة بين الخطر ورأس المال.

4 /4 قياس مدى ملائمة رأس المال.

5 /4 تحديد حجم رأس المال للبنك التجاري.

6 /4 ملخص الفصل.

1 /4 أهمية ووظيفة رأس المال للبنك التجاري:

Capital Definition and Functions

يلعب رأس المال بالنسبة للبنك التجاري دوراً فريداً ووظائف معينة إذا ما قورن بأهمية رأس المال بالنسبة للمشروعات غير المالية. نجد في معظم مشروعات الأعمال غير المالية، الوظيفة الأولى لرأس المال هي شراء الأصول الثابتة مثل المباني والآلات ويأتي في المرتبة الثانوية دور رأس المال كغطاء بالنسبة لديون المشروع لدى الغير.

من الناحية الأخرى، يعد رأس المال بالنسبة للمؤسسات المالية وخاصة البنوك بمثابة تأمين وغطاء لامتنصاص الخسائر المتوقعة والتي يمكن حدوثها في المستقبل وله دور ثانوي بالنسبة لتمويل الأصول الثابتة.

وبناء على هذا فمن المهم جداً التحديد والتنبؤ بالحجم الأنسب أو الأمثل لرأس المال Capital Adequacy ولكن تحقيق هذا الهدف يتوقف على سلوك الإدارة والجهات

الرقابية الخارجية. إدارة البنك تسعى إلى استثمار أقل أموال ممكنة في رأس المال وذلك لتحقيق أكبر عائد ممكن لأصحاب رأس المال. ولذلك فهي تهتم بتقليل نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول، وعلى العكس من ذلك، يهتم البنك المركزي بحماية المودعين وعملاء البنوك التجارية وتقليل الفشل المالي المتوقع لذلك فهو يعمل دائماً على أن يحتفظ البنك التجاري بمعدلات رأس مال بالنسبة لإجمالي الأصول معتدلة.

إن حسن إدارة رأس مال البنك وتحديد حجم مناسب يتناسب مع الأخطار التي يتعرض لها استثمارات البنك يحقق ارتياح لكل من المشرفين على إدارة البنك، المودعين والجهات الرقابية الخارجية، وتحقيق الاستقرار المالي بالسوق.

أهمية رأس المال:

يحقق رأس المال بالنسبة للبنك التجاري مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:-

- (1) توفير الأموال الأساسية اللازمة لبدء الاستثمار وذلك من طريق الأموال المدفوعة بواسطة المؤسسين والمساهمين.
 - (2) يعتبر بمثابة الغطاء الأساسي لامتناع الخسائر والأخطار المتوقعة التي يتعرض لها البنك التجاري نتيجة لظروف عدم التأكد.
 - (3) يمثل رأس المال الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين حيث إن الجانب الأكبر من الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري تأتي عن طريق الودائع وجزء صغير جداً من الأموال يدخل عن طريق رأس المال.
- وعلى سبيل المثال فإن رأس المال في البنوك التجارية بالولايات المتحدة يمثل فقط حوالي 7% في المتوسط (1) .

(1) Edward W. Reed , et al . , Commercial Banking , (New Jersey , Prentice –

" In the United States capital stock and retained earnings provide only about 7% of the total bank funds "

ويبين الجدول التالي (رقم 1 / 4) الأهمية النسبية لبنود الخصوم بالنسبة لإجمالي الأصول لأحد البنوك المصرية المشتركة خلال الفترة من 2005 - 2009.

جدول رقم (1 / 4)

الأهمية النسبية لبنود الخصوم بالنسبة- لإجمالي الأصول لأحد البنوك المصرية المشتركة- (2012 - 2016)

المستحق للبنوك إجمالي الأصول	إجمالي الودائع إجمالي الأصول %	رأس المال وحق الملكية إجمالي الأصول %	السنوات
16.5	75	6.6	2012
13.3	75	9.8	2013
9.1	77	10.1	2014
5.7	70	10	2015
14.3	70	11	2016

يظهر من الجدول أن حوالي 70% من إجمالي خصوم البنك (مصادر الأموال) تتمثل في الودائع بينما يمثل رأس المال وحق الملكية فقط حوالي 11% وبالتالي فإن حسن إدارة وملاءة رأس المال يعكس كفاءة رأس المال ويظهر للمودعين المرتقبين رغبة المساهمين في استخدام وتقديم أموالهم لتغطية الأخطار في حالة وقوعها وكذلك خطر التصفية.

4) يتضمن رأس المال الاحتياطيات والمخصصات التي تحفظ من أجل شراء الأصول الثابتة التي يحتاجها البنك بالإضافة إلى تغطية الأخطار المتوقعة.

5) يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل للرقابة على نشاط البنك

التجاري. تقوم بعض البنوك المركزية بوضع بعض الضوابط والقواعد الإجرائية التي تحدد الحجم الأمثل لرأس مال البنك التجاري وذلك لضمان حماية المستثمرين والمودعين. وتهدف هذه القواعد والإجراءات إلى تحديد الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به من رأس المال وكذلك رأس المال اللازم لفتح الفروع الجديدة والعلاقة بين رأس المال وقروض واستثمارات البنك التجاري، كما تؤثر أيضا القواعد الإجرائية الخاصة برأس المال على الشركات التابعة التي يمكن للبنك أن يفتت أسهم فيها.

الوظائف السابقة لرأس المال تجعل البنك دائما يحاول المحافظة على نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول عند نسبة ثابتة وذلك خوفا من حدوث خطر انخفاض قيمة الأصول عن الخصوم وبالتالي لا يستطيع البنك أن يقوم بسداد الالتزامات .Insolvency Risk

ولذلك فكلما زادت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول تعكس قوة المركز المالي وقدرة البنك على سداد الالتزامات وسرعة امتصاص الخسائر والأخطار.

2 /4 مكونات رأس المال وحق الملكية Equity Capital

يمثل رأس المال وحق الملكية أهم الأموال التي يمتلكها أصحاب البنوك المؤسسين والمساهمين سواء عن طريق الأسهم التي يمتلكوها أو عن طريق الاحتياز الدوري للأرباح في شكل الاحتياطات والمخصصات.

ويتكون رأس المال وحق الملكية بالنسبة لمعظم البنوك التجارية العاملة في مصر من البنود التالية:

(1) رأس المال المدفوع بواسطة المساهمين Paid up Capital

(2) الاحتياطات: Reserves : وتحفظ معظم البنوك بالاحتياطات التالية:

- الاحتياطي القانوني Legal Reserve

جميع البنوك العاملة في مصر مطالبة بتخصيص على الأقل 5% من صافي

الأرباح في شكل احتياطي قانوني وذلك لإجبار البنوك على زيادة حسابات حق الملكية ورأس المال.

- الاحتياطي العام General Reserve

تقوم معظم البنوك بتخصيص جزء من صافي الربح كاحتياطي عام. وتتحدد نسبة هذا الاحتياطي وذلك بناء على قرار من مجلس إدارة البنك وبناء على موافقة الجمعية العمومية في نهاية السنة المالية. ويمثل هذا الاحتياطي غطاء للأخطار التي تتعرض لها الاستثمارات في الأصول المختلفة. ومما هو جدير بالذكر أن معظم البنوك المصرية لا تحسب هذا الاحتياطي بناء على علاقة مباشرة بالاستثمارات في الأصول الخطرة، فهو مجرد نسبة بناءً على تقدير البنك.

- **الاحتياطيات الأخرى:** وتختلف أنواع هذه الاحتياطيات حسب الغرض التي تنشأ من أجله.

(3) المخصصات Provisions

يحتفظ البنك التجاري دائماً بمجموعة من المخصصات أهمها مخصص الديون المعدوم والمشكوك في تحصيلها. Bad and Doubtful Debt Provisions، وذلك لامتناع الخسائر الخاصة بالقروض. ويتكون هذا المخصص من جزء خاص يعد طبقاً للخسائر المشكوك في تحصيلها وحسب كل حالة على حدة. أما الجزء الثاني فعادة ما تقوم البنوك بتحديد نسبة تتراوح ما بين (1% - 4%) من إجمالي حجم القروض. Total Outstanding Loans وذلك كمخصص للخسائر المتوقعة. وعادة ما يتم تخصيصه في نهاية السنة المالية.

لاحظ أن المشرع في بعض الدول قد يميل إلى وضع حد أقصى لإمكانية زيادة مخصصات الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها وكذلك مخصصات خسائر القروض وذلك حتى لا تغالي البنوك في تخفيض صافي الربح المحقق في نهاية العام.

(4) الأرباح المحتجزة Retained Earnings

عادة ما تميل البنوك للاحتفاظ بجزء من الأرباح المحققة في نهاية العام في شكل أرباح محتجزة وذلك لتدعيم رأس المال والتوسع في زيادة معدلات النمو بالنسبة لإجمالي الأصول وذلك بعد توزيع حصص الأسهم للمساهمين.

3 /4 العلاقة بين الخطر ورأس المال Risk and Capital

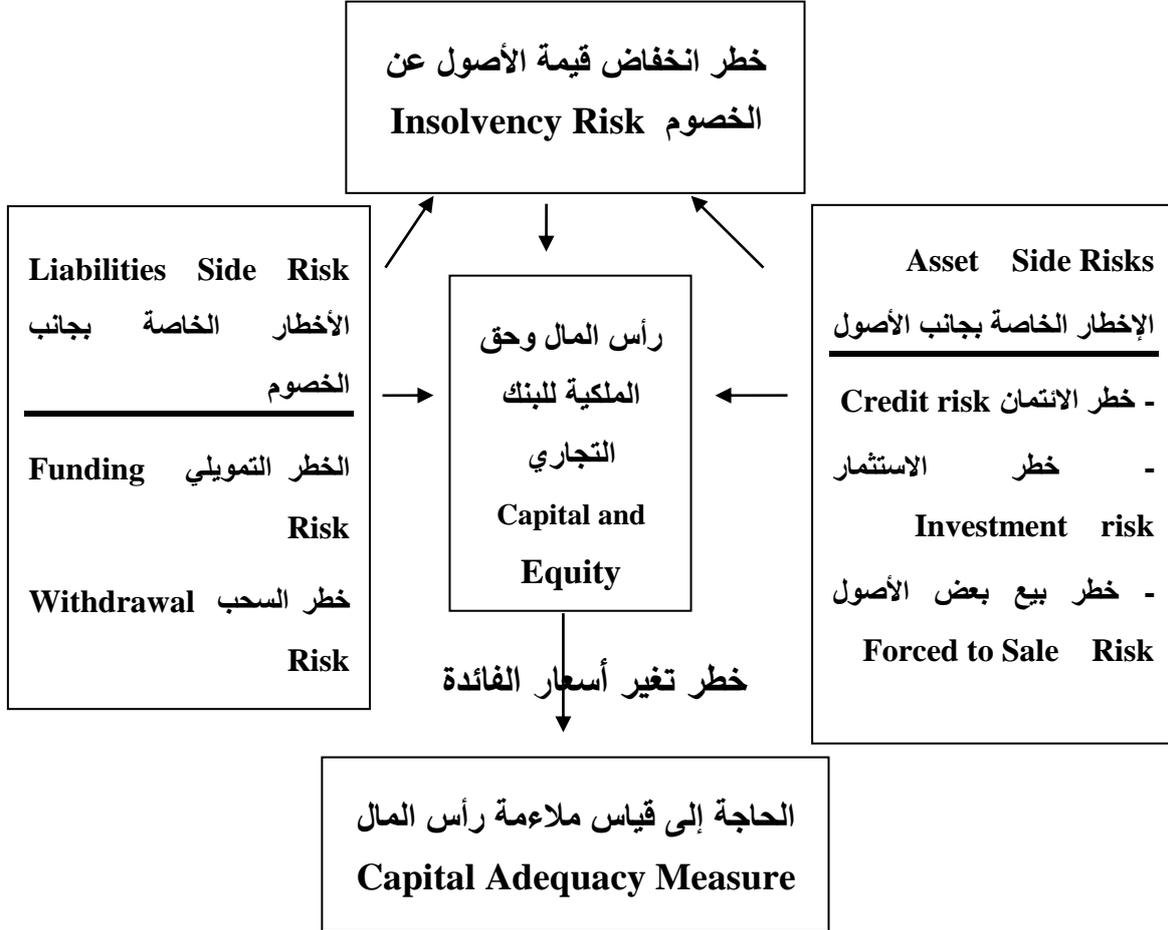
بناء على العرض السابق لأهمية رأس المال وحق الملكية للبنك التجاري فإن رأس المال يعتبر بمثابة وسادة لامتصاص الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري، وتتعرض السلع المالية التي يتعامل فيها البنك التجاري للعديد من الأخطار (1). ويوضح الشكل رقم (1/4) العلاقة بين رأس المال وحق الملكية وأهم الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري.

(1) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالأخطار التي يتعرض لها البنك: Risks of Banking

راجع في ذلك:

-John Cooper , The Management and Regulations of Banks , (New York : St.,
Martins Press , 1984) Chapter Four .

شكل رقم (1 / 4)



العلاقة بين رأس المال وحق الملكية والأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري

ويمكن تقسيم هذه الأخطار بصفة عامة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: الأخطار التي يتعرض لها جانب الأصول.

المجموعة الثانية: الأخطار التي يتعرض لها جانب الخصوم.

أولاً: الأخطار الخاصة بجانب الأصول Assets Side Risk

تتعرض أصول البنك التجاري للأخطار التالية:

أ) خطر الائتمان Credit Risk

يمثل هذا الخطر عدم قيام المقترضين بسداد التزاماتهم في مواعيد الاستحقاق وقد يطلق عليه أيضا خطر عدم الدفع Default Risk

ب) خطر الاستثمار Investment Risk

ويمثل احتمال انخفاض قيمة الاستثمار في بعض الأصول عن قيمتها الدفترية Book Value. ومثال على هذا الاستثمار في الأوراق المالية حيث تتعرض لاحتمال انخفاض قيمة الأسهم والسندات عن قيمتها الدفترية بما يؤدي إلى تقليل قيمة الأصول.

ج) خطر بيع الأصول Forced Sale Risk

قد يضطر البنك نتيجة لوجود خطر الاستثمار المصاحب لبعض الأصول، إلى أن يعرضها للبيع وذلك لوجود خسارة فعلية نتيجة لانخفاض قيمتها بالإضافة إلى توقع انخفاض قيمتها في المستقبل. وقد ينشأ هذا الخطر أيضا نتيجة لاحتياج البنك إلى أموال سائلة بصفة طارئة إلي بيع بعض الأموال المتداولة بأقل من قيمتها لتوفير الأموال اللازمة.

ثانيا: الأخطار الخاصة بجانب الخصوم Liabilities Side Risks

تتعرض خصوم البنك لمجموعة من الأخطار يمكن إدراجها بصفة عامة تحت ما يسمى بأخطار السيولة Liquidity Risk نناقش منها ما يلي:-

أ) الخطر التمويلي.

ب) خطر السحب.

الخطر التمويلي: Funding Risk

يحصل البنك التجاري على احتياجه من الأموال أساسا عن طريق المودعين ومن الضروري أن يكون البنك مستعد دائما لإعادة هذه الأموال للمودعين عند حلول مواعيد

استحقاقها إذا لم يستطيع البنك تسديد هذه الالتزامات المالية في مواعيدها فإن ذلك سيؤدى إلى فقد المودعين بالبنك، بل أكثر من ذلك سوف يؤدى إلى هز ثقة المودعين بالبنك، بل ويؤثر على سمعة البنك المالية. ويطلق الخطر التمويلي على عدم قدرة البنك المالية. ويطلق الخطر التمويلي على عدم قدرة البنك على إعادة دفع أموال المودعين عند الاستحقاق.

خطر السحب Withdrawal Risk

يتعلق هذا الخطر باحتمال قيام المودعين بعملية السحب المفاجئ لأرصدة الودائع قبل حلول مواعيد استحقاقها بالشكل الذي لم تستعد له إدارة البنك مما قد يؤدى إلى عدم توافر السيولة الكافية ويؤدى إلى إفلاس وتصفية البنك.

ويؤدى كل من الخطر التمويلي Funding Risk وخطر السحب Withdrawal Risk إلى زيادة مشكلة السيولة بالنسبة للبنك التجاري.

وتؤدى أيضا الأخطار التي يتعرض لها كل من جانب الأصول وجانب الخصوم إلى انخفاض قيمة الأصول عن قيمة الخصوم مما يهدد البنك بالإعسار أو ما يطلق عليه خطر الإعسار Insolvency Risk .

وبالتالي فإن مهمة إدارة رأس المال وحق الملكية مهمة شاقة تحتاج إلى كفاءة وقياس حتى يمكن تقليل الإخطار السابقة، إذن هناك حاجة ماسة إلى قياس مدى ملائمة ومناسبة رأس المال وحق الملكية لتقليل مخاطر الاستثمار وهذا هو موضوع الفقرات التالية.

4/4 قياس مدى ملائمة رأس المال Capital Adequacy Measure

من المشاكل الأساسية التي تقابل كل من إدارة البنك والجهات الرقابية الخارجية كيفية قياس مدى ملائمة رأس المال وذلك لضمان حقوق المساهمين والمودعين وتوفير الأمان اللازم للاستثمار في السوق المالي.

والحقيقة أنه ليس من السهل حل هذه المشكلة وذلك لأن هناك صعوبة بالغة في

التنبؤ وتقليل الأخطار السابق الإشارة إليها ومن ثم فإن هناك مشكلة في تحديد ملائمة رأس المال وتحديد حجم رأس المال المطلوب لأنشطة وعمليات البنك التجاري.

وبالرغم من المشكلة فقد قام العديد من الباحثين بتطوير مجموعة من المؤشرات والأساليب التي تستخدم في تحديد مدى ملائمة رأس المال للبنك والتي تم استخدامها بواسطة إدارة البنك والسلطات الرقابية.

وسوف نناقش في هذا الفصل الأساليب والمؤشرات التالية:

- 1) نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول وإجمالي الودائع.
- 2) نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة.
- 3) استخدام مؤشر مركب من نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة ونسبة رأس المال إلى الودائع.
- 4) مؤشرات أخرى لقياس ملائمة رأس المال.

(1) نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول والودائع

Capital – Assets and deposits Ratio

ومن أقدم وأسهل الطرق التي استخدمت في تقدير وقياس مدى ملائمة حجم رأس مال البنك، نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول Capital – Asset ratio .

$$\text{نسبة رأس المال إلى الأصول} = \frac{\text{رأس المال} + \text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

نسبة رأس المال إلى الأصول =

$$\text{رأس المال} + \text{حق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول} \times 100\%$$

وعادة تعتبر هذه النسبة أحد المؤشرات الأولية التي تستخدمها معظم البنوك. ويحاول البنك عادة الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلات ثابتة ويتحاشى دائماً أن تقل

هذه النسبة عن متوسط معدلاتها في السنوات السابقة. وكما سبق القول فإنه في المتوسط هذه النسبة تساوي 7% في البنوك الأجنبية وتختلف بالطبع حسب حجم البنك.

اتجهت أيضا الإدارة إلى استخدام نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الودائع وذلك لقياس معدل تغطية رأس المال لإخطار الودائع التي يتعرض لها المودعين.

نسبة رأس المال إلى الودائع = رأس المال وحق الملكية ÷ إجمالي الودائع

رأس المال وحق الملكية × 100

نسبة رأس المال إلى الودائع =

إجمالي الودائع

واستخدام هذا المؤشر قديما مجلس الاحتياطي الفيدرالي (عام 1933)

Federal Reserve Board

وذلك لقياس ملائمة البنك والنسبة النمطية المطبقة في ذلك الوقت كانت 1:10 (1).

ولقد وجهت إلى النسب السابقة العديد من الانتقادات حيث أنها لا تتشأ علاقة بين رأس المال والإخطار التي تتعرض لها الاستثمارات حيث لا تهتم نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بالأخطار الموجودة في بنود الأصول. أضف إلى ما سبق فقد تتساوى نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول في بنكين لكن درجة الخطر تختلف في الاستثمارات والأصول لكلا هذين البنكين. وبالتالي فإن تساوى هذه النسبة لا يعنى أن كلا البنكين لديه رأس مال ذو ملائمة ولكن هناك اختلاف واضح في درجة الخطر.

وكنتيجة للانتقادات السابقة بدأت البنوك تطبق ما يطلق عليه نسبة الأصول الخطرة إلى رأس المال.

(2) نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة

(1) William F. Beazer, Optimization of Bank Portfolio, (Toronto : D.C. Heath, 1975) P. 35.

Capital-Risk Assets Ratio

يستخدم هذا المؤشر وذلك للتخلص من عيوب النسب السابقة حيث تهتم معظم البنوك التجارية عند قياس مدى ملائمة ومناسبة رأس المال باستخدام نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة **Risky Assets** .

$$\text{نسبة رأس المال للأصول الخطرة} = \text{رأس المال وحق الملكية} \times 100$$

الأصول الخطرة

وتتصدر الأصول الخطرة في القروض والاستثمارات في الأسهم والسندات المَعَوَّمة المَعَرَّضة لأخطار ارتفاع وانخفاض الأسعار. وأيضا يمكن تعريف الأصول الخطرة على أنها إجمالي الأصول مخصص منها النقدية والأرصدة السائلة وسندات الحكومة والقروض المضمونة من الحكومة (1).

ويمكن استخدام المعادلة التالية وذلك لحساب الأصول الخطرة بالنسبة للبنوك التجارية المصرية.

الأصول الخطرة = إجمالي الأصول (-) النقدية بالعملة المحلية والأجنبية

(-) أرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية والأجنبية

(-) أرصدة لدى البنوك الأخرى والمراسلين بالعملة المحلية والعملة الأجنبية

(-) سندات الحكومة

(-) الأصول الثابتة.

والنسبة النمطية لرأس المال - لإجمالي الأصول الخطرة كما ذكرها أحد الكتاب هي 6:1 (2) أي أن البنك التجاري يجب الاحتفاظ بجنيه في حسابات رأس المال وحق

(1) Ipid , P . 35 .

(2) Ibid , P. 35 .

الملكية وذلك مقابل كل 6 جنيه استثمار في الأصول الخطرة. وذلك مع الأخذ في الاعتبار اختلاف هذه النسبة بين البنوك حسب درجة مخاطر الاستثمار.

وبالرغم من أن هذا المؤشر يتميز بأنه يأخذ في الاعتبار الأخطار التي تتعرض لها استثمارات البنك ولكن من أهم عيوبه:-

أ) من الصعب الحكم على ملائمة رأس مال البنك وذلك لمجرد خضوعه لبعض المتوسطات الإحصائية أو النسب النمطية.

ب) يفترض هذا المؤشر أن سندات الحكومة أصول غير خطرة Risk less Assets، ولكن هناك احتمال أن تتعرض أصول الدولة إلى خطر عدم الدفع Default Risk.

ج) يفترض هذا المؤشر تساوى درجة الخطر لجميع الأصول التي تندرج تحت تعريف الأصول الخطرة.

3- استخدام مؤشر مركب من نسبة رأس المال إلى الأصول ونسبة رأس المال إلى الودائع:

للقضاء على عيوب استخدام نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة فقد قام العديد من خبراء البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير طريقة معقدة وذلك لقياس مدى ملائمة رأس المال للبنك. The Capital Adequacy for a bank

أ) تقدير أصول البنك حسب درجة الخطر: Appraisal of The Banks Assets

ب) تقييم هيكل وودائع البنك: Evaluation of Deposits Structure

أ) تقدير درجة الخطر لأصول البنك:

قام البنك الفدرالي للبنوك الأمريكية بإدخال نظام ونموذج خاص بتحليل رأس مال البنك. Form for Analyzing Bank Capital (FABC).

يسمح هذا النموذج بالترقية بين درجة الخطر الموجودة في هيكل أصول البنك. ولقد

قسم هذا النظام هيكل أصول البنك إلى المجموعات التالية (1) :

1- الاحتياطات النقدية الأولية: Primary Liquidity Reserves

وتتكون من النقدية والأرصدة لدى البنوك والبنك المركزي.

2- الاحتياطات النقدية الثانوية: Secondary Liquidity Reserves

وتتكون من الأوراق التجارية والأوراق المالية المستحقة خلال عام.

3- أقل الأصول خطورة: Minimum Risk Assets

وتمثل الاستثمارات في الأسهم والسندات لمدة تتراوح بين 1 - 5 سنوات.

4- الأصول المتوسطة: Intermediate Assets

الاستثمارات في الأوراق المالية التي تنتهي ما بين 5 - 10 سنوات.

5- محفظة القروض: Loans Portfolio

القروض بأنواعها المختلفة والأوراق المالية طويلة الأجل.

6- الأصول الثابتة والمتنوعة والأصول الأخرى Fixed, classified and other asset

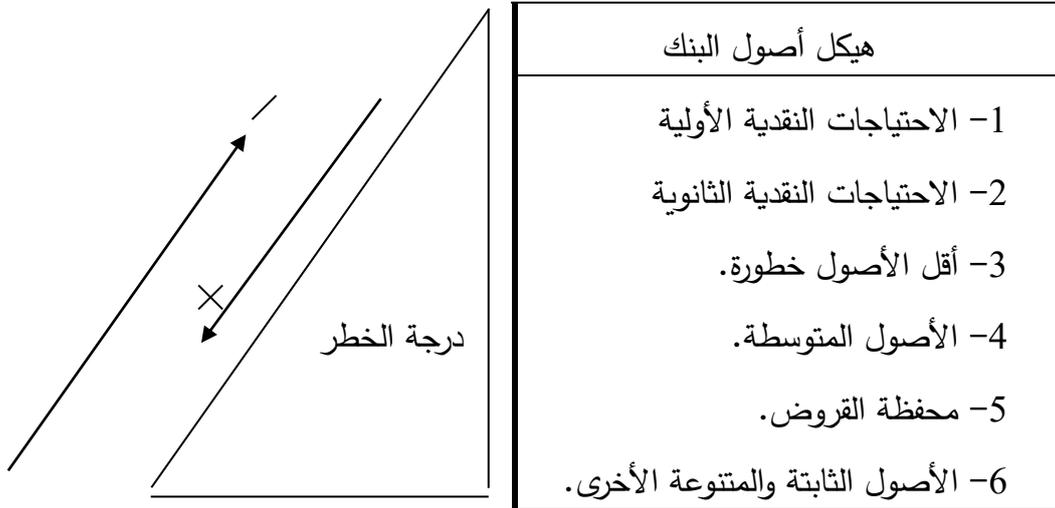
ويبين الشكل رقم (4 / 2) العلاقة بين الاستثمارات في الأصول المختلفة ودرجة الخطر. لاحظ أن درجة الخطر واحتمالات عدم الدفع تزداد وذلك كلما انتقلنا من المجموعة رقم (1) إلى المجموعة رقم (6).

(1) لمزيد من التفصيل راجع ذلك:

(1) Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, Financial Intuitions, (Texas, Business Publications Inc., 2000)

شكل رقم (2 /4)

العلاقة بين الاستثمارات في هيكل الأصول ودرجة الخطر



وتزداد نسبة الزيادة المطلوبة في رأس المال حسب درجة الخطر لكل أصل. وبالطبع كلما زادت نسبة الأموال المستثمرة في أصول أقل سيولة زاد رأس المال الإضافي الذي يجب أن يحتفظ به البنك. وبالتالي تستطيع إدارة البنك حساب الحجم الإجمالي لرأس المال وذلك لتغطية أخطار السوق وخطر الائتمان الذين يسيطرون على هيكل الأصول حسب درجة الخطر.

(ب) تقييم هيكل ودائع البنك:

وبما أن رأس المال يغطي أيضا أخطار السيولة **Liquidity Risks** التي تنشأ عن جانب الخصوم، لذلك يجب أن يتم تحليل هيكل الودائع وذلك لتقدير رأس المال الإضافي اللازم لتغطية خطر السيولة وتغطية التقلبات المتوقعة في هيكل الودائع

.Deposits fluctuations

فعلى سبيل المثال قد يواجه البنك مشكلة سيولة مفاجئة مما يرغمه على بيع بعض الأصول مثل الأسهم والسندات في البورصة بأسعار منخفضة عن القيمة الدفترية

وبالتالي قد يحتاج إلى رأس مال إضافي لتغطية أخطار انخفاض أسعار الأوراق المالية.

أيضا، إذا كانت ودائع البنك ذات طبيعة سائلة قصيرة الأجل **Short term** فإن الأصول السائلة قد لا تكون كافية وذلك لتوفير احتياجات السيولة ولذلك لابد أن يحتفظ البنك برأس مال إضافي. وتقل درجة الاحتياج إلى السيولة إذا انتقلنا من الودائع الجارية إلى الودائع الآجلة والادخارية وتزيد السيولة بالنسبة للحسابات الجارية والودائع الادخارية قصيرة الأجل.

نستخلص مما سبق أن تحديد وقياس مدى ملاءمة رأس مال البنك لا يتوقف فقط على درجة الخطر بالنسبة للاستثمارات في الأصول الخطرة للبنك ولكن يتوقف أيضا على هيكل ودائع البنك وبالتالي فإن إجمالي رأس المال وحق الملكية يعكس:-

(1) جزءا يحمى الأصول الخطرة من الخسائر المتوقعة.

(2) أموالا إضافية وذلك لتعويض البنك عن نقص السيولة المتوقعة نتيجة لمخاطر السيولة في هيكل الودائع.

يتضح من العرض السابق أهمية قياس مدى ملاءمة رأس المال وذلك لتحقيق الأمان للبنك والمودعين والسوق المالي.

ويطلب من البنك التجاري توفير حجم معين من رأس المال أمام السلطات الرقابية ويمكن أن يقوم بذلك بدون زيادة رأس المال وذلك عن طريق التحول من الأصول الخطرة إلى الأصول السائلة. أيضا، التحول من الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية يمكن أن يؤدي إلى زيادة رأس المال المطلوب أو توجيه وتخصيص الاستثمارات إلى أصول أقل سيولة.

وبصفة عامة يقوم البنك التجاري بزيادة رأس المال مع مرور الوقت ومع كبر حجم البنك حتى يحقق نسبة ثابتة بين رأس المال وإجمالي الأصول.

4- مؤشرات أخرى لقياس ملائمة رأس المال

بالإضافة إلى المؤشرات والمعايير السابقة، هناك مجموعة أخرى من المؤشرات يجب أن تأخذ في الاعتبار عند قياس مدى ملائمة رأس مال البنك (1) :-

- (1) كفاءة إدارة البنك.
 - (2) سيولة أصول البنك ودرجة الخطر المصاحبة لكل استثمار.
 - (3) تطور إيرادات البنك والأرباح المحتجزة في السنوات السابقة.
 - (4) سلوك وجودة أصحاب رأس المال.
 - (5) التقلبات المتوقعة في هيكل الودائع.
 - (6) جودة الإجراءات التشغيلية بالبنك **operating procedures**
 - (7) مقدرة البنك على مقابلة الاحتياطيات المالية الحالية والمتوقعة بالنسبة للمصروفات والاستثمارات آخذاً في الاعتبار درجة المنافسة المتوقعة.
- ومما هو جدير بالذكر، أن موضوع ملائمة رأس المال من الموضوعات التي تتطور باستمرار وتقوم البنوك المركزية خاصة في أمريكا بإدخال تعديلات دورية بالشكل الذي يحقق عنصر الاستقرار والأمان في الجهاز المصرفي.

ويتبقى نقطة أخيرة خاصة برقابة البنك المركزي المصري على الجهاز المصرفي فبالرغم من وجود أدوات رقابية جادة إلا إن إدخال معيار ملائمة رأس المال وإعداد مجموعة من المؤشرات تستخدم حسب ظروف البنوك التجارية في مصر من الأمور الحتمية خاصة في حالة قيام البنوك بافتتاح فروع جديدة.

(1) راجع في ذلك:

- Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, P. 335.

- Edward W. Reed, et al, p. 176.

أيضا، بالنسبة لقواعد الرقابة على الائتمان الحالية وخاصة نسبة سقوف الائتمان يجب أن يتم تبسيطها لتشجيع البنوك على منح الائتمان متوسط وطويل الأجل ومن الممكن أيضا إلغائها واستبدالها بتعليمات جديدة خاصة بمدى ملائمة رأس المال على النحو التالي:-

(1) يقترح أن يقوم البنك المركزي بإدخال إجراءات جديدة خاصة بملائمة رأس المال لكل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار.

ويمكن بهذا الصدد استخدام مؤشرات أولية بسيطة مثل نسبة حسابات رأس المال (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + المخصصات الخاصة باحتياطي الديون المشكوك فيها والديون المعدومة) إلى الأصول الخطرة وهي تنحصر في محفظة القروض والاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل. وإذا كانت النسبة النمطية تساوى 1 : 6 فإن البنك المركزي من الممكن اختيار نسبة أخرى حسب طبيعة الخطر في السوق المالي المصري وذلك للتأكد من قيام البنوك بالاحتفاظ برأس مال ذو ملائمة وكافية لتغطية الخسائر المتوقعة.

(2) يلاحظ أن القانون يلزم البنوك فقط بالاحتفاظ باحتياطي قانوني 5% بالنسبة إلى صافي الربح وهذا الاحتياطي غير كافي وليس له علاقة بالمخاطر الفعلية الموجودة في السلع المالية سواء بالنسبة لجانب الأصول والخصوم.

(3) نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة تعتبر من الأمور الهامة بالنسبة للرقابة على البنوك المصرية حيث إن الدراسات الأخيرة أثبتت عدم رغبة البنوك الجديدة والمشاركة لزيادة حسابات رأس المال وحق الملكية لعدم توافر أي إلزام من قبل البنك المركزي بصورة موضوعية وتميل معظم البنوك الجديدة خاصة في فترة حياتها الأولى إلى زيادة الأرباح الموزعة للمساهمين.

(4) إن إدخال القيود الخاصة بملائمة رأس المال **Capital Adequacy Constraints** يعتبر أحد البدائل التنفيذية لقواعد الرقابة على الائتمان. ومن ثم يمكن

أن توفر للبنوك زيادة حجم محفظة القروض **Loan Portfolio** مادام يعملوا على تطبيق نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة حسب النسب التي يمكن أن توضع من قبل البنك المركزي.

(5) من البدائل المطروحة أيضا، قيام البنك المركزي بتقديم قواعد قياس ملائمة رأس مال البنك مع تبسيط أو تقليل نسبة سقوف الائتمان وقواعد التوسع في منح القروض.

5 /4 تحديد حجم رأس المال للبنك التجاري

يتبقى لنا بالنسبة لإدارة رأس مال البنك نقطة أخيرة متعلقة بالأساليب التي يمكن للبنك استخدامها وذلك لتقدير حجم رأس المال وزيادته عن طريق المصادر الخارجية. تستخدم المؤشرات والعوامل التالية وذلك عند تقدير حجم رأس المال المطلوب (1).

(1) نسبة الرافعة التمويلية التي يرغب فيها البنك **Leverage ratio** وتحسب على أساس قيمة الأصول مقسومة على إجمالي رأس المال وحق الملكية.
نسبة الرافعة التمويلية = إجمالي الأصول

إجمالي رأس المال وحق الملكية

(2) معدل العائد على إجمالي الأصول **Return on Assets**

ويساوي صافي الربح بعد الضرائب مقسوم على إجمالي الأصول.

$$\text{معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

(3) نسبة الأرباح المحتجزة: وتساوي الأرباح المحتجزة **Retained earnings**

(1) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

- Peter S. Rose, and Donald R. Fraser, P. 339- 341.

(صافي الربح - التوزيعات النقدية) مقسومة على صافي الربح.

$$\text{نسبة الأرباح المحتجزة} = \frac{\text{الأرباح المحتجزة من العام}}{\text{صافي أرباح العام}} \times 100$$

وتستطيع الإدارة باستخدام هذه المؤشرات تحديد حجم الزيادة المطلوبة لرأس المال بدون تخفيض نسبة رأس المال لإجمالي الأصول عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل زيادة رأس المال الداخلي} = \text{الرافعة التمويلية في العائد على إجمالي الأصول} \times \text{نسبة الأرباح المحتجزة.}$$

وقد يطلق على معدل زيادة رأس المال الداخلي، معدل النمو الداخلي في رأس المال. ولتوضيح مدلول هذه المعادلة إذا افترضنا أن:

إجمالي الأصول = 10.000.000 جنيه

رأس المال = 500.000 جنيه

صافي الربح = 100.000 جنيه

نسبة الأرباح المحتجزة = 70%

معدل زيادة رأس المال الداخلي =

الرافعة التمويلية في العائد على إجمالي الأصول × نسبة الأرباح المحتجزة.

$$\frac{70}{100} \times 100 \times \frac{100.000}{10.000.000} \times \frac{10.000.000}{500.000} = 20 \times 1\% \times 20 = 14\%$$

= 14%

ملاحظة: لاحظ أن نسبة الرافعة المالية = 20 أي أن نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 5%

إن معدل النمو الداخلي لرأس المال = 14%

هذا المؤشر يعنى أنه يمكن زيادة إجمالي الأصول (النمو في الاستثمارات الكلية للبنك) بمعدل 14% بدون أن يستتبع ذلك ضرورة زيادة رأس مال البنك. أي أن عند هذا المعدل لا تتخفف نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول (5%).

ويستخدم هذا المؤشر بواسطة إدارة البنك لتحقيق العديد من الفوائد أهمها (1) :

1) تستطيع إدارة البنك أن تتحكم في مجموعة العوامل التي تدخل في حساب معدل النمو الداخلي لرأس المال وذلك إذا رغبت أن تحقق معدل نمو في حجم الأصول أعلى من معدل النمو الداخلي لرأس المال.

مثال:

إذا رغبت الإدارة زيادة إجمالي الأصول بمعدل 15%، بينما معدل النمو الداخلي لرأس المال = 14% فبدلاً من الحصول على أموال إضافية لرأس المال يمكنها أن تتحكم في مكونات المعادلة للمحافظة على معدل رأس المال بالنسبة لإجمالي الأصول ثابت عند 5% عن طريق:

(أ) زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول.

(ب) زيادة الأرباح المحتجزة من صافي الربح.

(ج) تقليل نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين.

2) تستخدم المعادلة السابقة أيضاً في تقرير حجم رأس المال الإضافي المطلوب توفيره من المصادر الخارجية إذا لم ترغب الإدارة في إحداث الزيادة عن طريق المصادر الداخلية (زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول أو نسبة الأرباح المحتجزة).

مثال توضيحي: فيما يلي البيانات التالية المستخرجة من القوائم المالية للبنك المصري عن

(1) Ibid, P. 340.

السنة المالية المنتهية في 31 /12 /2016.

إجمالي الأصول	200 مليون جنيه
رأس المال والاحتياطيات	10 مليون جنيه
صافي الربح بعد الضرائب	3 مليون جنيه
نسبة الأرباح الموزعة	40% من صافي الربح

والمطلوب:

- (1) حساب معدل النمو الداخلي لرأس المال
- (2) إذا علمت أن البنك يرغب في التوسع في إجمالي الأصول خلال الثلاث سنوات القادمة بمعدل 23% نويا - فما هو حجم الزيادة المطلوبة في رأس المال؟.
- (3) ما هي البدائل المتاحة أمام البنك للحصول على رأس المال الإضافي حتى يمكن تحقيق معدل الزيادة المتوقع في إجمالي الأصول سواء من المصادر الداخلية أو من المصادر الخارجية بالشكل الذي يحافظ على نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول.

حل المثال التوضيحي:

$$\begin{aligned} & (1) \text{ حساب الرافعة التمويلية} = \\ & \frac{200.000.000}{10.000.0000} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي رأس المال وحق الملكية}} \\ & = 20 \text{ مرة} \\ & (2) \text{ معدل العائد على إجمالي الأصول} = \\ & \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} \\ & 1.5\% = 100 \times \end{aligned}$$

(2) نسبة الأرباح المحتجزة =

$$\%1.5 = 100 \times \frac{3.000.000}{200.000.000} =$$

(3) نسبة الأرباح المحتجزة = 100% - 40% = 60%

المطلوب: (أولاً): حساب معدل النمو الداخلي لرأس المال:

= الرافعة التمويلية في معدل العائد علي إجمالي الأصول × نسبة الأرباح المحتجزة.

$$\% 18 = \%60 \times \% 1.5 \times 20 =$$

إذن معدل النمو الداخلي لرأس المال = 18%

المطلوب: (ثانياً): حساب حجم رأس المال المطلوب إضافته في حالة زيادة إجمالي الأصول بنسبة 23%

لاحظ أن البنك يستطيع أن يزيد حجم الأصول بمعدل نمو 18% بدون أي زيادة مطلوبة لرأس المال ولكن طالما البنك يرغب في معدل نمو للأصول أكبر من معدل النمو الداخلي لرأس المال في هذه الحالة لا بد من زيادة رأس المال.

حساب حجم رأس المال المطلوب إضافته:

معدل الزيادة الذي يرغب فيه البنك بالنسبة لإجمالي الأصول = 23%

إجمالي الأصول الحالي = 200 مليون جنيه.

إذن الحجم الإجمالي للأصول في ضوء زيادة قدرها 23%

$$23 \times 200.000.000 + 200.000.000$$

100

$$= 246.000.000 \text{ جنيه.}$$

الحجم الإجمالي لرأس المال المتوقع × ضوء معدل النمو الداخلي لرأس المال

الحالي (18%)

$$11.800.000 \text{ جنيه} = 10.000.000 + \frac{18}{100} \times 10.000.000$$

∴ حجم رأس المال بعد عام = 11.800.000 جنيه

حجم رأس المال المتوقع في ضوء الزيادة المطلوبة في إجمالي الأصول (23%)

$$12.300.000 \text{ جنيه} = 10.000.000 + \frac{23}{100} \times 10.000.000$$

حجم رأس المال الإضافي المتوقع = حجم رأس المال المتوقع في ضوء الزيادة
المتوقعة في إجمالي الأصول (23%) - حجم رأس المال في ضوء معدل النمو
الداخلي لرأس المال الحالي (18%)

$$= 11.800.000 - 12.300.000 = 500.000 \text{ جنيه.}$$

إذن هناك عجز متوقع في رأس مال البنك مقداره = 500.000 جنيه

المطلوب ثالثاً: البدائل المتاحة أمام البنك للحصول على رأس المال الإضافي مع
المحافظة على نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول أو

نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول = إجمالي رأس المال على إجمالي الأصول × 100

$$100 \times \frac{\text{إجمالي رأس المال وحق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$5\% = 100 \times \frac{10.000.000}{20.000.000} =$$

∴ نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 5%

∴ مطلوب تثبيت هذه النسبة مع توفير 500.000 جنيه كرأس مال إضافي.

أولاً: زيادة رأس المال من المصادر الداخلية:

(أ) وذلك عن طريق زيادة معدل العائد على إجمالي الأصول على سبيل المثال إلى 2%.

$$\text{إن معدل النمو الداخلي لرأس المال} = 20 \times 2\% \times 60\% = 24\%.$$

إن في هذه الحالة يستطيع البنك زيادة إجمالي الأصول بمعدل 23% بدون حاجة إلى زيادة رأس المال.

(ب) زيادة نسبة الأرباح المحتجزة إلى 77%

إن معدل النمو الداخلي لرأس المال =

$$20 \times 1.5\% \times 77\% = 23.1\%$$

ويحقق هذا البديل أيضا عدم الحاجة إلى زيادة رأس المال مع ثبات نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول عند 5%.

ثانياً: زيادة رأس المال عن طريق المصادر الخارجية:

يمكن للبنك التغلب على مشكلة العجز المتوقع في رأس المال ومقداره 500.000 جنيه وذلك عن طريق المصادر الخارجية مثل إصدار الأسهم العادية أو الأسهم الممتازة أو إصدار سندات بهذه القيمة دون الحاجة إلى زيادة رأس المال من المصادر الداخلية.

6/4 الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم ملاءمة رأس المال:

يتناول هذا الجزء مراجعة للدراسات الحديثة التي اختبرت أهم المتغيرات التي تؤثر على مؤشر ملاءمة رأس المال بالبنوك التجارية، كما يستعرض هذا الجزء مراجعة للدراسات التي تناولت القواعد والإجراءات الخاصة برأس مال البنك ومتطلبات البنك المركزي وسلوك البنوك بالنسبة لإدارة الخطر.

يعتبر موضوع إدارة رأس المال بالنسبة للمؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية من

الموضوعات التي تختلف تماما عن إدارة رأس المال للشركات والمشروعات الإنتاجية أو الخدمية غير المالية. احد الصفات الأساسية لرأس المال بالمؤسسات المالية أنه يخضع لقواعد وإجراءات وإشراف دقيق من قبل الجهات الرقابية. يشرح هذا الجزء قواعد مائة رأس المال في ضوء تطور مقررات لجنة بازل والدراسات التي اختبرت هذه القواعد أو انتقدتها أو حاولت اقتراح أدوات جديدة لقياس الخطر ومائة رأس المال.

ترجع أهمية رأس المال للبنك إلي أنه أحد الأدوات التي تساعد الجهات الرقابية علي إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بالنسبة لقرارات الأصول والخصوم (Bailey 2005) ويعتبر أيضا أحد الأدوات التي تستخدم لزيادة ممارسة الإدارة العليا لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالبنك التجاري.

ونظرا لأهمية رأس المال في إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري فقد تأسست لجنة بازل في عام 1974 من قبل الدول العشر الكبرى بسبب تزايد المديونية الخارجية للدول النامية، وازدياد حجم الديون المشكوك في تحصيلها. لذلك تضافرت جهود الدول علي مستوي العالم منذ عام 1980 لتوحيد وتنميط المبادئ والمعايير التي تطبق لقياس مائة رأس المال لتحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية (BIS 2009):

- 1- المساعدة في استقرار النظام المصرفي الدولي.
- 2- توحيد وتنميط المعايير الرقابية علي مستوي دول العالم فيما يخص إدارة الخطر وإدارة رأس المال لإزالة عامل المنافسة غير العادلة بين البنوك عالمياً.
- 3- الاحتفاظ برأس مال عند مستوى يتفق مع استقرار الجهاز المصرفي لتقليل احتمال حدوث إعسار للبنك.
- 4- تحصين المودعين من الخسائر التي يمكن أن تحدث من خلال قيام الحكومة بتوفير مناخ نزيه للجهاز المصرفي في حالة حدوث إفلاس للبنوك.
- 5- حوافز لملاك البنك وللإدارة بالنسبة للبنوك التي لا تشترك في نظام التأمين على الودائع لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها السوق المصرفي.

مؤشرات قياس مائة رأس المال: بناء علي قواعد الرقابة والإشراف علي البنوك

التجارية الزم البنك المركزي المصري جميع البنوك العاملة في مصر بتطبيق قواعد ملائمة رأس المال التي تم تطويرها بناء علي قواعد بازل (I) وبازل (II).

ويبين الجدول التالي رقم (2/4) عرض ملخص لأهم الفروق الجوهرية بين قواعد بازل (I) وبازل (II) بناء علي مراجعة لأهم الأبحاث السابقة.

جدول رقم (2/4)

أهم الفروق الجوهرية لقياس مؤشر ملائمة رأس المال طبقاً لاتفاقية بازل (I) وبازل (II)

اتفاقية بازل (II)	اتفاقية بازل (I)
- حجم رأس المال يحسب بطريقة مختلفة ويتناسب أو يعكس درجة المخاطر التي يواجهها كل بنك في بنود محفظتي الأصول والخصوم. - (رأس المال يتناسب مع درجة حساسية الأصول المالية للخطر)	- حجم رأس المال يحسب بأسلوب واحد لكل البنوك
- لا توجد نسب ثابتة والاعتماد علي ممارسات الإدارة القوية الرشيدة لإدارة مخاطر قرارات الاستثمار مع الأخذ في الاعتبار العوامل الداخلية والظروف الاقتصادية الخارجية.	- نسب مئوية ثابتة (%) لحساب درجة الخطر لكل بند من بنود الأصول والخصوم الخطرة بصرف النظر عن التغيرات التي قد تحدث والظروف الاقتصادية
- تحسين عملية الإشراف والرقابة والشفافية من قبل الجهات الرقابية والبنوك المركزية، للتمييز بين أداء البنوك التجارية.	- لا توجد مزايا في حالة قيام البنك بتنويع الاستثمارات ولا يوجد عقاب في حالة التركيز Concentration
- مراعاة آجال الخدمات المالية. - تحتاج إلي دقة ومراجعة وحسابات دقيقة لقياس مؤشر ملائمة رأس المال.	- عدم التفرقة بين آجال الخدمات المالية. - ترويج لأسلوب مراجعة رأس المال Capital Arbitrage Method - سهولة الرقابة والمتابعة.

Sources: - Rose & Hudgins, (2008), p 484-494.

- Federal Reserve Bank (2003), p 396-398.

وبناء علي قواعد اتفاقية بازل (II) فإن رأس المال يتحدد بناء علي بندين رئيسيين:

1- البند الأول: رأس المال الأساسي Core Capital

2- البند الثاني: رأس المال المساند Supplementary

Capital يتم إضافة رأس المال الأساسي إلي رأس المال المساند مقسوما علي الأصول
الخطرة والالتزامات العرضية المرجحة Risk Weighted Assets and Contingent
.Liabilities (RWA)

مؤشر ملاءة رأس المال = $\frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{100} \times 100$
الأصول الخطرة المرجحة

ويبين الجدول التالي رقم (3/4) أهم البنود التي تستخدم في حساب مكونات رأس المال:

جدول رقم (3/4)

بنود حساب رأس المال الأساسي والمساند

رأس المال الأساسي	رأس المال المساند
Core Capital	Supplementary Capital
- رأس المال المدفوع (الأسهم العادية + الأسهم الممتازة) - احتياطات رأس المال المعلنة. - الأرباح المحتجزة. - صافي أرباح العام.	- احتياطات إعادة تقييم الأصول. - المخصصات العامة. - الاحتياطات العامة لخسائر القروض General Loan Loss Reserves - الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية Subordinated Long Term Debts

Source: Federal Reserve Bank (2003).

ويجب ألا تقل نسبة إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند عن 8% كنسبة
مؤوية من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة Risk Weighted Assets
(RWA). قام البنك المركزي المصري قد رفع هذه النسبة إلي 10% بهدف زيادة
ملاءة رأس المال بالبنوك المصرية، ويستثني من قواعد ملاءة رأس المال فروع البنوك
الأجنبية. ويجب إلا يزيد رأس المال المساند عن 100% من رأس المال الأساسي.

وفيما يلي أهم المخاطر التي تتضمن في مؤشر ملاءمة رأس المال Hasan ;
(2003) (2003) Ferguson عند قياس الأصول الخطرة المرجحة:

1- خطر الائتمان Credit Risk

2- مخاطر السوق Market Risk

3- الخطر التشغيلي Operational Risk

قياس الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة:

Risk Weighted Assets (RWA)

يتم قياس الأصول والالتزامات العرضية off Balance Sheet المرجحة علي أساس أوزان نمطية تحدد درجة الخطر في كل بند. تم تصنيف أوزان أصول البنك مصنفة في خمس مجموعات تتحدد مخاطرها علي أساس قدرة الملتزم أو الكفيل أو طبيعة الضمان المقدم أمام الأصل المالي علي النحو التالي:

جدول رقم (4/4)

قياس الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة

Risk Weighted Assets (RWA)

أوزان المخاطرة	بنود الأصول
صفر %	1- النقدية والأرصدة طرف البنك المركزي والديون المضمونة نقدا وسندات الحكومة
20%	2- الديون المستحقة علي بنوك التنمية الدولية - الديون الأقل من سنة علي بنوك دول المجموعة الثانية (حسب التصنيف الدولي)
50%	3- قروض التمويل العقاري المضمونة برهانات عقارية
100%	4- قروض القطاع الخاص - الديون أكبر من سنة والمستحقة علي بنوك دول المجموعة الثانية وعلي حكوماتها (حسب التصنيف الدولي) - الأصول الثابتة
20%	5- الالتزامات العرضية: - خطابات الأعمادات المستنديه الحالية
50%	- الالتزامات طويلة الأجل للشركات (مثال: خطابات الضمان)

Source: Rose & Hudgins (2008), p 494-499.

أهم الأبعاد أو الأعمدة الرئيسية الثلاث لاتفاقية بازال (II)

تعتمد القواعد الجديدة لاتفاقية بازال (II) الخاصة بحساب مؤشر ملاءة رأس

المال علي ثلاثة أعمدة رئيسية موضحة في الجدول التالي رقم (5/4) :

جدول رقم (5/4): الأبعاد أو الأعمدة الرئيسية الثلاث لاتفاقية بازل (II)

العمود الأول	العمود الثاني	العمود الثالث
حد أدنى لرأس المال 8% من الأصول الخطرة المرجحة Risk Weighted Assets	عملية المراجعة الشاملة من البنك المركزي	نظام وظروف السوق
<ul style="list-style-type: none"> - رأس المال = رأس المال الأساسي + رأس المال المساند - نسبة رأس المال الأساسي: (إلي) رأس المال الإضافي = 1 : 1 - رأس المال الإضافي لا يزيد عن 100% من رأس المال الرئيسي، والحد الأقصى لرأس المال الإضافي 4% كنسبة من الأصول الخطرة المرجحة RWA - يجب الأخذ في الاعتبار ثلاثة أنواع من الأخطار التي يتعرض لها البنك التجاري: <ul style="list-style-type: none"> - خطر الائتمان. - خطر السوق. - خطر التشغيل. 	<ul style="list-style-type: none"> - يجب تطوير وتفصيل أسلوب الرقابة والمراجعة لمخاطر العمود الأول مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الأخرى التي تواجه كل بنك. - تطوير أسلوب للتفاهم وتبادل الحوار والنقاش بين البنك المركزي وبين إدارة البنك بالنسبة إلي مائة رأس المال. 	<ul style="list-style-type: none"> - توفير نظام جوهري للإفصاح عن المخاطر التي يتعرض لها البنك بالسوق. - الاعتماد علي الإفصاح والشفافية الذاتية لكل بنك فيما يخص تقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في السوق بالشفافية الكاملة لحملة الأسهم والعملاء والجهات الرقابية والسوق.

Source: - Hasan, (2002), p 6.

- Federal Reserve Bank (2003), p 398.

أعد الباحث (Thudded (2004) مقالة لمراجعة معظم الدراسات والأبحاث التي ناقشت

النواحي الإيجابية والسلبية والفروق الجوهرية بين قواعد بازل (I) وبازل (II) مع عرض لتطور تطبيق هذه القواعد منذ عام 1988 وحتى عام 2004. أشار الباحث إلي أحد المؤتمرات الهامة التي عقدت في مايو 2002 بالتعاون بين لجنة بازل Basel Committee ومجلة الوسطاء الماليين Journal of Financial Intermediations بمقر بنك التسوية الدولي Bank for International Settlement ببازل للجمع بين آراء رجال الإدارة العليا بالبنوك والباحثين الأكاديميين لمناقشة النواحي الإيجابية والسلبية لتطبيق قواعد لجنة بازل.

قدم الباحثان (Morrison and White (2002) دراسة لمراجعة الأدوات التي يمكن أن تُستخدم لمواجهة الأزمات المالية المصرفية في ضوء متطلبات بازل لرأس المال من جانب الجهات الرقابية. اقترحت الدراسة- إلي جانب الأدوات الحالية- علي الجهات الرقابية المتابعة والتفتيش المستمر بهدف تجنب خطر عدم الأمانة Moral Hazard من جانب إدارة البنك. وقدم أيضا Killian (2005) بعض الاقتراحات عن كيفية تحديد حجم رأس المال الأمثل في ضوء قواعد بازل وقواعد معايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المتفق عليها دوليا Generally Accepted Accounting Principles (GAAP).

وبصفة عامة، فقد اهتم عدد كبير من الباحثين بمناقشة تأثير تطبيق هذه القواعد علي ممارسات البنوك، فقد اعد Joosen (2002) دراسة عن تأثير تطبيق اتفاقية بازل (II) علي البنوك الهولندية وبنوك الاتحاد الأوروبي ودورها في تطبيق قواعد أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري. أكدت الدراسة علي الدور الذي تلعبه الجهات الرقابية لحماية المودعين وتأمين البنوك من أخطار الإعسار المالي.

أكدت الدراسة علي دور هذه القواعد في تقليل مخاطر الأسواق المالية الدولية خاصة مع زيادة عدد الخدمات المالية الجديدة مثل التوريق Securitization والمشتقات والتي تحتاج إلي إدارة جيدة. وضع الباحث مجموعة من التوصيات لتطوير التشريعات الخاصة بالاتحاد الأوروبي فيما يخص تطبيق قواعد بازل الجديدة والرقابة

علي البنوك. أشارت الدراسة أيضا إلي أن تطبيق القواعد الجديدة لملائة رأس المال وإدارة مخاطر الإعسار المالي للبنوك سيساهم في خلق مناخ تشريعي وإجرائي صحي لتقليل المخاطر التي تواجهه سياسات الاستثمار في البنوك الهولندية وبنوك الاتحاد الأوروبي. راجع أيضا دراسة (Girardone, et al, (2004 التي طبقت علي البنوك الإيطالية لقياس تأثير الكفاءة ورأس المال علي اقتصاديات البنوك. وأعد أيضا مجموعة من الباحثين دراسة عن استخدام نسب رأس المال للتنبؤ بفشل البنوك Estrella, et al., (2000).

أكد الباحثان Chami and Cosimano (2003) علي أن تطبيق هذه القواعد قد يؤدي إلي زيادة تكلفة البنك في الحصول علي الأموال مما سيؤثر علي الربحية وسيحد من قدرة البنوك علي منح الائتمان وسيؤثر علي النشاط العام للاقتصاد. كما ركز Karacadug and Taylor (2000) علي القيود المؤسسية التي فرضت علي البنوك بتطبيق مؤشرات ملائمة رأس المال.

أما بالنسبة للبنوك الهندية، أعد الباحثان Samara and Nikaido (2007) دراسة لتحليل الموضوعات والتحديات المتوقع أن تواجهه البنوك الهندية عند تطبيق قواعد ومؤشرات بازل (II) خلال عام 2008. قامت الدراسة بتحليل الموقف الحالي لملائة رأس المال وتحديد أهم التحديات المتوقعة في المستقبل.

من أهم نتائج الدراسة أن تطبيق قواعد بازل (I) ساعدت في تحسين مؤشر ملائمة رأس المال في المتوسط إلي 12% مقارنة بالنسبة الدولية (8%) ونسبة بنك الاحتياط الفدرالي الهندي (9%).

أهم التحديات المتوقع أن تواجهه البنوك الهندية فهي كالتالي:

1- ستلعب جهات ومؤسسات تصنيف الائتمان المحايدة Rating Agencies دورا في

الإشراف علي تحديد خطر ملائمة رأس المال من وجهة نظر الجهات الرقابية.

2- انخفاض أداء صناعة تصنيف الائتمان وانخفاض معدل التصنيف الائتماني

وارتفاع تكلفة تصنيف الائتمان علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- صعوبة توفير حجم ونوع المعلومات التفصيلية الدقيقة المطلوبة لحساب رأس المال الأساسي ورأس المال المساند (Tire I & Tire 2) عند قياس مؤشر ملاءمة رأس المال كأحد التحديات الرئيسية أمام البنوك التجارية والبنك المركزي التي تحتاج إلي تدليل عند تطبيق قواعد لجنة بازل (II).

4- من المتوقع أن تساهم هذه القواعد الجديدة في تحسين الإفصاح والشفافية المحاسبية وتحسين إدارة مخاطر البنك وقواعد الإشراف والرقابة.

حالة عملية عن حساب مؤشر ملاءمة رأس المال للبنك التجاري

استخدم البيانات التالية الخاصة ببنك القاهرة الدولي في حساب رأس المال الأساسي والمساند، ونسبة رأس المال إلي الأصول الخطرة المرجحة، مع العلم بأن النسبة النمطية حسب قواعد بازل هي 8%. برجاء التعليق علي النتائج.

بنود الأصول	نسبة الخطر %	مليون جنيه	بنود الالتزامات العرضية خارج الميزانية	نسبة الخطر %	مليون جنيه
النقدية	صفر	30.5	الأعتمادات المستندية (القيمة 100%)	20%	180.1
سندات الحكومة	صفر	250.6	خطابات الضمان (القيمة 50%)	100%	400.2
أرصدة طرف بنك مركزي وبنوك أخرى	20%	40	أجمالي البنود خارج الميزانية		580.3
قروض عقارية	50%	190.7			
قروض لشركات تجارية	100%	1050.3			
أجمالي الأصول		1562.1			

وفيما يلي أهم بنود رأس المال الأساسي والمساند (القيمة بالمليون جنيه): رأس المال المدفوع 40، احتياطات إعادة تقييم الأصول 10، المخصصات العامة للقروض 20، الأرباح المحتجزة 20، صافي أرباح العام 20، الديون طويلة الأجل المصدرة (سندات) 20.8.

حل حالة بنك القاهرة الدولي

راس المال الأساسي (القيمة بالمليون)		راس المال المساند (القيمة بالمليون)	
راس المال المدفوع	40	احتياطات إعادة تقييم الأصول	10
الأرباح المحتجزة	20	المخصصات العامة للقروض	20
صافي أرباح العام	20	الديون طويلة الأجل المصدرة (سندات)	20.8
الإجمالي	80		50.8

راس المال = راس المال الأساسي + راس المال المساند

$$= 80 + 50.8 = 130.8 \text{ مليون جنيه}$$

لاحظ أن نسبة رأس المال المساند أكبر من 50% من رأس المال الأساسي.

- جدول لقياس الأصول المرجحة بالمخاطر والالتزامات العرضية

البيان	نسبة المخاطرة	القيمة	قيمة البند مرجحة بوزن المخاطرة
النقدية	صفر	30.5	صفر
سندات الحكومة	صفر	250.6	صفر
أرصدة طرف بنك مركزي وبنوك أخرى	20%	40	8
قروض عقارية	50%	190.7	95.35
قروض لشركات تجارية	100%	1050.3	1050.3
الأعمادات المستندية (القيمة 100%)	20%	180.1	36.02
خطابات الضمان (القيمة 50%)	100%	400.2	200.1
الإجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بالمخاطر		1389.77	

3- معيار كفاية (ملائمة) رأس المال =

$$100 \times \frac{\text{رأس المال الأساسي} + \text{رأس المال المساند}}{\text{إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بالمخاطر}}$$

$$\%9.412 = \frac{100 \times 50.8 + 80}{1389.77} =$$

7/4 ملخص الفصل:

يمثل موضوع إدارة رأس المال بالنسبة للبنك التجاري أحد القضايا الأساسية لإدارة الأصول والخصوم. ويؤثر في تحديد الحجم الأمثل لرأس المال مجموعة من العوامل الداخلية التي تخضع لمؤشرات الإدارة، بالإضافة إلى مجموعة من القواعد والتعليمات التي تضعها الجهات الرقابية الخارجية وذلك لضمان تغطية وامتصاص رأس المال للمخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري.

ناقش هذا الفصل العلاقة بين عنصر الخطر ورأس المال حيث تناولنا المجموعات الرئيسية من الأخطار التي يتعرض لها البنك سواء في جانب الأصول أو الخصوم وتأثيرها على إعمار البنك، ودور رأس المال في تقليل هذه الأخطار. وأظهرت الدراسة الحاجة الماسة إلى معايير دقيقة لقياس مدى ملاءمة رأس المال وتحقيق عنصر الأمان لأصحاب رأس المال والمودعين وتحقيق الاستقرار في السوق المالي.

تناول الفصل مجموعة من المؤشرات التي استخدمت لقياس ملاءمة رأس المال، وأضح أنه لا بد من وجود مزيج من المؤشرات وذلك لقياس الأخطار التي تتعرض لها أصول البنك مع تحديد دقيق لدرجة الخطر داخل كل مجموعة من مجموعات هيكل الأصول. أظهرت الحاجة ضرورة تحليل وتقييم هيكل الودائع وذلك لتقدير رأس المال الإضافي اللازم لتغطية أخطار السيولة والتقلبات المتوقعة في هيكل الودائع.

قدم الفصل أيضا تحليل نقدي للبدائل المطروحة لإدخال مؤشرات قياس ملاءمة رأس المال للبنك التجاري في الجهاز المصرفي المصري وذلك عن طريق تبسيط القواعد والإجراءات الخاصة بضبط الائتمان مع إعطاء حرية للبنوك للتوسع في منح الائتمان بشرط تطبيق مؤشرات ملاءمة رأس المال وزيادته بالشكل الذي يغطي طبيعة الأخطار الخاصة بالاستثمارات في الأصول الخطرة. وبصفة عامة فإن هناك صراع دائم بين إدارة البنك التي ترغب في تقليل نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول، وبين الجهات الرقابية التي تسعى جاهدا لزيادة حسابات رأس المال وحق الملكية وذلك لتوفير الأمان والاستقرار للجهاز المصرفي.

ركز هذا الفصل على تقديم نموذج لتقدير حجم رأس المال الإضافي المتوقع في ضوء معدل النمو المطلوب في إجمالي الأصول وذلك باستخدام معادلة معدل النمو الداخلي لرأس المال التي تحسب على أساس ثلاثة مؤشرات أساسية هي: نسبة الرافعة التمويلية، ومعدل العائد على إجمالي الأصول ونسبة الأرباح المحتجزة. ويفيد معدل النمو الداخلي لرأس المال في إرشاد الإدارة عند اتخاذ قرار زيادة إجمالي الأصول عند تحديد رأس المال الإضافي المطلوب ومصادر الحصول عليه سواء من المصادر الداخلية أو الخارجية وذلك بهدف المحافظة على النسبة الداخلية لرأس المال بالنسبة لإجمالي الأصول.

وأخيراً، تناول الفصل عرضاً لأهم الدراسات الحديثة التي تناولت تطور القواعد الجديدة الخاصة بملائة رأس المال في ضوء مبادئ لجنة بازل (II) , (I) حيث تم تحديد أهم الملامح الجديدة لقواعد بازل والفرق بين القواعد القديمة والجديدة والأسلوب الذي يستخدم في قياس الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطرة، كما تم شرح أهم الأبعاد أو الأعمدة الرئيسية الثلاث لاتفاقية بازل (II).

أسئلة للمراجعة:

- أ) حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية مع بيان الأدلة والأسباب التي استندت عليها في إبداء رأيك؟
- 1) يتشابه دور رأس المال بالنسبة للمشروعات المالية والمشروعات غير المالية.
 - 2) تهتم كل من إدارة البنك التجاري والجهات الرقابية الخارجية بقياس مدى ملائمة رأس مال البنك.
 - 3) يمثل رأس المال بالنسبة للبنك التجاري عنصر الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمقترضين حيث يقلل من خطر الائتمان المتوقع.
 - 4) يتحتم دائماً أن يحتفظ البنك التجاري بنسبة مرتفعة من رأس المال بالنسبة لإجمالي الأصول (في المتوسط 20%).
 - 5) يفضل دائماً زيادة رأس المال للبنك التجاري وذلك عن طريق تخصيص نسبة معينة من صافي الربح في نهاية العام وذلك لتكوين احتياطي زيادة رأس المال وهذه أفضل الطرق التي تتبع دائماً لزيادة رأس المال.
 - 6) جميع البنوك العاملة في مصر مطالبة بالاحتفاظ بـ20% من صافي الأرباح السنوية بعض خصم الضرائب في شكل احتياطي عام.
 - 7) عادة يوجد علاقة وثيقة بين رأس المال والإخطار التي يتعرض لها جانب الأصول بالبنك، لذلك يفضل عادة عند قياس مدى ملائمة رأس المال يكون التركيز أساساً على جانب الأصول خاصة الأصول الخطرة.
 - 8) يقصد بخطر السحب رفض المسحوب عليه في الكمبيالات التجارية سداد قيمة الكمبيالة عند حلول موعد استحقاقها.
 - 9) يقصد بمدى ملائمة رأس المال أن يكون معدل النمو الداخلي لرأس المال مساوي لمعدل النمو في إجمالي محفظة الودائع.

10) تعتبر نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع أحد المؤشرات التي واجهت انتقادات كثيرة عند قياس ملاءة رأس المال.

11) من الصعب الحكم على ملاءة رأس المال بالنسبة للبنك وذلك لمجرد خضوعه لبعض المتوسطات الإحصائية أو النسب النمطية.

12) يقترح أن يدخل البنك المركزي مؤشرات لقياس ملاءة رأس المال وذلك لعلاج العيوب الموجودة في قواعد الرقابة على الائتمان.

13) يفضل دائماً ألا يخطط البنك لزيادة إجمالي الأصول بمعدلات أعلى من معدل النمو الداخلي لرأس المال.

ب) تكلم عن الموضوعات التالية بإيجاز:

- الأخطار التي يتعرض لها جانب الميزانية وعلاقتها برأس المال للبنك.

- مكونات رأس المال وحق الملكية للبنوك المصرية.

ج) اشرح مع الرسم العلاقة بين الخطر ورأس المال.

د) تكلم بالتفصيل عن أهم المؤشرات التي استخدمت لقياس ملاءة رأس المال بالبنك موضحاً كيف يمكن الاستفادة من هذه المؤشرات وذلك في تقدير القواعد والإجراءات التي تطبق على البنوك المصرية التجارية.

هـ) ما هي الأخطار التي تتعرض لها السلع المالية التالية اشرح بشكل تحليلي مع إعطاء أمثلة أخرى مع توضيح درجة الخطر في كل حالة:

- قرض قصير الأجل بضمان شخصي.

- سندات حكومية تسدد بعد ثلاث سنوات.

- وديعة آجلة لمدة سنتين.

تطبيقات:

1) أكمل البيانات الناقصة في الجدول التالي:

بيان	البنك (أ)	البنك (ب)	البنك (ج)
أجمالي الأصول	800.000.000	—	100.000.000
رأس المال	—	31.500.000	—
إجمالي الودائع	640.000.000	—	85.000.000
نسبة الأرباح الموزعة	50%	40%	—
نسبة الأرباح غير الموزعة -	—	—	60%
صافي الأرباح	16.000.000	3.500.000	—
الرافعة التمويلية	—	—	—
نسبة رأس المال للأصول	10%	—	7%
نسبة رأس المال للودائع -	—	11.25%	—
معدل العائد على الأصول -	—	1%	1.5%
معدل النمو الداخلي لرأس المال -	—	—	12.87%
معدل النمو في إجمالي الأصول للعام القادم	—	—	—
	10%	9%	15%

- احسب مقدار رأس المال الإضافي المطلوب لكل بنك بناءً على معدل النمو في إجمالي الأصول المقترح للعام القادم.

- هل تكفي البيانات السابقة وذلك للحكم على مدى ملائمة رأس المال لكل بنك، ثم المفاضلة بين الثلاثة بنوك وذلك لبيان أفضلها ملائمة ، وضح الأسباب مع الشرح.

(2) فيما يلي الميزانية العمومية لبنك العروبة الدولي التجاري وذلك عن العام المنتهي في 31 /12 /2016.

الأصول		الخصوم	
25.000.000	نقدية بالصندوق	40.000.000	رأس المال وحق الملكية
100.000.000	أرصدة لدى البنك مركزي	60.000.000	المستحق للبنوك
50.000.000	أرصدة لدى البنوك الأخرى	400.000.000	إجمالي الودائع
5.000.000	السندات الحكومية		
20.000.000	محفظه الأوراق المالية		
300.000.000	إجمالي محفظة القروض		
500,000,000	إجمالي الأصول	500,000,000	إجمالي الخصوم وحق الملكية

والمطلوب:

- (1) احسب نسبة رأس المال وحق الملكية إلى:-
 - أ) الأصول الخطرة.
 - ب) إجمالي الأصول.
 - ج) إجمالي الودائع.
 - د) الرافعة التمويلية.
- (2) إذا علمت أن نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي صافي الربح بعد الضرائب 70% وصافي أرباح العام 10 مليون جنيه، احسب معدل النمو الداخلي لرأس المال.
- (3) إذا رغب البنك في زيادة إجمالي أصول البنك لعام 2009 بمعدل نمو قدرة 20% فما هو حجم رأس المال الإضافي المطلوب وما هي البدائل المتاحة للإدارة للحصول عليه - اشرح بشيء من التفصيل مع إبداء أمثلة عملية.

مراجع الفصل الرابع:

- Abor, J. and Biekpe, N. (2005), **What Determines the Capital Structure of Listed Firms in Ghana?**, African Finance Journal, V 7, no 1, 37-48.
- Altunbas, Y., Carbo, S., Gardener, E. P. M. and Molyneux, (2004), **Examining the Relationships Between Capital, Risk and Efficiency in European Banking**, Centre for Banking & Financial Studies, University of Wales, SUERF Kiel Workshop on Banking Risks in International Markets, Bangor, February.
- Amidu, M. , (2007), **Determinates of Capital Structure of Banks in Ghana**, Bultic Journal of Management, V 2, no 1, pp. 67-79.
- Anthony M. . Santomero , " Modeling the Banking Firm : A Survey " , Journal of Money , Credit , and Banking , Vol . 16 , No . 4 , part 2 , November 1984 , PP . 577-602.
- Anthony M. . Santomero , and R.D . Wateson , " Determining the Optimal Standard for the Banking Industry " , Journal of Finance Vol . 32 , September 1977 , pp . 1282.
- Bailey, R (2005), **Basel II and Development Countries: Understanding the Implications**, London School of Economics Working Paper, 05-71.
- Ban Naceur, S. and Kandil, M. (2009), **The Impact of Capital Requirements on Banks' Cost of Intermediation and Performance: The Case of Egypt**, Journal of Economics and Business, 61, 70-89.
- Bank of England , "the Capital and Liquidity Adequacy of Banks , Quarterly Bulletin, Vol . 15 , September 1975 , PP . 240 – 243.
- Bank of International Settlement (BIS) 2009, **History of the Basel Committee and its Membership**, Basel Committee on Banking Supervision, available at <http://www.bis.org>.
- Barrios, V., and Blanco, J. M., (2003), **The Effectiveness of Capital Adequacy Requirements: A Theoretical and Empirical Approach**, Journal of Banking and Finance, 27, 1935-1958.
- Basel Committee on Banking Supervision (1999), **A New Capital Adequacy Framework**, Consultative paper issued by BCBS, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, March.
- Bertrand, R. (2000), **Capital Requirements and Bank Behavior: Empirical Evidence for Switzerland**, Swiss National Bank, Banking Studies Section, 1-23.

- Boucinha, M., and Ribeiro, N. (2008), **The Determinants of Portuguese Banks' Capital Buffers**, Financial Stability Report, Bank of Portugal, 153-164.
- Bouri, A., and Ban Hamida, A. (2006), **Capital and Risk Taking of Banks Under Regulation: A Simultaneous Equations Approach in the Tunisian Context**, Proposition for the sixth international congress of AFFI: Corporate finance and market finance, what complementarities? March.
- Bris, A. and Cantale, S. (2004), **Bank Capital Requirements and Managerial Self-Interest**, The Quarterly Review of Economics and Finance, 44, 77-101.
- C.W . Sealey , Jr., "A Futher Reconsideration of Optimal Reserve Management of Commercial Banks " , Southern Economic Journal , Vol . 44 , July 1977 , PP . 117 – 124.
- Chami, R. and Cosimano, T. F. (2003), The Nature of Capital Adequacy Constraints Under the Basel Accord, September, available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=456981> or DOI: 10.2139/ssrn.456981.
- Chen, J, and Strange, R. (2006), **The Determinants of Capital Structure: Evidence from Chinese Listed Companies**, Economic Change and Restructuring, 38, 11-35.
- D.P . Whiting , " mastering Banking"., (London: Macmillan Master Series, 1985).
- Diamond, D. W., and Rajan, G. R. (2000), **A Theory of bank Capital**, The Journal of Finance, V LV, no 6, December.
- Edward P.M . Gardener , "Capital Adequacy and Banking Supervision , Bangor Occasional paper in Economics , Number 19, University of Wales Press , 1981.
- Edward W . Reed , et al ., , Commercial Banking (New Jersey , Prentice-hall , 1980).
- Ernst Baltensperger , " Alternative Approaches to the theory of the Banking Firm" Journal of Monetary Economics : Vol . 6 , 1980 , PP. 137.
- Ernst Baltensperger, "Costs of Banking Activities Interactions Between Risk and Operating Costs" Journal of Money , Credit and Banking , Vol. 4 , August 1972 , PP . 595-611.
- Esrella, A. , Park, S. , and Peristiani, S. (2000), **Capital Ratios as Predictors of Bank Failure**, Economic Policy Review, V 6, no 2, July 2000.
- Federal Reserve Bank (2003), **Capital Standards for Banks: The Evolving of Basel Accord**, Federal Reserve Bulletin, V 89, No 9, September, 396-405.
- Ferguson, R. W. (2003), **Capital Standards for Banks: The Evolving Basel Accord**, Federal Reserve Bulletin, No. 9, September.
- George H. Hempel and Jeesb Yawitz , Financial Management Of Financial Institutions, (New Jersey , Prentice – Hall , Inc ., 1977).

- Girardone, C. , Molyneux, P., and Gardener, E. P. M. (2004), **Analyzing the Determinants of Bank Efficiency: The Case of Italian Banks**, Applied Economics, Vol. 36, no 3, 215-227.
- Gurg Niehans , " The Theory of Money " , (Bultimore, John Hopkins University Press , 1978)
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E. and Tatham, R. L., (2006), **Multivariate Data Analysis**, 6th edition, New Jersey: Person Prentice Hall.
- Hasan, M. (2003), **The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the Future of the Banking Industry with Special Emphasis on Credit Information**, A paper presented at the Credit Information Alliance Regional Meeting, Amman, 3-4 April.
- J. M . Robertson , " A Bank Asset Management Model " : In Application of Management Science in Banking and Finance , PP . 149 – 158 , Edited (Essex : Gower Press , 1972).
- Jackson, P. D. , Fufine, C., Groeneveld, H., Hancock, D., Jones, D., Perraudin, W., Radeci, L. and Yoneyama, M. (1999), **Capital Requirements and Bank Behavior: the Impact of the Basle Accord**, Bank of International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, Working Paper, no 1, April.
- John Mingo , and Benjamin Wolkowitz." The Effects of Regulation on Balance Sheet Decisions" , Journal of Finance , Vol . 32 , December 1977 , PP . 1605 – 1616.
- Joosen, B. P. M. (2002), **Solvency and Capital Adequacy Regulations for Banks in the Netherlands**, International Financial Law Review, V 21, no 4, 17-20.
- Karacadug, C. and Taylor, M. W. (2000), **The New Capital Adequacy Framework: Institutional Constraints and Incentive Structures**, International Monetary Fund, Working Paper, 39.
- Killian, T. W. (2005), **Designing an Optimal Capital Structure**, USBanker, V 115, no 9, September, 54-58.
- Kleff , V. and Weber, M. (2004), **How Do Banks Determine Capital? Evidence from Germany**, Center for European Economic Research in its series [ZEW Discussion Papers](#), no 03-66.
- Lawrence S. Ritter , and money , Banking , and Financial Markets , (New York , Basic Books , Inc , 1983).
- Morrison, A. D. and White, Lucy (2002), **Crises and Capital Requirements in Banking**, Oxford Financial Research Center Working Paper No. 2002-FE-05, February, available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=312964> or DOI: 10.2139/ssrn.312964.
- Osama A . El-Ansary , "Modeling The Operations of Egyptian Joint Venture Banks" , Ph. D ., Dissertation , Edinburgh University , 1985.
- Paul M . Horvitz , and Richard A , Ward , Monetary Policy and the Financial system " , (New Jersey , Prentice – Hall , 1983).

- Peter S. Rose , and Donald R . Fraser , Financial Institutions . (Texas , Business Publications , 1985).
- Petersen, J. M., and Petersen, M. A., (2008), **Optimizing Assets and Capital Adequacy Management in Banking**, Journal of Optimization Theory and Application, V 137, no 1, 205-230.
- Peura, S. and Jokivuolle, E. (2004), **Simulation-Based Stress Testing of Banks' Regulatory Capital Adequacy**, Journal of Banking & Finance, V 28, 1801-1824.
- Ricjard Handsombe , Editor , Banker's Management Handbook , (London , Mc Grow- Hill , 10976).
- Robert A . Taggart , and Stuart I . Greenbaum , "Bank Capital and Public Regulation" , Journal May 1978 , PP . 158-169.
- Rojas-Suarez, L. (2002), **Can International Capital Standards Strengthen Banks in Emerging Markets?**, Institute for International Economics, Working Paper 01-10.
- Rose, P. and Hudgins, S. C. (2008), **Bank Management and Financial Services**, 7 edition, Boston, McGraw-Hill.
- Sam Peltzman , "Capital Investment in Commercial Banking and its Relationship to Portfolio Regulation" , Journal of Political Economy , (Journal , (Journal / February , 1970) , PP . 1-26.
- Sarma, M. and Nikaido, Y. (2007), **Capital Adequacy Regime in India, An Overview**, Indian Council for Research on International Economics Relations, Working Paper, no 196.
- Shrieves, R. E. and Dahl, D. (1992), **The Relationship Between Risk and Capital in Commercial Banks**, Journal of Banking and Finance, 16, 439-457.
- Stolz, S. and Wedow, M. (2005), **Banks' Regulatory Capital Buffer and the Business Cycle: Evidence for German Savings and Cooperative Banks**, Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies, No. 7/2005, Deutsche BundesBank Research Center, 1-42.
- Thadden, E. L. (2004), **Bank Capital Adequacy Regulations Under the new Basel Accord**, Journal of Financial Intermediation, 13, 90-95.
- William . F . Beazer , Optimization of Bank Portfolio , (Toronto : D.C. Heath, 1975).
- Yudistira, D. (2003), **The Impact of Bank Capital Requirements in Indonesia**, May, Paper provided by EconWPA in its series Finance with number 0212002. **File URL:**
<http://129.3.20.41/eps/fin/papers/0212/0212002.pdf>.

الفصل الخامس

إدارة محفظة القروض وتحليل الائتمان

Loans Portfolio Management and Credit Analysis

الأهداف التعليمية للفصل:

- شرح أهم أنواع القروض المصرفية.
- التعريف بأهم أدوات تحليل أئتمان العملاء من الأفراد والشركات.
- تحليل القوائم المالية لعملاء الشركات.
- التدريب علي قياس التدفقات النقدية المستقبلية لعملاء الأئتمان.
- قياس قدرة العملاء علي سداد القروض باستخدام الأساليب الكمية الحديثة.
- شرح أسلوب تسعير قروض العملاء لزيادة ربحية البنك من خلال تسعير العلاقات مع العملاء.

1 /5 أنواع القروض المصرفية

2 /5 تحليل الائتمان

3 /5 تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان

4 /5 قياس التدفق النقدي المتوقع للعميل

5 /5 الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليل الائتمان

1 /5 /5 أسلوب تسجيل النقاط لتحليل الائتمان

2 /5 /5 استخدام أسلوب التمايز لتحليل الائتمان

6 /5 هيكل تسعير القروض (تحليل ربحية عميل الائتمان للبنك)

7 /5 ملخص الفصل.

إدارة محفظة القروض وتحليل الائتمان

Loans Portfolio Management And Credit Analysis

مقدمة:

تتركز العملية الإنتاجية للسلع المالية في تحويل الموارد المالية التي حصل عليها البنك التجاري (الودائع + رأس المال) إلى أموال قابلة للإقراض Loanable Funds يتم تحويلها أو استخدامها في إنتاج الخدمات المالية التي يحتاجها العملاء.

ويتركز نشاط البنك التجاري في تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها في محفظة القروض Loans Portfolio بصورة أساسية. وبالنظر إلى جانب الأصول في ميزانية البنك التجاري نجد أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول تمثل أكبر نسبة باعتبارها جانب الطلب لعميل البنك الذي يحتاج إلى القرض وذلك لتمويل احتياجاته.

ويتعرض البنك التجاري عند منح القروض إلى خطر الائتمان لذلك فإن إدارة محفظة القروض تعد أحد الأنشطة والوظائف الأساسية بالنسبة لأنشطة وعمليات البنك التجاري.

بناء على ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على إدارة محفظة القروض وتعريف القارئ بأهم أنواع القروض سواء من حيث الأجل أو من حيث مجال استخدامها وذلك بالإضافة إلى دراسة وتحليل الائتمان مع توضيح لأهم المؤشرات الكمية والمؤشرات العامة التي تستخدم وذلك للمعاونة في اتخاذ قرار الائتمان، من خلال شرح لبعض النماذج الكمية التي تمثل المداخل الحديثة لدراسة الائتمان. ويختتم الكاتب هذا الفصل بعرض تسعير القرض بالشكل الذي يظهر الربحية التي حققها البنك من التعامل مع عميل الائتمان آخذاً في الاعتبار الأنشطة المختلفة للعميل مع البنك.

وينقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية:

- 1 /5 أنواع القروض المصرفية.
- 2 /5 تحليل الائتمان.
- 3 /5 تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان.
- 4 /5 قياس التدفق النقدي المتوقع للعميل.
- 5 /5 الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليل الائتمان.
- 1 /5 /5 أسلوب تسجيل النقط لتحليل الائتمان.
- 2 /5 /5 استخدام أسلوب التمايز لتحليل الائتمان.
- 6 /5 هيكل تسعير القروض (تحليل ربحية عميل الائتمان للبنك)
- 7 /5 ملخص الفصل.

1 /5 أنواع القروض المصرفية:

يوجد أكثر من منهج وذلك لتقسيم القروض المصرفية حيث يمكن تصنيفها حسب نوع العملاء أو مدة القرض أو حسب النشاط أو الضمان.

أ- تقسيم القروض حسب نوع العميل: يمكن تقسيم القرض طبقاً لهذا المفهوم إلى قروض أشخاص أو مستهلكين Consumer Loans وهي القروض التي تمنح للأشخاص الطبيعيين بناء على اعتبارات شخصية وللاستخدام الشخصي أو العائلي. وهناك أيضاً قروض الأعمال أو الشركات Business Loans وهي القروض التي تمنح إلى مشروعات الأعمال كشخصية اعتبارية وتوجه إلى تنمية وتطوير أنشطة المشروع.

ب- تقسيم القروض حسب الآجال: وبناء على هذا المفهوم تقسم القروض إلى:

- قروض قصيرة الأجل وتسهيلات مصرفية.

- قروض متوسطة الأجل.

- قروض طويلة الأجل.

ج- تقسيم القروض حسب نوع النشاط: يمكن أيضا تصنيف القروض المصرفية

حسب الأنشطة الاقتصادية التي تستخدم فيها القروض إلى:

- قروض زراعية.

- قروض صناعية.

- قروض تجارية.

- قروض للقطاع العائلي والأفراد.

- قروض عقارية.

د- تقسيم القروض حسب نوع الضمان: عادة ما يحصل البنك التجاري على

ضمان مقابل منح القروض بأنواعها المختلفة.

وفيما يلي أهم أنواع هذه الضمانات:

- قروض بضمان البضائع.

- قروض بضمان عيني (ودائع / خطابات ضمان).

- قروض بضمان كمبيالات (أوراق تجارية).

- قروض بضمان عقارات أو رهن تجاري.

- قروض بضمان أوراق مالية.

- قروض بضمان بنوك معتمدة.
- قروض بضمانات شخصية.
- قروض بدون ضمان.
- قروض وتسهيلات بضمان مستندات شحن (الأعتمادات المستندية).

هـ- **تقسيم القروض حسب الغرض من القرض** إلى قروض جارية لتمويل الأنشطة أو العمليات الدورية للعميل وقروض استثمارية وذلك لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل خاصة في المشروعات الصناعية والإنتاجية.

2 /5 تحليل الائتمان: Credit Analysis

يقصد بتحليل الائتمان عملية تقييم درجة الخطر التي تصاحب الطلب المقدم من عميل الائتمان. تختلف بالطبع درجة الخطر من عميل إلى آخر ولكن يجب على محلل الائتمان أن يستعين بمجموعة من المؤشرات والمعايير تساعده في تحليل المعلومات المتاحة حتى يستطيع اتخاذ قرار برفض أو قبول العميل.

ويستخدم محلل الائتمان مجموعة من المؤشرات العامة والمؤشرات غير الكمية بالإضافة إلى المؤشرات الكمية وذلك في ضوء البيانات المتاحة عن العميل (سواء أشخاص أو شركات) وذلك لتقييم قدرة العميل على السداد بالإضافة إلى الاستفادة من خبرته السابقة خلال عمله بالبنك في تحديد مدى حساسيته لطلب العميل.

ويمثل الشكل التالي رقم (1/5) هيكل تحليلي يجمع أهم المؤشرات والمبادئ التي تساعد محلل الائتمان علي دراسة جودة العميل. التقسيم الموجود بهذا الهيكل يفصل بين المؤشرات العامة وغير الكمية التي توضح أهم العوامل التي يحتاج محلل الائتمان أن يجد لها إجابات محددة عن طريق الدراسة والتحليل وقد يستخدم بعض الأساليب الكمية الموجودة في المجموعة الثانية وذلك كأدوات مكملة ومساعدة بعضها يحتاج بيانات تاريخية والبعض الآخر يحتاج إلى تنبؤ وتوقع بالمستقبل.

شكل (1 / 5)

هيكل تحليلي لأهم المؤشرات والأساليب التي تساعد في تحليل ائتمان

المجموعة الثانية: أساليب تحليل كمية	المجموعة الأولى: مؤشرات عامة وغير كمية
- تحليل القوائم المالية للعميل.	- سمعة ونزاهة العميل.
- إعداد الموازنة النقدية.	- الرغبة والقدرة على إعادة السداد.
- نظام تسجيل النقط لتحليل الائتمان.	- الظروف العامة للنشاط.
- أسلوب التمايز.	- الضمانات.
- تحليل ربحية البنك من عميل الائتمان (تسعير القرض)	- سابق تعامله مع البنك والبنوك الأخرى.
	- نمط الإدارة بالمشروع
	- موقف المشروع من الصناعة أو القطاع.
	- الشكل القانوني للمشروع.
	- السياسات التسويقية.
	- السياسات الخاصة بالبيع والتسويق.
	- سياسات التخزين.
	- الشركات المنافسة.
	- خبرة الإدارة العليا وسمعة المديرين.

وسيناقش الكاتب في هذا الجزء مجموعة من المبادئ والعوامل العامة التي تثير بعض الأسئلة التي يحتاج محلل الائتمان إلى الإجابة عليها مثل:

س: كيف يمكن تحديد سمعة ورغبة العميل في السداد؟

س: ما هو الغرض من الائتمان؟

س: ما هي المدة المناسبة لإعادة السداد؟

س: كيف سيقوم العميل بإعادة سداد القرض؟

س: ما هي المصادر الأولية والثانوية المتاحة للسداد؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة فقد اتفق العديد من الكتاب على معالجة موضوع تحليل الائتمان وذلك من خلال دراسة ستة عوامل يحتاج إليها محلل الائتمان وذلك لتحديد مقدرة العميل على سداد القرض ويطلق عليها Six Cs وذلك لأنها تبدأ كلها بحرف C في اللغة الإنجليزية⁽¹⁾ :

- | | |
|--------------------------|-------------------------|
| Character (good Citizen) | 1- الشخصية |
| Capacity (Cash flow) | 2- القدرة المالية |
| Capital (Wealth) | 3- رأس المال والثروة |
| Collateral (Security) | 4- الضمانات |
| Conditions (Economic) | 5- الظروف الاقتصادية |
| Control | 6- الرقابة علي الائتمان |

وتساعد هذه العوامل في تحديد جودة الائتمان وقدرة العميل على السداد (الملائه المالية). Credit Risk and Credit Worthiness

وتعاون أيضا هذه العوامل في مساعدة محلل الائتمان على اتخاذ قرار جيد،

(1) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

- Peter S. Rose and Sylvia C. Hudgins, Bank Management & Financial Services, 8ed., (NY, McGraw-Hill, 2010)

- Joseph F. Sinkey, Jr., Commercial Bank Financial Management, (New York: Macmillan Publishing company, 2000)

بالإضافة إلى التحديد الدقيق للمؤشرات التالية التي تمثل أهم النتائج المستخلصة من عملية تحليل الائتمان: Credit Analysis Process

- أ- تحديد درجة الخطر التي يتعرض لها العميل.
 - ب- هل تقبل أم ترفض العميل.
 - ج- ما هي أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار وذلك عند تسعير القرض.
 - د- تحديد جودة العميل وجودة القرض.
 - هـ- تحديد أهم الخصائص التي على أساسها يتم تقييم طلب العميل.
- وأخيرا تساعد عملية تحليل الائتمان في تحديد أهم الأهداف والمؤشرات النمطية التي تساعد على تقييم خطر الائتمان المقدم للعميل.
- ويتوقف قرار الائتمان على المفاضلة بين الخطر المتوقع والعائد الذي سوف يحصل عليه البنك عند منح الائتمان.

ويسعى البنك دائما إلى تحقيق الثلاثة عناصر التالية (1) عند منح الائتمان:

1- الأمان Safety حيث يقوم البنك باستخدام أموال المودعين عند منح الائتمان وعليه أن يقوم بإعادة سدادها عند الطلب. ولذلك على البنك أن يقوم باختيار نوع العميل الذي سيحصل على الائتمان مع الثقة في قدرته على الدفع بالشكل الذي يؤدي إلى تقليل الخطر وتوفير الأمان للبنك والمودعين.

2- توفير احتياجات المجتمع: حيث يتوقع أن يقوم البنك بمنح القروض التي تعتبر مرغوبة الاستخدام من وجهة نظر المجتمع والدولة. فالبنك يعمل من خلال سوق مالي منتظم وطبقا لسياسات نقدية موضوعة من الدولة لذلك يجب العمل على تحقيق أهداف

(1) Stuart Volentine and Stan Mason, *Banking*, (London: Hodder and Stoughton, 1994) pp. 64 – 65.

هذه السياسات.

3- الربحية Profitability يهدف البنك أساسا إلى تعظيم الربحية من خلال حسن استخدام أموال المودعين والعمل على تقليل المخاطر والخسائر لزيادة رقم الربح. ويستفيد البنك من هذه الأرباح في تغطية أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين وفي نفس الوقت يغطي مخاطر الاستثمار المتوقعة.

وفي ضوء العرض السابق لأهمية تحليل الائتمان فإن الكاتب سوف يناقش الأربعة العوامل التالية بشيء من التفصيل (1):

- 1- تحليل شخصية العميل.
- 2- تحديد الغرض من استخدام أموال القرض.
- 3- المصادر الأولية لسداد القرض.
- 4- تحديد المصادر الثانوية للدفع (الضمانات).

أولاً: تحليل شخصية العميل: The Borrowers Character

ينطوي عامل تحليل شخصية العميل على دراسة رغبة العميل وسلوكه المتوقع بالنسبة لسداد الدين. أن أمانة وسمعة العميل الحسنه ونزاهته وسلوكه القويم يعتبر من أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في نجاح الائتمان بغض النظر عن حجم الائتمان أو نوع الضمانات التي يوفرها العميل. فالعميل سيئ الطبع والسلوك لن يتوافر لديه الرغبة على السداد أو سيقوم بعمل تقدير غير حقيقي لموقفه المالي.

ويتوقف تحليل شخصية العميل بالدرجة الأولى على الخبرة الفنية والعملية الطويلة

(1) راجع في ذلك:

George H. Hemple, et al., Bank Management, (New York: John Wiley and Sons, 2005) p p. 359 – 361.

- David Cox, Elements of Banking, (London, John Murray, 1979), pp. 214 – 217.

لمحلل الائتمان حيث اكتسب من خلال معاملاته السابقة مع مجتمع كبير من العملاء القدرة والحساسية على تصنيف العميل الجيد السمعة والغير جيد السمعة وذلك باستخدام مجموعة من البيانات والمؤشرات المتاحة، بالإضافة إلى عقد مقابلات شخصية مع العملاء.

وبصفة عامة يمكن للبنك دراسة شخصية العميل من خلال:

1- دراسة سلوك العميل الائتماني في الماضي وذلك كمؤشر لتوقع رغبته في إعادة سداد القرض والفوائد.

2- دراسة معاملات العميل وعلاقاته السابقة مع البنوك والمؤسسات المالية والعملاء والموردين.

3- توفير معلومات عن شخصية وسلوكه الشخصي ونزاهته Integrity.

4- قياس محلل الائتمان لشخصية العميل بناء على المقابلة الشخصية معه.

5- القيام بعملية تحريات عن العميل عن طريق قسم الاستعلامات بالبنك أو عن طريق مكاتب متخصصة في ذلك.

ويساعد تحليل السلوك الائتماني للعميل في الماضي في إعطاء محلل الائتمان مؤشر أولى وأساسي لرغبة وقدرة العميل على السداد.

ومع صعوبة دراسة وتحليل شخصية العميل وتحديد رغبته وقدرته على السداد إلا أن دائماً حساسية محلل الائتمان لسلوك العميل في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الجيدة والسيئة يساعد على إعطاء فكرة عامة تساعد في تحديد درجة الثقة في هذا العميل. وإذا صعب تحديد فكرة عن سلوك العميل فإن محلل الائتمان يعتمد على الحالة الاقتصادية والسلوك المالي كأحد المؤشرات للمساعدة في تحديد القدرة والرغبة على السداد.

ثانياً: تحديد الغرض من استخدام أموال القرض: Credit Purpose

من حق البنك المقرض دائماً التعرف على أوجه استخدام الأموال المقترضة مع ضرورة التأكد من عدم قيام العميل باستخدام القرض الممنوح من البنك في غير الغرض الذي خصص من أجله. فعلى سبيل المثال تستخدم معظم القروض في تمويل رأس المال العامل للمشروعات والشركات التجارية والصناعية بالإضافة إلى تمويل الأصول الجارية.

ويجب أن يتأكد محلل الائتمان أن القرض الذي طلبته إحدى الشركات لتمويل عملية سداد المرتبات للعاملين لن يستخدم في عملية تمويل ديون الموردين المتأخرة أو شراء آلات جديدة. إلى جانب ذلك يجب على محلل الائتمان تحديد ما إذا كان رأس المال المطلوب سوف يستخدم بصفة دائمة أم بصفة مؤقتة موسمية. فعادة يتم الحصول على القروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل لتغطية احتياجات موسمية ولكن عادة يتم إعادة تجديد هذه القروض وتصبح لهذا صفة الاستمرارية.

ثالثاً: تحديد المصادر الأساسية لسداد القرض:

Primary Sources of Repayment

إذا توافر لدى البنك البيانات الشخصية التفصيلية التي تثبت جودة سمعة العميل وتؤكد البنك من الغرض من استخدام القرض فإن على محلل الائتمان قياس وتحديد قدرة العميل على السداد Capacity .

ويمكن أن يقوم محلل الائتمان بذلك من خلال:

أ- تقدير القيمة الحقيقية للائتمان المطلوب:

وذلك من خلال دراسة الموقف أو المركز المالي للعميل وتحديد أهم مصادر الأموال التي يحصل عليها وما هي قيمة القرض التي يمكن منحها مقابل ممتلكات العميل. ومن المؤشرات الهامة التي تساعد محلل الائتمان توافر أموال خاصة لأصحاب

المشروع مستثمرة داخليا مما يعطى مؤشر لوجود الدافع والحافز على نجاح المشروع وزيادة ربحته.

وعلى محلل الائتمان أيضا أن يقوم بفحص ممتلكات العميل والأرقام الواردة بالقوائم المالية وطلب الحصول على القرض وذلك لدراسة مدى توافق القروض والسلفيات التي يقدمها البنك للعميل مع احتياجاته، بالإضافة لدراسة مدى كفايتها لتوفير التمويل اللازم عن طريق الاقتراض.

وبالطبع إذا لم يتم تحديد قيمة الائتمان بدقة وقام البنك بمنح قيمة القرض بأقل من احتياجات العميل الفعلية اللازمة لتأدية الغرض المحدد مسبقا فإن محلل الائتمان سوف يجد نفسه في موقف قد يضطره إلى زيادة قيمة القرض وذلك للمحافظة على القرض القديم الذي سبق منحه ولم يكن كاف.

ب- دراسة الموقف المالي للعميل بناء على البيانات التاريخية:

يستطيع محلل الائتمان دراسة وتحليل والتأكد من سلامة الموقف المالي للعميل من خلال دراسته للقوائم المالية المعتمدة السليمة للعميل. ويجب إعادة فحص هذه القوائم ومراجعتها وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها حيث تتعرض معظم البيانات لتلاعب العملاء وذلك لإظهار موقفهم المالي في صورة أفضل.

وتستخدم النسب المالية كأحد المؤشرات الأساسية وذلك لتحليل سلوك المؤشرات المالية خلال سلسلة زمنية للمساعدة في تحديد قدرة العميل على السداد مع أهمية تحديد إمكانية السداد بناء على الدخل الحالي للعميل.

ج- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة:

يمكن قياس قدرة العميل على الدفع من خلال التعرف على مصادر الدخل النقدية المتوقعة (المقبوضات النقدية) ومصادر المصروفات المتوقعة (المدفوعات النقدية) وذلك من خلال إعداد الموازنة النقدية للتأكد من توافق مواعيد سداد القرض مع توافر

النقدية اللازمة للعميل. فعلى سبيل المثال إذا حصل أحد الأشخاص على قرض لشراء إحدى الوحدات السكنية بناء على قسط شهري محدد، ففي هذه الحالة يجب دراسة الدخل الشهري النقدي الصافي للعميل من المصادر المختلفة وخاصة ذات الصلة الدورية، وذلك كأساس لاستقطاع الأقساط الشهرية الدورية.

ويحتاج الأمر أيضا إلى قيام مدير الائتمان بدراسة وتحديد تفصيلات مصروفات العميل العادية الدورية والعارضة مع الأخذ في الاعتبار الالتزامات الأخرى التي سيطلب بسدادها لأنه قد يغفل على بعض العملاء عند طلبهم القرض حقيقة موقفهم المالي مع الغير.

وعلى مستوى مشروعات الأعمال فإنه يتم سداد القروض وفوائدها من الإيرادات (صافي المبيعات) والأرباح المتوقع تحقيقها. وفي هذه الحالة من الضروري أن يتأكد مدير الائتمان من أن القرض الممنوح لهذا المشروع سوف يساعد في زيادة الأرباح وقدرة المشروع على إعادة السداد.

ولذلك فإن من الموضوعات الأساسية في دراسة الائتمان هو تقييم ربحية العميل المتوقعة ولذلك يحتاج محلل الائتمان إلى إعداد الموازنة النقدية Cash Budget والميزانية التقديرية وحساب الأرباح والخسائر المتوقع للسنوات القادمة.

وتوفر الموازنة النقدية تحديد الفائض أو العجز النقدي الشهري للعميل ومن ثم تحديد أقصى مسحوبات يحتاجها العميل في المستقبل من خلال السحب على المكشوف أو تحديد إمكانيات العميل للسداد.

إن عملية إعداد الموازنة النقدية ليست مجرد شيء نظري، بل يجب التأكد من مطابقتها للبيانات الواقعية في الواقع العملي وأنها ليست مجرد صورة وردية يرغب منها العميل إلى إظهار أن موقفه المالي جيد.

وتحتوى دائما الميزانية التقديرية وكذلك حساب الأرباح والخسائر المتوقع للعميل على أهم البيانات الموجودة في الموازنة النقدية وتقديرات الأرباح الإجمالية والصافية

لذلك فمن المهم استخدامها بدقة وذلك لتقدير ربحية النشاط.

وأخيراً، فإن تحديد قدرة العميل على إعادة سداد القرض من المصادر الأساسية يتوقف على المهارات المحاسبية والمالية والتمويلية التي اكتسبها محل الائتمان من خلال خبرته العملية بالبنك، فمن المهارات الأساسية أيضاً أن يقوم بتحليل التوقيت الزمني للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للعميل حتى يتم قياس القدرة على السداد في المواعيد المحددة من الأموال النقدية التي ستوفر في المستقبل مع التنبؤ بخطر السيولة والعجز والفائض وكيف سيقوم العميل بتغطيته.

فعلی سبیل المثال لا يمكن الاعتماد على بيع الأصول الثابتة في المستقبل كأحد المصادر التي يوثق في الاعتماد عليها لإعادة سداد القرض. فقد لا يرغب العميل ولا يستطيع بيع هذا الأصل في المستقبل عند حلول موعد الاستحقاق أو السداد.

رابعاً: المصادر الثانوية المتاحة لسداد:

Secondary Source of Payment (Collateral)

إن المصادر الأساسية التي سبق الإشارة إليها تعتبر الفيصل الأساسي وذلك لتحديد قدرة العميل على السداد. فالقرض الجيد هو القرض الذي لا يحتاج إلى ضمانات من العميل. وفي نفس الوقت يحتاط البنك ويسأل العميل، تقديم بعض الضمانات وذلك لتلافي حدوث أي أخطاء في المستقبل.

مرة أخرى فالضمان ليس وسيلة من وسائل الدفع لسداد القرض بل إنه من الأشياء التي يمكن الرجوع إليها إذا لم يتمكن العميل من السداد من المصادر التي سبق تحديدها بدقة وقد يرجع السبب أساساً لحدوث اختلاف في ظروف السوق المتوقعة للعميل.

وأيضاً تعتبر الضمانات أحد الوسائل التي يستخدمها البنك وذلك لتغطية الأخطار الخاصة باحتمال انخفاض التدفقات النقدية المقدرّة عن الفعلية مما يؤدي إلى وجود عجز وإعسار للعميل. ويمكن للبنك تجنب ذلك بتحديد بعض المصادر الثانوية وذلك

كضمان ثانوي مصدر لإعادة الدفع.

ولهذا ينظر محلل الائتمان دائما على الضمانات Collaterals على أنها من المصادر الثانوية Secondary Sources وليس من المصادر الأولية ولا يعتمد بالمرّة عند أخذ قرار الموافقة على منح الائتمان.

ويتجنب البنك دائما الاعتماد على تصفية هذه الضمانات وذلك كوسيلة لإعادة السداد، ومما هو جدير بالذكر أن الضامن الخارجي في حالة القروض الممنوحة بالضمانات الشخصية يعتبر أيضا من المصادر الخارجية.

وتقبل البنوك أنواع كثيرة من الضمانات مثل البضائع والأراضي والعقارات ورهن المصانع ولكن بصفة عامة حتى يمكن قبول هذه الضمانات فيجب أن يتوافر فيها الشروط التالية:

1- سهولة تقييمها.

2- من السهل على البنك إثبات حقه القانوني فيها في حالة توقف العميل على السداد.

3- أن تكون من الأنواع القابلة للتسويق ويسهل تحصيل قيمتها بسهولة.

4- يفضل دائما أن تكون الضمانات من النوع الذي يزداد قيمته بمرور الوقت.

وعادة ما تغالي البنوك التجارية في تغطية القرض بضمانات أعلى من قيمة القرض وذلك حتى تضمن الحصول على كامل الحقوق بالإضافة إلى الاحتياط لخطر انخفاض قيمة الأصول في المستقبل.

ومما هو جدير بالذكر أن قيمة الضمان حتى لو كانت أكبر من قيمة القرض قد لا تفيد في بعض الحالات خاصة داخل مصر حيث تطول الإجراءات القانونية وتتعدّد عملية إنهاء الإجراءات الخاصة بالضمان وتطول الفترة اللازمة للحصول على حكم المحكمة المختصة.

وأخيرا فإن العلاقة بين البنك والعميل يجب أن تقوم على أساس الثقة المتبادلة حتى يستطيع البنك أن يعاون ويساعد في تقدير احتياجات العميل. وكلما كان العميل صريحا وأمينا مع البنك ولا يعمل على إخفاء الحقائق كان البنك أكثر تفهما لموقفه ومساعدته على منح الائتمان.

3 / 5 - تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان:

Financial Statements Analysis

يهتم محلل الائتمان أساسا بالتأكد من مصادر الدخل المتاحة أمام العميل وذلك للحكم على قدرته على السداد في المواعيد المستحقة. ويمكن لمحلل الائتمان.

الاستفادة من تحليل القوائم المالية للبيانات التاريخية للعميل وتفسيرها بالشكل الذي يعطى بعض المؤشرات التي تساعده في اتخاذ قرار الائتمان.

ويفيد تحليل اتجاه بنود هذه القوائم واستخدام بعض النسب والمؤشرات المالية في الحكم على حسن وكفاءة سير المشروع وتقدير الربحية المتوقعة للعميل.

والدراسة الدقيقة لربحية الائتمان تعتبر من العناصر الأساسية التي تساعد على تقليل الأخطار المتوقعة وخاصة خطر عدم السداد Default Risk .

ومن المشاكل الصعبة التي تواجه معظم العاملين في إدارة الائتمان هي قياس درجة الخطر المصاحبة للقرض ويعتمد محلل الائتمان على مجموعة من المؤشرات العامة والوصفيه (كما سبق الإشارة إليها) بالإضافة إلى الحاجة الماسة لدراسة حسابات العميل وتفسيرها للحصول على بعض النتائج النهائية من موقفه المالي وربحيته المتوقعة.

أهم أنواع القوائم المالية والحسابات التي يعتمد عليها محلل الائتمان:

فيما يلي عرض موجز لأهم القوائم التي تستخدم في التحليل المالي لعميل الائتمان:

1- حساب التشغيل والمتاجرة:**Manufacturing and Trading Account**

يقدم حساب التشغيل ملخص لأهم بنود التكاليف الصناعية سواء كانت مشتريات مواد خام أو تكاليف صناعية مباشرة أو غير مباشرة ويفيد هذا الحساب في تحديد تكلفة إنتاج البضاعة المصنوعة، وتعد دائما الشركات الصناعية قبل إعداد حساب المتاجرة. ويقدم حساب المتاجرة ملخص لمشتريات ومبيعات منشآت الأعمال من الإنتاج التام في نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى التسويات الخاصة بمستوى المخزون عن بداية ونهاية العام. ويظهر هذا الحساب إجمالي أرباح المشروع في نهاية السنة المالية.

2- حساب الأرباح والخسائر:(قائمة الدخل) Income Statement

يظهر هذا الحساب جانب بنود المصروفات خلال العام حيث يتم خصمها من إجمالي أرباح العام للحصول على رقم صافي الربح بعد الضرائب والفوائد.

3- حساب توزيع الأرباح: Profit Allocation Account

يظهر هذا الحساب أهم توزيعات الأرباح سواء للمساهمين أو الاحتياطيات المخصصة خلال العام ويظهر الحساب في النهاية الرصيد المتبقي في شكل أرباح محتجزة لإعادة استثمارها في المشروع.

4- الميزانية العمومية: Balance Sheet

تظهر الميزانية الموقف المالي للمشروع عند تاريخ معين وكذلك أهم المصادر المتاحة للأموال في جانب الخصوم وأهم استخدامات الأموال في جانب الأصول. ويقع على محلل الائتمان عبأ إعادة مراجعة وتدقيق البيانات الواردة في هذه القوائم ومدى إمكانية الاعتماد عليها مع الاهتمام بتحليل القوائم المالية لسلسلة زمنية لا تقل عن 3 سنوات حتى يمكن الحكم على كفاءة واتجاه تطور هذه المؤشرات.

استخدام القوائم المالية في تفسير الموقف المالي للعميل:

إن استخدام البيانات المطلقة الموجودة في القوائم المالية قد لا يعطى مؤشر واضح عن سلوك اتخاذ القرار بالنسبة لأنشطة العميل وكذلك موقف الربحية ويحتاج الأمر إلى استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير وذلك لدراسة سلوك العميل المالي في الماضي لتقدير قدرته على إعادة السداد.

وفيما يلي عرض موجز لأهم المؤشرات والنسب المالية التي تستخدم في تفسير سلوك اتخاذ القرار بالنسبة للعميل بالإضافة إلى تحديد قدرته على السداد في المستقبل وربحيته المتوقعة.

أولاً: المؤشرات الخاصة بالسيولة:

1- تطور صافي رأس المال العامل:

إن دراسة تطور صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة) واتجاهه بالزيادة والنقص خلال الفترة يساعد في تحديد اتجاه السيولة في المشروع. زيادة صافي رأس المال العامل يعنى زيادة سيولة المشروع ويعنى أيضا زيادة القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل.

2- نسبة التداول: Current Ratio

هي نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة

إجمالي الأصول المتداولة

نسبة التداول =

إجمالي الخصوم المتداولة

فإذا كانت الشركة لديها فائض في السيولة فهذا يعنى زيادة البسط عن المقام أي الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وتكون هذه النسبة أفضل من 1 : 1 .

والنسبة النمطية لمعظم الشركات تكون في حدود 1.5 : 1 إلى 2 : 1 . وكلما

اتجهت هذه النسبة إلى النقص يعنى نقص سيولة المشروع ومن ثم زيادة درجة الخطر واحتمال عدم سداد الالتزامات في المستقبل. اتجاه نسبة التداول إلى الزيادة يعنى علامة جيدة واحتمال زيادة قدرة المشروع على سداد ديونها الجارية (الخصوم المتداولة) من أصولها الجارية.

3- نسبة السيولة السريعة:

تظهر هذه النسبة موقف السيولة الحقيقية للمشروع. وتحسب بمقارنة الأصول السائلة للمشروع (النقدية + مدينون + أوراق مالية) ، أي بعد خصم المخزون من الأصول المتداولة، إلى الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

إجمالي الخصوم المتداولة

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

وتعطى هذه النسبة مؤشر أفضل للحكم على كفاءة وسيولة المشروع وقدرته على الوفاء بالتزامات العاجلة دون إفسار أو توقف. وعدد قليل جدا من المشروعات يمكن تحقيق نسبة أعلى من 1 : 1 طبعا تفضل البنوك ألا تقل النسبة عن 1 : 1 ولكن يهتم المحلل باتجاه هذه النسبة خلال فترة زمنية لتقدير قدرة العميل على سداد الالتزامات الطارئه في المستقبل.

ثانيا: النسب الخاصة بكفاءة رأس المال العامل:

يندرج تحت هذا النوع من المؤشرات بعض النسب التي تساعد في تحديد كفاءة عملية البيع، ومعدل دوران المبيعات بالإضافة إلى القدرة على المقارنة بين الائتمان الممنوح للعملاء والائتمان الذي يحصل عليه المشروع من الموردين.

1- الائتمان الذي يحصل عليه المشروع والائتمان الممنوح للعملاء:

Credit Given & Credit Taken

ويمكن قياس مدى التوازن بين الائتمان الخاص بالعملاء والائتمان الممنوح من الموردين وذلك من خلال المؤشرات التالية:

متوسط فترة التحصيل التي تقيس مدى كفاءة المشروع في تحصيل الديون الممنوحة للعملاء.

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{\text{أرصدة العملاء (المدينون)} \times \text{عدد شهور السنة}}{\text{المبيعات السنوية}}$$

$$\text{فترة التحصيل} = \text{أرصدة العملاء (المدينون)} \times \text{عدد شهور السنة} \div \text{المبيعات السنوية}$$

ويفضل استخدام رقم المبيعات الآجلة السنوية إذا توافر في حساب فترة التحصيل.

$$\text{مُهَلَّة السداد} = \text{أرصدة الدائنين (المُورِدون)} \times \text{عدد شهور السنة}$$

المشتريات السنوية

يفضل استخدام رقم المشتريات الآجلة السنوية لحساب مهلة السداد.

وعادة يقوم محلل الائتمان بالمقارنة بين فترة الائتمان الذي يحصل عليها المشروع من الموردين بفترة الائتمان التي يمنحها المشروع إلى العملاء. ويستطيع محلل الائتمان بهذه المقارنة من حساب الوقت الذي يأخذه المشروع في سداد الالتزامات إذا كانت أكبر أو أقل من المعدل النمطي لهذا النوع من النشاط.

وبصفة عامة يفضل حساب اتجاه هذه المؤشرات خلال سلسلة زمنية للتعرف على قدرة المشروع في جدولته الالتزامات. ويفضل عادة أن يكون فترة الائتمان التي يحصل عليها المشروع أطول من فترة التحصيل حتى يستطيع المشروع سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة.

2- **معدل دوران المخزون:** من المؤشرات التي تساعد في الحكم على كفاءة رأس المال العامل حساب قدرة المشروع على زيادة معدل دوران المخزون، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف هذا المعدل حسب طبيعة النشاط ونوع التجارة. فالسلع الاستهلاكية عادة معدل دورانها أعلى من معدل دوران السلع المعمرة.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة (المبيعات - مجمل الربح)}$$

متوسط المخزون

$$\text{متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون إنتاج تام أول المدة} + \text{مخزون إنتاج تام آخر المدة}}{2}$$

2

ويمكن حساب متوسط فترة انتظار البضاعة بالمخزون باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{متوسط فترة انتظار البضاعة بالمخزن} = \text{متوسط المخزون} \times \text{عدد أسابيع السنة (52)}$$

تكلفة البضاعة المباعة

$$\text{متوسط فترة انتظار البضاعة بالمخزون} = \text{متوسط المخزون} \times \text{عدد أسابيع السنة (52)} \div \text{تكلفة البضاعة المباعة}$$

وطبعا كلما قلت هذه النسبة زادت فترة وكفاءة المشروع على تحويل البضاعة المخزونة إلى مبيعات وزيادة فترة وكفاءة جهاز البيع بالمشروع. وكلما طالت هذه الفترة يعنى تعرض مبيعات المشروع إلى الركود.

ثالثا: المؤشرات الخاصة بهيكل التمويل والمديونية:

من المؤشرات الهامة التي تساعد محلل الائتمان تحليل هيكل تمويل المشروع وخاصة الأموال المملوكة والأموال المقترضة وتأثيرها على تحقيق التوازن في نشاط المشروع.

$$1- \text{نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول} = \text{حق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول (بعد الإهلاك)} \times 100$$

حق الملكية × 100

1 - نسبة حق الملكية لإجمالي الأصول =

إجمالي الأصول (بعد الإهلاك)

كلما كان اتجاه هذه النسبة إلى الزيادة يعنى اهتمام أصحاب المشروع بزيادة الأموال المملوكة لتدعيم المركز المالي للمشروع.

2- نسبة الديون إلى حق الملكية = القروض متوسطة وطويلة الأجل ÷ حق الملكية

2 - نسبة الديون إلى حق الملكية = القروض متوسطة وطويلة الأجل × 100

حق الملكية

تظهر هذه النسبة العلاقة بين الأموال المقترضة بالنسبة للأموال المملوكة فإذا زادت نسبة القروض عن نسبة حق الملكية يعنى ذلك تعرض المشروع لدرجة عالية من المخاطر وعدم قدرته على سداد الائتمان في المستقبل سوف تزيد، وعادة يفضل زيادة حق الملكية عن ديون المشروع حتى يطمئن البنك إلى قدرة المشروع على سداد الديون.

3- معدل تغطية الفوائد = الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ الفوائد السنوية

الأرباح قبل الضرائب + الفوائد السنوية

معدل تغطية الفوائد =

الفوائد السنوية

الأرباح قبل الضرائب + الفوائد السنوية ÷ الفوائد السنوية

ويفيد اتجاه هذه النسبة خلال سلسلة زمنية في قياس الكفاءة المالية للمشروع وقدرته على تحقيق الأرباح تكفي لسداد الالتزامات الناتجة عن الحصول على القروض.

فإذا زاد هذا المعدل خلال السلسلة الزمنية يعنى أن قدرة المشروع على تغطية أعباء الدين أفضل وقد يطمئن هذا محلل الائتمان ويثق في التعامل مع هذا العميل في المستقبل.

رابعاً: كفاءة استخدام الأموال: المؤشرات التالية تساعد في الحكم على كفاءة استخدام أصول المشروع:

$$1- \text{معدل دوران الأصول الثابتة} =$$

$$1 - \text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الأصول الثابتة

يشير هذا المؤشر إلى كفاءة الأصول الثابتة وقدرتها على تحقيق الإيرادات للمشروع الممثلة في المبيعات السنوية. زيادة هذا المؤشر يعنى أيضا زيادة طاقة الاستخدام للأصول وزيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع، وانخفاض هذا المعدل يشير إلى وجود طاقات عاطلة غير مستغلة وإلى وجود مشاكل في عملية استخدام الأصول الإنتاجية بالمشروع ويجب على محلل الائتمان تحرى ذلك.

$$2- \text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات السنوية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

يقيس هذا المؤشر القدرة الايرادية لإجمالي الأصول ومدى مساهمته الاستخدامات المختلفة في زيادة إيرادات النشاط الجاري للمشروع.

خامساً: قدرة المشروع على التوسع في المستقبل:

يمكن قياس ذلك من خلال تتبع تطور أرقام المبيعات أو النشاط الجاري للمشروع (مع التأكد مع ثبات الأسعار) حتى يمكن الحكم على كفاءة الطاقة البيعية للمشروع وهل هناك مؤشرات بالزيادة أو النقص.

سادسا: المؤشرات الخاصة بالربحية:

يفاضل محلل الائتمان دائما بين خطر الائتمان وقدرة المشروع على تغطية أخطار الائتمان وسداد القرض، من خلال الأرباح التي سيحققها بناء على ربحيته خلال الفترات التاريخية. وفيما يلي أهم المؤشرات الخاصة بالربحية.

$$1- \text{ربحية الجنيه مبيعات} =$$

$$\text{مجمّل الربح} \times 100 = \text{رَبْحِيَّةُ الجِنِيهِ مَبِيعَات}$$

المبيعات السنوية

يفيد هذا المؤشر في قياس إجمالي الربح المحقق من كل جنيه يدخل للمشروع في صورة مبيعات. وبمقارنة هذا الربح مع الشركات المنافسة في نفس القطاع. وتطور هذه النسبة خلال السنوات الماضية يعطى مؤشر عن كفاءة وربحية المشروع.

$$2- \text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} =$$

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب} \times 100}{\text{المبيعات السنوية}}$$

المبيعات السنوية

ولا يختلف هذا المعدل عن ربحية الجنيه مبيعات ولكن بالطبع يقل عنه ويفيد لدراسة اتجاهه في الحكم على قدرة المبيعات على زيادة الأرباح.

$$3- \text{نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح} =$$

$$\text{نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب} \times 100}{\text{مجمّل الربح}}$$

مجمّل الربح

ويتمثل الفرق بين مجمل الربح وصافي الربح في مصاريف التشغيل. لذلك يستخدم هذا المؤشر وذلك للحكم على كفاءة المشروع في التحكم في تكلفة التشغيل. وبالطبع كلما زادت نسبة صافي الربح إلى مجمل الربح يعني انخفاض تكاليف التشغيل وزيادة

ربحية المشروع.

$$4- \text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب}}{\text{حق الملكية}} \times 100$$

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضرائب} \times 100}{\text{حق الملكية}}$$

حق الملكية

يمثل هذا المؤشر معدل العائد الذي تحقق لأصحاب المشروع. ويقارن هذا المعدل بالمعدل النمطي لنفس نوع النشاط، ويفيد قياس تطوره خلال سلسلة زمنية في الحكم على ربحية المشروع. إذا زاد هذا المعدل خلال الفترة فهذا يعتبر مؤشراً لزيادة ربحية المشروع.

$$5- \text{معدل العائد على الاستثمار} =$$

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الأرباح قبل الضرائب} \times 100}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

ويقاس هذا المؤشر الربحية الإجمالية لجميع الأموال المستثمرة في المشروع.

ويجدر الإشارة إلى أن استخدام النسب والمؤشرات المالية السابقة لتفسير القوائم المالية للعميل قد لا يعطي مؤشر واضح على قدرة العميل على النجاح أو الفشل. ولذلك هذه المؤشرات تستخدم كأحد الأساليب الكمية المساعدة في تحليل الائتمان ، ويفضل دائماً مقارنة هذه المؤشرات ببعض المؤشرات النمطية للشركات المنافسة أو للقطاع.

ومن الانتقادات التي توجه للنسب السابقة أنها تتصف بالثبات حيث إن القوائم المالية تظهر الموقف المالي للمشروع في يوم معين وفي معظم الحالات خلال فترات سابقة. ويساعد في تقليل عيوب هذه المؤشرات قيام محلل الائتمان باستخدام سلسلة زمنية تاريخية طويلة وذلك لتقييم الموقف المالي للعميل.

والحالة التالية تمثل مجموعة من القوائم المالية لإحدى الشركات الصناعية خلال فترة ثلاث سنوات من (2014 - 2016). ويستتبع الحالة تحليل تفصيلي لأهم المؤشرات والنسب المالية وكذلك تقرير مبدئي عن قدرة العميل على سداد ديون البنك.

حالة عملية عن تحليل القوائم المالية للعميل:

فيما يلي بيان تفصيلي للقوائم المالية المقدمة من شركة الأمل الصناعية عن آخر ثلاث سنوات مالية (31 /12 /2014 -31 /12 /2017) وذلك لأحد البنوك التجارية. ولقد طلبت الشركة قرض وذلك لتمويل رأس المال العامل، والمطلوب: تقدير الموقف المالي للشركة وإعداد تقرير لمدير الائتمان يبين الموقف المالي للشركة وقدرتها على سداد القرض في المستقبل:

شركة الأمل الصناعية أولاً: الميزانية العمومية:

الأصول	2016	2015	2014
الأصول الثابتة:			
أراضي	1530	153000	153000
آلات ومعدات بعد الإهلاك	324900	336600	370800
سيارات بعد الإهلاك	93600	91350	89100
شهرة المشروع	22500	22500	22500
اجمالي الأصول الثابتة	594000	603450	635400
الأصول المتداولة			
نقدية	34650	27000	238500
مدينون	560700	469350	426600
مخزون مواد خام	122850	112050	91350
مخزون إنتاج تام	188100	171450	157050
مخزون إنتاج غير تام	138600	131400	120150
اجمالي الأصول المتداولة	1044900	911250	819000
اجمالي الأصول	1514700	1514700	1454400

الخصوم	2016	2015	2014
رأس المال	67500	67500	67500
الأرباح المحتجزة	688050	612000	575550
إجمالي حق الملكية	755550	679500	643050
قروض طويلة الأجل(أكبر من خمس سنوات)	270900	289350	306900
الخصوم المتداولة:			
دائنون	348750	292050	288900
ضرائب داخلية	104850	92250	68850
قرض قصير الأجل	27000	36450	31050
تسهيلات	18000	27000	27000
بنك دائن	113850	98100	88650
إجمالي الخصوم المتداولة	612450	545850	504450
إجمالي الخصوم وحق الملكية	1638900	1514700	145400

حساب التشغيل لشركة الأمل الصناعية (2014 - 2016)

بيان	2016	2015	2014	بيان	2016	2015	2014
من ح/ المتاجرة (تكلفة إنتاج ما تم صنعه	1889100	1698300	15358850	المشتريات	1298700	1165050	1076400
				+رصيد أول المدة مواد خام	112050	91350	90900
				+ ، ، ، تحت التشغيل	131400	120150	115650
					1542150	1376550	1282950
				يطرح منه:			
				مخزون آخر المدة مواد خام	122850	112050	91350
				م آخر المدة تحت التشغيل	138600	131400	120150
					1280700	1133100	1071450
				تكاليف صناعية مباشرة			
				مرتبات عمال المصنع	477000	448200	36090
				استهلاك عدد وآلات	30150	28350	27450
				قوى محركة	26550	23850	16650
				إيجار المصنع	47250	44100	39600
				مصاريف متنوعة أخرى	27450	20700	19800
				إجمالي المصروفات	608400	565200	46440
	1889100	1698300	1535850	تكلفة إنتاج البضاعة المصنوعة	1889100	1698300	1535850

ح/ المتاجرة لشركة الأمل الصناعية (2014 - 2016)

بيان	2016	2015	2014	بيان	2016	2015	2014
المبيعات	2564550	2245950	1990350	تكلفة إنتاج البضاعة المباعة			
				تكلفة البضاعة المصنوعة	1889100	1698300	1535850
				مخزون إنتاج تام أول المدة	171450	157050	151650
					2060550	1855350	1687500
				مطروح منه:			
				مخزون إنتاج تام آخر المدة	188100	171450	157050
				إجمالي ربح المتاجرة (إلى أرباح وخسائر)	692100	562050	459900
	2564550	2245950	1990350		2564550	2245950	1990350

ح/ الأرباح والخسائر لشركة الأمل الصناعية (2016 - 2014)

بيان	2016	2015	2014	بيان	2016	2015	2014
مجمّل الربح (من ح/المتاجرة	692100	562050	459900	المصروفات الثابتة:			
				مرتبات أعضاء مجلس الإدارة	112500	90000	67500
				مرتبات العاملين	191250	155700	133650
				فوائد ومصاريّف بنوك	57600	48600	44100
				إهلاك	31500	14400	15750
				مصاريّف سفر	46350	43200	31050
				إيجارات المركز الرئيسي	27450	22950	18900
				قوي محرّكة	28800	20250	19350
				مصاريّف متنوّعة	75600	67050	47700
				إجمالي المصروفات	571050	462150	378000
				صافي الربح قبل الضرائب	121050	99900	81900
				(-) الضرائب	27000	36450	31050
				صافي الربح بعد الضرائب	94050	63450	50850
	692100	562050	459900		692100	562050	459900

حساب توزيع الأرباح لشركة الأمل الصناعية (2016 / 2014)

بيان	2016	2015	2014	بيان	2016	2015	2014
صافي الربح بعد الضرائب	94050	63450	50850	التوزيعات المقترحة	18000	27000	27000
				الأرباح المحتجزة	76050	36450	238500
	94050	63450	50850		94050	63450	50850

وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من المؤشرات النمطية للقطاع:

- 1- نسبة الديون إلى حق الملكية للقطاع. 1: 2.
- 2- معدل التداول 1.5 : 1 .
- 3- نسبة السيولة 0.9 : 1 .
- 4- معدل دوران الأصول الثابتة (يتراوح بين 2- 7 مرة).
- 5- معدل العائد على حق الملكية للقطاع 15%.
- 6- ربحية الجنيه مبيعات 25%.
- 7- معدل العائد على إجمالي الأصول 6 %.

تقرير محلل الائتمان عن الموقف المالي وربحية شركة الأمل الصناعية:

يوضح التقرير التالي أهم الملاحظات الخاصة بالموقف المالي لشركة الأمل الصناعية. ويبين جدول رقم (1/5) تطور لأهم المؤشرات والنسب المالية للشركة خلال الفترة من (2014- 2016).

جدول رقم (1 / 5)

تطور أهم المؤشرات المالية لشركة الأمل الصناعية

ملاحظات	2016	2015	2014	النسب والمؤشرات المالية
يتجه صافي رأس المال العامل إلى الزيادة خلال الفترة	4324500	365400	314500	1- مؤشرات السيولة: 1/1 تطور صافي رأس المال العامل
النسبة في تحسن مستمر وتتفق مع المعدل النمطي 1.5:1 أقل من الواحد الصحيح ولكن معدل القطه 1:0.9	1 : 1.71	1.671	1 : 1.62	2/1 نسبة التداول 3/1 نسبة السيولة
زيادة معدل دوران البضاعة (كفاءة جهاز البيع) انخفاض فترة انتظار البضاعة بالمخزن. من الواضح أن هناك توازنا بين فترة التحصيل ومهلة السداد	10.4مرة 4.8 أسبوع 2.6شهر 3.22شهر	10.3مرة 5.1 أسبوع 3.51شهر 3.00شهر	9.9 مرة 5.2أسبوع 2.50شهر 3.22شهر	2- كفاءة رأس المال العامل: 1/2 معدل دوران البضاعة 2/2 فترة انتظار البضاعة بالمخزن 3/2 فترة التحصيل 4/3 مهلة السداد للموردين
هناك اهتمام بزيادة حق الملكية. يقبل الاهتمام بالتمويل عن طريق القروض. قدرة الأرباح على تغطية الفوائد في زيادة مستمرة	1.46% 2.79 3.10مرة	1.46% 2.35 3.6مرة	44.1% 2.10 2.86مرة	3- مؤشرات هيكل التمويل والمديونية: 1/3 نسبة حق الملكية لاجمالي الأصول 2/3 نسبة القروض إلى حق الملكية 3/3 معدل تغطية الفوائد
زادت إنتاجية الأصول الثابتة واتفقت مع المعدل النمطي (2-7).	4.32مرة 1.56مرة	3.72مرة 1.48مرة	3.3 13مرة 1.34مرة	4- كفاءة استخدام الأموال: 1/4 معدل دوران الأصول الثابتة 2/4 معدل دوران إجمالي الأصول
زادت المبيعات في عام 1986 عن عام 1985.	14.00%	12.8%	—	5- قدرة المشروع على التوسع: 1/5 تطور أرقام المبيعات

				6- مؤشرات الربحية:
هناك تحسن طفيف في ربحية الجنيه مبيعات (نسبة القطاع 25% متوسط)	% 27	%25	23.1	1 /6 ربحية الجنيه مبيعات
تحافظ الشركة على النسبة بثبات.	%4.7	% 4.4	%4%	2/6 نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات
تحافظ الشركة على مصروفات التشغيل بمعدل ثابت.	% 17.5	%17.8	%17.8	3/6 نسبة مصروفات التشغيل إلى إجمالي الأرباح
تطور النسبة بالزيادة خلال الفترة (جاوز معدل الصناعة عام 1986)	%16	%14.7	%12.7	4 /6 معدل العائد على حق الملكية
حقق معدل العائد إلى الاستثمار تطور بالزيادة خلال الفترة.	%7.4	% 6.6	% 5.6	5 /6 معدل العائد على الاستثمار

1- بالنسبة لمؤشرات السيولة: اتجهت مؤشرات السيولة إلى التحسن خلال الفترة حيث زاد صافي رأس المال العامل وكذلك نسبة التداول والسيولة واتفقت هذه المؤشرات مع النسب النمطية للقطاع مما يعزز موقفها المالي.

2- كفاءة رأس المال العامل: كان هناك كفاءة في عملية تحصيل المبيعات الآجلة حيث ثبتت فترة التحصيل نسبيا خلال الفترة كما قامت الشركة بسداد الالتزامات إلى الموردين حيث كانت فترة السداد في المتوسط 3 شهور.

ولاحظ جيدا أن هناك توافق بين سياسة التحصيل ومهلة السداد حيث يقوم المشروع بتحصيل التزامات العملاء خلال 2.5 شهر ويسدد للموردين خلال 3 شهور مما ينظم عملية السداد ويوفر للمشروع فرصة السداد في المواعيد.

يظهر واضحا أن الموردين على استعداد لمنح الشركة مهلة سداد للمشتريات الآجلة أعلى من فترة الائتمان التي يمنحها المشروع للعملاء وهذا طبعا يكون في صالح المشروع لتنظيم عملية السداد. لاحظ زيادة معدل دوران البضاعة من 9.9 مرة إلى 10.4 مرة مما يعطى مؤشرا لنمو مبيعات الشركة وفي نفس الوقت هناك انخفاض مستمر خلال الفترة بالنسبة لانتظار البضاعة بالمخازن مما يعطى مؤشر عن كفاءة

الإدارة في تحويل البضاعة المخزونة إلى مبيعات وعدم وجود ركود بالنسبة لمنتجات الشركة وهذه علامة جيدة ومؤشر لجودة نشاط المشروع في المستقبل.

3- مؤشرات هيكل التمويل والمديونية: من الواضح عدم وجود خلل في هيكل التمويل من حيث التزام الشركة بتدعيم حق الملكية (التمويل الذاتي) والإقلال من الاعتماد على الديون الخارجية ويبدو هذا واضحاً من خلال نسبة حق الملكية إلى القروض حيث تزيد عن (2) مرة وهي النسبة النمطية للقطاع. لاحظ أيضاً أن قدرة الأرباح على تغطية أعباء الديون (الفوائد) في ازدياد مستمر مما يعطى اطمئنان عن قدرة المشروع على سداد أعباء الديون.

4- كفاءة استخدام الأموال: تستخدم الشركة الأصول الثابتة بكفاءة ومعدل دوران الأصول الثابتة في زيادة مستمرة خلال الفترة ويتناسب هذا المعدل مع معدل القطاع (2-7 مرة) ويتجه أيضاً معدل دوران اجمالي الأصول إلى الزيادة خلال الفترة، تشير هذه النتائج إلى زيادة مساهمة استخدامات المشروع في تنمية النشاط الجاري.

5- مؤشرات الربحية: يلاحظ من تطور مؤشرات الربحية خلال الفترة إلى ثبات قدرة المشروع على توليد أرباح بالإضافة إلى زيادة ربحية المشروع باستمرار مع تحقيق معدلات متساوية أو مرتفعة عن مؤشرات القطاع. معدل العائد على الاستثمار في عام 2016 وصل إلى 7.4% أعلى من معدل القطاع (6%) وكذلك معدل العائد على حق الملكية.

أيضاً من المؤشرات الهامة ثبات تكاليف التشغيل حيث كانت نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات في المتوسط 17.7% خلال الفترة وهذا يعطى انطباع عن قدرة الشركة في التحكم في مصروفات التشغيل مع زيادة الربحية. وهذا المؤشر يطمئن البنك على قدرة الشركة على سداد الالتزامات من خلال الأرباح المحققة في المستقبل.

من خلال الحقائق التي وردت بهذا التقرير نستطيع أن نشير باختصار إلى أن سيولة الشركة بحالة جيدة وتدير رأس المال العامل بكفاءة حيث تتخفف فترة احتفاظ الشركة بالمخزون وتوازن الشركة بكفاءة بين سياسات التحصيل للمبيعات وسياسات

السداد للالتزامات مما يعطى انطبعا جيدا عن التزام الشركة قبل الغير.

وتتمتع الشركة بهيكل تمويل متوازن تزيد فيه نسبة حق الملكية عن المديونية مما يعطى مؤشر عن اهتمام أصحاب المشروع بتدعيم الشركة دائما وعدم الاهتمام الزائد بالحصول على الديون كمصدر رئيسي للتمويل. وأخيرا يدعم الحقائق والنتائج السابقة كفاءة استخدام الأموال ربحية الشركة المعتدلة التي تساوى المؤشرات النمطية للقطاع.

وبذلك يمكن أن توصى بأن هذا العميل جيد ويتوافر لديه القدرة على السداد ومن الممكن أن يصبح عميل ائتمان مع البنك، وذلك في ضوء البيانات المتاحة بالقوائم المالية. على أن يتم استكمال باقي العناصر الأخرى الخاصة بتحليل الائتمان مثل التحري عن سمعة العميل وإعداد الموازنة النقدية والاستفادة من خبرات البنك السابقة مع العملاء في إعطاء الموافقة النهائية على منح الائتمان.

5/4 قياس التدفق النقدي المتوقع للعميل: Cash Budget Analysis

إلى جانب اعتماد محلل الائتمان على البيانات التاريخية وذلك لتقييم القدرة المالية للعميل فإنه من المفضل دائما الاعتماد على تقدير المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية المتوقعة للعميل. ومما هو جدير بالذكر أن من المشاكل الأساسية المتعلقة بالاعتماد على البيانات التاريخية للقوائم المالية أنها تعطى فقط انطباع عن الماضي وعن إنجاز السنوات السابقة مع العلم أن الأرباح التي يستطيع العميل استخدامها في إعادة سداد القرض سوف تأتي من الأرباح المتوقعة أو من خلال صافي فائض التدفق النقدي للعميل.

يهتم البنك بالدرجة الأولى بالتأكد من توافر السيولة النقدية المتوقعة نتيجة أنشطة العميل وكذلك نتيجة لاستخدام العميل لقرض البنك، ومن الأساليب التي تستخدم لذلك الموازنة النقدية. وعادة ما يتعاون محلل الائتمان مع العميل على تحديد أهم عناصر هذه الموازنة من خلال البيانات المتوفرة وتقديرات العميل.

ويوضح المثال التالي كيفية إعداد الموازنة النقدية: فيما يلي الميزانية العمومية لشركة المنار عن العام المنتهى في 31 / 12 / 2015 وكذلك بعض البيانات والمعلومات المتوقعة ابتداء من 1 / 1 / 2016 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2016:

الميزانية العمومية لشركة المنار

عن العام المنتهى في 2015 /12 /31

الخصوم	فرعى	اجمالى	الأصول	فرعى	اجمالى
رأس المال	16000	37000	الأصول الثابتة:		16000
أرباح محتجزة	10000		آلات	8000	
احتياطيات	11000		معدات	4000	
اجمالى الملكية			أثاث	4000	
الخصوم المتداولة		34000	اجمالى الأصول الثابتة		40000
موردون (دائنون)	3000		الأصول المتداولة		
أوراق دفع (موردون)	2000		نقدية	12000	
بنك دائن	5000		عملاء (مدينون)	8000	
قرض قصير الأجل	10000		أوراق قبض (عملاء)	5000	
دائنون آخرون	10000		أ. قبض أخرى	5000	
تسهيلات من البنك	3000		مخزون	10000	
اجمالى الخصوم المتداولة			اجمالى الأصول المتداولة		
			أصول أخرى:		
			إيرادات مستحقة	4000	
		تأمينات	4000		
		مدفوعات مقدمة	6000		
		أجمالى الأصول الأخرى		14000	
اجمالى الخصوم		70000	إجمالى الأصول		70000

فإذا علمت البيانات التالية عن الأنشطة المتوقعة للشركة:

1- المبيعات التقديرية خلال الفترة:

المبيعات التقديرية	الشهور
14000	يناير
26000	فبراير
22000	مارس
22000	أبريل
38000	مايو
48000	يونيو
18000	يوليو
16000	أغسطس
14000	سبتمبر

2- نسبة المبيعات النقدية إلى المبيعات الآجلة 50 %.

3- فترة التحصيل للمبيعات الآجلة شهر.

4- مباني مؤجرة للغير بإيجار شهري قدره 1000 .

5- يقوم المشروع بتأجير أحد خطوط الإنتاج مقابل 5000 جنيه شهريا.

6- سيتم بيع مخلفات الإنتاج في شهري مايو وسبتمبر بواقع 4000 جنيه شهريا.

7- سيتم استرداد التأمينات في شهر يوليو 2016.

8- سيحصل المشروع الإيرادات المستحقة في شهر أغسطس 2016.

9- أوراق القبض الواردة بالميزانية من أعمال غير البيع سوف تسترد في شهر مارس 2016.

10- يتوقع أن يقوم المشروع بتحديد أحد أقسام الإنتاج وطرح الآلات القديمة للبيع واتفق المشتري على سداد الثمن بقسطين الأول في شهر فبراير وقدره 2000 جنيه والثاني قدره 4000 جنيه في شهر سبتمبر.

11- المشتريات الشهرية المتوقعة في حدود 20000 جنيه وتتم كلها بالأجل.

أ.د. أسامة الأنصاري	2017	5_إدارة القروض وتحليل الائتمان
		12- مهلة السداد شهر.
		13- المرتبات الشهرية 8000 جنية.
		14- الإيجار الشهري 4000 جنية.
		15- مصروفات أخرى قدرها 3000 جنية شهريا تتضمن قسط إهلاك شهري 1000 جنية، وديون معدومة عن شهري مارس، أغسطس 500 جنية لكل شهر.
		16- قسط التأمين الشهري 1000 جنية.
		17- سيتم تصفية الدائنون المتنوعون في الميزانية في شهر يونيو 2016.
		18- سيسدد القرض قصير الأجل في شهر يوليو 2016.
		19- تسهيلات البنوك يجب سدادها بحد أقصى سبتمبر 2016.
		والمطلوب: إعداد الموازنة النقدية من الفترة من يناير حتى نهاية الربع الثالث 2016، وبيان الحالة النقدية المتوقعة للعميل.

الموازنة النقدية لشركة المنار عن الفترة: من يناير حتى سبتمبر 2016

بنود	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر
المقبوضات:									
مبيعات نقدية	7000	13000	11000	11000	19000	24000	9000	8000	7000
مبيعات آجلة	--	7000	13000	11000	11000	19000	24000	9000	8000
إيجار	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
إيجار خط إنتاج	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000	5000
بيع مخلفات	--	--	--	--	4000	--	--	--	4000
تأمينات مسددة	--	--	--	--	--	--	4000	--	--
إيرادات مستحقة	--	--	500	--	--	--	--	4000	--
أوراق قبض غير العملاء	--	--	--	--	--	--	--	--	--
أ. ق عملاء	5000	--	--	--	--	--	--	--	--
عملاء	8000	--	--	--	--	--	--	--	--
آلات مبيعة	--	2000	--	--	--	--	--	--	4000
اجمالي المقبوضات	26000	28000	35000	28000	40000	49000	43000	27000	29000
المدفوعات:									
مشتريات آجلة	--	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000	20000
مرتبات شهرية	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000	8000
ايجار شهري	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000	4000
م. أخرى	2000	2000	1500	2000	2000	2000	2000	1500	2000
قسط تأمين	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000	1000
الدائنون الآخرون	--	--	--	--	--	10000	--	--	--
قروض قصيرة الأجل	--	--	--	--	--	--	10000	--	--
تسهيلات بنوك	2000	--	--	--	--	--	--	--	--
أوراق دفع موردين	3000	--	--	--	--	--	--	--	--
موردون	--	--	--	--	--	--	--	--	--
اجمالي المدفوعات	20000	35000	34500	35000	35000	45000	45000	34500	38000
الفائض والعجز المتوقع	6000	(7000)	500	(7000)	500	4000	(2000)	(7500)	(9000)
الفائض والعجز المتجمع	6000	(1000)	(500)	(7500)	(2500)	1500	(500)	(8000)	(17000)

يتضح من الموازنة النقدية لشركة المنار أنه بالرغم من قدرة صافي فائض التدفق النقدي من تغطية العجز حتى شهر يوليو عام 2016 وتحقيق فائض قدره 500 جنيه إلا أن بنهاية الربع الثالث سوف تواجه الشركة عجز نقدي محتمل قدره 17000 جنيه.

ويوازن محلل الائتمان بين حجم الائتمان المطلوب من العميل وإجمالي المبالغ اللازمة لتغطية العجز ثم تحديد قدرة العميل على سداد هذا القرض من صافي التدفق النقدي.

ومما هو جدير بالذكر أن إعداد قائمة الدخل التقديرية والقوائم المالية التقديرية بصفة عامة يفيد في التعرف على صافي الأرباح المتوقعة وقدرة العميل على سداد أقساط الدين والفوائد من صافي الأرباح المتوقعة.

5 / 5 الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليل الائتمان:

Using Quantitative Models for Bank Credit Analysis

يستخدم عادة محلل الائتمان العديد من المؤشرات العامة والمؤشرات غير الكمية بالإضافة إلى المؤشرات الكمية وذلك للاستفادة من جميع البيانات المتاحة عن العميل (سواء أشخاص أو شركات) وذلك لتحديد جودة العميل وقدرته على سداد القرض بالإضافة إلى الاستفادة من خبرته السابقة خلال فترة عمله بالبنك.

وتتركز فكرة النماذج الكمية Quantitative Models على الاستفادة من خبرة البنك في التعامل مع العملاء خلال الفترات السابقة في إعداد نموذج يساعد في تحديد جودة العميل Client Quality وتساعد هذه النماذج الكمية في التمايز أو التفرقة بين العميل الجيد (العميل ذو قدرة مالية ويتوقع نجاحه في سداد القرض) والعميل غير الجيد (الذي يتوقع ألا يفي بالتزاماته قبل البنك).

وكذلك تستخدم الشركات العالمية- خاصة التي تتوسّع في منح المبيعات الآجلة للعملاء والبيع بالتقسيط مثل شركات الإسكان وكالات السيارات ومحلات بيع الأدوات الكهربائيه بالتقسيط- أنظمة وأساليب متقدمة وذلك لتحديد جودة عميل الائتمان التجاري خاصة الأفراد وذلك قبل منح الائتمان، ومن الأساليب شائعة الاستخدام نظام تسجيل النقاط للعميل .Credit Scoring Systems

وسناقش الكاتب في هذا الجزء الأسلوبين التاليين:

1 / 5 / 1 - نظام تحليل الائتمان باستخدام طريقة تسجيل النقاط.

2 / 5 / 2 - أسلوب التمايز.

1 / 5 / 1 أسلوب تسجيل النقاط لتحليل الائتمان من الأفراد: Credit Scoring

يُعتبرُ أسلوب تسجيل النقاط من الأساليب الكمية الإحصائية الحديثة التي تُستخدم لتحليل الائتمان الخاص بالأشخاص أو المستهلكين Consumer Credit؛ وذلك عن طريق توقُّع سلوك العميل في ضوء بعض الخصائص التي يمكن أن يطوِّرها محلل الائتمان التجاري من خلال خبرته في التعامل مع العملاء في الماضي، وباستخدام هذا الأسلوب يتمُّ استخدام قائمة استقصاء أو نموذجًا لحساب نقاط كل عميل.

يقوم العميل أو محلل الائتمان بتسجيل خصائص كل عميل في هذا النموذج بناءً على نقاط أو أوزان معينة لكل خاصية. مثل النموذج الموضَّح بشكل (2/5) والخاص بتسجيل نقاط العميل، والذي يُستخدم بواسطة إحدى الشركات التي تقوم ببيع السيارات لتجار التجزئة والمستهلك النهائي بالتقسيط.

إن الأوزان أو النقاط الخاصة بكل سؤال بالنموذج تعتمد على خبرة شركة بيع السيارات في البيع الآجل أو البنك في التعامل مع العميل. فعلى سبيل المثال، تشير النقاط إلى أن العملاء الذين لا يتوافر لديهم تليفونات بالمنزل يكون لديهم احتمال مرتفع

لعدم السداد عن الذين تتوافر لديهم تليفونات بالمنزل.

وهكذا يتمُّ من خلال النموذج أو الاستقصاء تجميع النقاط الخاصة بكل عميل ومقارنتها بمعدّل نمطي محدد مسبقاً *Predetermined Score*؛ وذلك للمساعدة في اتخاذ قرار رفض أو قبول طلب العميل للحصول على البيع الآجل ويُسمّى مجموع النقاط للعميل في هذه الحالة *Credit Risk Score*، والذي يقيس احتمال عدم السداد بالنسبة لكل عميل.

ويتمُّ الموافقة على منح الائتمان التجاري للعملاء أصحاب النقاط أعلى من المعدّل النمطي (*Cut Off Point (Score)* الذي تحدّده الشركة، ويُرفض طلب العميل صاحب النقاط الأقل من المعدل النمطي.

وأول من أدخل نماذج تسجيل النقاط لتحليل الائتمان ديفيد دارند⁽¹⁾ *David Durand* حيث قام الباحث بتحليل عينة من القروض الجيدة والردئية لأحد البنوك التجارية وبناء على ذلك قام بتطوير النموذج الذي يعتمد على 9 عناصر رئيسية وفيما يلي شرح مبسط لهذا النموذج.

(1) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

- *David Durand, Risk Elements in Consumer Instalment Financing, (New York: National Burea of Economic Research, 1941).*

(شكل 2/5)
قائمة تسجيل النقط للعميل

كارت نقاط الائتمان			النقط				1- التليفون		
اسم العميل							لا يوجد	عند الأقارب	بالمنزل
-----							صفر	1	5
			2- الإقامة						
العنوان			يؤجر حجره	يؤجر شقة	يعيش مع آخرون	يؤجر منزل	تمليك منزل بالتقسيط	تمليك منزل	
-----			صفر	صفر	1	2	3	6	
			3- حسابات مع البنوك						
مجموع نقاط ائتمان العميل						أكثر من حسب	حساب واحد	لا يوجد	
-----						6	4	صفر	
			4- سنوات الإقامة بالعنوان الحالي						
تقييم نقاط العميل إذا كانت قيمة الائتمان من صفر إلى 2000 جنيه					أكثر من 7 سنوات	3-7 سنة	من 2 سنة	أقل من نصف سنة	
-----					4	3	1	صفر	
			5- عدد أفراد أسرة العميل (متضمنة العميل)						
أكثر من 22 أو	19-21	صف ر- 18 سنة			أكثر من 7	3-6	2	1	
قبول	ارجع للمركز الرئيسي	رفض			صفر	3	4	2	
			6- الدخل الشهري بالجنيه						
إذا كانت قيمة المبيعات الآجلة من 2001-5000			أكثر من 1700	1401-1700	1101-1400	901-1100	أقل من 900		
-----			8	6	2	1	900		
			7- طول فترة العمل الحالي (سنة)						
أكثر من 22- أو	19-21	صف ر- 21			8 سنوات	3-7	نصف - 2	أقل من	
قبول	ارجع للمركز الرئيسي	رفض			4	2	1	صفر	
			8- النسبة المئوية للمبيعات الآجلة (%)						
إذا كانت قيمة الائتمان الآجل من 2001-5000					99-85	84-70	69-50	أقل من 50%	
-----					صفر	1	3	5	
			9- نقاط اختيارية لمحلل الائتمان نتيجة المقابلة الشخصية (+) - (5-)						
أكثر من 25	24-22	صفر- 23							
قبول	ارجع للمركز الرئيسي	رفض							
			10- إجمالي نقاط العميل						

- 1- السن: يُمنح العميل نقطة واحدة لكل سنة أكثر من 20 سنة بحدٍ أقصى 30 نقطة.
 - 2- الجنس: صفر للرجل، 40 نقطة للمرأة.
 - 3- الاستقرار في مقرّ الإقامة: يُمنحُ العميل 4.2 نقطة لكل سنة استقرار في المسكن الحالي بحدٍ أقصى 42 نقطة.
 - 4- درجة خطر الوظيفة: يُمنحُ العميل 55 نقطة للوظائف الجيدة التي لا يؤثر طبيعة نشاطها على قدرة العميل على السداد.
 - ويُمنحُ العميل صفر نقطة للوظائف الخطرة حسب طبيعة النشاط، والتي تزيد من احتمالات عدم السداد.
 - يُمنحُ العميل 16 نقطة لباقي الوظائف.
 - 5- نوع النشاط والصناعة: يحصل العاملون في المشروعات العامة والحكومية والبنوك وسوق المال على 21 نقطة إضافية.
 - 6- الاستقرار في العمل: يحصل العميل على 5.9 نقطة لكل نقطة سنة استقرار في العمل بحدٍ أقصى 59 نقطة.
 - 7،8،9- ممتلكات العميل: يحصل العميل على النقط التالية في حالة توافر الأصول التالية:
 - 7- حساب بالبنك 45 نقطة
 - 8- عقارات وأراضٍ 35 نقطة
 - 9- بوليصة تأمين على الحياة 19 نقطة
- والمثال التطبيقي التالي يوضح كيف يمكن استخدام أسلوب النقط في اتخاذ قرار الموافقة على البيع الآجل للعميل.

مثال: توافر لديك البيانات التالية عن عميلين من الأشخاص الذين تقدّموا للحصول على بضاعة بالائتمان التجاري، وفيما يلي البيانات الخاصة بكل منهم:

فإذا علمت أن النقط المعيارية للفرقة بين العميل الجيد والعميل غير الجيد هي: 125 نقطة. إذا كان إجمالي نقاط العميل أكبر من أو تساوي 125 نقطة فإنه عميل جيد؛ وبالتالي يمكن السماح له بالبيع بالتقسيط، أو الاقتراض من البنك أمّا إذا كان إجمالي النقط أقل من 125 نقطة فإن العميل غير جيد، ويُرفَضُ طلبه للحصول على الائتمان التجاري.

الخصائص	العميل الأول	العميل الثاني
1- الوظيفة	محاسب في أحد البنوك	سكرتيرة في فندق
2- السن	30 سنة	35 سنة
3- الجنس	رجل	سيدة
4- مدّة العمل	5 سنوات	12 سنة
5- الاستقرار في الإقامة	6 سنوات	10 سنوات
6- حساب جاري بالبنك	يوجد	يوجد
7- عقارات وأملاك	لا يوجد	تمتلك منزلاً
8- بوليصة تأمين	لا يوجد	يوجد

تحليل ائتمان العملاء باستخدام طريقة النقط

جدول تسجيل نقط العملاء

خصائص العميل	العميل الأول (المحاسب)	العميل الثاني (سكرتيرة)
1- السن	10	15
2- الجنس	صفر	40
3- استقرار الإقامة	25	42
4- الوظيفة	55	16
5- الصناعة والنشاط	21	21
6- استقرار العمل	29	59
7- حساب جاري بالبنك	45	45
8- عقارات وأراضي	-	35
9- بوليصة تأمين	-	19
إجمالي النقط	185	292

لاحظ أن مجموع نقط السكرتيرة أعلى من المحاسب؛ وذلك بسبب الخصائص التالية (الجنس/ امتلاكها للعقارات وبوليصة التأمين/ فرق السن والخبرة). وبناءً على النقط المعيارية الموضوعه فإنه يُمنحُ الموافقة على منح الائتمان التجاري للعميلين (المحاسب والسكرتيرة)؛ وذلك لأن مجموع النقط الخاصة بكل منهم أعلى من 125 نقطة.

وبالإضافة إلى أسلوب النقط فإن محلل الائتمان يعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى والمؤشرات والبيانات المتوافرة عن شخصية وسمعة العميل؛ وذلك للموافقة بصفة نهائية على منح القرض، ولقياس قدرة ورغبة العميل على إعادة الدفع. والنموذج التالي شكل رقم (2/5) يعطي مثالاً آخر لاستخدام أسلوب النقط في

تحليل الائتمان لأحد الشركات التجارية، لاحظ أن هذا النموذج يعطي وزناً لكل خاصية متوافرة لدى العميل، والتي يمكن أن تؤثر في النهاية على قرار منح الائتمان.

خطوات إعداد النموذج الخاص بتسجيل النقاط لتحليل الائتمان (1) :

- 1- تجميع معلومات تاريخية كاملة عن مجموعة العملاء الجيدين Good Clients الذين قاموا بسداد القروض في مواعيد استحقاقها، وكذلك بيانات العملاء غير الجيدين الذين توففوا عن السداد؛ وذلك بغرض تحليلها.
- 2- تحديد أهم الخصائص الجيدة المتوافرة في طلبات الائتمان Credit Application لهؤلاء العملاء، والتي يمكن أن تُعتبر من العوامل التي تساعد في التنبؤ بمتانة المركز المالي لعميل الائتمان Credit Worthiness، ويتم أيضاً تحديد مجموعة من النقاط والأوزان لكل خاصية أو متغير بالشكل الذي يساعد في التفرقة بين خصائص العميل الجيد وغير الجيد.
- 3- تُستخدم هذه الأوزان والنقط في عمل دراسة استكشافية أولية تجريبية Pilot Study لعينة من الحسابات الجيدة وغير الجيدة.
- 4- اختبار مجموع النقط النمطي أو المعياري Cutoff Score الذي يساعد في اتخاذ قرار الموافقة على جودة العميل أو العكس، ويُطلق على هذا المجموع المعياري منطقة الرفض أو القبول، وقد تكون في شكل مجال معين وليس مجرد نقطة واحدة، وإذا لم يتعد العميل هذا المجال يُعتبر عميلاً يعظم خطر عدم الدفع.

(1) المصدر الأساسي لهذا الجزء:

Stuart Valentine and Stan Mason, Banking, (London : Hodder and Stoughton, 1984), PP. 74 – 76 .

- 5- وللتأكد من جودة هذا النظام يُستخدَم مع الأساليب التقليدية للإقراض؛ وذلك للتأكد من أن القرارات التي تمَّ استنتاجها من نظام تسجيل النقط مقبولة من إدارة الائتمان، ويمكن أيضًا إجراء اختبارًا إحصائيًا؛ وذلك للحكم على كفاءة المعدَّل النمطي الذي يُستخدَم في عملية التفرقة بين العميل الجيد والعميل غير الجيد.
- 6- تقوم إدارة الائتمان بتقييم نظام تسجيل النقط من خلال النموذج المعدَّل لذلك بصفة دورية؛ وذلك لتطوير قوة هذا النموذج وقدرته على التنبؤ بالقرض الجيد وغير الجيد.

شكل رقم (3/5) :مثال على نظام تسجيل نقاط الائتمان Credit Scoring System

النقط	العوامل	النقط	العوامل
	معاملات البنك :		محل الإقامة (مؤجر/ مستأجر) :
60	(أ) حساب جارى وحساب ادخار	40	(أ) يمتلك / مشتركى
40	(ب) حساب جارى	8	(ب) إيجار
40	(ج) حساب ادخار	8	(ج) بدون إجابة
30	(د) حساب ادخار وقرض أو حساب جارى وقرض.	25	(د) أخرى
10	(هـ) قرض فقط		مدة الإقامة في العنوان الحالي:
10	(و) لا يوجد أي مما سبق	12	(أ) أقل من 6 شهور
10	(ر) بدون أجابه	15	(ب) 6 شهور – 2 سنه
	تزكيه من شركات أو مؤسسات مالية:	22	(ج) 2 سنه – 6.5 سنه
15	(أ) خطاب تزكيه واحد	35	(د) أكثر من 6.5 سنه
10	(ب) اثنتين أو أكثر	12	(هـ) لا يوجد
5	(ج) لا يوجد		مدة العمل في الوظيفة الحالية:
10	(د) بدون أجابه	12	(أ) أقل من 1.5 سنه
	أجمالي الدخل السنوي	15	(ب) من 1.5 – 3 سنوات
5	(أ) صفر – 1500 جنيه	25	(ج) 3 سنوات – 5.5 سنه
15	(ب) 1500 – 3000 جنيه	48	(د) على المعاش
30	(ج) 3000 – 5000 جنيه	25	(هـ) بدون عمل ويحصل على نفقة/ يعول أطفال: يحصل على مساعده من الدولة
50	(د) 5000 – 10000 جنيه	48	(و) أكثر من 5.5 سنه
70	(هـ) أكثر من 1000 جنيه	25	(ر) يعمل بصناعات منزليه
	الالتزامات الشهرية:		(ز) بدون عمل أو رعاية من الدولة
35	(أ) صفر – 100 جنيه	12	(ح) بدون أجابه
25	(ب) 100 – 300 جنيه	12	سن طالب القرض :
10	(ج) أكثر من 300 جنيه		(أ) أقل من 45 سنه
45	(د) لا يوجد	4	(ب) 45 سنه أو أكثر
10	(هـ) بدون أجابه	20	(ج) بدون أجابه
	نقطة لترتيب العميل :	4	
صفر	(أ) لا يوجد أي تحريات عن العميل		
صفر	(ب) لا يوجد إي سابق تعامل		
20-	(ج) نقطتين ضعف أو أكثر		
صفر	(د) نقطة ضعف واحدة		
15	(هـ) ترتيب إيجابي (لا يوجد نقاط ضعف)		

مزايا أسلوب تسجيل النقط: هناك استخدامات عديدة لأسلوب النقط تساعد إدارة البنك على تحقيق المزايا التالية:

- 1- من الأساليب الممتازة التي تُستخدَم في تقليل حالات الائتمان المتوقع ارتفاع درجة خطرها، وخاصة عندما تكون سياسة الشركة تهدف إلى تقليل الائتمان.
- 2- تساعد هذه الطريقة على تحسين عملية التنبؤ والرقابة على ربحية الشركة.
- 3- استنتاج التغيّرات المتوقّعة التي يمكن أن تحدث في التأثير على طلبات الائتمان.
- 4- تساعد هذه الطريقة في الرقابة على تنمية مهارات محلل الائتمان بواسطة مدير الائتمان، بالإضافة لوضع أساليب وأدلة عمل داخلية.
- 5- من المؤشّرات الكمية الإضافية التي تُستخدَم إلى جانب الأساليب الأخرى؛ وذلك للحكم على جودة العمل.
- 6- يساعد أسلوب تسجيل النقط في إمداد الإدارة العليا بمعلومات تساعد في عملية تخطيط وإدارة سياسات الائتمان.

2/5/5 استخدام أسلوب التمايز لتحليل الائتمان:

Discriminate Analysis (DA) Technique For Credit Analysis

يختلف قرار منح الائتمان للأشخاص عن قرار منح الائتمان بالنسبة للشركات ومشروعات الأعمال؛ حيث تكثر المتغيّرات التي تؤثر على اتخاذ قرار الائتمان، وتواجه الشركة أيضًا مشكلة في تحديد العميل الجيد والعميل غير الجيد. وهناك بعض الأساليب والطرق الكمية التي يمكن أن تساعد على تصنيف العميل، وتحديد درجة الخطر بالنسبة لطلب الائتمان، وعادة ما تُستخدَم هذه الأساليب في بناء نموذج على أساس خبرة الشركة السابقة في التعامل مع العملاء، وبناءً على

المؤشرات الكمية لكل عميل.

استخدم عدد كبير من الكتاب والباحثين والعاملين في البنوك أسلوب التمايز Discriminate Analysis (DA) وذلك لبناء نموذج إحصائي يستخدم للترقية بين العميل الجيد والعميل غير الجيد واتخاذ قرار قبول أو رفض طلب العميل (1).

ويتشابه هذا الأسلوب الإحصائي مع أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis (MRA) من حيث دراسة تأثير مجموعة من العوامل المستقلة Independent Variables على أحد المتغيرات التابعة Dependent Variable حيث تُستخدم مجموعة العوامل المستقلة؛ وذلك للتنبؤ بسلوك متغير تابع في المستقبل أو لتحديد أهم العوامل التي أثرت في سلوك هذا المتغير التابع خلال فترات معينة.

ويستخدم الكاتب المثال المبسط التالي كمدخل تمهيدي لشرح استخدام أسلوب التمايز في تحليل الائتمان (2).

المثال: بفرض قيام أحد البنوك بمنح الائتمان لكل الطلبات الجديدة على سبيل التجربة. قام البنك أيضًا بتسجيل متغيرين فقط لكل عميل عند تقديم طلب الائتمان .

المتغير الأول: حجم المشروع (س 1)

المتغير الثاني: نسبة السيولة (س 2)

وقد تمّ تسجيل بيانات هذه المتغيرات بصرف النظر عن قيام العميل في نهاية

(1) لمناقشة أسلوب التمايز بشيء من التفصيل، راجع في ذلك:

- Joseph F. Hair, et al., *Multivariate Data Analysis*, (Oklahoma : Petroleum Publishing Company, 1979).

(2) هذا المثال مشابه للمثال الذي قدمه المصدر التالي:

- James C. Van Horne, *Financial Management and Policy*, (London : Prentice – Hall Int., 1977), pp. 402 – 406.

فترة التجربة بسداد القرض أم لا. وعند حلول موعد سداد القرض:

إذا قام العميل بسداد القرض يصنف تحت مجموعة << عميل جيد >>

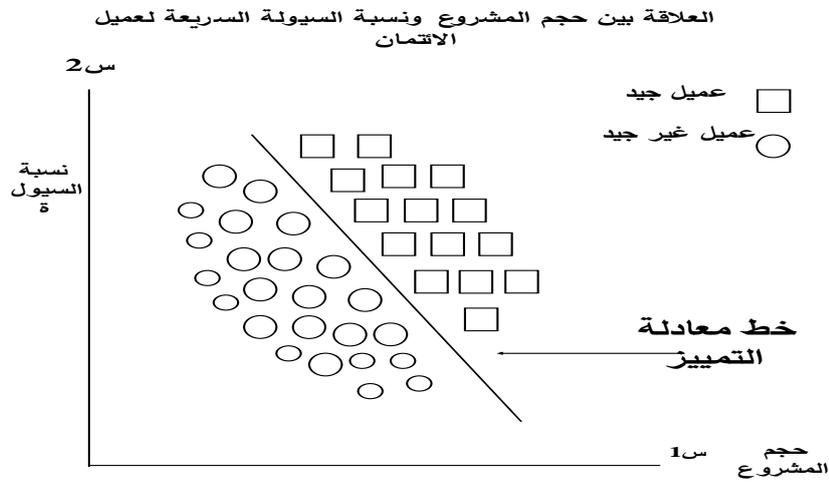
إذا توقّف العميل عن السداد يصنف تحت مجموعة << عميل غير جيد >>

ومن خلال توافر بيانات عن حجم المشروع ونسبة السيولة (عوامل مستقلة) يمكن أن ننشئ علاقة أو نرسم خط تمييز يفرّق بين هذه العوامل المستقلة، وبين قيام العميل بالسداد أم لا (جيد/ غير جيد) كعامل تابع. فهل يستطيع البنك بتحليل ودراسة هذه العلاقة أن يتنبأ بجودة عميل الائتمان الجديد مستقبلاً.

يمكن تمثيل هذه العلاقة بيانياً في الشكل التالي:

العلاقة بين حجم المشروع ونسبة السيولة السريعة لعميل الائتمان

شكل (4/5)



يبين الشكل رقم (4/5) العلاقة بين حجم مشروع العميل ونسبة السيولة. يتمثل هذه العلاقة بيانياً لكل عميل يمكن أن نحدد الخط الذي يميّز أو يفرّق بين العميل

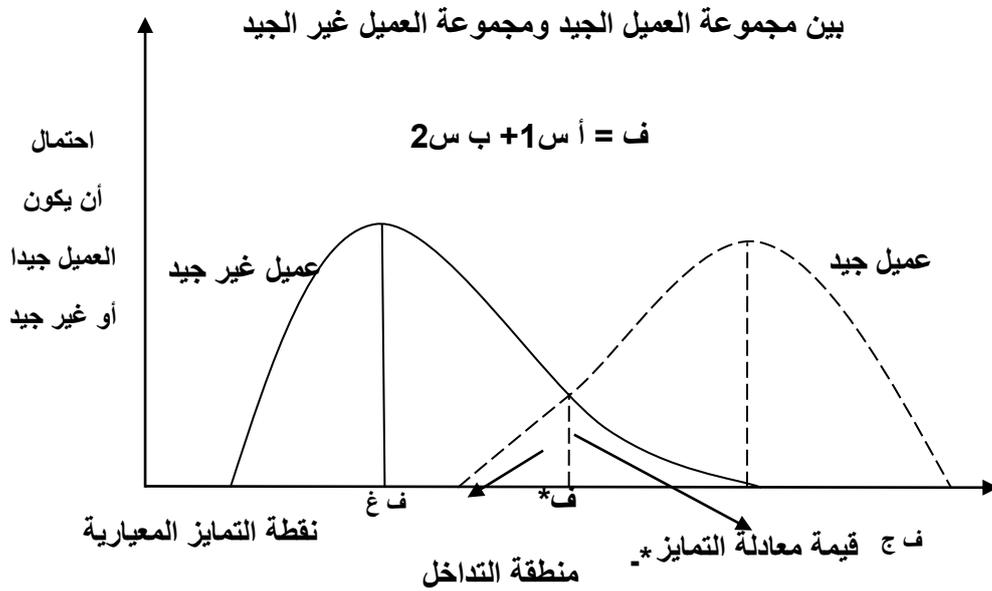
الجيد والعميل غير الجيد. وحتى يمكن الوصول لهذه العلاقة من الناحية الإحصائية نستخدم معادلة التمايز المبسطة التالية:

$$ف = أ س + 1 ب س 2$$

حيث س 1 = حجم مشروع العميل، س 2 = نسبة السيولة
 أ، ب = معاملات المتغيرات المطلوب حسابها من خلال هذه المعادلة.
 ف = نقط التمايز المعيارية أو إجمالي النقط لكل عميل جديد، ونحن نهدف إلى حل المعادلة حتى نستطيع حساب <<ف>>
 ويبيّن الشكل التالي (5/5) خط معادلة التمييز.

شكل (5/5)

منحنى يبين منطقة التداخل



يبين الشكل السابق منطقة العميل الجيد على اليمين ومنطقة العميل غير الجيد على الشمال، لاحظ أيضًا أن هناك منطقة تداخل تجمع ما بين العميل الجيد والعميل غير الجيد. وكلما صغرت منطقة التداخل كلما أمكن استخدام أسلوب التمايز في التفرقة بين العميل الجيد والعميل غير الجيد.

ونظرًا نريد التوصل إلى (ف) وهي نقطة الرفض أو القبول المعيارية، ولكن نظرًا لوجود منطقة التداخل فإن نقطة الرفض المعيارية تقع داخل هذه المنطقة؛ وعلى ذلك يمكن تحديد النطاق الذي عن طريقه نستطيع أن نميز بين العميل الجيد والعميل غير الجيد، ولذلك فالأفضل دائمًا تحديد هذا النطاق.

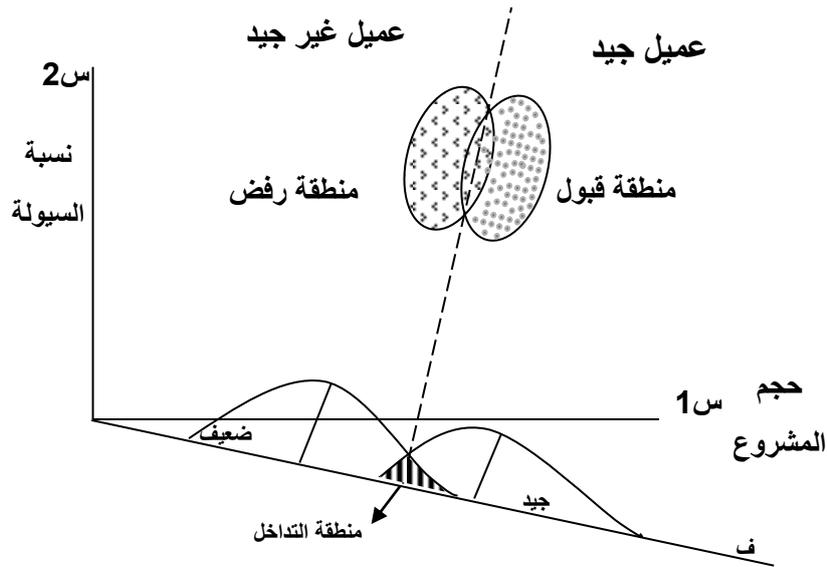
فعلى سبيل المثال إذا كان هذا النطاق يقع بين 1.70 إلى 2.10 نقطة، وبافتراض أن العينة المختارة ثبت إحصائيًا أنها تستطيع اختيار وقبول أو رفض طلب عميل الائتمان. فإننا نقبل العميل الذي يحقق نقطًا أعلى من 2.1 نقطة، ونرفض العملاء الذين يحققون نقطًا أقل من 1.7، بالنسبة للعملاء الذين يحققون نقطًا تقع ما بين منطقة التداخل (1.7 - 2.1) فيمكن إعادة فحص طلب الائتمان مرّة أخرى، ونعيد تقييم موقفهم في ضوء المعلومات المتاحة، وفي ضوء سياسة الائتمان الداخلية للبنك.

ويوضح الشكل رقم (6/5) التمثيل البياني لاستخدام أسلوب التمايز في تحليل الائتمان حيث يجمع بين الشكلين السابقين.

وتجدر الإشارة إلى أن المثال السابق عبارة عن مدخل مبسط جدًا لاستخدام أسلوب التمايز في تحليل الائتمان ودون الدخول في التفاصيل الإحصائية؛ وذلك لتبسيط هذا المفهوم للقارئ.

شكل (6/5)

التمثيل البياني لأسلوب التمايز في تحليل الائتمان



Multiple Discriminate Analysis

أسلوب التمايز المتعدد:

يُقصدُ بأسلوب التمايز المتعدد وجود عدد من المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع، في المثال السابق كان هناك متغيران مستقلان فقط، ولكن عادة ما يوجد أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع.

يُستخدم أسلوب التمايز المتعدد في إعداد نموذج للتنبؤ بالعمل الجيد وغير الجيد عند تحليل الائتمان كما سبق شرح المفهوم على الصفحات الماضية، ولقد خصص الكاتب هذا الجزء لشرح بعض الدراسات التي استخدمت هذا الأسلوب في الواقع العملي.

يرجع الفضل أساساً لأدوارد التمان⁽¹⁾ Edward I. Altman في تشجيع العديد من الباحثين والبنوك على استخدام أسلوب التمايز المتعدد وذلك لتحديد درجة الخطر عند منح الائتمان أو في تحديد جودة العميل أو في تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تستخدم في التفرقة بين مجموعتين.

استخدم أدوار التمان أسلوب التمايز المتعدد في التفرقة بين الشركات التي أفلست (الشركات الفاشلة مالياً) والشركات التي لم تفلس (الناجحة مالياً).

$$\text{ف} = 3.3 \text{ س} 1 + 1 \text{ س} 2 + 0.06 \text{ س} 3 + 1.4 \text{ س} 4 + 1.2 \text{ س} 5$$

$$\text{س} 1 = \text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب والفوائد}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

$$\text{س} 2 = \text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

$$\text{س} 3 = \frac{\text{القيمة السوقية لحق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية للديون}}$$

القيمة الدفترية للديون

$$\text{س} 4 = \text{نسبة الأرباح المحتجزة لإجمالي الأصول} = \frac{\text{الأرباح المحتجزة}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

$$\text{س} 5 = \text{نسبة رأس المال العامل لإجمالي الأصول} = \frac{\text{رأس المال العامل}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

إجمالي الأصول

(1) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

* Edward I. Altman, "Financial Ratios, Discriminate Analysis and Prediction of Corporate Bankruptcy", Journal of Finance, Vol. 23, September 1968, pp.589 – 609.

<<ف>> للمعادلة على أساس مؤشّر عام لقياس الشركات الناجحة، وهي التي حققت معدّل نقط أعلى من 2.7 نقطة، والشركات التي حققت نقط أقل من تلك حدث لها إفلاس.

واستتبع دراسة إدوارد التمان قيام العديد من الباحثين والبنوك باستخدام أسلوب التمايز المتعدّد؛ وذلك لتطوير بعض النماذج التي يمكن أن تساعد مدير الائتمان في توقّع نجاح أو فشل الشركات في سداد الديون.

وقد قام روبرت لوبي Robert Libby بتطبيق أحد الأساليب الإحصائية لقياس قدرة النسب المالية للشركات على مساعدة محلل الائتمان للتنبؤ بنجاح أو فشل الشركات مالياً⁽¹⁾.

استخدم الباحث عينة من 60 شركة 50% شركات ناجحة، و50% شركات فاشلة، وعدد حوالي 12 نسبة مالية تمّ حسابها من سنة إلى ثلاث سنوات قبل حدوث الفشل المالي العام وعدم القدرة على سداد الديون، ولقد تمّ اختيار هذه العينة على أساس عشوائي. من بين الـ 12 نسبة مالية اختار النموذج خمس متغيّرات فقط (نسب)؛ وذلك للفرقة بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة مالياً، ولقد تمّ اختبار هذا النموذج في أكثر من بنك. وفيما يلي أهم النسب التي اعتمد عليها أسلوب التفرقة:

$$1- \text{معدّل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{100 \times \text{إجمالي الأصول}}$$

$$2- \text{نسبة الأصول المتداولة إلى المبيعات} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{100 \times}$$

(1) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك (لاحظ أن الباحث اعتمد أساساً على أسلوب يطلق عليه):

Principal Components Analysis.

* Robert Libby, "Accounting Ratios and The Prediction of Failure : Some Behavioral Evidence", Journal of Accounting Research, (Spring, 1975), pp. 150 – 161.

المبيعات

3- نسبة التداول = الأصول المتداولة

الخصوم المتداولة

4- نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول = الأصول المتداولة × 100

إجمالي الأصول

5- نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول = النقدية × 100

إجمالي الأصول

ولقد أثبتت الدراسة نجاح مثل هذه النماذج الإحصائية وذلك في التنبؤ بالشركات الجيدة والشركات غير الجيدة عند تقديم شركة جديدة لطلب الائتمان⁽¹⁾.

محدّدات استخدام النماذج الكمية لتحليل الائتمان:

إن استخدام الأساليب الكمية لتحليل الائتمان لا تغني عن قيام محلل الائتمان بقياس قدرة العميل على السداد باستخدام كافة البيانات والمؤشرات الأخرى العامة وغير الكمية، وفي ضوء حساسية محلل الائتمان وخبرته السابقة.

وتُعتبرُ هذه الأساليب والنماذج الكمية مؤشراً مكماً أو مساعداً يتمُّ بناؤها على أساس خبرة البنك في التعامل مع العملاء، وبناءً على بيانات تاريخية تقيس العميل الجيد والعميل غير الجيد. ويتوقّف نجاح هذه الأساليب على توافر بيانات ومؤشرات مالية حقيقية دقيقة وموثوق في دقتها، وعلى القائم بتطوير النماذج أن يتأكّد من ذلك.

وما يعاب على الأساليب والنماذج الإحصائية والكمية هو عدم قدرتها على الأخذ في الاعتبار العوامل والمؤشرات التي يصعب قياسها بشكل كمي مثل علاقة البنك مع العملاء، وبعض هذه العوامل التي يصعب تحويلها إلى متغيّرات كمية يُعتبرُ من

(1) لمزيد من التفصيل بشأن استخدام أسلوب التمايز المتعدد والنماذج والأساليب الإحصائية في تحليل الائتمان يمكن الرجوع إلى المراجع الواردة من نهاية هذا الفصل.

المؤشرات الأساسية عند اتخاذ قرار الائتمان.

هناك أيضًا بعض الأخطار مثل أخطار السوق Market Risk يصعب التنبؤ بها باستخدام هذه الأساليب الكمية، وتؤثر في تحليل ائتمان العميل، وقياس قدرته على السداد.

وفي نهاية هذا الجزء، أودُّ الإشارة إلى أن خصائص السوق المالي وخصائص العملاء التي يعمل في ضوءها الشركات، بالإضافة إلى ظروف السوق ومدى استقراره تؤدي إلى أن كل مؤسسة مالية تعمل على تطوير الأساليب التي يمكن استخدامها من واقع خبرتها العملية لتحليل الائتمان سواء أكانت مؤشرات عامة أو غير كمية أو كمية.

6 /5 هيكل تسعير القروض (تحليل ربحية عميل الائتمان للبنك) (1)

Customer Profitability Analysis CPA

لا تنتهي مهمة محلل الائتمان بالموافقة على طلب العميل، بل تبدأ مرحلة أخرى خاصة بتحديد تكلفة أو سعر القرض للعميل وذلك بناء على درجة الخطر المقدرة.

وتقوم البنوك التجارية بتحديد أسعار القروض وذلك طبقاً للأسعار السائدة في الأسواق المالية. ويجب أن تغطي سياسة التسعير تكلفة الخدمات التي يقدمها البنك لحسابات العميل الدائنة والمدينة سواء مقابل تكلفة حقيقية أو تقدم بالمجان.

وبصفة عامة هناك ثلاث طرق لتحديد سعر الفائدة للعميل المقترض:

1- على أساس هامش فوق سعر الفائدة الأساسي Base Rate

(1) مصدر هذا الجزء أساساً:

* Joseph F. Sinkey, Jr., Commercial Bank Financial Management, (New York : Macmillan Publishing, 2000) pp. 332 – 227.

* George H. Hemple, et al., Bank Management, (New York : John Wiley and Sons, 2005), pp. 400 – 408 .

2- على أساس هامش أعلى من سعر الليبور LIBOR

3- على أساس معدل سعر فائدة ثابت.

ونسبة الهامش التي تضاف إلى السعر الأساسي تغطي درجة الخطر المتوقعة بالنسبة للقرض (قسط الخطر). كما يتوقف تحديد نسبة الهامش على حجم القرض وأجله، والضمانات التي يقدمها العميل بالإضافة إلى متانة مركزه المالي.

وتتأثر ربحية القرض بالنسبة للبنك بالخسائر المحتمل أو يواجهها البنك نتيجة لوجود احتمال توقف بعض العملاء عن الدفع. وطالما هناك احتمال إعسار بعض العملاء عن إعادة سداد القرض، وهناك حالات للديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها لذلك فإن من المؤثرات الهامة عند اتخاذ قرار تخصيص وتسعير القرض هو تحديد نسبة الخسائر الناتجة عن عدم الدفع لكل نوع من أنواع القروض على حدة ولكل نوع من الأنشطة على حدة.

وعلى الجانب الآخر، فإن عميل الائتمان يحصل على مجموعة أخرى من الخدمات والسلع المالية من البنك. ولذلك فقد قامت البنوك الحديثة باستخدام أسلوب تحليل ربحية عميل الائتمان للبنك وذلك حتى تأخذ في الاعتبار تفاصيل الإيرادات التي تحصل عليها والتكاليف التي تتحملها وذلك للحسابات المدينة والدائنة لكل عميل على حدة.

وبناء على هذا الأسلوب فإنه يجب تسعير القرض بالشكل الذي يعطى البنك ربحية مناسبة تعكس هذه الإيرادات والمصروفات. وبعبارة أخرى فإن أسلوب تحليل ربحية عميل الائتمان يوفر إطار تحليلية يساعد محلل الائتمان على أن يأخذ في الاعتبار جميع الأنشطة الخاصة بالعميل مع البنك وذلك عند تسعير القرض.

ويتضمن هذا الأسلوب تحديد الحسابات التالية:

1- حساب الإيرادات التي حصل عليها البنك نتيجة لحسابات العميل.

2- حساب تكاليف خدمة مخاطر الائتمان وكذلك إدارة حسابات العميل.

3- حساب صافي الربح والخسارة الذي يبين صافي الأرباح التي تحققت للبنك من خلال علاقاته مع العميل.

وسيتم توضيح طريقة استخدام هذا الأسلوب من خلال الحالة العملية التالية:

حالة عملية "شركة سفير لتجارة السيارات"

** حصلت "شركة سفير لتجارة السيارات" على قرض قدره 5.250.000 دولار وذلك لتمويل عملية توريد وتوزيع سيارات من بنك النيل التجاري وفقا لبرنامج استخدام القرض المقدم من العميل خلال فترة الاستخدام تبين أن المبلغ المستخدم قدره 1.800.000 دولار فقط خلال الفترة من 1 / 1 / 2016 إلى 2016/12/31 من جملة القرض الممنوح لها.

** ويتقاضى البنك 12% سعر فائدة على الجزء المستخدم من القرض حتى 2016/12/31 وكذلك عمولة ارتباط قدرها 0.5% على الجزء الغير مستخدم من القرض.

** تحصلت الشركة المصاريف التالية لخدمة القرض:

- مصاريف خدمة القرض:

(أ) مصاريف إدارية 72 دولار

(ب) مصاريف قانونية 600 دولار

(ج) م. دراسة طلب العميل 3000 دولار

- خدمات بنكية عامة:

(أ) عمولات 3600 دولار

(ب) م. تحويلات 840 دولار

** حسابات شركة سفير لدى بنك النيل التجاري

- حساب جارى (رصيد 2016 / 12 / 31) 187500 دولار

- شهادات استثمار 75000 دولار

وتستحق الشركة عائد قدره 3.5% على الحساب الجاري

وعائد قدره 10.35% على شهادات الاستثمار

** ويقوم البنك بخصم احتياطات نقدية داخلية من الودائع بالشكل التالي:

18% احتياطي نقدي لحساب الجاري.

3% لشهادات الاستثمار.

** نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة في البنك 1:10.

** معدل العائد على حق الملكية ورأس المال للعام الماضي 30%.

** تكلفة صافي الأموال الإضافية الداخلية التي يخصصها البنك للإقراض 9.6%

(تكلفة سعر التحويل الداخلي).

لاحظ أن:

صافي الأموال الإضافية لتمويل قرض العميل =

مبلغ القرض المطلوب - مقابل زيادة رأس المال -

حسابات الودائع للعميل - الاحتياطات النقدية لحسابات الودائع.

** تحمل البنك التكاليف التالية لخدمة حسابات العميل:

(أ) مصاريف عامة على القرض 1800 دولار

(ب) تكاليف شيكات وخدمات أخرى للعميل 4500 دولار

(ج) مصاريف تحويلات خارجية للحسابات الدائنة 630 دولار

(د) تكاليف إدارة الدين وتسويقية بنسبة 0.5% من الدين المستخدم.

- المطلوب: 1-** إعداد حساب إيرادات البنك.
- 2-** إعداد حساب التكاليف التي تحملها البنك لإدارة حسابات العميل.
- 3-** إعداد حساب صافي الأموال الإضافية التي استخدمها البنك لتمويل القرض.
- 4-** حساب صافي ربحية البنك نتيجة حسابات العميل وأنشطته المختلفة.
- 5-** إذا علمت أن نسبة صافي أرباح البنك بالنسبة لإجمالي صافي التكاليف التي تحملها يجب ألا تقل عن 10% حتى يمكن منح الائتمان. فهل ترى أن سعر الفائدة يحقق للبنك عائد كافي أم لا. علل....

** حل حالة شركة سفير لتجارة السيارات:

أولاً: إعداد حساب إيرادات البنك: ويحتوي هذا الحساب على جميع الإيرادات التي حصل عليها البنك نتيجة للحسابات المدينة والدائنة والخدمات المقدمة للشركة:

ح/ إيرادات بنك النيل التجاري القيمة = دولار

بيان	فرعى	كلى
1- فوائد القرض: قرض تجارى 1800000 × 12% (متوسط سعر الفائدة)		216000
2- عمولة الارتباط: (1800000 - 5250000) × 0.5%		17250
3- مصاريف خدمة القرض:		
(أ) مصاريف إدارية	72	
(ب) مصاريف قانونية	600	
(ج) م. دراسة طلب العميل	3000	3672
- خدمات بنكية عامة:		
(أ) عمولات	3600	
(ب) م. تحويلات	840	4440
		241362

ثانيًا: حساب صافي الأموال الإضافية التي استخدمها البنك وذلك لتمويل القرض:

يتم إعداد هذا الحساب بناء على المفاهيم التالية:

1- أن البنك سوف يتحمل نسبة خطر نتيجة لإقراض العميل، وعليه الاحتفاظ بجزء من رأس المال وذلك لمقابلة الأصول الخطرة. لذلك لا بُدَّ من حساب رأس المال الإضافي اللازم لتغطية مخاطر الأصول الخطرة.

بما أن رأس المال: الأصول الخطرة = 10:1.

إذن رأس المال الإضافي اللازم لتغطية خطر القرض =

القرض الممنوح × 1

10

(أي أن البنك سيحتفظ بدولار مقابل كل 10 دولارات منحت في شكل قرض).

$$= \frac{1 \times 180000}{10} = 180.000 \text{ دولار}$$

10

وطالما سيقوم البنك بزيادة رأس المال بمبلغ 180.000 دولار، أي يجب توفير تمويل إضافي لرأس المال ويقابل هذا طبعًا تكلفة الفرصة البديلة لهذه الأموال التي ذهبت لرأس المال، وتساوي هذه التكلفة معدل العائد على حق الملكية ورأس المال (30 %).

(أي أن البنك سيتكلف 30 % من قيمة رأس المال الإضافي وذلك لتغطية مخاطر القرض).

إذن تكلفة رأس المال الإضافي للبنك = رأس المال الإضافي لمقابلة الخطر × معدل العائد على حق الملكية ورأس المال × (30 %).

أ.د. أسامة الأنصاري	2017	5_إدارة القروض وتحليل الائتمان
= 54000 دولار		= 30×180000
		<u>100</u>

وتُرحَّل هذه التكلفة إلى حساب التكاليف، وتُمثل تكلفة الخطر المتوقع نتيجة لمنح الائتمان.

ب- أن البنك سوف يستخدم حسابات الودائع للعميل (بعد خصم الاحتياطي النقدي المطلوب الاحتفاظ به) وذلك في تخصيص قرض العميل والجزء المتبقي سوف يقوم البنك بتوفيره من ودائع العملاء الآخرين وذلك بناء على التكلفة الداخلية للأموال (سعر التحويل الداخلي).

وبناء على ما سبق فإن صافي الأموال الإضافية المطلوبة لتمويل القرض =

اجمالي القرض الممنوح للعميل مطروح منه:

أ- الأموال اللازمة لزيادة رأس المال وحق الملكية (سيوفرها البنك لتغطية خطر الائتمان)

ب- أرصدة ودائع العميل بعد طرح الاحتياطي النقدي المطلوب لكل حساب من حسابات الودائع (لاحظ أن هذه الاحتياطيات النقدية غير متاحة للتخصيص كقروض) إذن صافي الأموال الإضافية التي يجب أن يوفرها البنك من ودائع العملاء الآخرين وذلك لتمويل قرض شركة سفير 1393500 بتكلفة قدرها 9.6% (تكلفة التمويل الداخلي) =

$$= 133776 \text{ دولارًا} = \frac{9.6}{100} \times 1393500$$

ويرحل هذا المبلغ إلى حساب التكاليف.

صافي الأموال الإضافية التي استخدمها البنك لتمويل شركة سفير (دولار)

1800000		اجمالي القرض الذي منح للعميل يطرح منه:
(180000)		(أ) الأموال اللازمة لزيادة رأس المال
	187500	(ب) الحساب الجاري لشركة سفير
(153750)	33750	- الاحتياطي النقدي المطلوب 18%
	75000	(ج) شهادات استثمار شركة سفير
(72750)	2250	- الاحتياطي النقدي المطلوب 3%
1393500		صافي الأموال الإضافية التي استخدمها البنك لتمويل العميل

ثالثاً: حساب التكاليف التي تحصلها البنك لإدارة حسابات العميل:

يحتوى هذا الحساب على كل التكاليف التي تحملها البنك بصفة مباشرة أو غير مباشرة وذلك لخدمة الحسابات المدينة والدائنة وكذلك الخدمات الأخرى التي قدمت للعميل. ويدخل في هذه التكلفة، تكاليف خدمة خطر الائتمان، وتكاليف التمويل الداخلي بين محفظة الودائع ومحفظة القروض.

ح/ تكاليف بنك النيل التجاري (دولار)

		1- تكلفة الأموال:
54000.0		(أ) تكلفة الزيادة في رأس المال $180000 \times 30\%$
133776.0		(ب) تكلفة الأموال التي استخدمها البنك في التمويل $1393500 \times 9.6\%$
6562.5		(ج) الفوائد المدفوعة للحساب الجاري $187500 \times 3.5\%$
7762.5		(د) الفوائد المدفوعة لشهادات الاستثمار $75000 \times 10.35\%$
		2- تكلفة الخدمات والإدارة:
	1800	(أ) مصاريف عامة
	4500	(ب) تكاليف خدمة شيكات وخدمات أخرى للعميل.
	630	(ج) مصاريف تحويلات خارجية
	9000	(د) مصاريف إدارية وتسويقية $1800000 \times 0.5\%$
15930.0		
218031.0		إجمالي التكاليف

رابعاً: صافي ربحية البنك:

صافي ربحية البنك = الإيرادات - التكاليف

$$= 241362 - 218031 = 23331 \text{ دولار}$$

إذن سيحقق البنك صافي ربح قدره 23331 دولار نتيجة للأنشطة والخدمات التي قام بها للعميل (شركة سفير).

نسبة صافي ربح البنك من العملاء إلى إجمالي صافي التكاليف:

$$= \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي التكاليف}} = \frac{100 \times 23331}{218031} = 10.7\%$$

وبمقارنة هذه النسبة بالمعدل المقبول من البنك لمنح الائتمان 10% نجد أنها أعلى بمقدار 0.7% أي يمكن قبول القرض وسيحقق البنك عائد كاف (1) .

ويوازن البنك عادة بين العائد الصافي وبين الأخطار التي سيتحملها. وإذا لم يكفي هذا العائد لتغطية الخطر المتوقع ففي هذه الحالة يجب تحميل العميل بسعر فائدة أعلى.

وأخيراً، فإن أسلوب تحليل ربحية العميل بالنسبة للبنك يفيد في التعرف على أهم الأنشطة التي تحقق الإيرادات وأيضا التكاليف التي سيتحملها البنك، وقد يشجع هذا الأسلوب البنك على زيادة الأنشطة التسويقية حتى يقبل العميل على الاستفادة من خدمات البنك وزيادة ربحية البنك.

يمكن استخدام تحليل الحساسية لبنود الحسابات السابقة وذلك لقياس تأثير أي تغير في البنود الواردة في هذه الحسابات على ربحية البنك.

(1) يمكن مقارنة هذه النسبة بتكلفة التمويل الداخلية أيضا، وفي الغالب يجب أن يحقق البنك نسبة أعلى منها.

7/5 ملخص الفصل:

أثار هذا الفصل العديد من القضايا الهامة الخاصة بإدارة محفظة القروض في البنك التجاري. ركزت المناقشة أساساً على موضوع تحليل الائتمان وذلك للتعرف على أهم المؤشرات التي تساعد محلل الائتمان وذلك لتقدير قدرة العميل على السداد وسمعته. ويمكن تقسيم المؤشرات التي تساعد في تحليل الائتمان إلى مؤشرات كمية ومؤشرات غير كمية وعامة.

ولقد تناول هذا الفصل بالتفصيل الأساليب والمؤشرات الكمية التالية:

أ- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

ب- إعداد الموازنة النقدية للعميل.

ج- استخدام أسلوب تسجيل النقط لتحليل الائتمان.

د- استخدام أسلوب التمايز المتعدد.

وقدم الفصل أخيراً أسلوب حديث وذلك لتقدير ربحية عميل الائتمان للبنك وذلك كأحد الأساليب التي تساعد في تسعير قرض العميل. ويأخذ هذا الأسلوب في الاعتبار العلاقة بين رأس المال والأصول الخطرة وذلك عند تسعير القرض كما سبق شرح هذه العلاقة وذلك عند تناول ملاءمة رأس المال في الفصل السابق.

أسئلة المراجعة:

أ- حدد مدة صحة أو خطأ العبارات التالية مع إبداء الأسباب التي تؤيد بها وجهة نظرك:

1- يمكن تقسيم محفظة القروض حسب الآجال، أو حسب نوع النشاط أو حسب نوع الضمان.

2- من المفضل دائماً الاعتماد الكلي على المؤشرات الكمية وخاصة تحليل القوائم المالية وذلك لتقدير القدرة المالية للعميل.

3- يسعى البنك التجاري دائماً إلى تحقيق عنصر الأمان للمودعين وتوفير احتياجات المجتمع وذلك بالإضافة إلى تحقيق هدف الربحية.

4- من الصعب على محلل الائتمان التعرف على شخصية وسمعة العميل ولذلك عادة ما يعتمد على المقابلة الشخصية مع العميل للحكم على سمعته.

5- إن حساسية محلل الائتمان وخبرته مع العملاء في الماضي تعتبر من العوامل الأساسية في استكمال الصورة الخاصة بتحليل ائتمان العميل.

6- لا يهتم محلل الائتمان بالدرجة الأولى الغرض من استخدام القرض ولكن يجب الاهتمام بدراسة قدرة العميل على السداد. فالعميل حر في استخدام القرض في أي غرض طالما يستطيع السداد.

7- إن إعداد الموازنة النقدية للتدفقات النقدية المتوقعة للمشروعات أحد الأساليب التي تستخدم لدراسة قدرة العميل على سداد الديون.

8- تعتبر المصادر الثانوية المتاحة للسداد أحد الضمانات الأساسية التي يعتمد عليها محلل الائتمان وذلك عند منح القرض.

9- يفضل دائماً عند تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان توافر بيانات عن سلسلة

زمنية طويلة بالإضافة إلى مقارنة تطور المؤشرات والنسب المالية مع الشركات المنافسة أو الشركات العاملة في نفس القطاع.

10- لا يمكن الاعتماد على تحليل القوائم المالية فقط كأحد المتغيرات عند اتخاذ قرار الائتمان.

11- بالرغم من نجاح النماذج الكمية لتحليل الائتمان في توقع جودة العميل في المستقبل إلا أنها تعتمد أساساً على توافر بيانات دقيقة يُستفاد منها في عملية إعداد وتطوير مثل هذه النماذج.

12- أثبتت الدراسات المختلفة عدم نجاح استخدام أسلوب التمايز وكذلك الأساليب الإحصائية الأخرى وذلك في تحليل ائتمان العميل والتبوء بالعميل الجيد والعميل غير الجيد.

13- يستخدم أسلوب التمايز وذلك إذا كان المتغير التابع كمي والمتغيرات المستقلة غير كمية.

14- يساعد أسلوب التمايز على تحديد أهم العوامل التي يمكن أن تفرق بين العميل الجيد والعميل غير الجيد.

ب- وضع أهم الفروق بين:

1- أسلوب الانحدار المتعدد وأسلوب التمايز المتعدد.

2- دراسة شخصية العميل وقدرته على السداد.

3- المصادر الأساسية والمصادر الثانوية لسداد القرض.

4- أسلوب التمايز البسيط وأسلوب التمايز المتعدد.

ج- اشرح أهم الخطوات اللازمة لإعداد النماذج الخاصة بنظام تسجيل النقاط لتحليل الائتمان:

- د- ما هي أهم الشروط الواجب توافرها في الضمانات الثانوية.
- هـ- اكتب بالتفصيل عن أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تحليل القوائم المالية لعميل الائتمان.
- و- وضح أهمية فترة التحصيل ومهلة السداد وذلك عند إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للعميل.
- ز- اكتب بالتفصيل عن أهم الأساليب والنماذج الكمية التي تستخدم في تحليل الائتمان لشركات الأعمال.
- ح- ما هي أهم المحددات الخاصة باستخدام النماذج الكمية عند تحليل الائتمان.
- ط- اشرح المقصود بأسلوب تحليل ربحية عميل الائتمان بالنسبة للبنك.
- س- اكتب بإيجاز عن الموضوعات التالية:
- شخصية وسمعة العميل. - أنواع القروض. - الليبور.

تطبيقات:

- 1- توافر لديك البيانات التالية من ثلاث عملاء طالبي ائتمان شخصي من بنك النيل والمطلوب تقديم تقرير عن إمكانية رفض أو قبول كل عميل وذلك في ضوء البيانات التالية:

خصائص وبيانات العملاء :

البيان	العميل الأول	العميل الثاني	العميل الثالث
الوظيفة	مشرف عمال بمنجم فوسفات	مدير شركة استيراد وتصدير	موظف استعلامات بفندق
الجنس	رجل	رجل	امرأة
مدة العمل	6 سنوات	8 سنوات	10 سنوات
الاستقرار بالإقامة:	3 سنوات	10 سنوات	8 سنوات
السن:	30 سنة	40 سنة	35 سنة
ممتلكات العميل:	حساب جارى	حساب جارى بوليصة تأمين	حساب جارى

** فإذا علمت أن محلل الائتمان يتبع أسلوب تسجيل النقط لتحليل الائتمان ويستخدم الأوزان التالية لخصائص كل عميل:

- 1- السن: 0.01 نقطة لكل سنة أكثر من 20 سنة بحد أقصى 0.32 نقطة.
- 2- الاستقرار بالإقامة: 0.040 لكل سنة استقرار بالعمل بحد أقصى 0.42 .
- 3- الوظيفة: 0.55 للوظائف الأقل خطورة. صفر للوظائف الخطرة.
- 4- الجنس: 0.40 للمرأة، صفر للرجل.
- 5- الاستقرار بالعمل: 0.059 نقطة لكل سنة استقرار في العمل بحد أقصى 0.59 نقطة.
- 6- ممتلكات العميل: الحساب الجارى 0.45 نقطة
عقارات 0.35 نقطة بوليصة تأمين 0.19 نقطة

فإذا علمت أن اجمالي النقط المعيارية للترقية بين القرض الجيد والقرض غير الجيد هو 1.25 نقطة. فهل تقبل أو ترفض هؤلاء العملاء.

برجاء ترتيب العملاء حسب درجة الخطر وجودة كل عميل.

2- تمتلك شركة كويك سيرفيس الغذائية العديد من المحلات المنتشرة في القاهرة. وتنتهج الشركة سياسة التوسع عن طريق شراء بعض الأماكن والمحلات ذات الموقع الجيد وتقوم بتحويلها إلى فروع جديدة.

وقد قامت الشركة بالتعامل مع أكثر من بنك في الماضي وحصلت على خدمة السحب على المكشوف وقد قامت بسداد قروضها بالكامل بنجاح في الماضي. ورصيد الحساب الجارى للشركة حالياً دائن وليس مدين.

وفيما يلي الميزانية العمومية للشركة في 2016 / 12 / 31

ميزانية شركة كويك سيرفيس

في: 2016 / 12 / 1 2

الخصوم	القيمة	الأصول	القيمة
رأس المال المدفوع		أصول ثابتة:	
احتياطيات:	100000	محلات مملوكة (بالصافي)	90000
ح/ الأرباح والخسائر	60000	محلات مؤجرة (صافي)	55000
خصوم طويلة الأجل:		أثاث (صافي)	5000
قرض من موردين	10000	سيارات نقل	6000
خصوم متداولة:		أصول جارية:	
8000 دائنون	8000	مخزون	156000
7000 بنك	7000	مدينون	23000
		بنك	3000
		نقدية	2500
	15000		500
			29000
اجمالي الخصوم	185000	اجمالي الأصول	185000

فإذا علمت أن:

143000

المبيعات

100000

المشتريات

أ.د. أسامة الأنصاري	2017	5_إدارة القروض وتحليل الائتمان
---------------------	------	--------------------------------

مجمّل الربح 46000

صافي الربح قبل الضرائب 20000

وتقدمت الشركة إلى أحد البنوك التجارية بطلب للحصول على تسهيلات من خلال سحب على المكشوف بمبلغ قدره 10000 جنيه وذلك لمدة ستة شهور وذلك حتى يمكن القيام ببعض التوسعات في المحلات بتكلفة قدرها 3000 جنيه بالإضافة إلى توفير المخزون اللازم لأحد الفروع التي تستعد لبدء النشاط في الصيف حيث يشتد الطلب على محلات اخدم نفسك بنفسك.

المطلوب:

اكتب تقريراً لتحليل ائتمان هذه الشركة في ضوء البيانات المتوافرة.

3- بصفتك محلل ائتمان بأحد البنوك تقدم إليك السيد أحمد الإمام ومعه الحسابات التالية التي قام بإعدادها بنفسه. قام أحد الإمام بفتح حساب بالبنك فقط من 3 شهور. ومن خلال المقابلة مع العميل اكتشفت أنه صاحب مشروع فردي صغير يعمل بمفرده وينتج لعب أطفال صغيرة من الخشب يبيعه للمحلات مقابل 5 جنيه للقطعة. ويقوم العميل بجميع الأنشطة بمفرده (تصنيع/ بيع/ شراء) ولا يستخدم عمال معه أبداً.

حساب الأرباح والخسائر عن 6 شهور التي تنتهي في 31 /12 /2016 (جنيه)

المبيعات		2340
مواد خام مشتراة	1250	
أجور	300	
إيجار محل	400	
(-) بضاعة مخزونة غير مباعة في 31 /12 /1986	4650	
تكلفة البضاعة المباعة	3250	1400
مجمل الربح		940
مصاريف إعلان وبيع	350	
فائدة على القروض	40	
		390
صافي الربح		550

الميزانية العمومية في 2016 /12 /31 (جنيه)

الأصول:		
نقدية بالبنوك	50	
مدينون (عملاء)	100	
مخزون	3250	
ناقص الخصوم:		3400
قرض من الوالد	1000	
دائنون	1050	
		2050
صافي حق الملكية لأحمد الإمام		1350

وقد سأل العميل البنك وذلك للحصول على خدمة السحب على المكشوف بقيمة قدرها 1000 جنيه لمدة 12 شهر وذلك للمعاونة في تدعيم العمل والتوسع.

برجاء تقديم تقرير لتحليل ائتمان العميل.

4- تقدمت شركة السعد لإنتاج وتجميع الأدوات والمعدات الخاصة بأجهزة التلفزيون بطلب للحصول على قرض وذلك لتمويل رأس المال العامل اللازم لشراء مواد خام وأدوات خاصة بخطوط التجميع.

وقد قام مدير الائتمان بالبنك بإعطائك القوائم المالية التالية بصفتك محلل ائتمان وطلب تقديم تقرير تحليلي لهذه القوائم مع إبداء رأيك الشخصي عن الموقف المالي للعميل. مع المقارنة بإحدى الشركات المنافسة في السوق.

الميزانية العمومية لشركة السعد (2014 - 2016)

بيان	الشركة المنافسة 2016	2016	2015	2014
أولاً: الأصول:	%			
نقدية	5	16	12	11
أوراق القبض (عملاء)	19	41	48	22
مخزون	66	203	147	122
اجمالي الأصول المتداولة	90	260	207	155
صافي الأصول الثابتة	10	24	21	21
اجمالي الأصول	100%	284	228	176
ثانياً: الخصوم	%			
أوراق الدفع (مودرن)	2	4	10	16
تمويل خارجي	63	149	127	112
اجمالي الخصوم المتداولة	65	153	137	128
ديون طويلة الأجل	8	94	57	23
اجمالي حق الملكية	27	37	34	25
اجمالي الخصوم	100	284	228	176

قائمة الدخل لشركة السعد (2014 - 2016)

بيان	شركة المنافسة 2009 (%)	2016	2015	2014
	%			
المبيعات	100	911.7	866.2	713.4
(-) تكلفة البضاعة المباعة	70.5	745.1	706.2	592.2
اجمالي الأرباح	29.5	166.6	160	121.2
مصاريف التشغيل:				
أجور ومرتبات	17.7	54.7	60.1	46.4
مصاريف البيع	4.2	39.7	24.3	19.6
مصاريف أخرى	4.1	42.4	41.6	30
الربح التشغيلي	3.5	30.1	34	25.2
إجمالي مصاريف أخرى	0.5	22.9	21.3	15.9
الأرباح قبل الضرائب	3	7.2	12.7	9.3
الضرائب	0.4	4.4	3.9	2.4
صافي الربح	2.6	2.8	8.8	6.9

حالات عملية عن تحليل ربحية البنك من التعامل مع عميل الائتمان:

يهتم محلل الائتمان ببنك النيل التجاري باستخدام أسلوب تحليل ربحية البنك في التعامل مع عميل الائتمان (CPA) وذلك لتحديد المزايا التي يمكن أن يقدمها البنك للعميل بالإضافة إلي تسعير القروض وتسويق خدمات البنك. حصلت شركة الجيزة للمقاولات علي قرض قدرة 10 مليون جنيه مصري من بنك النيل التجاري لتمويل مشروع أسكان بمدينة الشيخ زايد. استخدمت الشركة مبلغ 8 مليون جنيه فقط خلال الفترة من 2016/1/1 وحتى 2016/12/31 من جملة القرض الممنوح للشركة.

- يتقاضى البنك 12% سعر فائدة علي الجزء المستخدم من القرض حتى 2016/12/31 وعمولة ارتباط قدرها 1% علي الجزء غير المستخدم من القرض.
المصروفات التي تحملتها الشركة لخدمة القرض: (إيرادات للبنك):

مصاريف دراسة طلب العميل وإعداد دراسة الجدوى	20000 جنيه
مصاريف استشارات قانونية	10000 جنية
مصاريف إدارة القرض	5000 جنيه
مصاريف تحويلات دولية	3000 جنيه

حسابات شركة الجيزة للمقاولات طرف البنك:

رصيد الحساب الجاري في 2016/12/31	1000000 جنيه/عائد سنوي	صفر%
شهادات الاستثمار حتى 2016/12/31	2000000 جنيه/عائد سنوي	10%

فإذا علمت أن:

- يقوم البنك بخصم احتياطات نقدية داخلية من الودائع بالشكل التالي:

15% احتياطي نقدي للحساب الجاري

10% احتياطي نقدي لشهادات الاستثمار

- نسبة رأس المال وحق الملكية إلي الأصول الخطرة (القروض) 20:1

أ.د. أسامة الأنصاري	2017	5_إدارة القروض وتحليل الائتمان
---------------------	------	--------------------------------

- معدل العائد علي حق الملكية خلال عام 2008
 - تكلفة صافي الأموال الإضافية الداخلية التي يخصصها البنك للإقراض 8% (تكلفة سعر التحويل الداخلي)

التكاليف التي تحملها البنك لخدمة حسابات العميل:

- | | |
|------------|---|
| 80000 جنية | 1- مصاريف إدارية وتشغيلية |
| 70000 جنية | 2- تكاليف خدمات قدمت للعميل |
| 50000 جنية | 3- مصاريف تحويلات خارجية للحسابات الدائنة |

المطلوب:

- 1- إعداد حسابات إيرادات البنك.
- 2- إعداد حساب التكاليف التي تحملها البنك لإدارة حسابات العملاء.
- 3- إعداد حساب صافي الأموال الإضافية التي استخدمها البنك لتمويل القروض.
- 4- أحسب صافي ربحية البنك نتيجة خدمة حسابات العميل.
- 5- إذا علمت أن نسبة صافي أرباح البنك/أجمالي التكاليف التي تحملها البنك يجب ألا تقل عن 9% حتى يمكن منح الائتمان للعميل. هل تري أن سعر الفائدة علي القرض يحقق للبنك عائد كاف أم لا، علل.....

مراجع الفصل الخامس:

- 1- A. Koutsoyiannis , Theory of Econometrics , 2nd ed., (London: Macmillan Press, 1977).
- 2- Anthony Santomero , and R.D . Watson , " Determining Optimal Standard for the Banking industry " Journal of fiancé , Vol . 32 , September 1977 , pp . 1267 – 1282.
- 3- David Cox , , Elements of Banking , (London : John Murray, 1979).
- 4- David Durand , Risk Element in Consumer Installment Financing , (New York : National Bureau of Economic Research , 1984).
- 5- David Palfrman , and Philip Ford , Elements of Banking 1&2 , (London : MacDonald and Evans,1984).
- 6- Detton L. "Predicting Loan Noncompliance ". Journal of commercial Bank Lending ,(August ,1974),PP . 28-38.
- 7-Donald E Sexton ,Jr .,"Determining Good and Bad credit Risks Among High and Low Income Families, Journal of Business ,April 1977,pp.236-239.
- 8-D. P Whiting, Mastering Banking,(London:Macmillan,1985).
- 9-D. R Mehta, Working Capital Management, (Englewood Cliffs.,N.: Prentice-Hall,1974).
- 10-Edward I . Altman, Corporate Bankruptcy in America, (Lexington:1971).
- 11- Edward I . Altman, "Financial Ratios, Discriminate Analysis ,and the Prediction of Corporate Bankruptcy, "Journal of Finance, (September,1968),Vol.23,pp.589-609.
- 12- Edward I . Altman, G. G. Hardeman , and P. Narayanan ,Zeta Analysis, A new Model to Identify Bankruptcy Risks of Corporation ", **Journal of Banking and Finance**,1977, pp. 29 – 54.
- 13-.....,Robert Avery , Robert A. Eisenbeis , and Joseph F .Sinkey , Jr. Application of classification Technique s in Business, Banking, and Finance , (Green-witch: CT : JAI Press , 1981).
- 14- Edward W . Reed ,et al .,Commercial Banking , (New Jersey , Prentice- Hall ,1980).
- 15- Fredrick C Scherr, "Using Statistics to Forecast Default", Credit and Financial Management , (9 January , 1977)PP.28-29.
- 16- George H . Hemple .,et al., Bank Management , (New York: John Willey & Sons, 1986).

-
- 17-George Vojte, J., Bank Capital Adequacy ,(New York :Citicorp,1973).
- 18- Iqbal Mathur, Introduction to Financial Management, (New York: Macmillan Publishing,1979).
- 19-James C. Van Horn, Financial Management and Policy ,(London: Prentice- Hall Int.,1977).
- 20-Joseph F .Hair, et al., Multivariate Data Analysis, (Oklahoma: Petroleum Publishing Company ,1979).
- 21-Joseph F Sinkey ,Jr. "Commercial Bank Financial Management" ,(New York : Macmillan Publishing,1983).
- 22-Maurice ,O. Joy, and John O. Tollefson , "On the Financial Application of Discriminate Analysis ", Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol .10, (December , 1975),PP . 724 -740.
- 23-Merle T Welshans , "Using Credit for Profit Making", Harvard Business Review ,Vol m45 (9 January –February ,1967), pp.141-156.
- 24- Paul E Green , Analyzing Multivariate Data , (Illinois: the Dryden Press , 1978).
- 25- Peter R .Stopher, and Multivariate Analysis for Social Scientists and Engineers ,(Toronto : Lexington Book , 1989).
- 26- Peter S Rose, and Donald R. Fraser , Financial Institution , (Texas: Business Publications 1958.
- 27- Richard Brealy, and Stewart Myers , Principles of Corporate Finance, (New York: McGraw-Hall Book Company, 1985).
- 28- Richard Handscombe, Editor, Bankers Management Handbook, (London: McGraw – 1979).
- 29- Robert A. Schwarz ," An Economic Model of Trade Credit ", Journal of Financial and Quantitative Analysis , Vol. 9 (September, 1974),pp. 643-658.
- 30- Robert Libby ,"Accounting Ratios and the Prediction of Failure : Some Behavioral Evidence " , Journal of Accounting Research, (Spring , 1985), pp. 150-161.
- 31- Stuart Valentine and Stan Mason , Banking, (London: Hodder and Stoughton ,1984).
- 32- Walter H .Buck , " Risks –Management Approach to Pricing Loans and Leases ", Journal of Commercial Bank Lending ,(April , 1979), pp. 2-15.
- 33- William F Massy, "Statistical Analysis of Relations Between Variables" , in Ronald E. Frank, Alfred A .Kuehn , and William F. Massy Quantitative Technique in Marketing Analysis, (Homewood: Richard D. Irwin , 1962), pp.95-100.
-

الفصل السادس

تقييم الأداء المالي للبنك التجاري

- 1/6 : العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للبنك.
- 2/6 : العوامل الداخلية التي تؤثر على عائد البنك.
- 3/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال.
- 4/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال والموارد المتاحة.
- 5/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك.
- 6/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملاءمة رأس المال.
- 7/6 : المؤشرات الخاصة بالربحية
- 8/6 : حالة عملية بنك الدلتا العربي.
- 9/6 : ملخص الفصل.

الفصل السادس: تقييم الأداء المالي للبنك التجاري

حتى يتمكن البنك التجاري من الحكم على كفاءة استخدام الأموال داخليا، بالإضافة إلى إعداد الخطط المالية للفترات القادمة، فهو يحتاج إلى تقييم للموقف المالي خلال الفترات السابقة وكذلك مقارنة ما هو مستهدف بالإنجاز الفعلي. وعادة يفضل مقارنة المؤشرات المالية الفعلية بمؤشرات الفترات السابقة والمؤشرات النمطية للبنوك العاملة في نفس السوق المالي والتي لها نفس خصائص البنك محل التقييم.

ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية أو الحسابات الختامية للبنك أحد أدوات التحليل التي يعتمد عليها معظم المؤسسات المالية وذلك لتحديد سلبيات وإيجابيات إنجازات البنك عن فترة مالية ماضية، وذلك كخطوة أولى نحو تخطيط أنشطة البنك المالية في المستقبل.

ويهدف هذا الفصل أساسا إلى اللقاء الضوء على أهم المؤشرات والنسب المالية التي يستخدمها البنك للحكم على كفاءة الإنجاز المالي. ويهدف البنك أساسا إلى تعظيم العائد أو الأرباح المتوقعة أو صافي العائد على الأموال المستثمرة ولذلك سيركز الكاتب على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على تحقيق عائد البنك، ولذلك سيقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية.

1/6 : العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للبنك.

2/6 : العوامل الداخلية التي تؤثر على عائد البنك.

3/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال.

4/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال والموارد المتاحة.

5/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك.

6/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملاءمة رأس المال.

7/6 : المؤشرات الخاصة بالربحية.

8/6 : حالة عملية لبنك الدلتا العربي.

9/6 : ملخص الفصل.

1/6: العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي للبنك:

يبين الشكل التالي رقم (1/6) ملخص لأهم العوامل التي تؤثر على أداء البنك ومن ثم قد تؤدي إلى زيادة الربحية أو تخفيفها.

ويلاحظ أن البنك يواجه مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي مثل:

- التغيير التكنولوجي المتوقع للخدمات التي يقدمها للبنك.

(مثل نظام الصرافة الآلية وبطاقات الائتمان).

- منافسة المؤسسات المالية الأخرى العاملة في السوق المالي.

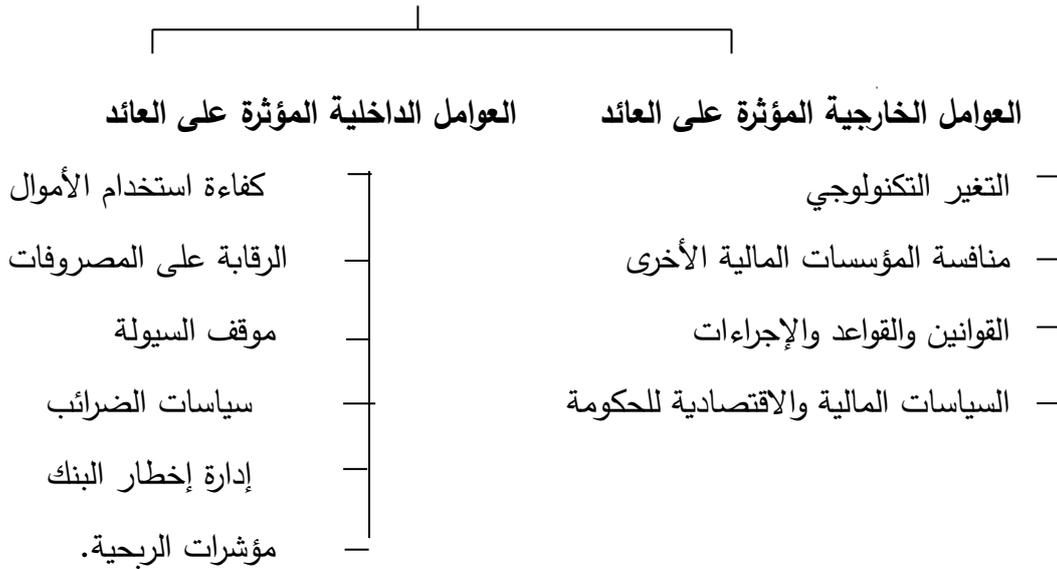
- القوانين والقواعد والإجراءات التي تطبق على الجهاز المصرفي.

- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

ويصعب على إدارة البنك التحكم في هذه العوامل الخارجية. أن أقصى ما يستطيعه البنك هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك البنك المتوقع (خاصة تركيبة محفظة الاستثمار، الأصول والخصوم) وذلك لمواجهة التطورات المتوقعة في هذه الظروف الفجائية.

شكل رقم (1 / 6)

العوامل التي تؤثر على عائد البنك
(معدل العائد على الأموال المستثمرة)

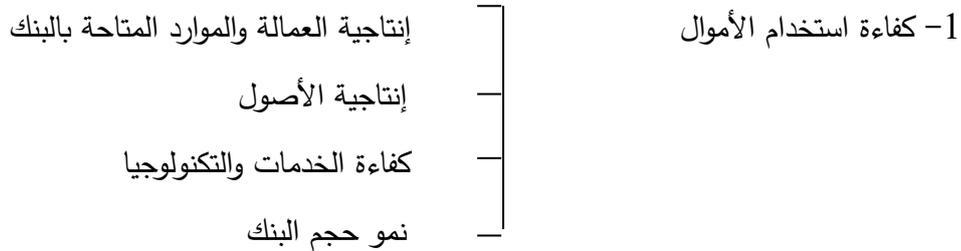


المصدر: نقلا بتصريف من:

- Peter S. Rose and Donald R. Fraser, Financial Institutions, (Texas, Business Publications, 2005), P. 183.

2 / 6 : العوامل الداخلية التي تؤثر على عائد البنك:

يواجه البنك مجموعة من العوامل الداخلية التي يمكن للإدارة أن تتحكم فيها وتوجيهها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات. وفيما يلي حصر مبسط لأهم هذه العوامل:



تكلفة فوائد الودائع	}	2- الرقابة على المصروفات
تكلفة مصادر الأموال غير الودائع		
تكلفة العمالة		
التكاليف الثابتة والمصروفات الأخرى.		
هيكل محفظة الأصول	}	3- موقف السيولة
هيكل محفظة الخصوم والودائع		
توقيت الأرباح والخسائر	}	4- سياسات الضرائب
الاستثمارات المعفاة من الضرائب		
إهلاك الأصول الثابتة		
استخدام الرافعة المالية	}	5- إدارة الخطر
جودة هيكل الأصول		
إدارة الخسائر المتوقعة على القروض والأصول.		

3/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال:

يستخدم البنك مجموعة من المؤشرات المالية وذلك للرقابة على سلوك المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وذلك بهدف تحليل الأهمية النسبية لبنود المصروفات بالبنك ومحاولة ترشيد البنود التي لها أهمية نسبية كبرى. بالإضافة، فإن من المهم السيطرة على هذه المصروفات ومحاولة عدم زيادتها حتى لا تتأثر ربحية المشروعات بذلك. وفيما يلي أهم المؤشرات التي تستخدم في الرقابة على المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال.

1/3/6 : نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

يستخدم هذا المؤشر وذلك لقياس نسبة الفوائد المدفوعة (أسعار الفائدة المدفوعة على الودائع) حسب أنواعها المختلفة بالنسبة للأصول المنتجة التي استخدمها البنك في الحصول على الفوائد المحصلة (أسعار الفائدة المحصلة من عملاء القروض). ويحدد هذا المؤشر قيمة الفوائد التي دفعت بالفعل وذلك للحصول على الأموال اللازمة للاستثمار في الأصول المنتجة.

نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة =

إجمالي الفوائد المدفوعة ÷ إجمالي الأصول المنتجة × 100

نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة = إجمالي الفوائد المدفوعة × 100

إجمالي الأصول المنتجة

**الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية
وسندات الحكومة**

**= الأصول التي تدر عائد في شكل فوائد أو إيرادات محصلة للبنك
نتيجة تخصيص موارد البنك.**

وكلما نقصت هذه النسبة خلال الفترات المختلفة يدل على قدرة البنك على الرقابة على سلوك هذه الفوائد المدفوعة مع قدرته على زيادة الأصول المنتجة.

2/3/6: نسبة الفوائد المدفوعة للودائع ومصادر الأموال غير الودائع:

يقيس هذا المؤشر نسبة إجمالي الفوائد التي دفعها البنك للودائع وكذلك لمصادر الأموال الأخرى غير الودائع وهي ودائع البنوك لدى البنك، منسوبة إلى إجمالي الأموال التي حصل عليها البنك من ودائع العملاء وودائع البنوك.

نسبة الفوائد المدفوعة للودائع ومصادر الأموال غير الودائع =
إجمالي الفوائد المدفوعة ÷ إجمالي ودائع العملاء + المستحق للبنوك × 100

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}}{\text{إجمالي ودائع العملاء + المستحق للبنوك}} =$$

وتشير هذه النسبة إلى أهمية الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي حصل عليها البنك من المصادر الخارجية (ودائع العملاء والبنوك).

ويفضل دائماً أن يحافظ البنك على هذه النسبة عند حد ثابت أو أن تقل من فترة لأخرى وذلك لأنها تعبر عن تكلفة الحصول على الأموال من المصادر الخارجية وبالتالي كلما نقصت كلما زادت الربحية واستطاع البنك أن يخصص أمواله في صورة قروض بشروط أفضل للعملاء.

3/3/6 : نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة:

يقيس هذا المؤشر نسبة الفوائد المدفوعة لودائع العملاء فقط بالنسبة لإجمالي الفوائد المدفوعة لودائع العملاء والبنوك وتفيد هذه النسبة في التعرف على الأهمية النسبية لودائع العملاء بالنسبة لإجمالي الودائع من خلال أهمية الفوائد المدفوعة للعملاء وهذه النسبة تساوى:

نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة =

إجمالي الفوائد المدفوعة لودائع العملاء ÷ إجمالي الفوائد المدفوعة × 100

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة لودائع العملاء}}{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}} =$$

4/3/6 : تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة:

يفيد هذا المؤشر في تحديد التكلفة الفعلية المدفوعة في الحصول على كل نوع من أنواع الودائع المختلفة التي تكون محفظة الودائع Deposits Portfolio حتى يمكن التعرف على أكثر الأنواع وأقلها من حيث التكلفة وتطور هذه التكلفة خلال فترات مختلفة. وفيما يلي أهم هذه المؤشرات.

- تكلفة الحصول على الودائع الجارية

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الجارية}}{\text{قيمة الودائع الجارية}} =$$

- تكلفة الحصول على الودائع الادخارية

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الادخارية}}{\text{قيمة الودائع الادخارية}} =$$

- تكلفة الحصول على شهادات الادخار

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة علي شهادات الادخار}}{\text{قيمة شهادات الادخار}} =$$

- تكلفة الحصول على الودائع الآجلة

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الآجلة}}{\text{قيمة الودائع الآجلة}} =$$

- تكلفة الحصول على شهادات الادخار

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة علي شهادات الادخار}}{\text{قيمة شهادات الادخار}} =$$

- تكلفة الحصول على الأموال من البنوك الأخرى

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة لودائع البنوك}}{\text{إجمالي قيمة المستحق للبنوك الأخرى}} =$$

والرقابة الدقيقة على سلوك كل نوع من أنواع الودائع يفيد في تخفيض التكلفة الكلية للحصول على الأموال ويعظم عائد البنك. لاحظ أنه يمكن حساب المؤشرات السابقة لكل نوع من أنواع الودائع بالعملة المحلية وكذلك بالعملة الأجنبية كل على حدة.

5/3/6 : نسبة إجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة:

بالرغم من اعتماد البنك أساسا في الحصول على الأموال اللازمة من المصادر الخارجية إلا أن هناك مصروفات أخرى يتحملها البنك بالإضافة إلى الفوائد المدفوعة. هذه المصروفات غالبا ما تندرج تحت البنود التالية:

- مرتبات وأجور ومزايا عينية للعاملين.
 - إيجارات لمباني البنك.
 - مخصصات خسائر للقروض.
 - مصروفات إدارية متنوعة.
- هذا المؤشر يقيس نسبة إجمالي المصروفات (إجمالي الفوائد المدفوعة + المصروفات الأخرى) بالنسبة للأصول المنتجة.
- نسبة إجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة
- $$= \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{100 \times \text{الأصول المنتجة}}$$

وكلما انخفضت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح البنك.

6/3/6 : نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل:

يحدد هذا المؤشر قيمة الأموال التي تستقطع من إجمالي إيرادات التشغيل لتكوين مخصص خسائر القروض.

وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اتجاه الخطر. ولا يمكن القول أن الزيادة

أو النقص تعنى ضعف في نوعية القروض إنما هذا المؤشر يمثل إدارة للأخطار الموجودة في محفظة القروض خاصة خطر عدم الدفع Default Risk أو خطر الائتمان Credit Risk ويفضل دائما التعرف على أسباب ارتفاع هذه النسبة من خلال تحليل محفظة الديون.

- نسبة مخصصات القروض إلي إجمالي إيرادات التشغيل

$$= \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} \times 100$$

علما بأن إجمالي إيرادات التشغيل = الفوائد المحصلة + الإيرادات الأخرى مثل عائد العمولات والخدمات التي يقدمها البنك.

7/3/6 : نسبة الأجور والمزايا العينية إلي إجمالي إيرادات التشغيل:

يساعد هذا المؤشر في تحديد تكلفة العمالة بالنسبة لكل جنيه إيرادات يدخل إلي البنك وتساوى هذه النسبة:

- نسبة الأجور والمزايا العينية إلي إجمالي إيرادات التشغيل

$$= \frac{\text{الأجور والمزايا العينية}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} \times 100$$

وكلما زادت هذه النسبة، زادت تكلفة عنصر العمل في عملية إنتاج الأصول المنتجة بالبنك.

8/3/6 : نسبة الضرائب إلي صافي الربح قبل الضرائب:

تعتبر الضرائب من القيود الإجبارية التي تفرضها الدولة على جميع المؤسسات المالية وبالتالي زيادة أو انخفاض قيمتها ليس له علاقة بإدارة المشروع وإنما هو قيد يتم حسابه بناءً على نسب الضريبة على الأرباح التي تفرضها الدولة.

$$\text{نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب} = \frac{\text{الضرائب المدفوعة}}{\text{صافي الأرباح قبل الضرائب}} \times 100$$

4/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال والموارد المتاحة:

تهتم هذه المؤشرات أساساً بقياس كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة وإنتاجية العمالة والأصول ويفضل دائماً عند إعداد التقييم المالي للبنك دراسة العائد الذي حصل عليه البنك نتيجة للاستثمار في كل بند من بنود محفظة القروض وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

1/4/6 : إنتاجية العامل بالبنك:

يمكن قياس إنتاجية العامل من خلال نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي عدد العاملين الدائمين بالبنك.

$$\text{إنتاجية العامل} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} \times 100$$

ويفضل دائماً زيادة هذه الإنتاجية بما يعكس أداء أفضل للعمالة.

2/4/6 : قدرة العمالة على جذب الودائع:

ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال نسبة إجمالي الودائع إلى عدد العاملين (كل الوقت)

$$\text{تكلفة الحصول على الأموال من العملاء} = \frac{\text{إجمالي ودائع العملاء}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} \times 100$$

وكلما زادت هذه النسبة زادت قدرة العمالة الدائمة على جذب الودائع للعملاء.

3/4/6 : ربحية العامل بالبنك:

بما أن عنصر العمالة العنصر الأول من عناصر الإنتاج في البنك فان كفاءة هذا العنصر تتحدد في العائد الصافي من الأرباح الذي يحققه العامل الدائم على مستوى البنك.

- ربحية العامل

$$= \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} \times 100$$

وعلى البنك أن يتأكد من زيادة ربحية العامل قبل التفكير في تعيين عمالة جديدة ويمكن أيضا حساب هذا المؤشر لكل فرع تابع وذلك لرفع كفاءة عنصر العمل والربحية لكل فرع.

4/4/6 : متوسط أجر العامل:

يسعى البنك دائما إلى زيادة الربحية مع تثبيت تكلفة عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل. ويستخدم متوسط أجر العامل كمؤشر لسلوك تكلفة عنصر العمل عبر الزمن.

- متوسط أجر العامل

$$= \frac{\text{إجمالي الأجور والمرتببات}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} \times 100$$

5/4/6 : العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية:

يقيس هذا المؤشر العائد على الاستثمارات التي يوجهها البنك إلى الأسهم والسندات ويساوى:

- العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية

$$= \frac{\text{صافي العائد المحصل من الأوراق المالية} \times 100}{\text{إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية}}$$

ومن المهم تتبع هذا العائد خلال فترات زمنية مختلفة حيث يفضل دائما زيادة هذا العائد. وانخفاض هذا المؤشر يعنى انخفاض أهمية الاستثمارات في الأوراق المالية ويجب إعادة تشكيل محفظة الاستثمارات بالبنك وذلك لتعظيم العائد النهائي المتوقع.

6/4/6 : العائد على الاستثمارات في محفظة القروض:

يمكن للبنك أن يتعرف على العائد لكل نوع من أنواع محفظة القروض أو العائد على إجمالي محفظة القروض من خلال المؤشرات التالية:

- العائد على كل نوع من أنواع محفظة القروض

$$= \frac{\text{الفوائد المحصلة لكل نوع} \times 100}{\text{إجمالي الاستثمارات في هذا النوع من القروض}}$$

ويختلف التقسيم الداخلي لمحفظة القروض وأنواعها من بنك إلى آخر كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل السابق.

- العائد على إجمالي محفظة القروض

$$= \frac{\text{الفوائد المحصلة على القروض} \times 100}{\text{إجمالي محفظة القروض}}$$

7/4/6 : العائد على الأصول المنتجة:

يشير هذا المؤشر إلى كفاءة الأصول المنتجة في توليد إيرادات للبنك. وزيادة هذا المؤشر يعنى زيادة قدرة الأصول المنتجة على توليد إيرادات. وانخفاض هذا المؤشر يعطى انطباع عن انخفاض قدرة الأصول المنتجة على توليد إيرادات للبنك.

- العائد على الأصول المنتجة

$$= \frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول المنتجة}} \times 100$$

8/4/6 : نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:

من المؤشرات الرئيسية لقياس قدرة البنك على توظيف الودائع هو مؤشر نسبة سقوف الائتمان أو نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع. يوضح هذا المؤشر حجم الأموال التي استخدمها البنك في توظيف القروض بالنسبة إلى إجمالي ودائع العملاء. وكلما زادت هذه النسبة كانت قدرة البنك على توظيف الأموال في ارتفاع مستمر.

- نسبة سقوف الائتمان

$$= \frac{\text{إجمالي محفظة قروض العملاء}}{\text{إجمالي محفظة ودائع العملاء}} \times 100$$

ويلاحظ أن أحد مؤشرات الرقابة الخاصة بالبنوك المركزية هي نسبة سقوف الائتمان، حيث تقيد قدرة البنك على التوسع في منح الائتمان بنسبة معينة. والمثال على ذلك عندما يحدد البنك المركزي، علي سبيل المثال، نسبة القروض الممنوحة للعملاء إلي إجمالي ودائع العملاء بـ 65%. في هذه الحالة يجب على البنوك ألا تتوسع في منح الائتمان بأكثر من هذه النسبة.

5/6: المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك:

يستخدم البنك التجاري أكثر من مؤشر وذلك لإدارة السيولة التي تمثل أحد الأخطار الرئيسية التي يمكن أن تواجه البنك.

وبالإضافة إلى نسبة السيولة والاحتياطي التي يطلبها البنك المركزي فإن البنوك تستخدم بعض المؤشرات الداخلية وذلك للحكم على كفاءة إدارة السيولة طبقاً لسياسات وأهداف البنك نورد منها ما يلي:

1/5/6 : نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

وتتكون الأصول السائلة من النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة المستحقة على البنوك الأخرى.

- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

$$= \frac{\text{النقدية} + \text{الأرصدة طرف البنك المركزي} + \text{المستحق علي البنوك الأخرى}}{100 \times}$$

إجمالي الأصول

ويحدد كل بنك نسبة داخلية للسيولة يجب ألا يقل عنها وألا واجه البنك أخطار عديدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

وعادة لا يفضل زيادة السيولة عن معدلاتها النمطية حتى لا يقل العائد النهائي المتوقع للبنك.

2/5/6 : نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة:**- نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة**

$$= \frac{\text{إجمالي الودائع الجارية}}{100 \times}$$

إجمالي الودائع الادخارية والآجلة

يساعد هذا المؤشر في تحديد احتياجات البنك من النقدية السائلة وذلك بناء على حجم الودائع الجارية والتي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث عملية السحب والإيداع والتقلب المستمر.

كلما زادت نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الآجلة والادخارية زادت الحاجة إلى زيادة الأرصدة السائلة والعكس صحيح. ويجب أن يكون هناك دراسة تفصيلية لسلوك الودائع الجارية لتحديد حجم الأموال المتقلبة (الودائع) وبالتالي تحديد حجم الأصول السائلة.

6/6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملائمة رأس المال:

أن جزءا أساسيا من تقييم الأداء المالي للبنك هو قياس فاعلية البنك في إدارة الأخطار المتوقعة خلال فترة حياة البنك بصفة دورية. بالإضافة، وكما سبق القول، فإن مفهوم ملائمة رأس المال يقيس كفاءة إدارة كل الأخطار التي يحتمل أن يتعرض لها البنك في المستقبل. لذلك سيركز هذا الجزء على عرض أهم المؤشرات التي تساعد إدارة البنك على قياس كفاءة إدارة الخطر.

1/6/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

سبق أن أوضحنا أن هذا المؤشر يستخدم كأحد المؤشرات التي تقيس مفهوم ملائمة رأس المال. وقد ذكرنا أن البنك يحاول الاحتفاظ عادة بهذه النسبة عند معدلات ثابتة ويتحاشى دائما أن تقل هذه النسبة عن متوسط معدلاتها في السنوات السابقة.

2/6/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع:

يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في شكل احتياطات وذلك لمقابلة الأخطار المتوقعة في جانب الخصوم خاصة خطر السحب وخطر التمويل (أخطار السيولة). ويفضل دائما أن يكون هناك نسبة معينة بين حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع لتعكس درجة الخطر في الودائع حسب تركيبته هيكل الودائع لكل بنك.

$$\text{نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

3/6/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض:

يحتفظ البنك عادة بنسبة ثابتة بين حق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض. وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض حيث يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمارات في كل نوع من أنواع محفظة القروض في شكل احتياطات وذلك لتغطية إخطار الائتمان وعدم السداد.

- نسبة حق الملكية ورأس المال إلى القروض

$$= \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} \times 100$$

4/6/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة:

من المؤشرات الأساسية التي تستخدم في قياس ملاءمة رأس المال نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة:

- نسبة رأس المال وحق الملكية إلى الأصول الخطرة

$$= \frac{\text{رأس المال وحق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}} \times 100$$

الأصول الخطرة = الأصول المنتجة - الأوراق المالية أقل من سنة

5/6/6 : خطر الائتمان:

يمكن قياس خطر الائتمان من خلال المعادلة التالية:

- مؤشر مخاطر الائتمان

$$= \frac{\text{القروض المتأخرة عن السداد}}{100 \times \text{محفظة القروض}}$$

زيادة هذه النسبة خلال سلسلة زمنية يعكس انخفاض كفاءة جهاز الائتمان في إدارة وتحليل الائتمان ومن ثم محفظة القروض حيث يفضل دائماً أن تقل هذه النسبة إلى أقل حد ممكن.

6/6/6 : خطر السيولة:

يمكن تقسيم تأثير السيولة على دفع مستحقات المودعين في الأوقات المحددة وذلك باستخدام نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع.

- مؤشر خطر السيولة

$$= \frac{\text{الأصول السائلة - المستحق للبنوك}}{100 \times \text{إجمالي الودائع}}$$

ويفضل دائماً الاحتفاظ بهذه النسبة عند حدود معينة وذلك لإدارة الأصول السائلة ولتوفير الأموال اللازمة لمقابلة تقلبات حسابات الودائع.

7/6 : المؤشرات الخاصة بالربحية:

يستخدم البنك مجموعة من المؤشرات المالية التي تقيس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة. وسنناقش في هذا الجزء أهم هذه النسبة المالية.

1/7/6 : نسبة هامش الفوائد:

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الأصول المنتجة للبنك. ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

- نسبة هامش الفوائد

$$= \frac{\text{الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة}}{100} \times 100$$

الأصول المنتجة

ويطلق على الفرق بين الفوائد المحصلة والفوائد المدفوعة (هامش الفوائد). ويفضل أن يكون هذا الفرق دائماً موجب لأنه لو أصبح سالبا يعنى خسارة البنك. وكلما زاد هذا المؤشر زادت قدرة الأصول المنتجة على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك.

2/7/6 : نسبة صافي هامش الربح:

تشير هذه النسبة إلى الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة لإجمالي إيرادات التشغيل.

ويمكن حسابها من خلال المعادلة التالية:

- نسبة صافي هامش الربح

$$= \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{100} \times 100$$

إجمالي إيرادات التشغيل

وكلما زادت هذه النسبة كلما أعطت مؤشر عن كفاءة الأداء المالي حيث إن البنك يحقق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة لإجمالي إيرادات التشغيل.

3/7/6 : نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول:

يمكن أن يطلق أيضا على هذه النسبة معدل دوران الأصول أو قدرة إجمالي محفظة الأصول بالبنك على إنتاج الإيرادات. وتقاس عن طريق:

- نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول

$$= \frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{100} \times 100$$

إجمالي الأصول

ويفضل دائماً زيادة هذا المؤشر لان هذا يعنى زيادة قدرة الأصول على توفير إيرادات للبنك.

4/7/6 : معدل العائد على إجمالي الأصول:

ويطلق على هذا المؤشر في المشروعات غير المالية معدل العائد على الاستثمار ويساوى:

- معدل العائد علي الأصول

$$= \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{100} \times 100$$

إجمالي الأصول

ويقيس هذا المؤشر ربحية إجمالي الأصول. وعادة ما تكون هذه النسبة قليلة جدا فعلى سبيل المثال متوسط معدل العائد على إجمالي الأصول في أشهر بنوك إنجلترا في حدود 1.5%.

وكلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول بالإضافة إلى ضرورة مقارنته بمتوسط هذه النسبة للبنوك ذات نفس الحجم في القطاع.

5/7/6 : الرافعة التمويلية:

تحسب الرافعة التمويلية في البنك وذلك بنسبة إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي رأس المال وحق الملكية. Equity Multiplier

- نسبة الرافعة التمويلية

$$= \frac{\text{إجمالي الأصول}}{100} \times 100$$

إجمالي رأس المال وحق الملكية

وهذه النسبة هي مقلوب نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول.

6/7/6 : معدل العائد على حق الملكية:

ويقيس هذا المؤشر معدل العائد الذي تحقق لحملة الأسهم في البنك أو العائد على مصادر الأموال الداخلية للبنك.

- معدل العائد على حق الملكية

$$= \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{100 \times}$$

حق الملكية ورأس المال

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المعايير التي يقاس بها كفاءة استخدام الأموال. ويفضل دائماً أن يعمل البنك على زيادته لتحقيق عائد يتناسب مع الأخطار التي يتحملها مساهمين البنك.

7/7/6 : معدل النمو الداخلي لرأس المال:

كما سبق أن أوضحنا في الفصل السابق فإن معدل النمو الداخلي في رأس المال يساوي: - معدل النمو الداخلي لرأس المال =

الرافعة التمويلية × العائد على إجمالي الأصول × نسبة الأرباح المحتجزة لصافي الأرباح بعد الضرائب

8/7/6 : نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:

يهتم أصحاب رأس مال البنك، خاصة حملة الأسهم، بهذا المؤشر حيث يتوقعوا الحصول على عائد مناسب من صافي الأرباح التي تتحقق في نهاية العام بالبنك. وبالطبع فإن زيادة هذه النسبة يعني أن نسبة التوزيع أفضل ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

- نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح

$$100 \times \frac{\text{الأرباح الموزعة للمساهمين}}{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}} =$$

صافي الأرباح بعد الضرائب

9/7/6: ربحية السهم EPS Earning Per Share

$$= \frac{\text{صافي الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

عدد الأسهم العادية

10/7/6: مضاعف الأرباح أو مكرر الأرباح (نسبة سعر السهم/ربحية السهم)

P/E Ratio

$$= \frac{\text{سعر السهم (حسب القيمة السوقية) Price}}{\text{ربحية السهم Earnings}}$$

E= Earnings

8/6 : حالة عملية لبنك الدلتا العربي:

يهدف هذا الجزء إلى بيان كيفية استخدام المؤشرات السابقة في تقييم الأداء المالي لأحد البنوك وذلك من خلال عرض تفصيلي للحسابات الختامية لأحد البنوك عن الأعوام 2008، 2009.

- الميزانية العمومية. - قائمة الدخل.

- بعض البيانات الإضافية من سجلات البنك الداخلية.

- بعض البيانات الخاصة بمتوسط الصناعة.

"حالة بنك الدلتا الوطني"

فيما يلي الميزانية العمومية وقائمة الدخل وبعض البيانات الإضافية لبنك الدلتا الوطني عن عامي 2015، 2016. (القيمة بالألف جنيه)

بنود الأصول	2016	2015
نقدية والمستحق على البنوك	14709	14098
استثمارات فى اوراق مالية	32101	30755
محفظه القروض		
قروض تجارية	38817	35561
قروض شخصية	32141	26938
قروض عقارية	21718	20445
اجمالى محفظه القروض	92676	82944
أصول ثابتة وأخرى	6672	5358
اجمالى الأصول	146158	133155

الخصوم وحق الملكية	2016	2015
المستحق للبنوك	3559	4117
محفظة الودائع		
ودائع جارية	40739	36108
ودائع ادخارية	6843	7185
شهادات ادخار	93350	37135
ودائع اجلة	43742	37568
اجمالي محفظة الودائع	130674	117996
خصوم أخرى	1091	950
حق الملكية ورأس المال		
رأس المال المدفوع (السهم واحد دولار)	1013	1013
الأرباح المحتجزة	8023	7281
احتياطات	1798	1798
اجمالي حق الملكية	10834	10092
اجمالي الخصوم وحق الملكية	146158	133155

قائمة الدخل (القيمة بالآلف جنيه)

بنود قائمة الدخل	2016	2016
(1) فوائد محصلة :		
استثمارات في أوراق مالية	3098	3077
قروض تجارية	4533	4965
قروض لأشخاص	4408	3929
قروض عقارية	2756	2552
(1) اجمالي الفوائد المحصلة	14795	14523
(2) الفوائد المدفوعة:		
ودائع جارية	693	547
ودائع ادخارية	376	395
شهادات ادخار	3869	4008
ودائع آجلة	4592	4431
المستحق للبنوك	248	509
خصوم أخرى	85	89
(2) اجمالي الفوائد المدفوعة	9863	1979
(3) = (1) - (2) صافي هامش الربح من الفوائد	4932	4544
(4) إيرادات أخرى		
عائد خدمات محصلة وعمولات	1061	947
إيرادات أخرى غير الفوائد	486	349
(4) اجمالي الإيرادات الأخرى	1547	1296
(5) = (3) + (4) اجمالي الدخل/الإيرادات التشغيلية	6479	5840
(6) مصروفات أخرى :		
مخصصات خسائر القروض	517	403
مرتبات ومزايا عينية	3002	2721
إيجارات	969	883
مصاريف أخرى	687	628

(6) = اجمالي المصروفات الأخرى	5175	4635
صافي الدخل/الأرباح التشغيلية قبل الضرائب (3) - (6)	1304	1205
الضرائب	102	38
صافي الربح بعد الضرائب	1202	1167
توزيعات الأرباح لأصحاب الأسهم	507	506
الأرباح المحتجزة	695	661

وفيما يلي بعض البيانات الإضافية عن البنك: (القيمة بالآلاف جنية)

بيان	2016	2015
الأصول المنتجة (استثمارات في أوراق مالية + اجمالي القروض) فترة الاستثمارات في الأوراق المالية:	124777	113699
فترة الاسترداد الاستثمارات في الأوراق المالية		
اقل من عام	15731	5458
من ستة حتى 5 سنوات	10372	10218
من 5 سنوات حتى 10 سنوات	10808	9824
الأصول الخطرة (الأصول المنتجة - أوراق مالية اقل من سنة)	119046	108241
الديون المتأخرة		
قروض تجارية	845	681
قروض أشخاص	1688	1433
قروض عقارية	436	388
ديون أخرى	3	3
عدد العاملين كل الوقت (الدائمين)	136	132
الأصول السائلة	7235	7658

نسبة الأرباح المحتجزة لصافي الأرباح القابلة للتوزيع	55%	55%
الأصول الحساسة لسعر الفائدة	70352	59766
الخصوم الحساسة لسعر الفائدة	81749	66182

أهم مؤثرات العائد - والتكلفة

للبنوك المنافسة بنفس الحجم وبنفس السوق

2016	2015	
6.11%	6.08%	1- نسبة هامش الفوائد
8.77%	8.83%	2- نسبة صافي هامش الربح
11.51%	11.55%	3- نسبة اجمالي إيرادات التشغيل لأجمالي الأصول
1.01%	1.02%	4- معدل العائد على اجمالي الأصول
14.08مرة	14.06مرة	5- نسبة الرافعة للتمويلية
14.22%	14.34%	6- معدل العائد على حق الملكية
10.07%	9.98%	7- خطر السيولة
3.12%	2.37%	8- خطر الائتمان
9.24%	9.36%	9- نسبة حق الملكية للأصول الخطرة

(1) تم إعداد هذه المؤشرات لمتوسط البنوك التي تعمل في نفس السوق والمنطقة الجغرافية ذات نفس حجم البنك والتي تعتبر أهم البنوك المنافسة لبند الدلتا العربي. المطلوب: تقييم الأداء المالي لبنك الدلتا العربي باستخدام المؤشرات المالية مع تقييم لموقف الربحية وذلك في ضوء البيانات الإضافية والنمطية عن البنوك المنافسة.

تقرير عن تقييم الأداء المالي لبنك الدلتا الوطني

يوضح التقرير التالي أهم المؤشرات التي استخدمت لقياس وتقييم الأداء المالي لبنك الدلتا العربي خلال الفترة من 2015 - 2016:

ملاحظات , التغيير + -	2016	2015	النسب والمؤشرات المالية
أولاً: الرقابة على المصروفات وتكلفة الأموال			
0.9% - هذا في صالح البنك.	7.9%	8.8%	1/1نسبة اجمالى الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة.
0.0% - تكلفة الودائع ومصادر الأموال اقل	7.3%	8.1%	2/1الفوائد المدفوعة إلى الودائع والمستحق لبنوك.
2.6% + الفوائد للودائع فى زيادة.	96.6%	94%	3/1نسبة فوائد الودائع إلى اجمالى الفوائد المدفوعة.
0.19% + زيادة بسيطة .	1.7%	1.51%	4/1نسبة فوائد الودائع الجارية إلى اجمالى الودائع الجارية.
لا يوجد تغير يذكر.	5.49%	5.5%	5/1نسبة فوائد الودائع الادخارية اى اجمالى الودائع الادخارية.
0.96% - انخفاض طفيف.	9.83%	10.79%	6/1نسبة فوائد شهادات الادخار إلى شهادات الادخار.
1.29% - انخفاض فى صالح البنك.	10.5%	11.79%	7/1نسبة فوائد الودائع الآجلة إلى الودائع الآجلة.
5.39% - انخفاض كبير فى صالح البنك.	6.97%	12.36%	8/1نسبة الفوائد المدفوعة للبنوك إلى المستحق للبنوك.

9/1 نسبة اجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة. أجمالي المصروفات = إجمالي الفوائد المدفوعة + المصاريف الأخرى	12.9%	12.1%	- 0.8% انخفاض بسيط في التكلفة.
10/1 مخصصات خسائر القروض/اجمالي إيرادات لتشغيل	2.55%	3.16%	+ 0.61% ارتفاع طفيف في المخصص
11/1 الأجور والمزايا العينية إلى اجمالي إيرادات التشغيل.	17.20%	18.37%	+ 1.17% تكلفة العمل في ارتفاع.
12/1 نسبة الضرائب الى صافي الربح قبل الضرائب	3.15%	7.82%	+ 4.67% ارتفاع كبير في نسبة الضرائب.
ثانيا: الرقابة على كفاءة استخدام الأموال:			
1/2 انتاجية العامل	1008750 ج	1074651 ج	+ 65901 زادت الإنتاجية وقد يبرر هذا ارتفاع تكلفة العمل.
2/2 نسبة الودائع /اجمالي العمال الدائمين	893909 ج	960838 ج	+ 66929 زادت قدرة العمالة على جذب الودائع
3/2 ربحية العامل	8841 ج	8838 ج	- 3 جنية الثبات تقريبا.
4/2 متوسط اجر العامل في السنة.	20613.6 ج	22073.5 ج	+ 1459.9 ارتفاع متوسط اجر العامل .
5/2 العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية.	10%	9.65%	- 0.35% انخفاض خلال عام 2009.
6/2 العائد على القروض التجارية.	13.96%	11.68%	- 2.28% انخفاض كبير.

7/2 العائد على قروض الأشخاص.	%14.59	%13.71	- 0.88 انخفاض بسيط.
8/2 ائد على القروض العقارية .	%12.5	%12.69	+ 0.19 % ارتفاع طفيف فى العائد.
9/2العائد على اجمالى محفظة القروض .	%13.8	%12.62	- 1.18 % انخفاض اجمالى عائد القروض
10/2نسبة إيرادات التشغيل إلى الأصول المنتجة.	%13.91	%13.10	- 0.81 % انخفاض طفيف.
11/2 نسبة محفظة القروض /محفظة الودائع.	%70.29	%70.92	+ 0.63 % ارتفاع طفيف.
ثالثا: الرقابة على سيولة البنك :			
1/3نسبة الأصول السائلة إلى اجمالى الأصول.	%10.6	%10.1	- 0.5 % انخفاض طفيف جدا فى السيولة.
2/3نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية الآجلة	%44.09	%45.30	+ 1021 % ارتفاع الودائع الجارية .وزيادة الحاجة إلى أصول سائلة.
رابعا : إدارة أخطار البنك وملائمة رأس المال :			
1/4نسبة حق الملكية ورأس المال الى اجمالى الأصول.	%7.58	%7.41	- 0.17 % انخفاض بسيط.
2/4نسبة حق الملكية و رأس المال إلى اجمالى الودائع	%8.55	%8.29	- 0.26 % انخفاض بسيط.
3/4نسبة حق الملكية ورأس المال لأجمالى القروض	%12.17	%11.69	- 0.48 % انخفاض بسيط .
4/4نسبة حق الملكية إلى الأصول الخطرة.	%9.30	%9.1	- 0.22 % انخفاض بسيط.
5/4خطر الائتمان	%3.02	%3.2	+ 0.18 % زيادة خطر الائتمان .

أ.د. أسامة الأنصاري

2017

6_ تقييم الأداء المالي للبنك التجاري

6/4 خطر السيولة	3.0%	2.81%	- 0.19% زيادة خطر السيولة لانخفاض نسبة الأصول السائلة.
7/4. خطر أسعار الفائدة			

خامسا : المؤشرات الخاصة بالربحية :

1/5 نسبة هامش الفوائد /الأصول المنتجة.	4%	3.95%	- 0.05% منخفضة عن متوسط القطاع .
2/5 نسبة صافي هامش الربح .	7.38%	7.36%	منخفض عن (متوسط القطاع 808%)
3/5 نسبة اجمالي إيرادات التشغيل /اجمالي الأصول.	11.88%	11.17%	- 0.07% انخفاض طفيف.
4/5 معدل العائد على اجمالي الأصول .	0.88%	0.82%	- 0.06% انخفاض بسيط في الربحية.
5/5 الرافعة التمويلية .	13.19 مرة	13.49 مرة	+ 0.3 مرة.
6/5 معدل العائد على حق الملكية.	11.56%	11.09%	انخفاض طفيف جدا.
7/5 معدل النمو الداخلي لراس المال	6.38%	6.8%	ارتفاع طفيف جدا.
5/8 ربحية السهم EPS			
5/9 نسبة سعر السهم/ربحية السهم P/E ratio			

تشير الجداول السابقة إلى الحقائق التالية:

أولاً: بالنسبة للرقابة على المصروفات وتكلفة الأموال:

يلاحظ بصفة عامة أن هناك انخفاض بسيط جدا في معظم بنود تكلفة البنك من الفوائد المدفوعة للودائع بأنواعها المختلفة باستثناء زيادة الفوائد المدفوعة للودائع الجارية بنسبة ضئيلة جدا. هناك انخفاض واضح في تكلفة الحصول على الأموال من ودائع البنوك الأخرى (المستحق للبنوك) بنسبة 5.39%.

نلاحظ أيضا أن هناك زيادة في تكلفة العمل بمقدار 1.17% وارتفاع كبير في رقم الضرائب قدره 4.67%.

ثانيا: الرقابة على كفاءة استخدام الأموال:

1- هناك زيادة واضحة في إنتاجية العامل وكذلك قدرة العمالة على جذب الودائع ومع ذلك فإن ربحية العامل لم تتغير خلال الفترة.

2- ارتفع متوسط أجر العامل بشكل ملحوظ 1460 جنيه تقريبا.

3- هناك انخفاض بسيط في معدل الفائدة المحصلة أو العائد على محفظة الأصول بالبنك وخاصة العائد على القروض التجارية وارتفاع طفيف في العائد على القروض العقارية قدره 0.19% فقط.

كان من المتوقع مع انخفاض تكلفة الحصول على الأموال من المصادر المختلفة أن العائد على الاستثمارات في الأصول يميل إلى الزيادة وهذا لم يحدث.

4- يلاحظ أن هناك نسبة ثبات في معدلات استخدام الودائع كقروض في البنك.

ثالثا: الرقابة على سيولة البنك:

يلاحظ ثبات الأهمية النسبية للأصول السائلة خلال الفترة بالرغم من زيادة نسبة الودائع الجارية بمقدار 1.21% وزيادة الحاجة إلى أصول سائلة.

رابعا: إدارة أخطار البنك وملاءة رأس المال:

يلاحظ أن هناك انخفاضا بسيطا في المؤشرات الخاصة بملاءة رأس المال مع ارتفاع طفيف في خطر الائتمان نتيجة زيادة نسبة القروض المتأخرة بالنسبة لإجمالي محفظة القروض. وهناك أيضا مؤشر لانخفاض سيولة البنك وملاءة رأس المال عن مؤشرات القطاع.

خامسا: تقييم ربحية البنك:

1- يلاحظ أن نسبة هامش الفوائد لم تتغير تقريبا ولكنها أقل من متوسط القطاع

وهذا يعنى أن البنك عليه أن يحسن هامش الفوائد.

2- يلاحظ أيضا انخفاض نسبة صافي هامش الربح عن متوسط القطاع.

3- هناك انخفاض قدره 0.06% في معدل العائد على إجمالي الأصول وانخفاض قدره 0.19% عن متوسط القطاع في عام 2016 وهذه الحقيقة تجعلنا نقترح أن البنك يجب أن يزيد من القدرة الإيرادية للاستثمارات وذلك حتى يستطيع أن يحسن من العائد على إجمالي الأصول.

4- هناك انخفاض واضح في معدل العائد على حق الملكية عن مستوى القطاع قدره 3.13% في عام 2016.

التقرير النهائي:

هناك تغييرات طفيفة في إنجاز بنك الدلتا العربي في عام 2015 عن عام 2016 وأهم الملاحظات انخفاض نسب الربحية عن متوسط القطاع وكذلك المؤشرات الخاصة بإدارة الخطر وملاءمة رأس المال ولذلك فإن استمرار الأداء المالي للبنك بنفس النمط قد يعرضه للخطر في المستقبل بالإضافة إلى احتمال انخفاض الربحية والعائد على الاستثمار في الأصول؛ لذلك يجب إعادة النظر في محفظة الاستثمار وكذلك في أسلوب إدارة الخطر وملاءمة رأس المال.

"حالة بنك أبو الهول التجاري"

فيما يلي الميزانية العمومية وقائمة الدخل وبعض البيانات الإضافية لبنك أبو الهول التجاري عن الفترة (2014-2016) (القيمة بالألف جنيه)

بنود الأصول	2016	2015	2014
نقدية والمستحق على البنوك	5700	5600	5100
استثمارات في أوراق مالية	14100	14500	12900
اجمالي محفظة القروض	29600	25100	22000
أصول ثابتة وأخرى	1600	800	1500
اجمالي الأصول	51000	46000	41500
الخصوم وحق الملكية			
المستحق للبنوك	500	600	500
محفظة الودائع			
ودائع جارية	16000	15000	14000
ودائع ادخارية	23000	22000	19000
شهادات ادخار	5200	4600	4300
ودائع آجلة	800	400	700
اجمالي محفظة الودائع	45000	42000	38000
حق الملكية ورأس المال			
رأس المال المدفوع (السهم واحد دولار)	650	650	600
الأرباح المحتجزة	1400	1200	1100
احتياطيات	2550	1250	900
اجمالي حق الملكية	4600	3100	2600

خصوم أخرى	900	300	400
اجمالي الخصوم وحق الملكية	51000	46000	41500
عدد الأسهم العادية	108000	108000	100000
سعر السهم بالسوق	25	23	20

بنود قائمة الدخل	2016	2015	2014
(1) فوائد محصلة :			
استثمارات في أوراق مالية	900	700	600
فوائد محصلة علي القروض	3100	2400	2000
(1) اجمالي الفوائد المحصلة	4000	3100	2600
(2) اجمالي الفوائد المدفوعة للعملاء والبنوك	1700	1300	1300
(2) اجمالي الفوائد المدفوعة	1700	1300	1300
(3) = (1) - (2) صافي هامش الربح من الفوائد	2300	1800	1300
(4) اجمالي الإيرادات الأخرى	300	300	200
(5) = (3) + (4) إجمالي الدخل/الإيرادات التشغيلية	2600	2100	1500

(القيمة بالآلف جنيهه) تابع قائمة الدخل

(6) مصروفات أخرى :			
مخصصات خسائر القروض	200	200	100
أجور ومزايا عينية	800	600	500
مصروفات إدارية	250	200	200
مصروفات تسويقية	600	500	300
(6) اجمالي المصروفات الأخرى	1850	1500	1100

(7) = (5) - (6) صافي الدخل / الأرباح قبل الضرائب	750	600	400
الضرائب	100	100	50
صافي الربح بعد الضرائب	650	500	350
توزيعات الأرباح لأصحاب الأسهم	390	300	210
الأرباح المحتجزة	260	200	140

وفيما يلي بعض البيانات الإضافية عن البنك: (القيمة بالآلف جنيه)

بيانات إضافية عن البنك	2016	2015	2014
الأصول المنتجة (استثمارات في أوراق مالية + إجمالي القروض)	43700	39600	34900
الأصول الخطرة = الأصول المنتجة - أوراق مالية أقل من سنة	43700	39600	34900
الديون المتأخرة	1000	900	700
عدد العاملين كل الوقت (الدائمين)	65	60	50
الأصول السائلة	3100	3200	3000
نسبة الأرباح المحتجزة لصافي الأرباح القابلة للتوزيع	%40	%40	%40
الأصول الحساسة لسعر الفائدة	28000	25000	23000
الخصوم الحساسة لسعر الفائدة	26000	24000	22000

أهم مؤثرات العائد - والتكلفة للبنوك المنافسة بنفس الحجم وبنفس السوق

	2016
1- نسبة هامش الفوائد	%5
2- نسبة صافي هامش الربح	%12
3- نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول	%9
4- معدل العائد على إجمالي الأصول	%1.8
5- نسبة الرافعة للتمويلية	12 مرة
6- معدل العائد على حق الملكية	%14
7- خطر السيولة	%10
8- خطر الائتمان	%3
9- نسبة حق الملكية للأصول الخطرة	%9
10- خطر حساسية أسعار الفائدة	1
11- ربحية السهم EPS	2.5 جنيه
12- سعر السهم بالسوق/ربحية السهم P/E	8

المطلوب :

1. أعداد تقرير لتقييم الأداء المالي لبنك أبو الهول التجاري.

2. حدد مدى كفاءة البنك في إدارة الأخطار وتطبيق مفهوم ملائمة رأس المال.

لا يستخدم البنك المركزي سياسة الائتمان للحد من توظيف الأموال ويسمح للبنك باستخدام ودائع العملاء والبنوك وتخصيصها في صورة أوراق مالية وكذلك قروض. ما هو تأثير هذه السياسة على كفاءة استخدام الأموال بالبنك.

تقرير عن تقييم الأداء المالي لبنك أبو الهول المصري

يوضح التقرير التالي أهم المؤشرات التي استخدمت لقياس وتقييم الأداء المالي لبنك أبو الهول المصري خلال الفترة من 2014 - 2016:

النسب والمؤشرات المالية	2016	2015	2014	ملاحظات التغير - +
أولاً: الرقابة على المصروفات وتكلفة الأموال				
1/1نسبة اجمالي الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة.				
2/1الفوائد المدفوعة إلى الودائع والمستحق لبنوك.				
3/1نسبة فوائد الودائع إلى اجمالي الفوائد المدفوعة.				
4/1نسبة فوائد الودائع الجارية إلى اجمالي الودائع الجارية.				
5/1 نسبة فوائد الودائع الادخارية الى اجمالي الودائع الادخارية.				
6/1 نسبة فوائد شهادات الادخار إلى شهادات الادخار.				
7/1نسبة فوائد الودائع الآجلة إلى الودائع الآجلة.				
8/1نسبة الفوائد المدفوعة للبنوك إلى المستحق للبنوك.				
9/1نسبة اجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة.				
أجمالي المصروفات = إجمالي الفوائد المدفوعة + المصاريف الأخرى				
10/1مخصصات خسائر القروض/اجمالي إيرادات لتشغيل				
11/1 الأجور والمزايا العينية إلى اجمالي إيرادات التشغيل.				
12/1 نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب				

ثانيا :الرقابة على كفاءة استخدام الأموال:				
				1/2انتاجية العامل
				2/2نسبة الودائع /اجمالي العمال الدائمين
				3/2ربحية العامل
				4/2متوسط اجر العامل في السنة.
				5/2العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية.
				العائد على القروض التجارية.
				7/2العائد على قروض الأشخاص.
				8/2ائد على القروض العقارية .
				9/2العائد على اجمالي محفظة القروض .
				10/2نسبة إيرادات التشغيل إلى الأصول المنتجة.
				11/2 نسبة محفظة القروض /محفظة الودائع.
				ثالثا : الرقابة على سيولة البنك :
				1/3نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول.
				2/3نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية الآجلة
				رابعا : إدارة أخطار البنك وملائمة راس المال :
				1/4نسبة حق الملكية وراس المال إلى اجمالي الأصول.
				2/4نسبة حق الملكية و راس المال إلى اجمالي الودائع
				3/4نسبة حق الملكية وراس المال لأجمالي القروض

				4/4نسبة حق الملكية إلى الأصول الخطرة.
				5/4خطر الائتمان
				6/4 خطر السيولة
				7/4. خطر أسعار الفائدة
خامسا : المؤشرات الخاصة بالربحية :				
				1/5نسبة هامش الفوائد /الأصول المنتجة.
				2/5نسبة صافى هامش الربح .
				3/5 نسبة اجمالي إيرادات التشغيل /اجمالي الأصول.
				4/5معدل العائد على اجمالي الأصول .
				5/5 الرافعة التمويلية .
				6/5 معدل العائد على حق الملكية.
				7/5معدل النمو الداخلي لراس المال
				8/5. ربحية السهم EPS
				9/5نسبة سعر السهم/ربحية السهم P/E ratio

تقرير تحليلي تفصيلي عن التحليل المالي وتقييم الأداء لبنك أبو الهول التجاري:
أولاً: تقرير عن إدارة المصروفات:

.....
.....
.....
.....

ثانياً: تقرير عن كفاءة استخدام الأموال:

.....
.....
.....

ثالثاً: تقرير عن إدارة السيولة:

.....
.....
.....

خامساً: تقرير عن ربحية البنك:

.....
.....
.....

سادساً: تقرير عام عن الأداء المالي لبنك أبو الهول التجاري:

.....
.....
.....

9/6 : ملخص الفصل:

ناقش هذا الفصل بالتفصيل أهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على صافي العائد المتوقع للبنك. تم أيضا استعراض أهم المؤشرات الخاصة بتقييم الأداء المالي للبنك من خلال:

- التعرف على سلوك المصروفات وتكلفة الحصول على الأموال.
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال والعائد على الاستثمار.
- إدارة سيولة البنك.
- إدارة الخطر وملاءمة رأس المال.
- تحليل ربحية البنك.

ولقد تم توضيح كيفية استخدام هذه المؤشرات من خلال حالة عملية تفصيلية لأحد البنوك التجارية.

وأخيرا، فإن الاستفادة الأساسية لهذا التحليل بالنسبة للبنك هو التعرف على أهم نواحي القصور في إنجاز الفترة الماضية بهدف أعداد الخطة المالية للبنك عن الفترات المستقبلية. ويلاحظ أن القيام بعملية التحليل المالي بالبنك تتم بصفة دورية على الأقل مرة كل شهر وذلك لخطورة حدوث خلل أو قصور في الأداء المالي بالبنك الأمر الذي ينعكس على نجاح أداء البنك.

ملخص مؤشرات التحليل المالي للبنك التجاري

3 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على المصرفان وتكلفة الحصول على الأموال:

1/3 : نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}}{\text{إجمالي الأصول المنتجة}} = \text{نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة}$$

الأصول المنتجة = إجمالي القروض + الاستثمارات في الأوراق المالية وسندات الحكومة

= الأصول التي تدر عائد في شكل فوائد أو إيرادات محصلة للبنك نتيجة تخصيص موارد البنك.

2/3 : نسبة الفوائد المدفوعة للودائع ومصادر الأموال غير الودائع:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}}{\text{إجمالي وِدَائِعِ الْعَمَلَاءِ + الْمَسْتَحَقُّ لِلْبَنْكِ}} =$$

3/3 : نسبة فوائد الودائع إلى إجمالي الفوائد المدفوعة:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة للودائع}}{\text{إجمالي الفوائد المدفوعة}} =$$

4/3 : تكلفة الحصول على الودائع بأنواعها المختلفة:

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الجارية}}{\text{قيمة الودائع الجارية}} = \text{تكلفة الحصول على الودائع الجارية}$$

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الادخارية}}{\text{قيمة الودائع الادخارية}} = \text{تكلفة الحصول على الودائع الادخارية}$$

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة علي شهادات الادخار}}{\text{قيمة شهادات الادخار}} = \text{تكلفة الحصول على شهادات الادخار}$$

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة للودائع الآجلة}}{\text{قيمة الودائع الآجلة}} = \text{تكلفة الحصول على الودائع الآجلة}$$

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة علي شهادات الادخار}}{\text{قيمة شهادات الادخار}} = \text{تكلفة الحصول على شهادات الادخار}$$

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المدفوعة لوّدائع البنوك الأخرى}}{\text{إجمالي قيمة المستحق للبنوك الأخرى}} = \text{تكلفة الحصول على الأموال من البنوك الأخرى}$$

5/3 : نسبة إجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{\text{الأصول المنتجة}} = \text{نسبة إجمالي المصروفات إلى الأصول المنتجة}$$

6/3 : نسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل:

$$100 \times \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} = \text{نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي إيرادات التشغيل}$$

إجمالي إيرادات التشغيل = الفوائد المحصلة + الإيرادات الأخرى مثل عائد العمولات والخدمات التي يقدمها البنك.

صافي أرباح/الدخل التشغيلي = هامش إيرادات الفوائد (الفوائد المحصلة-الفوائد المدفوعة) + الإيرادات الأخرى مثل عائد العمولات والخدمات التي يقدمها البنك.

7/3 : نسبة الأجور والمزايا العينية إلى إجمالي إيرادات التشغيل:

$$100 \times \frac{\text{الأجور والمزايا العينية}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} =$$

8/3 : نسبة الضرائب إلى صافي الربح قبل الضرائب:

$$100 \times \frac{\text{الضرائب المدفوعة}}{\text{صافي الأرباح قبل الضرائب}} =$$

4 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على كفاءة استخدام الأموال والموارد المتاحة:

1/4 : إنتاجية العامل بالبنك:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} =$$

2/4 : قدرة العمالة على جذب الودائع: نسبة إجمالي الودائع إلى عدد العاملين (كل الوقت)

- تكلفة الحصول على الأموال من العملاء

$$100 \times \frac{\text{إجمالي ودائع العملاء}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} =$$

3/4 : ربحية العامل بالبنك:

- ربحية العامل

$$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} =$$

4/4 : متوسط أجر العامل:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الأجور والمرتببات}}{\text{عدد العاملين (كل الوقت)}} =$$

5/4 : العائد على الاستثمارات في الأوراق المالية:

$$100 \times \frac{\text{صافي العائد المحصل من الأوراق المالية}}{\text{إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية}} =$$

6/4 : العائد على الاستثمارات في محفظة القروض:

- العائد علي كل نوع من أنواع محفظة القروض

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المحصلة لكل نوع}}{\text{إجمالي الاستثمارات في هذا النوع من القروض}} =$$

- العائد علي إجمالي محفظة القروض

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المحصلة علي القروض}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} =$$

7/4 : العائد على الأصول المنتجة:

- العائد علي الأصول المنتجة

$$100 \times \frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول المنتجة}} =$$

8/4 : نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع:

- نسبة سقوف الائتمان

$$100 \times \frac{\text{إجمالي محفظة قروض العملاء}}{\text{إجمالي محفظة ودائع العملاء}} =$$

5: المؤشرات الخاصة بالرقابة على سيولة البنك:

1/5 : نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: الأصول السائلة = النقدية والمستحق علي البنوك

$$100 \times \frac{\text{النقدية} + \text{الأرصدة طرف البنك المركزي} + \text{المستحق علي البنوك الأخرى}}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

2/5 : نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع الادخارية والآجلة}} =$$

6 : المؤشرات الخاصة بالرقابة على أخطار البنك وملائمة رأس المال:

1/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الأصول:

$$100 \times \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

2/6: نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع:

$$100 \times \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي الودائع}} =$$

3/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال لإجمالي القروض:

$$100 \times \frac{\text{حق الملكية ورأس المال}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} =$$

إجمالي محفظة القروض

4/6 : نسبة حق الملكية ورأس المال إلى الأصول الخطرة:

$$100 \times \frac{\text{رأس المال وحق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة (الأصول المنتجة - الأوراق المالية أقل من سنة)}}$$

الأصول الخطرة (الأصول المنتجة - الأوراق المالية أقل من سنة)

5/6 : خطر الائتمان:

- مؤشر مخاطر الائتمان

$$100 \times \frac{\text{القروض المتأخرة عن السداد}}{\text{محفظة القروض}}$$

محفظة القروض

6/6 : خطر السيولة:

- مؤشر خطر السيولة

$$100 \times \frac{\text{الأصول السائلة - المستحق للبنوك}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

إجمالي الودائع

7/4. خطر أسعار الفائدة:

= الأصول ذات أسعار الفائدة الحساسة

الخصوم ذات أسعار الفائدة الحساسة

7 : المؤشرات الخاصة بالربحية:

1/7 : نسبة هامش الفوائد:

$$100 \times \frac{\text{الفوائد المحصلة - الفوائد المدفوعة}}{\text{الأصول المنتجة}} =$$

2/7 : نسبة صافي هامش الربح:

$$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}} =$$

3/7 : نسبة إجمالي إيرادات التشغيل لإجمالي الأصول:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي إيرادات التشغيل}}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

4/7 : معدل العائد على إجمالي الأصول:

$$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} =$$

5/7 : الرافعة التمويلية:

$$100 \times \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{إجمالي رأس المال وحق الملكية}} =$$

6/7 : معدل العائد على حق الملكية:

- معدل العائد على حق الملكية

$$100 \times \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حق الملكية ورأس المال}} =$$

7/7 : معدل النمو الداخلي لرأس المال:

= الرافعة التمويلية × العائد علي إجمالي الأصول × نسبة الأرباح المحتجزة لصافي الأرباح بعد الضرائب

8/7 : نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح:

$$100 \times \frac{\text{الأرباح الموزعة للمساهمين}}{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}} =$$

صافي الأرباح بعد الضرائب

9/7: ربحية السهم EPS Earning Per Share

$$= \frac{\text{صافي الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

عدد الأسهم العادية

10/7: مضاعف الأرباح أو مكرر الأرباح (نسبة سعر السهم/ربحية السهم) P/E Ratio

$$= \frac{\text{سعر السهم (حسب القيمة السوقية)} (P = \text{Price})}{\text{ربحية السهم} (E = \text{Earnings})}$$

ربحية السهم E= Earnings

مراجع الفصل السادس:

- 1- George H. Hemple , et al ., Banks Management, (New York , John Wiley & Sons , 2011)
- 2- John A . Haslem , A statistical Analysis of the relative Profitability of Commercial Banks , Journal of Finance , Vol . 33, May 1968.
- 3- Joseph F . Sinkey, commercial Bank Financial Management, (U.S.A, Macmillan publishing, 2012)
- 4- Paul F . . Jessup , Modern Bank Management , (New York, West Publishing, 2012).
- 5- Peter S. Rose and Donald R . Fraser , Financial Institutions, (Texas, Business publications, 2013).

الفصل السابع

إدارة الأصول والخصوم والتخطيط المالي للبنك التجاري

الأهداف التعليمية للفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- شرح لأهمية مفهوم التخطيط الاستراتيجي المالي للبنك التجاري.
 - توضيح لأسلوب البرمجة الخطية في التنبؤ بالقوائم المالية للبنك التجاري.
 - عرض بعض الحالات العملية لأهمية إعداد الميزانية العمومية للبنك التجاري.
- 1/7 . مقدمة عن أسلوب البرمجة الخطية.
- 2/7 . المحددات والقيود التي يعمل في ظلها البنك
- 3/7 . مثال مبسط لشرح استخدام مفهوم البرمجة الخطية في التخطيط المالي للبنك.
- 4/7 . حالة عملية تفصيلية لاستخدام أسلوب البرمجة الخطية في تخطيط وإعداد الميزانية العمومية التقديرية.

إدارة الأصول والخصوم والتخطيط المالي للبنك التجاري

المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على أحد الموضوعات الهامة الخاصة بإعداد الخطة المالية للبنك عن الفترات المالية القادمة مع تقدير لأهم مكونات محفظة الأصول والخصوم وكذلك ربحية البنك المتوقعة.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك اختلافا كليا وجذريا بين أعداد الميزانية العمومية التقديرية للمشروعات التجارية والصناعية وبين إعداد هذه الميزانية للمؤسسة المالية وخاصة البنك. والسبب في ذلك يرجع إلى أن البنك يعمل في ضوء قواعد وإجراءات ومحددات داخلية وخارجية تؤثر في تحديد حجم نشاط البنك المتوقع وخاصة ظروف العرض والطلب.

قام العديد من الكتاب بمحاولات لإيجاد أفضل الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن أن تستخدم لتقدير بنود الأصول والخصوم المتوقعة. ومن أسهل وأفضل الأساليب التي استخدمت في الواقع العملي أسلوب البرمجة الخطية **Liner Programming**. باقي المحاولات التي ظهرت في مجال دراسات البنوك تعتبر دراسات ونماذج نظرية لم تظهر أي حقائق عملية يمكن الاستناد عليها وذلك عند القيام بتقدير محفظة الأصول والخصوم للبنك وبالتالي فإن المجال مفتوح للباحثين لتطوير أسلوب البرمجة الخطية والأساليب الإحصائية والرياضية لتقديم مجالات ونماذج للتطبيق في الواقع العملي.

1/7 مقدمة عن أسلوب البرمجة الخطية **Linear Programming**

يعد أسلوب البرمجة الخطية من أحد أساليب بحوث العمليات **Operations Research** التي تعالج مشاكل اتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بتخصيص الموارد المتاحة ويهتم هذا الأسلوب في اتخاذ قرار تخصيص الموارد المتاحة والمحدودة في

ضوء البدائل المتاحة وبالشكل الذي يحقق الاستفادة القصوي من هذه الموارد.

وتفترض البرمجة الخطية أن العلاقة بين المتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما، هي علاقة خطية Linear ومن ثم يمكن التعبير عن الظاهرة والمتغيرات المؤثرة فيها بعدد من المعادلات الرياضية التي يتم حلها بحثاً عن القيمة الأمثل للتشغيل أو تخصيص الموارد.

ويساعد أسلوب البرمجة الخطية الإدارة على تحديد الخطة الأمثل من بين عدد من الخطط البديلة. فهي طريقة لتحديد كيفية الاستفادة من الموارد النادرة والمحدودة بتوجيهها للاستخدامات التي تحقق أقصى فاعلية (أقصى ربح أو أقل تكلفة).

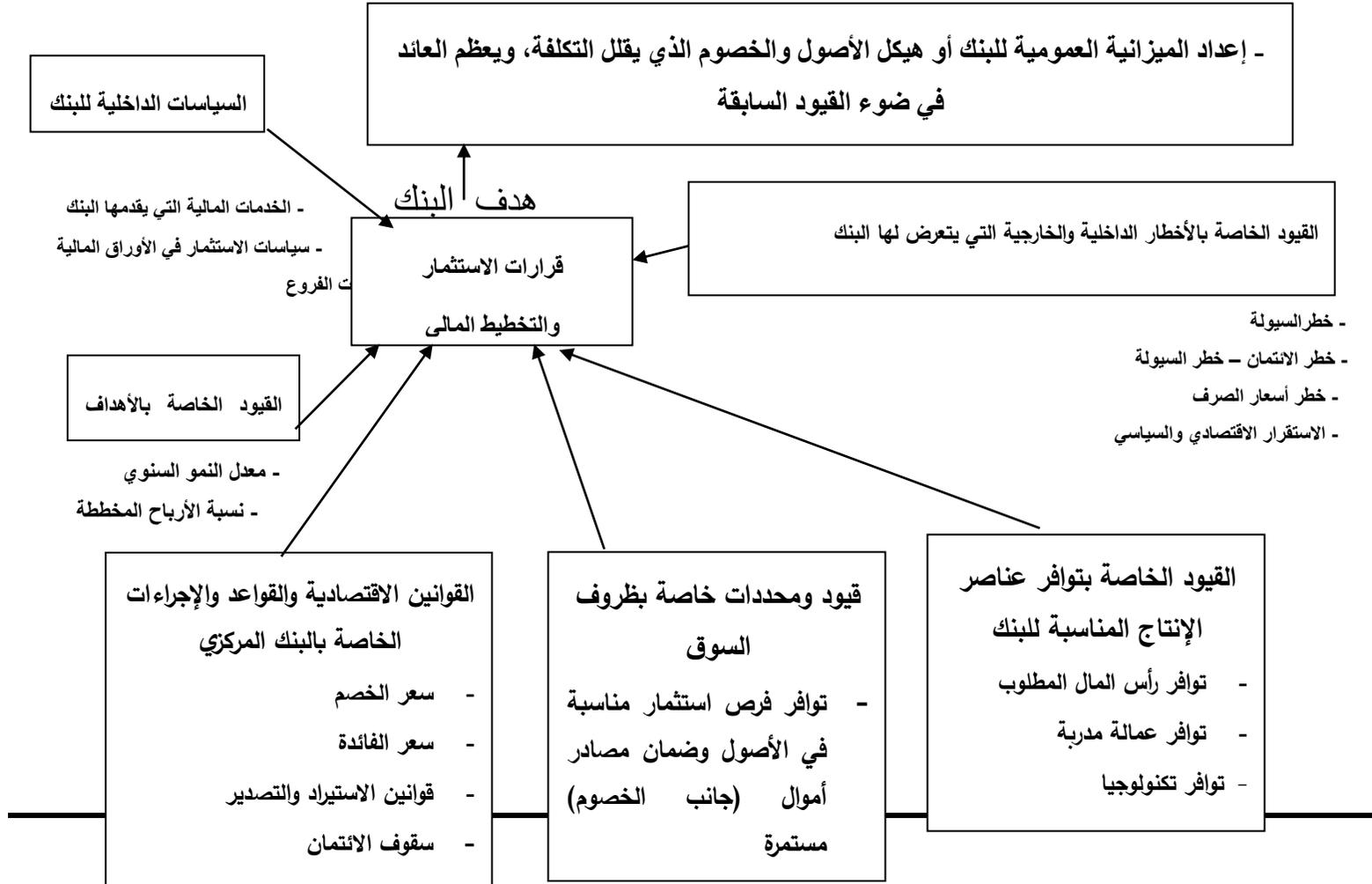
يستخدم هذا الأسلوب لتحقيق هدف معين للإدارة، لكن عادة ما تواجه الإدارة عند تحقيق الهدف مجموعة من القيود الداخلية والخارجية التي تحد من قدراتها على اتخاذ القرار.

ومن الاستخدامات الحيوية الحديثة لأسلوب البرمجة الخطية عملية إعداد الميزانية العمومية التقديرية للبنك حيث يحدد الأسلوب الطريقة الأمثل لتوزيع الموارد المتاحة على بنود الأصول بالشكل الذي يعظم الربح وفي ضوء التكلفة والعائد المتوقع. والهدف من استخدام هذا الأسلوب هو بناء نموذج يمثل ما يحدث في الواقع العملي ويعكس المحددات أو القيود Constraints التي يعمل في ظلها البنك والتي تؤثر في عملية إعداد الخطة المالية وخاصة الميزانية العمومية التقديرية (محفظة الأصول والخصوم).

2/7 المحددات والقيود التي يعمل في ظلها البنك:

يبين الشكل التالي أهم القيود والمحددات الداخلية والخارجية التي يعمل في ظلها البنك والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تخصيص الموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال قد لا يستطيع البنك أن يخصص كل مصادر الأصول من الودائع في صورة قروض حيث يلزمه البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطي نقدي ثم يجب تخصيص نسبة معينة من الودائع فقط في صورة قروض.

إطار عام للقيود والمحددات التي تؤثر في إعداد الخطة



إذن البنك ليس حرًا في اتخاذ قرارات الاستثمار بل يتأثر بالقيود الخارجية. ويتلخص مفهوم البرمجة الخطية في تحويل القيود التي يمكن أن تترجم في شكل كمي في صورة معادلات، أو متباينات، تعكس هذه العلاقات المتداخلة بين بنود الأصول والخصوم وكذلك القيود التي تؤثر على البنك. وحتى يمكن تبسيط أساسيات استخدام هذا الأسلوب في التخطيط المالي للبنك سنستخدم المثال المبسط التالي:

3/7 مثال مبسط لشرح استخدام مفهوم البرمجة الخطية في التخطيط المالي للبنك:

يشرح هذا الجزء نموذج مبسط بالرسم البياني وذلك لإدارة محفظة الأصول والخصوم وتخطيط ربحية البنك التجاري باستخدام أسلوب البرمجة الخطية⁽¹⁾. تم إعداد هذا النموذج أو المثال فقط لتوضيح استخدام البرمجة الخطية وبغرض الشرح فقط. يمثل هذا الجزء شرح تفصيلي وأمثلة وحالات عملية تظهر الجوانب المختلفة للقيود الداخلية والخارجية التي يواجهها البنك.

1- القيد الخاص بميزانية البنك يأخذ الشكل التالي:-

$$\begin{aligned} \text{هيكل الأصول} &= \text{هيكل الخصوم} \\ \text{س}1 + \text{س}2 &= \text{س}3 + \text{س}4 + \text{س}5 + \dots \dots (1) \end{aligned}$$

(1) المصدر الأساسي لهذا الجزء:

- Broaddus, Alfred, "Linear Programming : Approach to Bank Portfolio Management. "Monthly Review, Federal Reserve Bank of Richmond (November, 1972).
- Sinkey, Joseph F., Jr., Commercial Bank Financial Management, (New York, Macmillan Publishing, 1983).

Equality

ويعتبر هذا القيد في صورة متساوية
حيث يساوى الطرف الأيمن الطرف الأيسر
أي أن إجمالي الأصول يجب أن يساوى إجمالي الخصوم

جانب الأصول	{	الأوراق المالية = 1س
		محفظة القروض = 2س
جانب الخصوم	{	الودائع الجارية = 3س
		الودائع الآجلة = 4س
		رأس المال = 5س

ويمكن تمثيل العائد من الاستثمار في الأوراق المالية س¹ ب (ر¹) والعائد من القروض س² ب (ر²) وبفرض أن تكلفة الودائع ورأس المال تساوي صفر فإن إيرادات البنك (د) يساوي.

$$د \text{ (إيرادات البنك)} = س^1 ر^1 + س^2 ر^2 \dots (2) \text{ أي أن إيرادات البنك} =$$

الاستثمارات في الأوراق المالية × عائد الاستثمار في الأوراق المالية + القروض × العائد من القروض.

Objective Function ويطلق على المعادلة السابقة دالة الهدف

ويهدف البنك إلى تعظيم الدخل أو الربح وذلك أخذاً في الاعتبار القيود والمحددات التالية:

1- المحدد الخاص بالميزانية حيث إن إجمالي الخصوم يساوي 100 مليون دولار.

:: لا يستطيع البنك تخصيص أكبر من هذا المبلغ في جانب الأصول.

:: إجمالي الأصول أقل 100 ≥ من أو تساوي

:: س¹ + س² ≥ 100 (3)

حيث س¹ = الأوراق المالية

س² = محفظة القروض

ويعتبر هذا القيد في صورة متباينة Inequality حيث إن قيمته (س¹ + س²) ليست محدده قطعياً ويمكن تأخذ أي قيمة أما 100 أو أقل

2- القيد الخاص بسيولة البنك:

إذا اعتبرنا أن الاستثمارات في الأوراق المالية تمثل جانب الأصول السائلة للبنك، فيجب على البنك الاحتفاظ بـ 30% على الأقل من إجمالي الأصول (س¹ + س²) في صورة أصول سائلة.

$$.: \text{س}^1 \text{ أكبر } \leq 0.30 \text{ (س}^1 + \text{س}^2)$$

≤ من أو تساوي

$$\leq 0.43 \text{ س}^2 \text{ (4)}$$

$$* \text{ وذلك لأن س}^1 \leq 0.30 \text{ س}^1 + 0.30 \text{ س}^2$$

$$\text{س}^1 - 0.30 \text{ س}^1 \leq 0.30 \text{ س}^2$$

$$0.70 \text{ س}^1 \leq 0.30 \text{ س}^2$$

$$.: \text{س}^1 \leq 0.70 / 0.30 \text{ س}^2$$

$$.: \text{س}^1 \leq 0.43 \text{ س}^2$$

وهذا القيد في صورة متباينة أكبر من أو تساوي

3- القيد الخاص بحجم محفظة القروض:

يجب ألا يقل حجم الاستثمارات في محفظة القروض عن 35 مليون دولار.

$$.: \text{س}^2 \leq 35 \text{ (5)}$$

أي أن حجم محفظة القروض أكبر من أو تساوي 35 مليون دولار

وهذا القيد في صورة متباينة أكبر من أو يساوي

ويمكن تمثيل المحددات السابقة بالرسم البياني
بالأشكال التالية:

(أ) القيد الخاص بإجمال الميزانية وقيمة الأصول:

$$س^1 + س^2 \geq 100$$

تحويل المتباينة إلى معادلة صفرية

$$س^1 + س^2 = 100$$

بفرض $س^1 = 0$ صفر

$$س^2 = 100$$

بفرض $س^2 = 0$ صفر

$$س^1 = 100$$

(ب) القيد الخاص بالسيولة

$$س^1 \leq 0.43 س^2$$

$س^1 - 0.43 س^2 = 0$ صفر

(ج) القيد الخاص بحجم القروض

$$س^2 \leq 25$$

منطقة الحل الأمثل:

ويلاحظ من الشكل الأخير

أنه بإدخال الثلاثة قيود معا في الرسم، فقد ظهر مثلث يمثل منطقة الحل الأمثل.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن

العائد من الأوراق المالية (س¹) ر¹ = 10%

العائد من القروض (س²) ر² = 15%

ويظهر من الشكل السابق أن نقطة الحل الأمثل التي تعظم الربح تقع عند:

$$س^2 = 70$$

$$س^1 = 30$$

∴ دالة الهدف د = س¹ ر¹ + س² ر²

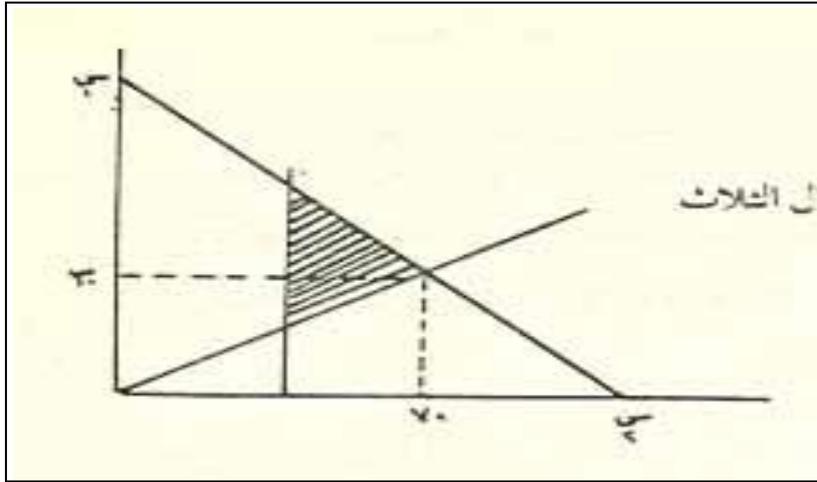
∴ الربح الأمثل = 0.10 × 30 + 0.15 × 70 = 10.5 + 10.5 = 21 مليون دولار.

∴ صافي الربح المتوقع للبنك هو 13.5 مليون دولار عند حجم استثمارات قدره:

30 مليون دولار في الأوراق المالية.

70 مليون دولار في محفظة القروض.

الرسم البياني للمعادلات الثلاث



4/7 حالة عملية تفصيلية لاستخدام أسلوب البرمجة الخطية في تخطيط وإعداد
الميزانية العمومية التقديرية:
"حالة بنك الأمة التجاري"

يرغب أحد البنوك الجديدة " بنك الأمة التجاري " في إعداد الميزانية العمومية التقديرية للبنك عن الربع الرابع من عام 2016 وكذلك اختيار وتحديد الحجم الأمثل لمحفظه الأصول والخصوم المتوقعة بالشكل الذي يعظم الأرباح المتوقعة للبنك.

يمثل الجدول التالي بنود الأصول والخصوم للبنك

س ن	بنود محفظة الأصول	العائد ر ن	التكلفة ن ت
س ¹	النقدية	ر ¹ = صفر	ت ¹ = صفر
س ²	الاحتياطيات مع البنك المركزي	ر ² = صفر	ت ² = صفر
س ³	المستحق على البنوك	ر ³ = صفر	ت ³ = صفر
س ⁴	إجمالي محفظة القروض	ر ⁴ ≤ صفر	ت ⁴ ≤ صفر
س ⁵	الأصول الثابتة والأخرى	ر ⁵ = صفر	ت ⁵ = صفر
س ن	بنود محفظة الخصوم	الفائدة المدفوعة ر ن	التكلفة ت ن
س ⁶	حق الملكية ورأس المال	ر ⁶ = صفر	ت ⁶ = صفر
س ⁷	المستحق للبنوك	ر ⁷ = صفر	ت ⁷ = صفر
س ⁸	الودائع الجارية	ر ⁸ = صفر	ت ⁸ = صفر
س ⁹	الودائع الآجلة والادخارية	ر ⁹ ≤ صفر	ت ⁹ ≤ صفر
س ¹⁰	الخصوم الأخرى	ر ¹⁰ = صفر	ت ¹⁰ = صفر

تمثل الجداول السابقة العائد والتكلفة الخاصة بكل أصل من الأصول وكل خصم من الخصوم وتمثل (س¹، س²... س⁵) بنود الأصول كما تمثل (س⁶، س⁷... س¹⁰) بنود الخصوم.

وتمثل س ن كقيمة بالدولار لجميع بنود الأصول والخصوم وذلك بفرض أن البنك يتعامل بعمله واحدة وهي الدولار.

وتمثل بنود الأصول والخصوم الواردة في الجداول السابقة أهم قرارات الاستثمار في البنك أو أهم بنود الميزانية التي يتعامل بها البنك وتتصل مباشرة بالقيود التي يعمل في ظلها بنك الأمة التجاري.

دالة الهدف: يهدف البنك إلى تعظيم الربح Profit Maximization

$$\pi = \text{مج } \frac{5}{1=n} \text{ س } ن - \text{مج } \frac{10}{6=n} \text{ س } ن \quad (ر ن - ت ن) \quad (ر ن + ت ن)$$

حيث:

$$\pi = \text{قيمة صافي الربح المتوقع}$$

مج $\frac{5}{1=n}$ س ن (ر ن - ت ن) = صافي العائد المتوقع لإجمالي محفظة الأصول.

$$\text{مج } \frac{10}{6=n} \text{ س } ن (ر ن - ت ن) = \text{إجمالي التكاليف المتوقعة لمحفظة الخصوم.}$$

ر ن = الفوائد المحصلة لكل بند من بنود الأصول أو الفوائد المدفوعة لكل بند من بنود الخصوم.

ت ن = تكلفة خدمة كل بند من بنود الأصول والخصوم المنتجة.

والتكاليف الثابتة التي تحملها البنك لخدمة أهم بنود الأصول والخصوم (القروض والودائع)، بالنسبة للأرصدة بين البنوك (المستحق للبنوك والمستحق على البنوك)

Inter-bank Balances

تعتبر بدون أي تكلفة أو عائد حيث يفترض أن البنك يستخدمها في عملية التسويات والمقاصة بين البنوك فقط.

القيود التي يعمل في ظلها البنك:

فيما يلي أهم القيود الكمية التي يعمل في ظلها البنك والتي تؤثر على عملية التخطيط المالي وإعداد الميزانية العمومية التقديرية.

يواجه بنك الأمة لتجاري ثلاثة أنواع من القيود:

1- القيود الخاصة بالإجراءات الرقابية للبنك المركزي.

2- القيود الخاصة بالسياسات الداخلية للبنك.

3- القيود الخاصة بالسوق.

أولاً: القيود الخاصة بالإجراءات ولوائح البنك المركزي:

Legal and Regulatory Constraints

يفرض أن البنك يطبق الإجراءات واللوائح التالية المفروضة من البنك المركزي:

1/1 الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي.

2/1 نسبة السيولة

3/1 السقوف الائتمانية.

1/1: الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي

يشترط البنك المركزي أن يحتفظ البنك بـ 25% من إجمالي الودائع الجارية والآجلة

والادخارية في صورة احتياطي نقدي لدي البنك المركزي بدون أي فوائد.

ومعادلة هذا القيد:

$$س^2 \leq 0.25 (س^8 + س^9)$$

حيث س² = الاحتياطيات مع البنك المركزي.

س⁸ = الودائع الجارية

س⁹ = الودائع الآجلة والادخارية

2/1: نسبة السيولة: يشترط على جميع البنوك الاحتفاظ بنسبة سيولة قدرها 30% على الأقل بناء على المعادلة التالية.

نسبة السيولة (30%)

بسط النسبة = النقدية + الاحتياطيات مع البنك المركزي + المستحق على البنوك.

مقام النسبة = المستحق للبنوك + إجمالي محفظة الودائع.

معادلة هذا القيد:

$$30 \leq \frac{س^1 + س^2 + س^3}{س^7 + س^8 + س^9}$$

حيث س¹ = النقدية

س² = الاحتياطيات لدي البنك المركزي

س³ = المستحق على البنوك

س⁷ = المستحق للبنوك

س⁸ = الودائع الجارية

س⁹ = الودائع الآجلة والادخارية.

3/1 القيد الخاص بالسقوف الائتمانية:

لا يسمح البنك المركزي للبنوك العاملة في الجهاز المصرفي بتخصيص أكثر من 65% من جملة محفظة الودائع وذلك في صورة قروض.

القيد الخاص بالسقوط الائتمانية هو:

$$س^4 \geq 0.65 (س^8 + س^9)$$

حيث س⁴ = إجمالي محفظة القروض

س⁸ = الودائع الجارية

س⁹ = الودائع الآجلة والادخارية

ثانياً: القيود الخاصة بالسياسات الداخلية للبنك

Bank Internal Policy Constraints

تعكس هذه المجموعة من القيود السياسات الداخلية للبنك والخاصة بتحديد مستوى النقدية المطلوب الاحتفاظ به بناء على خبرة البنك في السنوات السابقة وكذلك سياسات البنك تجاه الأرصدة مع البنوك الأخرى، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الخاصة بالتشغيل والتي تظهر العلاقة بين الأصول والخصوم.

وفيما يلي حصر لأهم هذه القيود:

1/2. القيد الخاص بالميزانية.

2/2. القيد الخاص بالنقدية السائلة Vault Cash

3/2. الأرصدة مع البنوك الأخرى.

4/2. القيود الخاصة بالأصول الثابتة والأخرى.

5/2. القيود الخاصة بالخصوم الأخرى.

6/2. القيود الخاصة بحق الملكية ورأس المال.

1/2 - قيد الميزانية: يعكس هذا القيد حقيقة هامة وهي أن إجمالي الأصول يساوي إجمالي الخصوم وهو قيد محاسبي هام.

$$.: \text{مد } \frac{5}{1=N} \text{ س } = \frac{10}{6=N} \text{ س } N$$

أي أن إجمالي الأصول = إجمالي الخصوم

2/2: القيود الخاصة بالنقدية السائلة:

يحتفظ كل بنك بنقدية سائلة وذلك لمقابلة احتياجات العمل اليومي مثل عمليات سحب الودائع والعمليات والخدمات المصرفية الأخرى مثل التحويلات واستبدال العملات الأجنبية، وعادة ما يكون لكل بنك سياسته الداخلية التي تتمثل في تحديد نسبة معينة من هيكل محفظة الودائع في شكل نقدية، وتكون النسبة التي يحتفظ بها البنك من الودائع الجارية عادة أعلى من نسبة الودائع الآجلة حيث تتصف الودائع الجارية بعدم الثبات وعدم الاستقرار.

وبفرض أن سياسة بنك الأمة التجاري الاحتفاظ بـ 2% من الودائع الجارية في صورة نقدية سائلة، وأن نسبة النقدية المطلوب الاحتفاظ بها من الودائع الآجلة والادخارية تساوي واحد في المائة (1%) على الأقل.

.: هذا القيد يساوي

$$\text{س}^1 \leq 0.02 \text{ س}^8 + 0.01 \text{ س}^9$$

حيث $\text{س}^1 =$ قيمة النقدية اللازمة.

$\text{س}^8 =$ الودائع الجارية

$\text{س}^9 =$ الودائع الآجلة والادخارية

3/2. الأرصد مع البنوك الأخرى

يحتفظ البنك بحد أدنى من الأرصدة مع البنوك الأخرى وذلك لمقابلة حالات السحب والإيداع والمقاصة، التسوية، ولتغطية مصاريف الخدمات المتبادلة مع البنوك الأخرى، ويفترض أنه لا يوجد أي فوائد مدفوعة أو محصلة لهذه الحسابات.

$$\text{القيد هو س}^3 = \text{س}^7$$

المستحق على البنوك = المستحق للبنوك.

4/2. القيود الخاصة بالأصول الثابتة والأخرى

هذا البند لا يعتبر من ضمن قرارات الاستثمار للبنك ولا يدخل ضمن عملية الاختيار بين بدائل محفظة الأصول وعادة ما يعتبر من بنود توازن الميزانية.

ويشمل هذا البند على مباني البنك وكذلك الأصول الثابتة الأخرى ويتضمن هذا البند أيضا بعض الأصول الأخرى الخاصة بنهاية السنة المالية أو الفترة المالية مثل المصروفات المدفوعة مقدما، إيرادات غير محصلة، وعادة ما يمثل هذا البند كنسبة ثابتة من إجمالي أصول البنك، وفي حالتنا هذه يفترض أن نسبة الأصول الثابتة والأخرى إلى إجمالي الأصول حوالى 4%.

$$\text{. : س}^5 = 0.40 \text{ مد } \frac{10}{\text{ن}} \text{ س}^{\text{ن}}$$

أي أن: الأصول الثابتة والأخرى = 0.40 (إجمالي الخصوم)

5/2. القيد الخاص ببند الخصوم الأخرى:

يتضمن هذا البند بعض الحسابات مثل إيراد مدفوع مقدم وفوائد مستحقة الدفع. ويعالج هذا البند مثل الأصول الثابتة حيث يمثل عادة نسبة ثابتة إلى إجمالي الأصول وبغرض أنها تساوي 7% وذلك لحل النموذج.

$$\text{. : س}^{10} = 0.07 \text{ مد } \frac{5}{\text{ن}} \text{ س}^{\text{ن}}$$

حيث إن الخصوم الأخرى = 0.07 (إجمالي الأصول).

6/2. القيود الخاصة بحق الملكية ورأس المال:

يلعب رأس المال أو حق الملكية في مثالنا هذا دور رئيسي وذلك في تحديد الحجم الكلي للبنك وخاصة محفظة الأصول ومحفظة الخصوم اللذان يعظمان ربحية البنك، ويفترض أنه مع بداية فترة إعداد الخطة المالية والميزانية العمومية للبنك أن رأس المال وحق الملكية سيحدد بقيمة معينة (بالدولار) والتي تعكس أو تمثل القيمة الحقيقية لرأس المال وحق الملكية بالنسبة للبنك ويفرض أن هذه القيمة 5000 ألف دولار.

∴ قيد قيمة حق الملكية ورأس المال يساوي.

$$س6 = 5000$$

$$حق الملكية ورأس المال = 5000$$

وحتى يتم المحافظة على ملاءمة رأس المال فإن قيمة رأس المال وحق الملكية يجب أن تساوي دائما نسبة معينة من قيمة إجمالي الأصول وذلك في ضوء السياسة الداخلية لكل بنك وذلك لتحقيق أحد الشروط الخاصة بملائمة رأس المال Capital Adequacy

وبفرض أن هذه النسبة تساوي 7%

∴ قيد نسبة رأس المال وحق الملكية إلى إجمالي الأصول يساوي

$$س6 = 0.07 \text{ مد } \frac{5}{1=ن} س ن$$

$$حق الملكية = 0.07 \text{ (إجمالي الأصول)}$$

ثالثا: القيود الخاصة بالسوق Market Constraints

تعكس هذه القيود تأثير السوق على المعروض من الأموال المتاحة أمام البنك (غالبا جانب الودائع).

أهم القيود الخاصة بالسوق:

1/3. نسبة الودائع الآجلة والادخارية إلى الودائع الجارية.

2/3. قيمة الودائع الآجلة والادخارية المتوقع جذبها إلى البنك.

1/3 نسبة الودائع الآجلة الادخارية إلى الودائع الجارية:

يمثل هذا القيد جانب العرض الخاص بالودائع المتاحة أمام البنك، ومن خلال التحليل المالي التاريخي لسلوك نسبة الودائع الآجلة والادخارية إلى الودائع الجارية نستطيع أن نحدد مؤشر نمطي يعكس الأهمية النسبية للودائع المعروضة من الودائع الآجلة والادخارية بالنسبة للودائع الجارية.

وبالطبع من الشائع أن تكون الودائع الآجلة والادخارية أكبر من الودائع الجارية.

وبفرض أن التحليل أثبت أن هذه النسبة تساوي (4 : 1) أي أن نسبة (س9) : (س8) = (4 : 1) على الأقل.

∴ هذا القيد يساوي

$$س^9 \leq 4 س^8$$

حيث س9 = الودائع الآجلة والادخارية.

س8 = الودائع الجارية.

2/3- القيد الخاص بقيمة الودائع الآجلة والادخارية المتوقع جذبها إلى البنك:

قامت إدارة الودائع بالبنك بإعداد تنبؤ لتقدير قيمة الودائع الآجلة والادخارية المتوقع جذبها للبنك وقدرت قيمتها المتوقعة بـ 45000 (ألف دولار).

∴ س9 - 45000

حيث س9 = الودائع الآجلة والادخارية

رابعاً: دالة الهدف

تعكس دالة الهدف صافي العائد أو التكلفة لكل بند من بنود الأصول والخصوم. وبفرض أن أسعار الفائدة المتوقعة للقروض والودائع كانت كالتالي:

- متوسط سعر الفائدة لمحفظه القروض (س⁴) 17.5 %

$$ر 4 = 17.5 \%$$

- متوسط سعر الفائدة المتوقع للودائع الآجلة والادخارية (س⁹) 10%

$$ر 9 = 10 \%$$

أما بالنسبة لتكلفة خدمة الأصول والخصوم المنتجة (ت^ن) فيمكن تقديرها على أساس الأرقام الفعلية السابقة للتكاليف الإدارية والثابتة التي استخدمت في خدمة كل جنيه من الودائع أو القروض، وبفرض أنها تساوي 2%.

∴ صافي العائد للقروض (ر⁴ - ت⁴) = (17.5% - 2%) = 15.5 %

صافي تكلفة الودائع (ر⁹ + ت⁹) = (10% + 2%) = 12%

- ملخص لأهم القيود الخاصة بإعداد الميزانية العمومية التقديرية لبنك الأمة التجاري:

1) قيود الإجراءات ولوائح البنك المركزي

1/1- الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي:

$$س^2 \leq 0.25 (س^8 + س^9)$$

∴ س² - 0.25 س⁸ - 0.25 س⁹ ≤ صفر ... (1)

2/1 - نسبة السيولة:

$$30 \leq \frac{س_1 + 2س_2 + 3س_3}{س_7 + 8س_8 + 9س_9}$$

$$.: س_1 + س_2 + س_3 \leq 0.30 (س_7 + س_8 + س_9)$$

$$س_1 + س_2 + س_3 - 0.30س_7 - 0.30س_8 - 0.30س_9 \leq \text{صفر} .. (2)$$

3/1- سقف الائتمان

$$س_4 \geq 0.65 (س_8 + س_9)$$

$$.: س_4 - 0.65س_8 - 0.65س_9 \geq \text{صفر} .. (3)$$

2- القيود الخاصة بالسياسات الداخلية بالبنك

1/2. قيد الميزانية

$$\text{مد} \frac{5}{1=ن} س_ن = \text{مد} \frac{10}{6=ن} س_ن$$

$$.: س_1 + س_2 + س_3 + س_4 + س_5 = س_6 + س_7 + س_8 + س_9 + س_{10}$$

$$.: س_1 + س_2 + س_3 + س_4 + س_5 - س_6 - س_7 - س_8 - س_9 - س_{10} = \text{صفر} (4)$$

2/2 قيد النقدية

$$س_1 \leq 0.02س_8 + 0.01س_9$$

$$.: س_1 - 0.02س_8 - 0.01س_9 \leq \text{صفر} .. (5)$$

3/2 - الأرصدة مع البنوك الأخرى

$$س_3 = س_7$$

$$.: س_3 - س_7 = \text{صفر} .. (6)$$

4/2- الأصول الثابتة والأخرى

$$\text{س}^5 = 0.04 \text{ مد } \frac{10}{6} \text{ س ن}$$

$$\text{س}^5 = 0.04 (\text{س}^6 + \text{س}^7 + \text{س}^8 + \text{س}^9 + \text{س}^{10})$$

$$\therefore \text{س}^5 - \text{س}^6 - 0.04 \text{ س}^6 - 0.04 \text{ س}^7 - 0.04 \text{ س}^8 - 0.04 \text{ س}^9 - 0.04 \text{ س}^{10} = \text{صفر} \dots (7)$$

5/2 الخصوم الأخرى:

$$\text{س}^{10} = 0.07 \text{ مد } \frac{5}{1} \text{ س ن}$$

$$\text{س}^{10} = (0.07 \text{ س}^1 + 0.07 \text{ س}^2 + 0.07 \text{ س}^3 + 0.07 \text{ س}^4 + 0.07 \text{ س}^5)$$

$$\therefore \text{س}^{10} - 0.07 \text{ س}^1 - 0.07 \text{ س}^2 - 0.07 \text{ س}^3 - 0.07 \text{ س}^4 - 0.07 \text{ س}^5 = \text{صفر} \dots (8)$$

6/2 قيود حق الملكية ورأس المال

$$\text{س}^6 = 5000 \dots (9)$$

$$\text{س}^6 = 0.07 \text{ مد } \frac{5}{1} \text{ س ن}$$

$$\text{س}^6 = 0.07 \text{ س}^1 + 0.07 \text{ س}^2 + 0.07 \text{ س}^3 + 0.07 \text{ س}^4 + 0.07 \text{ س}^5$$

$$\therefore \text{س}^6 - 0.07 \text{ س}^1 - 0.07 \text{ س}^2 - 0.07 \text{ س}^3 - 0.07 \text{ س}^4 - 0.07 \text{ س}^5 = \text{صفر} \dots (10)$$

3- القيود الخاصة بالسوق

1/3 نسبة الودائع الآجلة والادخارية إلى الودائع الجارية

$$س^9 \leq 4 س^8$$

:: س⁹ - 4 س⁸ ≤ صفر (11)

2/3 قيمة الودائع الآجلة والادخارية المتوقعة

$$س^9 = 45000 (12)$$

4- معاملات دالة الهدف

The Objective Function Coefficients

بنود الميزانية س ن	ر ن %	ت ن %	معاملات دالة لهدف (ر ن + ت ن) *
س1	صفر	صفر	صفر
س2	صفر	صفر	صفر
س3	صفر	صفر	صفر
س4	17.5	2	15.5
س5	صفر	صفر	صفر
س6	صفر	صفر	صفر
س7	صفر	صفر	صفر
س8	صفر	صفر	صفر
س9	10.0	2	12-

س10	صفر	صفر	صفر
-----	-----	-----	-----

* (ر^ن - ت^ن) لحساب صافي عائد الأصول.

* (ر^ن + ت^ن) لحساب إجمالي تكلفة الخصوم.

∴ دالة الهدف

$$\pi = \text{مد} \frac{5}{1=n} \text{س}^n - (\text{ر}^n - \text{ت}^n) - \text{مد} \frac{10}{6=n} \text{س}^n$$

(ر^ن + ت^ن)

$$\pi = \text{صفر س}^1 + \text{صفر س}^2 + \text{صفر س}^3 + 15.5 \text{س}^4 + \text{صفر س}^5$$

$$- \text{صفر س}^6 - \text{صفر س}^7 - 0.12 \text{س}^9 - \text{صفر س}^{10}$$

أعداد مصفوفة القيود ومعاملات دالة الهدف:

لتسهيل عملية إدخال القيود والبيانات إلى الحاسب يمكن إعداد مصفوفة تحتوي على ملخص للقيود ومعاملات ومتغيرات دالة الهدف لأصول وخصوم البنك.

ويمكن إدخال هذه القيود بالمصفوفة بالشكل التالي:

(بالترتيب المطلوب للبرنامج المستخدم)

(أ) قيود في صورة أصغر من أو تساوي (متباينات) (\geq)

(ب) قيود في صورة أكبر من أو تساوي (متباينات) (\leq)

ويمثل الجدول التالي شكل المصفوفة المطلوبة لإعداد برنامج الحاسب.

(للحصول على الحجم الأمثل لهيكل محفظة الأصول والخصوم)

باستخدام مصفوفة القيود ومعاملات دالة الهدف يمكن حل النموذج باستخدام أحد البرامج الجاهزة Linear Programming Program على الحاسب الآلي: وتجدر الإشارة إلى أن

7_إدارة الأصول والخصوم والتخطيط المالي للبنك التجاري 2017 أ. د. أسامة الأنصاري

هذا النموذج يختار أفضل أنواع الأصول والخصوم وذلك أخذاً في الاعتبار القيود المفروضة على البنك وبناء على المفاضلة بين التكلفة والعائد بالشكل الذي يعظم الأرباح المتوقعة، ويساعد أسلوب البرمجة الخطية متخذي للأصول والخصوم، ولكن يجب أن نشير إلى أن البنك قد يتعامل في بعض الأصول والخصوم الأقل ربحية وذلك حتى يستجيب لظروف العرض والطلب المتغيرة التي تفرض عليه من السوق وعملاء البنك.

الميزانية العمومية التقديرية باستخدام أسلوب البرمجة الخطية لبنك الأمة التجاري:

س ن	بنود الأصول المتوقعة	القيمة (الف دولار)	%	متغيرات دالة الهدف
س1	النقدية	675	0.94	صفر
س2	الاحتياطيات مع البنك المركزي	26155	36.6	صفر
س3	المستحق على البنوك	5179	7.35	صفر
س4	إجمالي محفظة القروض	36563	51.19	0.155
س5	الأصول الثابتة والأخرى	2857	4.0	صفر
	إجمالي الأصول	71429	100ـ	
س ن	بنود الخصوم المتوقعة	القيمة (الف \$)	%	متغيرات دالة الهدف
س6	حق الخصوم ورأس المال	5000	7.0	صفر
س7	المستحق للبنوك	5179	7.25	صفر
س8	الودائع الجارية	11250	15.75	صفر
س9	الودائع الآجلة والادخارية	45000	63.0	12.0ـ
س10	الخصوم الأخرى	5000	7.0	صفر
	إجمالي الخصوم	71429	100ـ	

قيمة دالة الهدف (صافي الأرباح) = 267000 دولار

حالة عملية عن إعداد الميزانية العمومية التقديرية

باستخدام أسلوب البرمجة الخطية

«حالة البنك التجاري العربي»

يرغب المدير العام بالبنك التجاري العربي في إعداد الميزانية العمومية التقديرية عن الربع الأول من عام 2010، وفيما يلي أهم بنود الأصول والخصوم وكذلك محددات العائد والتكلفة لكل بند من بنود الميزانية:

هيكل محافظة الأصول

تكاليف ت ن	فوائد محصلة (عائد) ر ن	بنود الأصول	كود بنود الأصول س ن
ت=1=صفر	ر=1=صفر	النقدية ع.م	س1
ت=2=صفر	ر=2=صفر	النقدية ع.أ.ج	س2
ت=3=صفر	ر=3=صفر	احتياطي نقدي لدي البنك المركزي ع.م	س3
ت≤4=صفر	ر≤4=صفر	ودائع لدي البنك المركزي ع.أ.ج	س4
ت=5=صفر	ر=5=صفر	المستحق على البنوك ع.م	س5
ت≤6=صفر	ر≤6=صفر	المستحق على البنك ع.أ.ج	س6
ت≤7=صفر	ر≤7=صفر	إجمالي القروض ع.م	س7
ت≤8=صفر	ر≤8=صفر	إجمالي القروض ع.أ.ج	س8
ت≤9=صفر	ر=9=صفر	أصول ثابتة وأخرى (ع.م+ع.أ.ج)	س9

* ع.م (عملة محلية) * ع.أ.ج (عملة أجنبية)

هيكل محفظة الخصوم

تكاليف ت ن	فوائد مدفوعة تكاليف ر ن	بنود الخصوم	كود بنود الخصوم س ن
ت=10=صفر	ر=10=صفر	حق الملكية ورأس المال	س10
ت=11=صفر	ر=11=صفر	المستحق للبنوك ع.م	س11
ت≤12=صفر	ر≤12=صفر	المستحق للبنوك ع.أ.ج	س12
ت=13=صفر	ر13=صفر	ودائع جارية ع.م	س13
ت=14=صفر	ر=14=صفر	ودائع جارية ع.أ.ج	س14
ت≤15=صفر	ر≤15=صفر	ودائع ادخارية وأجلة ع.م	س15
ت≤16=صفر	ر≤16=صفر	ودائع ادخارية وأجلة ع.أ.ج	س16
ت=17=صفر	ر=17=صفر	خصوم أخرى	س17

ويواجه البنك القيود التالية والتي تعكس القواعد والإجراءات وظروف السوق والسياسات الداخلية للبنك:

أولاً: القيود الخاصة بالبنك المركزي:

1- الاحتياطي النقدي بالعملة المحلية:

يتعين على البنك الاحتفاظ بـ 25% من جملة الودائع بالعملة المحلية لدي البنك المركزي كاحتياطي نقدي بدون أي فوائد.

2- الودائع بالعملة الأجنبية:

يطلب البنك المركزي من البنوك العاملة في السوق الاحتفاظ بنسبة 15% من جملة

ودائعها بالعملة الأجنبية وذلك كودائع لدي البنك المركزي لمدة 3 شهور يحصل البنك في مقابلها على سعر فائدة يقابل سعر الإيداع في أسواق لندن (سعر LIBOR).
(London Inter-bank Offer Rate)

أو قد يقل بمعدل قدره من $\frac{1}{8}$ إلى $\frac{1}{16}$

3- نسبة السيولة:

يجب على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة لا تقل عن 30 %.

- مكونات بسط نسبة السيولة:

النقدية محلي وأجنبي، الاحتياطيات والودائع مع البنك المركزي محلي وأجنبي،
المستحق على البنوك محلي وأجنبي.

- مكونات مقام نسبة السيولة:

المستحق للبنوك محلي وأجنبي وجميع أنواع الودائع محلي وأجنبي.

4- السقوف الائتمانية:

يجب ألا تزيد إجمالي محفظة القروض للبنك بالعملة المحلية والأجنبية من 65%
من جملة ودائع البنك بالعملة المحلية والأجنبية.

ثانياً: السياسات الداخلية للبنك:

1- النقدية بالعملة المحلية:

يحتفظ البنك طبقاً للسياسات الداخلية بنسبة 2% علي الأقل من الودائع الجارية
وكذلك 1% علي الأقل من الودائع الآجلة والادخارية في صورة نقدية سائلة (وذلك
بالنسبة للودائع بالعملة المحلية).

2- النقدية بالعملة الأجنبية:

أيضاً، يحتفظ البنك بـ 2% من الودائع الجارية بالعملة الأجنبية وكذلك بـ 1% من الودائع الآجلة والادخارية في صورة نقدية سائلة بالعملة الأجنبية.

3- الأصول والخصوم بالعملة المحلية:

حيث إن البنك يتعامل بالعملة المحلية والأجنبية فأن إجمالي الأموال المخصصة في صورة أصول بالعملة المحلية يجب أن تساوي أو تزيد عن المقابل لهذه الأموال من الخصوم بالعملة المحلية والتي استخدمت في إنتاج هيكل محفظة الأصول بالعملة المحلية.

4- الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية:

يطبق هنا أيضاً نفس القيد السابق حيث يشترط أن تكون محفظة الأصول بالعملة الأجنبية تساوي أو أكبر من هيكل محفظة الخصوم بالعملة الأجنبية.

5- الأرصدة بين البنوك بالعملة المحلية:

لا يتوافر أمام البنك أي سوق نقدي يسمح بتداول العملة المحلية لذلك يحتفظ البنك بالحد الأدنى لهذه الأرصدة مع البنوك الأخرى بحيث إن المستحق للبنوك بالعملة المحلية يساوي تقريباً المستحق على البنوك بالعملة المحلية.

6- من خلال البيانات التاريخية للميزانية العمومية:

يحتفظ البنك في المتوسط بنسبة 4% من إجمالي الأصول في صورة أصول ثابتة وأخرى يحتفظ أيضاً البنك بنسبة 7% من إجمالي الأصول في صورة خصوم أخرى.

7- القيود الخاصة بحق الملكية ورأس المال:

يحتفظ البنك عادة بنسبة 8%، علي الأقل، من إجمالي الأصول في صورة رأس

المال وحق الملكية.

ويتوقع أن تكون قيمة رأس المال وحق الملكية في بداية مدة الخطة الربع سنوية 5000 ألف جنيه مصري (أي 5 مليون جنيه مصري).

ويطبق البنك سياسة ملاءمة رأس المال وذلك لتغطية الأخطار والخسائر المتوقعة بالنسبة لمحفظه القروض والودائع.

- يجب ألا تقل نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي الودائع عن 8%.

- يجب ألا تقل نسبة حق الملكية ورأس المال إلى إجمالي القروض عن 10%.

8- يشترط أن تتساوي بنود محفظة الأصول وكذلك بنود محفظة الخصوم.

ثالثاً: القيود الخاصة بالسوق (جانب العرض بالنسبة للودائع)

- نسبة الودائع الآجلة والادخارية بالعملة المحلية إلى الودائع الجارية بالعملة المحلية يجب ألا تقل عن (2 : 1).

- نسبة الودائع الآجلة والادخارية بالعملة الأجنبية إلى الودائع الجارية بالعملة الأجنبية يجب ألا تقل عن (6 : 1).

وفيما يلي معدل أسعار الفائدة المدينة والدائنة المتوقعة خلال الربع الأول من عام 1988 وذلك عن الأصول والخصوم المنتجة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية:

أسعار الفائدة	الأصول والخصوم بالعملة المحلية
ر7 = 14.5%	س7 إجمالي القروض ع.م
ر15 = 10%	س15 الودائع الآجلة والادخارية ع.م
ر4 = 12.6%	س4 الودائع مع البنك المركزي ع.أ.ج
ر6 = 12.8%	س6 المستحق على البنوك..ع أ ج
ر8 = 15.5%	س8 إجمالي القروض..ع ا ج
ر12 = 13%	س12 المستحق للبنوك..ع أ ج
ر16 = 12.5%	س16 الودائع الآجلة والادخارية..ع أ ج

وتقدير التكاليف الإدارية والثابتة للأصول والخصوم المنتجة بالمحلي والأجنبي حوالي 2% لكل جنيه استثمار في هذه البنود، وقد تم حساب هذه النسبة كمتوسط عام للأموال المستثمرة بالبنك.

والمطلوب:

- إعداد الميزانية العمومية التقديرية بالبنك باستخدام أسلوب الخطية وذلك في ضوء القيود السابقة، برجاإعداد مصفوفة القيود ومتغيرات دالة الهدف، ما هو حجم الأرباح الأمثل ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار المتوقع.
- ما هي التعديلات أو القيود التي يجب إدخالها للحل لتعبر عن الممارسات الفعلية والعرض والطلب علي الودائع والقروض بالعملة الأجنبية؟

مراجع الفصل السابع:

- (1) Alfred Broaddus, "Linear Programming: A new Approach to Bank Portfolio Management, "Monthly Review, Federal Reserve Bank Of Richmond , (November, 1972)
- (2) Frank J. Fabozzi and Sal Trovato," The Use Of Quantitative Techniques in Commercial Banks, "Journal Of Bank Research, Summer 1976, PP.173- 178.
- (3) J.M. Robertson, A Bank Asset Management Model, Application Of Management Science in Banking and Finance, 1972, PP. 149- 160.
- (4) Joseph F. Sinkey, Jr., Commercial Bank Financial Management, (New York, Macmillan Publishing, 1983).
- (5) Kalman J. Cohen and Fredick S. Hammer, Linear Program - Ming Models for Optimal bank dynamic balance sheet Management, Mathematical Methods in investments and Finance, 1972, PP. 387- 413.

الفصل الثامن

مقدمة عن المؤسسات المالية الإسلامية

الأهداف التعليمية للفصل:

يهدف هذا الفصل إلي:

- شرح مبسط لمفهوم التمويل الإسلامي والمؤسسات المالية الإسلامية.
- توضيح لأهم الأدوات المالية الإسلامية التي يصدرها البنك الإسلامي.
- عرض لبعض الحالات العملية عن المرابحة والمشاركة والمضاربة.
- توضيح لأهم المشاكل والصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية.

1/8 تطور المؤسسات المالية الإسلامية

2/8 المصرف الإسلامي والبنك التقليدي

3/8 مصادر الأموال للبنوك الإسلامية

4/8 استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية

5/8 المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية

6/8 البنوك الإسلامية المصرية

7/8 علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

8/8 المشاكل والقيود التي تواجه البنوك الإسلامية

الفصل الثامن: مقدمة عن المؤسسات المالية الإسلامية

Islamic Financial Institutions

مقدمة:

بدأ خلال السبعينات اتجاهها واضحا في العالم الإسلامي نحو الاهتمام بإنشاء المؤسسات المالية الإسلامية خاصة البنوك الإسلامية وشركات التمويل والتأمين الإسلامية⁽¹⁾، وتتمتع هذه المؤسسات والوحدات الاقتصادية الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تُميّزها عن المؤسسات المالية التقليدية. ويتميز الاقتصاد الإسلامي عن الاتجاه الرأسمالي والاشتراكي بتطبيق مبادئ قواعد الشريعة التي تمثل القواعد والقوانين التي تم استخلاصها من القرآن والسنة.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المؤسسات المالية الإسلامية وخاصة البنوك الإسلامية بالإضافة إلى استعراض أهم أنشطة هذه المؤسسات مع تقييم لإنجاز بعض البنوك الإسلامية.

ونود الإشارة إلى أن هذه المؤسسات الإسلامية قد نمت وتطورت بصورة سريعة، الأمر الذي جعلها تمثل جزءا لا يستهان به في النظام المالي المصري وكذلك معظم الدول الإسلامية.

(1) الشرح الوارد في هذا الفصل للمؤسسات المالية، الإسلامية، يعتبر مقدمة موجزة لموضوع شامل ومتعدد الجوانب، لمزيد من التفصيل والدراسة ينصح بقراءة المراجع الواردة في نهاية هذا الفصل.

ينقسم هذا الفصل إلى الأجزاء التالية:

- 1/8 تطور المؤسسات المالية الإسلامية.
- 2/8 مفهوم البنك الإسلامي.
- 3/8 مصادر الأموال للبنوك الإسلامية.
- 4/8 استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية.
- 5/8 المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية.
- 6/8 البنوك الإسلامية المصرية.
- 7/8 علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية.
- 8/8 المشاكل والقيود التي تواجه البنوك الإسلامية.

1/8 تطور المؤسسات المالية الإسلامية:

يوجد حالياً في مصر والعالم ما يقرب من 48 مؤسسة مالية إسلامية⁽²⁾ (بنوك وبيوت تمويل) وذلك طبقاً لأخر دراسة قام بها المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية- مركز الاقتصاد الإسلامي- وقد أنشأت معظم هذه المؤسسات خلال النصف الثاني من السبعينات في دول العالم العربي مثل مصر والسودان ودول الخليج بالإضافة إلى الفروع المنتشرة في دول العالم.

بدأت الدراسة الحقيقية لإنشاء بنوك بلا فوائد - Interest Free banks في الأربعينيات وكانت أول محاولة لإنشائها في باكستان، وقامت أول تجربة في مصر

(2) المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية- مركز الاقتصاد الإسلامي- إدارة البحوث، بيان بالمصارف وبيوت التمويل الإسلامية في مصر والعالم، القاهرة 1986/8/210.

بإنشاء بنوك الادخار الألمانية التي تم تطويرها بما يتناسب مع ظروف المجتمع الإسلامي والدول النامية.

أتاحت تجربة ميت غمر ومهدت الطريق لمزيد من المشروعات الإسلامية خاصة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971 الذي يعتبر أول بنك إسلامي اجتماعي يقدم خدمات اجتماعية للمجموعات ذات الدخل المحدود والمنخفض وقد كان البنك تحت إدارة وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية حتى تم وضعه تحت إشراف البنك المركزي المصري.

وهكذا، بدأت في منتصف السبعينيات إنشاء مجموعة من البنوك وشركات الاستثمار الإسلامية التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:
المجموعة الأولى: البنوك التجارية الإسلامية:

Islamic Commercial Banks:

وهذه المجموعة تتضمن بنوك مثل بنك دبي الإسلامي (1975) بيت التمويل الكويتي (1977)، بنك فيصل الإسلامي السوداني (1977)، البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل (1978)، بنك البحرين الإسلامي (1979)، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة (1980)، بنك دكا الإسلامي الدولي ببنجلاديش (1982)، ومصرف فيصل الإسلامي بالبحرين (1982).

المجموعة الثانية: شركات الاستثمار والشركات القابضة العالمية:

Islamic investment and International Holding Companies

بينما تعمل المجموعة الأولى على المستوى القومي، نجد أن مؤسسات المجموعة الثانية تعمل على المستوى القومي والعالمي، وتتكون من المؤسسات التالية على سبيل المثال:

** الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي، الشارقة (1978).

- ** شركة البحرين الإسلامية للاستثمار، المنامة (1980).
- ** شركة الشريعة لخدمات الاستثمار، جنيف (1980).
- ** شركة البركة للاستثمار، لندن (1980).
- ** شركة الراجحي للاستثمارات الإسلامية، لندن (1980).
- ** شركة دار المال الإسلامي، البهاما (1981).

ساهمت هذه المؤسسات في تمويل وإنشاء العديد من المشروعات والشركات التي تتبع منهج الاقتصاد الإسلامي، وقامت بتجميع مدخرات فئة عريضة من المستثمرين وجدوا في هذه المؤسسات ما يشبع سلوكهم الاستثماري على أساس الشريعة الإسلامية.

2/8 المصرف الإسلامي والبنك التقليدي:

* مفهوم البنك التقليدي:

من الأسباب الأساسية لنشأة البنوك التقليدية أنها تتحمل عبء استثمار الأموال نيابة عن الأفراد الذين لا يتوافر لديهم مجموعة من المقومات الأساسية والعناصر التي تساعدهم على توجيه الأموال إلى أفضل سبل الاستثمار، ولا يتوافر للمستثمر أيضا الخبرة الخاصة بإدارة الأموال وظروف السوق وهذا يؤدي إلى وجود احتمال عدم القيام باتخاذ القرار الصحيح.

فعلي سبيل المثال فإن المدخر من الأفراد العاديين الذي يتوافر لديه رأس مال صغير (10.000 جنيه) ولا يستطيع القيام بمشروع مستقل ويرغب في استثمار هذا المبلغ أو ادخاره لتحقيق أعلى عائد ممكن ولا يتوافر لديه معلومات عن فرص الاستثمار والادخار المتاحة بالإضافة لعدم توافر معرفة عن إخطار الاستثمار بالسوق.

في هذه الحالة يقوم المستثمر بالبحث عن أحد الوسطاء الماليين الذي يتوافر لديه

خبرة مالية لكي يساعده في اتخاذ قرار الاستثمار أو لينوب عنه بناء على عقد وديعة أو في شكل بوليصة تأمين.

ولقد أجمع معظم الكتاب الذين تناولوا أسباب نشأة المؤسسات المالية إلى تحديد عنصرين أساسيين لوجود المؤسسات المالية أو البنوك التجارية وهم:

أ- عنصر الخطر Risk Element

ب- مشكلة عدم توافر المعلومات المتجانسة Information Asymmetry

ولذلك فإن البنك التجاري التقليدي يقوم بتوفير المعلومات اللازمة عن فرص الاستثمار المختلفة من خلال الأوعية التي يقدمها للعملاء بالإضافة إلى تحمل عنصر الخطر نيابة عن المستثمر أو المدخر وذلك عن طريق تحديد العائد الذي سيحصل عليه المدخر عند التعاقد بصرف النظر عن درجة الخطر وبصرف النظر عن تحقيق خسارة أو ربح.

إذن يقوم مفهوم البنك التقليدي على التحديد المسبق Predetermined للعائد المتوقع على أساس أن البنك يتحمل الخطر نيابة عن المستثمر.

ويتحمل العميل المقترض أيضا الخطر بالكامل ويحصل البنك التقليدي على معدل سعر فائدة ثابت نتيجة للقرض بصرف النظر عن درجة الخطر التي يتحملها المقترض.

** مفهوم البنك الإسلامي Islamic Bank Concept

يتوقف مفهوم المصرف الإسلامي أساسا على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر Profit- and Loss- Sharing Principle وذلك كبديل لمفهوم سعر الفائدة الثابت الذي يتعامل به البنوك التقليدية ويعتبر من وجهة نظر الشريعة الإسلامية ربا Usury.

وبناء على ذلك نجد أن جميع عمليات وأنشطة المصرف الإسلامي تتم بدون تحديد لأسعار فائدة ثابتة كعائد على الاستثمار.

ونجد أن السبب الأساسي ببساطة يتخلص في وجود عنصرى الخطر وعدم التأكد Risk and Uncertainty عند اتخاذ قرارات الاستثمار، ووجود عنصر الخطر يؤكد احتمال حدوث الربح أو الخسارة عند اتخاذ قرار بالاستثمار في مشروع معين قد لا يحقق عائد مؤكد قدره 20% وذلك لأن هناك احتمال تحقيق عائداً أقل أو أكبر أو تحقيق خسارة.

ويحقق مفهوم المصارف الإسلامية العدالة في توزيع مخاطر الاستثمار بين العميل والبنك وخاصة في حالة تحقق أخطار السوق Market Risk التي لا يستطيع كلا من العميل أو البنك أن يتحكموا فيها.

ومن الناحية الأخرى فإن مفهوم البنك التقليدي لا يحقق مفهوم العدالة في توزيع مخاطر الاستثمار بين العميل أو البنك.

فمن وجهة نظر المقرض فإنه ليس من العدل حصول البنك على سعر فائدة ثابت حيث قد لا يستطيع المقرض أن يحصل على عائد كافي باستخدام الأموال المقرضة يمكنه من سداد معدلات الفائدة بالرغم من نجاحه في الإدارة.

ومن وجهة النظر الأخرى فإنه ليس من العدل بالنسبة للمقرض (البنك) إذا حقق المقرض (العميل) أرباح مرتفعة نتيجة لاستثمار أموال البنك وقام بتوزيع جزء بسيط على البنك في شكل سعر الفائدة.

ولذلك فإن لفظ الربا يطلق على العائد الذي يحدد مسبقاً نتيجة للاستثمار بدون أن يتحقق العائد الحقيقي.

وتحديد سعر الفائدة مسبقاً يعتبر غير عادل لكل من العميل والبنك، أيضاً، التحديد المسبق للعائد يعني عدم وجود عنصر الخطر (احتمال تحقيق ربح أو خسارة)، وبالطبع هذا المفهوم خاطئ لأن الأخطار موجودة ويجب الاعتراف بها.

والبديل بالطبع هو مشاركة كل من العميل والبنك في تحمل مخاطر الاستثمار حتى

تتحقق العدالة في توزيع المخاطر وذلك بناء على نسب محددة تعكس مساهمة رأس المال وعنصر المشاركة وعائد رب العمل، هذا بجانب اتفاق هذا المفهوم مع روح الشريعة الإسلامية.

يمكن التفرقة بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي وذلك من خلال النماذج المبسطة التالية⁽³⁾:

أولاً: بنوك الفوائد التقليدية: Interest Rate Bank

بفرض أن:

أ ص = أصل القرض الممنوح من البنك للعميل في الفترة ت أ صفر

أ₁ = قيمة المبلغ الذي يجب أن يسدده العميل المقترض عند الفترة ت₁

إذا كان أ₁ < أ صفر

د = أ₁ - أ صفر..... (1).

= الفرق بين أ₁، أ صفر يمثل القيمة الإضافية (سعر الفائدة الثابت المحدد مقدماً) الذي يجب أن يدفعه المقترض للبنك، بالإضافة إلى أساس مبلغ القرض عند الفترة ت₁ وتعتبر رباً من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: نموذج البنوك بلا فوائد Interest Free Bank

(³) راجع في ذلك:

-Ingo Kirsten, "Islam And Financial Intermediation", International Monetary Fund (IMF), staff Papers, Vol. 29, No .1, March 1982 , pp. 108- 142.

- ABU N.M. Wahid, "Islamic Banks & A Theory of optimal profit Sharing", Islamic Studies, Quarterly Journal, Vol 24, Autumn No. 3, 1983, pp. 389- 396.

بما أن العائد المتوقع على الاستثمار غير مؤكد Uncertain فإن كل من البنك والعميل (الشريك) سوف يساهم في الاستثمار (رأس المال أو العمل) وسوف يتفقوا على توزيع العائد المتوقع الحقيقي بينهم بناء على نسبة معينة (Φ) .

بفرض أن ...

س = إجمالي العائد

ص = إجمالي التكاليف

ح = قيمة حقيقية

م = قيمة متوقعة

- الأرباح المتوقعة للمشارك في مشروع مشترك (البنك والمستثمر).

الأرباح م (س - ص) (2)

- عند نهاية فترة الاستثمار، الربح الحقيقي لكل شريك يساوي.

Φ الأرباح ح (س - ص) (3)

وتمثل المعادلة رقم (3) النموذج الإسلامي للاستثمار حيث تؤكد على أن كل من البنك وشركاء الاستثمار قاموا بالمشاركة في الأرباح الحقيقية والتي تختلف كلية عن الأرباح المتوقعة التي يصعب التنبؤ بها لوجود عنصر الخطر وعدم التأكد، وبالتالي تحقق عدالة مشاركة المصرف والبنك في تحمل مخاطر الاستثمار.

3/8 مصادر الأموال للبنوك الإسلامية:

Sources of Funds for Islamic Banks

أهم مصادر الأموال بالنسبة للبنوك الإسلامية هي:

- 1- الحسابات الجارية.
- 2- ودائع التوفير والادخار.
- 3- ودائع الاستثمار.
- 4- رأس المال والاحتياطيات.
- 5- أموال الصدقات (مثل الزكاة، التبرعات والمهمات).

1- الحسابات الجارية Current Accounts Deposits

هي عبارة عن مبالغ من الأموال يضعها المدخر كأمانة طرف البنك الإسلامي ويحق له السحب من الرصيد الدائن في أي وقت، ولا يستحق عنها المدخر عائد من البنك ولكن قد يحصل من البنك على خدمات مجانية مثل:

- أ- إصدار دفاتر الشيكات.
- ب- دفع وتحصيل الشيكات نيابة عن العملاء.
- ج- خدمة السحب على المكشوف Overdraft التي تسمح بها البنوك في أضيق الحدود وبناء على سقف متفق عليها بين البنك والعميل مقدما.

ويجوز للبنوك الإسلامية استثمار هذه الحسابات الجارية بموافقة أصحابها مع ضمان هذه الودائع، ويحق للبنك أيضا التصرف فيها وكأنها قرض حسن دون أن يمنح العملاء نصيبا من الربح أو تحميلهم الخسارة أو مصاريف إدارية. وعادة تستخدم هذه الحسابات لمقابلة الاحتياجات المالية قصيرة الأجل حيث من الصعب استخدامها في عمليات الاستثمار.

وبالإضافة إلى الودائع الجارية هناك نوع آخر من الودائع العينية التي تمثل الأموال والأوراق والصكوك التي يودعها العملاء في الخزائن الحديدية للبنك في صورة أمانة مقابل عقد أجارة مع البنك يجيز للعميل استخدام هذه الخزائن الحديدية لمدة معينة مقابل أجر متفق عليه مسبقاً أو عمولة وهو جائز شرعاً.

ومن أهم الشروط الإجرائية لتنظيم إمساك الحسابات الجارية للبنك الإسلامي نوردها فيما يلي⁽⁴⁾:

أ- ضرورة أن يتم السحب بواسطة شيكات يصرفها العميل، ويعتبر العميل مسئول عن ضياع أو سرقة الشيكات المعطاة له من البنك، إلا إذا قام بإبلاغ عن واقعة السرقة في الوقت المناسب وتعتبر الشيكات بمثابة مستند عن نشاط حساب العميل.

ب- يجوز للبنك أن يقبل إيداعات للحساب الجاري من أشخاص آخرين غير العميل مثلما يحدث في الحسابات الجارية العادية للبنوك التقليدية.

ج- قد تقوم بعض البنوك بإعطاء نفسها الحق في قفل الحساب الجاري في أي وقت بعد أخطار العميل كتابة. في هذه الحالة، يقوم العميل بسحب رصيده ورد الشيكات غير المستعملة للبنك مرة أخرى.

د- يأذن العميل للبنك، كما أشرنا سلفاً، في التصرف بالأرصدة المودعة بهذا الحساب، والمختلطة بأموال البنك وأموال عملائه الآخرين مع إلزام البنك بالدفع عند الطلب.

وفقها هذا الشرط ليس ضروري طالما أصبحت الوديعة في الحساب الجاري ملكاً للبنك بالقبض.

(4) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

- نصر الدين فضل محمد، المصاريف الإسلامية، دار العلم للطباعة والنشر، جدة، 1985، ص70-77.

2- ودائع التوفير والادخار: Saving Deposits

تقبل البنوك الإسلامية المدخرات والودائع ذات القيمة الصغيرة في شكل ودائع توفير توضع في دفاتر ادخار أو توفير ويحق للعميل سحب بعض أو كل هذه الوديعة، وقد يكون هناك ضوابط معينة حول حجم المبلغ الذي يمكن سحبه في المرة الواحدة.

يتم قيد عمليات السحب والإيداع في دفتر التوفير ولا يمنح العميل دفتر شيكات، وتتشابه الودائع الادخارية عن الودائع الآجلة في البنوك التقليدية في أن العميل يتقاضى في كلا النوعين عائد في صورة فائدة ثابتة على الإيداعات بينما نجد اختلاف بين الودائع الادخارية والودائع الاستثمارية بالبنك الإسلامي. لا يحق لصاحب الوديعة الادخارية المشاركة في الربح إلا إذا تم الاتفاق مبدئياً عند التعاقد على تفويض البنك للمضاربة في المال المودع حسب الشروط الموضوعة وحينئذ تعامل معاملة الودائع الاستثمارية فيما يتعلق بحجم الوديعة والمدة المطلوب بقاؤها في المصرف لتستحق نصيباً من الربح.

تلعب الودائع الادخارية دوراً هاماً في توفير السيولة اللازمة للبنك الإسلامي، ويجوز للبنك استخدامها في عمليات الاستثمار بالشكل الذي لا يؤثر على طلبات السحب من هذه الودائع في أي وقت.

3- الودائع الاستثمارية: Investment Deposits

تمثل الودائع الاستثمارية المصدر الأساسي للاستثمارات وتخصيص الأموال في البنك الإسلامي، وتتكون من الأموال التي يضعها أصحابها في البنك بقصد المشاركة في العمليات الاستثمارية المختلفة التي يقوم بها وهناك تفويض من أصحاب ودائع الاستثمار لقيام البنك باستثمار هذه الأموال نيابة عنهم.

أهم شروط ودائع الاستثمار⁽⁵⁾:

لابد من توافر شرطان بالنسبة للوديعة الاستثمارية:

أ- الحد الأدنى للوديعة الاستثمارية:

يختلف الحد الأدنى للوديعة من بنك إسلامي إلى آخر ولكن الملاحظ أن هناك اتجاهًا إلى رفع الحد الأدنى الذي يمكن قبوله لوديعة الاستثمار بسبب ازدياد الطلبات المقدمة لفتح حسابات الاستثمار مع البنوك الإسلامية.

ب- المدة الزمنية للوديعة:

يشترط أن تظل الوديعة الاستثمارية مدة معينة طرف البنك دون سحب، وتختلف المدة اللازمة لبقاء الوديعة من بنك إلى آخر، البعض يشترط (6 شهور) والبعض حدها بعام كامل.

- أسلوب توزيع الأرباح للودائع الاستثمارية:

يحتجز البنك نسبة من الأرباح الفعلية يتفق عليها مسبقًا (كنسبة مئوية) مقابل نصيب البنك نظير قيامه بدور الشريك المضارب بالنسبة لهذه الودائع (على سبيل المثال 25%) ويحق لأصحاب الودائع الاستثمارية في هذه الحالة 75% توزع عليهم بنسبة ودائعهم والمدى الزمني لها، إذا تم سحب الوديعة قبل مدتها الزمنية المقررة فإن المودع لا يستحق شيئًا من الأرباح على وديعته، وفي حالة الخسارة يكون نصيب العميل بنسبة ما لديه من أموال عند البنك ويقوم البنك الإسلامي باستثمار هذه الودائع في مجالات الاستثمار المختلفة حسب مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث تدخل هذه الأموال مع رأس مال البنك المخصص للاستثمار في المشروعات التي ينفذها البنك.

(5) المرجع السابق، ص 89-91.

4- رأس المال والاحتياطيات:

رأس المال والاحتياطيات من مصادر التمويل الداخلية للبنوك الإسلامية ويستخدم في تمويل استثمارات البنك وخاصة المشروعات طويلة الأجل، بالإضافة، يمثل رأس المال أحد الركائز الأساسية لتغطية الأخطار المتوقعة والخسائر التي يمكن حدوثها نتيجة للاستثمارات الخطرة التي يخصص البنك لها جزء من الأموال. وتعتبر أيضًا الاحتياطيات غير الموزعة التي تُستقطع من أرباح المساهمين كأحد المصادر المالية المتاحة.

وفي حقيقة الأمر أن هيكل رأس المال المملوك بالنسبة للبنك الإسلامي يمثل أهمية خاصة عن رأس المال بالنسبة للبنوك التجارية التقليدية. يغطي رأس المال البنك الإسلامي مخاطر استثمار أكبر وخاصة قيام البنوك الإسلامية بإنشاء مشروعات إنتاجية تابعة للبنك وهذا بالطبع يحتاج إلى هيكل تمويل رأسمالي طويل الأجل.

5- أموال الزكاة والصدقات:

تمثل الزكاة نظام الضرائب الاجتماعية في الإسلام ويتلقى البنك الإسلامي أموال الزكاة الواجبة وصدقات التطوع والهبات والندور في حساب خاص، ويحق للبنك الإسلامي أن يقبل هذا النوع من الموارد ويقوم بتوزيعها في مصارفها الشرعية إن كانت صدقة واجبة أو حسب رغبة أصحابها إن كانت غير ذلك.

وفيما يلي حصر لأهم مصادر حساب أموال الزكاة:

- 1- الزكاة الواجبة على أموال البنك.
- 2- الزكاة المتحصلة على أصحاب حسابات الاستثمار.
- 3- الزكاة المجمعة من المساهمين.
- 4- الهبات والتبرعات الممنوحة من الأفراد والشركات لصندوق أموال الزكاة.

4/8 استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية: Use of Funds

تقوم البنوك الإسلامية باستثمار أموالها طبقاً لمبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في مجموعة من الأصول ذات الطبيعة الخاصة التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتحقق الخدمات اللازمة لعملاء البنك.

ويمكن تقسيم أوجه استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية والعمليات والأنشطة والخدمات المالية التي تقدمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

1- استخدامات استثمارية.

2- خدمات مصرفية.

3- أنشطة وعمليات مصرفية.

أولاً: الاستخدامات الاستثمارية:

تنقسم الاستخدامات الاستثمارية في البنوك الإسلامية إلى استخدام مباشر واستخدام غير مباشر للأموال.

أ- الاستخدام المباشر:

يقصد بالاستخدام المباشر قيام البنك باستثمار الأموال التي يمتلكها مباشرة وذلك عن طريق إنشاء مجموعة من المشروعات الإنتاجية أو شركات أو مؤسسات تهدف إلى إقامة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي.

ب- الاستخدام غير المباشر:

يقصد بالاستخدام غير المباشر قيام البنك بالاشتراك مع العملاء بالدخول في مشروعات تعاقدية مشتركة استثمارية والتي تتمثل في العقود التالية:

1- عقود التمويل بالمشاركة.

2- عقود المضاربة.

3- عقود المرابحة.

4- البيع بالتقسيط.

1- عقود التمويل بالمشاركة : Mosharaka (Profit Sharing)

عقود التمويل بالمشاركة احدي صور توظيف الأموال بالبنوك الإسلامية، وهو عبارة عن عقد بين البنك وعميل الاستثمار، بمقتضي هذا العقد يتم الاتفاق على المشاركة في رأس المال بنسب محددة على أن يقوم العميل بالإدارة ويتم اقتسام الأرباح فيما بينهم بنسبة مشاركة كل شريك في رأس المال خلال فترة محددة.

ويتم حساب وتوزيع الأرباح الفعلية المحققة وذلك على النحو التالي:-

أولاً: حصة الشريك الذي قام بالإدارة والإشراف بناء على ما تم تحديده سلفاً في عقد الشركة.

ثانياً: توزيع باقي الأرباح بين البنك والشريك أو العميل المستثمر بناء على نسب المساهمة في رأس المال.

ثالثاً: في حالة الخسارة، توزع بنسب المشاركة في رأس المال فقط، ولا يتحمل رب العمل أي جزء من الخسارة إلا إذا ثبت تقصيره.

ويطلق على عقود المشاركة (شركة العنان) ويشترط فيها أن يكون رأس المال من النقود والأثمان مع ضرورة كتابة وإعلام قيمة رأس المال مع جواز أن ينفرد أحد الشركاء بالعمل مع الاشتراك في الربح بنسب متساوية أو مختلفة حسب رأس المال.

**** أنواع عقود المشاركة⁽⁶⁾:**

يمكن للبنك الإسلامي تطبيق عقود المشاركة حسب الثلاثة طرق التالية:

1- المشاركة في رأس مال المشروع.

2- عقد المشاركة في صفقة معينة.

3- المشاركة المتناقصة التي تنتهي بالتملك.

1- المشاركة في رأس مال المشروع:

يقوم البنك في هذا النوع من المشاركة بشراء الأسهم أو المُشاركة في تمويل رأس المال العامل للمشروع مع قيام العميل بالإدارة.

2- عقد المشاركة في صفقة معينة:

هو الاتفاق على الدخول في عقد مشاركة لعملية استثمارية محددة ذات طبيعة نشاط معين وتنتهي بفترة محددة، من مزايا هذا النوع من المشاركات سرعة دوران رأس مال البنك وتعظيم العائد المتوقع، توزيع مخاطر الاستثمار نتيجة توزيع العمليات الاستثمارية على فئات عريضة من المستثمرين والعملاء وقد تنتهي بعض المشاركات بأن تؤول ملكية العملية كلها للعميل إذ يرغب في شراء نصيب البنك.

3- المشاركة المتناقصة التي تنتهي بالتملك:

يتميز هذا النوع من عقود المشاركة في قيام البنك بالسماح للشريك بحق أن يحل محل البنك في ملكية المشروع دفعة واحدة، أو على دفعات حسب الشروط المنصوص عليها في التعاقد وبالشكل الذي يكفل استخدام عائد المشاركة في سداد حصة البنك.

بعض الأمثلة والحالات العملية لعقود المشاركة:

(6) لمزيد من التفصيل: المرجع السابق، ص 113- 116.

1- قام أحد البنوك الإسلامية بتوقيع عقد مشاركة لشراء 3000 شوال غلال بمبلغ 1.600.000 جنيه يشارك فيها البنك بمبلغ مليون جنيه والعميل بمبلغ 600 ألف جنيه.

- مدة المشاركة ثلاث شهور.

- يقوم الشريك بالإدارة نظير 20% من الأرباح الفعلية.

- يوزع باقي الربح بنسبة المشاركة في التمويل.

المطلوب:

إذا علمت أن الأرباح الفعلية المحققة 32 ألف جنيه فما هو العائد الصافي للبنك والعميل.

الحل:

أولاً: نصيب العميل في الإدارة = 20% من الأرباح الفعلية المحققة.

$$= \frac{20 \times 32000}{100} = 6400 \text{ جنيه.}$$

ثانياً: نصيب البنك في الأرباح:

يتحدد على أساس نسبة المساهمة في رأس المال في ضوء:

= نسبة المساهمة في رأس المال × نسبة توزيع الأرباح بعد خصم نصيب الإدارة.

نسبة المساهمة في رأس المال للبنك

$$= \frac{1.000.000}{1.600.000} \times 100 = 62.5\%$$

نسبة توزيع الأرباح بعد خصم نصيب الإدارة

$$= 100\% - 20\% = 80\%$$

∴ نسبة نصيب البنك في الأرباح

$$= 62.5\% \times 80\% = 50\%$$

نصيب البنك في الأرباح الفعلية

$$= \frac{50 \times 32.000}{100} = 16.000 \text{ جنيه}$$

ثالثاً: نصيب العميل من الأرباح نظير نسبة التمويل:

نسبة المساهمة في رأس المال للعميل

$$= 100 \times \frac{600.000}{1.600.000} = 37.5\%$$

نسبة نصيب العميل في الأرباح = $37.5\% \times 80\% = 30\%$

$$= \frac{30 \times 32000}{100} = 9600 \text{ جنيه}$$

∴ إجمالي نصيب العميل من الأرباح =

نصيب الإدارة + نصيب التمويل والمشاركة

$$= 9600 + 6400 = 16000 \text{ جنيه}$$

أمثلة وحالات عملية عن عقود المشاركة

حالة بنك دبي الإسلامي وشركة العربي للحاسبات الآلية

عقد بنك دبي الإسلامي مشاركة مع شركة العربي للحاسبات الآلية لشراء 1000 جهاز حاسب آلي ثمن الوحدة 10.000 درهم.

فإذا علمت أن نسبة مساهمة البنك في التمويل = 60%

نسبة مساهمة العميل في التمويل = 40%

مدّة المشاركة = 6 شهور

شركة العربي تقوم بالإدارة نظير 30% من الأرباح الفعلية،
تُوزَّع باقي الأرباح بنسبة المشاركة في التمويل.

صافي أرباح صفقة المشاركة بعد بيع جميع وحدات الحاسبات الآلية 2.000.000
درهم.

المطلوب: احسب صافي أرباح بنك دبي الإسلامي، وصافي أرباح شركة العربي.

تطبيق على المشاركة التي تنتهي بالتملك

حالة بنك دبي الإسلامي ومحمد خان

اتَّفَق محمد خان مع بنك دبي الإسلامي على شراء طائرة لرشّ المبيدات الحشرية
لمزارع منطقة العين؛ على أساس أن هناك ندرة في مثل هذه الخدمة، وتوافر خبرة جيدة
لدى محمد خان في استخدام وقيادة الطائرات المروحية التي تُستخدَمُ في هذا
الغرض.

تمَّ الاتفاق على شراء طائرة مروحية مستعملة بمبلغ 1.000.000 درهم على
نفقة البنك، وأُتِّقَ على أن يتحمَّل محمد خان تكلفة المصروفات الدورية وعنصر العمل
مقابل 25% من صافي الربح الفعلي السنوي.

وقد رغب محمد خان في أن تؤوّل له ملكية الطائرة؛ ولذلك اتَّفَق على احتجاز
الأرباح الدورية السنوية للعميل عن طريق البنك حتى يتمَّ سداد قيمة الأصل بالكامل.
وبفرض أن المشروع سيحقق الأرباح التالية خلال العشر سنوات القادمة:

السنة الأولى	200.000 درهم	السنة الثانية	220.000 درهم
السنة الثالثة	180.000 درهم	السنة الرابعة	200.000 درهم
السنة الخامسة	150.000 درهم	السنة السادسة	200.000 درهم
السنة السابعة	150.000 درهم	السنة الثامنة	150.000 درهم
السنة التاسعة	100.000 درهم	السنة العاشرة	120.000 درهم

المطلوب:

- 1- حساب حصة البنك وحصة العميل في رأس المال بعد عشر سنوات.
 2- هل ستتول ملكية الطائرة للعميل بعد عشر سنوات.
 3- إذا اتفق البنك والعميل على استهلاك الطائرة على أساس القسط السنوي الثابت لمدة عشر سنوات فمتى ستتول ملكية الطائرة للعميل.

**حلُّ حالة بنك دبي الإسلامي ومحمد خان
 أولاً: حل الحالة بدون حساب قسط الإهلاك**

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)		(6) $\times(3)=0.25$	(7) $=(5)+(6)$
س	رأس مال البنك	العميل	ربح فعلي	75% أرباح رأس المال	أرباح رأس المال للبنك	أرباح رأس المال للمويل	ربح العمل	إجمالي ربح خان
1	1000000	صفر	200000	1500000	150000	صفر	50000	50000
2	950000	50000	220000	165000	156750	8250	55000	63250
3	886750	113250	180000	135000	119711	15289	45000	60289
4	826461	173539	200000	150000	123969	26031	50000	76031
5	750430	249570	150000	112500	84423	28077	37500	65577
6	684853	315147	200000	150000	102728	47272	50000	97272
7	587581	412419	150000	112500	66103	46397	37500	83897
8	503684	496316	150000	112500	56664	55836	37500	93336
9	410348	589652	100000	75000	30776	44224	25000	69224
10	341124	658876	12000	90000	30701	59299	30000	62299

حلُّ حالة بنك دبي الإسلامي ومحمد خان
ثانياً: حل الحالة مع حساب قسط الإهلاك

(6)+(5)=(7)	(0.25)×(3)=(6)	(5)		(4)	(3)	(2)	(1)		
إجمالي ربح خان	ربح العمل 25% ربح	أرباح رأس المال	للبنك للعميل	75% أرباح رأس المال	ربح فعلي	العميل	رأس مال البنك	صافي قيمة الأصل بعد الإهلاك	س
50000	50000			1500000	200000	صفر	1000000		1
	55000			165000	220000				2
	45000			135000	180000				3
	50000			150000	200000				4
	37500			112500	150000				5
	50000			150000	200000				6
	37500			112500	150000				7
	37500			112500	150000				8
	25000			75000	100000				9
	30000			90000	12000				10

أجب عن الحالات التالية:

الحالة الأولى:-

قام بنك فيصل الإسلامي بتوقيع عقد مشاركة لشراء 100.000 جهاز تليفون محمول مع شركة راية وذلك بمبلغ مليون جنيه مصري يشارك بها البنك بنسبة 70% وتساهم شركة راية بالنسبة الباقية.

* تقوم شركة راية بالإدارة نظير 30% من الأرباح .

* يوزع باقي الربح بين البنك والشركة بنسبة المشاركة في التمويل.

المطلوب:

إذا علمت أن الأرباح المحققة 300.000 جنيه فما هو العائد للبنك وشركة راية.

الحالة الثانية:-

عقد بنك فيصل الإسلامي مشاركة مع شركة (art) لشراء أجهزة استقبال بمبلغ 3مليون جنيه، فإذا كانت نسبة مساهمة البنك في التمويل 80% ومساهمة شركة (art) 20%، تقوم شركة (art) بالإدارة نظير 20% من الأرباح توزع باقي الأرباح بنسبة المشاركة في التمويل.

المطلوب:

ما هو العائد لكل من البنك وشركة (art) إذا كان صافي الربح 500.000 جنيه.

حالات عن المشاركة التي تنتهي بالتملك "حالة بنك فيصل الإسلامي ومطبعة النهار"

- قام بنك فيصل الإسلامي بالاتفاق مع مطبعة النهار على المشاركة في شراء مطبعة أوفست جديدة لطبع احتياجات السوق المحلي، بالشروط التالية:
- 1- تستحق المطبعة 30% من صافي الأرباح الفعلية المتوقعة نظير الإدارة.
 - 2- يقوم المصرف بسداد قيمة المطبعة بالكامل عند التعاقد (التكلفة الفعلية للطباعة 2.500.000 درهم).
 - 3- بشرط ثبات قيمة الأصل خلال فترة التعاقد، فقد اتفق الطرفان على أن تكون المشاركة متناقضة على أن يقوم العميل بالسداد على أساس ما يلي:
- سداد حصة دورية سنوية مقدارها 200.000 درهم ابتداءً من السنة الثانية كحصة للمشاركة في قيمة الأصل وحتى يمتلك العميل المطبعة.
 - احتجاز الأرباح الدورية السنوية للعميل عن طريق البنك حتى يتمّ سداد الأصل بالكامل.

وبفرض أن المشروع يتوقع أن يحقق أرباحًا خلال العشر سنوات كالتالي:

السنة الأولى	500.000 درهم	السنة الثانية	450.000 درهم
السنة الثالثة	400.000 درهم	السنة الرابعة	450.000 درهم
السنة الخامسة	500.000 درهم	السنة السادسة	600.000 درهم
السنة السابعة	400.000 درهم	السنة الثامنة	500.000 درهم
السنة التاسعة	550.000 درهم	السنة العاشرة	400.000 درهم

المطلوب: 1- احسب إجمالي أرباح العميل السنوية نظير المشاركة في رأس المال وعنصر العمل.

2- احسب متى ستتول ملكية الأصل للعميل بدون قسط الإهلاك ثم في حالة قسط الإهلاك المتساوي.

حالة بنك فيصل الإسلامي ومطبعة النهار

أولاً: حل الحالة بدون حساب قسط الإهلاك

(6)+(5)=(7)	(0.25)×(3)=(6)	(5)		(4)	(3)	(2)	(1)	
إجمالي ربح خان	30% ربح رب العمل	أرباح رأس المال		70% أرباح رأس المال	ربح فعلي	العميل	رأس مال البنك	س
		للعميل	للبنك					
								1
								2
								3
								4
								5
								6
								7
								8
								9
								10

حالة بنك فيصل الإسلامي ومطبعة النهار

ثانياً: حل الحالة مع حساب قسط الإهلاك

(6)+(5)=(7)	(0.25)×(3)=(6)	(5)		(4)	(3)	(2)	(1)		
إجمالي ربح خان	30% ربح رب العمل	أرباح رأس المال		70% أرباح رأس المال	ربح فعلي	العميل	رأس مال البنك	صافي قيمة الأصل بعد الإهلاك	س
		للبنك	للمعمل						
									1
									2
									3
									4
									5
									6
									7
									8
									9
									10

حالة شركة الناصر وبنك فيصل الإسلامي:

اتفقت شركة الناصر مع بنك فيصل الإسلامي على شراء آلة جديدة بالشروط التالية:

* يقوم البنك بتحمل تكلفة شراء الآلة بالكامل والبالغ 2 مليون جنيه مصري.

* تحصل الشركة على 25% من الأرباح نظير الإدارة.

* يتم احتجاز الأرباح الدورية السنوية للشركة عن طريق البنك حتى يتم سداد قيمة الآلة بالكامل.

وبفرض أن المشروع يتوقع أن يحقق أرباحاً خلال العشر سنوات كالتالي:

السنة الأولى	400.000 جنيه	السنة الثانية	300.000 جنيه
السنة الثالثة	500.000 جنيه	السنة الرابعة	400.000 جنيه
السنة الخامسة	400.000 جنيه	السنة السادسة	500.000 جنيه
السنة السابعة	300.000 جنيه	السنة الثامنة	300.000 جنيه
السنة التاسعة	200.000 جنيه	السنة العاشرة	200.000 جنيه

المطلوب:

1- حساب حصة البنك والعميل في رأس المال بعد عشر سنوات.

2- هل ستؤول ملكية الآلة إلى العميل؟

حالة شركة الناصر وبنك فيصل الإسلامي
أولاً: حل الحالة بدون حساب قسط الإهلاك

س	رأس المال بنك فيصل	رأس المال العميل	ربح فعلي	%75 أرباح رأس المال	أرباح رأس المال		ربح العميل نظير الإدارة %25	إجمالي ربح شركة الناصر
					البنك	العميل		
1	2000000	صفر	400000	300000	300000	صفر	100000	100000
2	1900000	100000	300000	225000	213750	11250	75000	86250
3	1813750	186250	500000	375000	340078	34922	125000	159922
4	1653828	346172	400000	300000	248074	51926	100000	151926
5	1501902	498098	400000	300000	225285	74715	100000	174715
6	1327187	672813	500000	375000	248848	12125	125000	251152
7	1076035	923965	300000	225000	121054	103946	75000	178946
8	897089	1102911	300000	225000	100923	124077	75000	199077
9	698012	1301988	200000	150000	52351	97649	50000	147649
10	550363	1449637	200000	150000	41277	108723	50000	158723

يتضح أنه بعد عشر سنوات لن تؤل ملكية الآلة للعميل

ملاحظات على الحل:

(1) رأس مال البنك في السنة الأولى هو ثمن شراء الأصل.

(2) رأس مال العميل في السنة الأولى صفر.

(3) أرباح رأس المال = (1 - نسبة الإدارة) × الربح الفعلي .

أرباح رأس المال للبنك = رأس مال البنك (عمود 1) × أرباح رأس المال

ثمن شراء الأصل

(4) أرباح رأس مال العميل = أرباح رأس المال - أرباح رأس المال للبنك.

أو

(5) ربح العميل نظير الإدارة = الربح الفعلي × نسبة الإدارة

(6) إجمالي ربح العميل = الربح نظير الإدارة + أرباح رأس المال

لأحظ أن يتم احتجاز إجمالي أرباح العميل

(7) رأس مال العميل في السنوات التالية = رأس المال العميل في السنة

السابقة + إجمالي أرباح العميل في السنة السابقة.

(8) رأس مال البنك في السنوات التالية = رأس مال البنك في السنة السابقة -

إجمالي أرباح العميل في السنة السابقة.

حالة شركة الناصر وبنك فيصل الإسلامي

ثانياً: حل الحالة مع حساب قسط الإهلاك

(6)+(5)=(7)	(0.25)×(3)=(6)	(5)		(4)	(3)	(2)	(1)		
إجمالي ربح خان	% ربح رب العمل	أرباح رأس المال		% أرباح رأس المال	ربح فعلي	العميل	رأس مال البنك	صافي قيمة الأصل بعد الإهلاك	س
		للبنك	للمعمل						
									1
									2
									3
									4
									5
									6
									7
									8
									9
									10

2- عقود المضاربة (Modarabah (Trust)

عقد المضاربة عبارة عن عقد بين طرفين يقوم الطرف الأول بتقديم الأموال اللازمة للاستثمار (رب المال) وهو البنك الإسلامي ويقوم الطرف الآخر (الضارب) أو العميل بتقديم جانب العمل. هناك مشاركة في الأرباح بناء على نسب محددة سابقا في عقد المضاربة.

بالنسبة للخسارة فهي تقع فقط على رب المال (أصحاب الودائع الاستثمارية)، ويشاركهم البنك بنسبة رأس ماله، ولكن هنا يجب مراعاة أن (الضارب) قد بذل كل الجهد المطلوب منه كمسئول عن عنصر العمل في المشاركة ويعاقب عن أي تقصير قد قام به وفي حلة ثبات التقصير يتحمل الخسارة التي لاقاها المشروع.

وفيما يلي حصر لأهم شروط المضاربة:

1- المشاركة في الأرباح والخسائر:

كما ذكرنا سلفا أن الخسارة تقع بالكامل على رب المال بينما الأرباح توزع بالمشاركة بين رب العمل ورب المال وذلك بناء على نسب محددة مسبقا، ويشترط أن صاحب العمل قد قام ببذل كل جهد واستخدم كل عناصر العمل وبالتالي لا يسأل عن المساهمة في خسارة رأس المال طالما أدي واجبه على أكمل وجه.

2- مسئوليات الضارب (القائم بالإدارة) (7):

يعتبر الضارب مسئول عن بذل كافة الجهود التي تؤدي إلى تعظيم الربح طالما يعمل في مجال نشاط مشروع قانونا، وفي هذه الحالة يحق له القيام بهذه الأنشطة:

(7) لمزيد من التفصيل راجع في ذلك:

-Waqar Masood Khan, **Towards an Interest- Free Islamic Free Islamic Economic System.** (U.K. وThe Islamic Foundation.1985) pp.31- 33.

- (1) شراء وبيع كافة أنواع البضائع التي يراها ملائمة للمشروع.
- (2) البيع والشراء بالنقد والتقسيط.
- (3) ترك البضاعة كوديعة أو رهنا.
- (4) تشغيل العمالة اللازمة لإنجاز العمل.
- (5) السفر برأس المال.
- (6) شراء وتأجير المعدات اللازمة للمشروع.
- (7) الاستثمار في مشاركة مع طرف ثالث.

3- مدة تنفيذ عقد المضاربة Duration of Business

قد تكون مدة التعاقد محدودة مقيدة وقد تكون مفتوحة بناء على الاتفاق بين صاحب رأس المال ومدير المشروع.

وهناك اختلاف بسيط بين الأئمة بخصوص تصفية وإلغاء عقد المضاربة، الإمام أبو حنيفة يسمح بإلغاء عقد المضاربة بواسطة أي طرف بشرط إعلام الطرف الآخر بهذا القرار قبلها بوقت كاف وبدون أن يتسبب هذا القرار في أحداث أي أضرار للطرف الآخر.

4- شروط رأس المال:

- أ- يشترط أن يكون رأس المال من النقود المتداولة، ويجوز أن يدفع رأس المال في صورة بضاعة أو أرض أو مباني.
- ب- ألا يكون رأس المال دين.
- ج- أن يتم كتابة رأس المال في العقد بوضوح.
- د- أن يكون رأس المال مسلما للعامل، حيث لا يصح المضاربة برأس المال مع بقاء رأس المال في يد رب المال.

أنواع عقود المضاربة:

أ- المضاربة المطلقة.

ب- المضاربة المقيدة.

أ- المضاربة المطلقة:

هي عقد بين البنك وصاحب العمل، حيث يدفع البنك مبلغ من المال للمضارب أو العامل يستخدمه بدون أي قيد زمني أو مكاني أو نشاط معين.

ب- المضاربة المقيدة:

هي العقد الذي يتوافر فيه شكل من أشكال القيود السابق ذكرها ويكون نصيب كل من رب المال والمضارب مقدار شائعاً من الربح.

وعادة ما يكون هناك طرفان في عقد المضاربة (رب المال) ومضارب بالعمل ولكن قد يكون هناك رب مال واحد ومضاربان أو أكثر والعكس رب مال أو أكثر ومضارب واحد بالعمل.

حالة عملية عن عقود المضاربة:

قام بنك فيصل الإسلامي بعمل عقد مضاربة لتصدير زهور لأحدي الدول الأوروبية مع أحد العملاء في حدود 900 ألف جنيه تسدد بالكامل عن طريق البنك مع قيام العميل بالإدارة وذلك لمدة قدرها شهر.

وقد اتفق على أن يقوم البنك بتخزين البضاعة كضمان مع تقديم إيصال الشحن من شركة التخزين قبل دفع أي مبلغ.

فإذا علمت أن نسب توزيع الأرباح 30% للمضارب، 70% للبنك

المطلوب:

أ- في حالة تحقيق 90 ألف جنيه كأرباح- ما هو صافي العائد للمضارب والبنك.

ب- في حالة تحقيق 90 ألف جنيه خسارة - كيف تقوم بتوزيعها؟

أولاً: في حالة تحقيق 90 ألف جنيه أرباح:

$$1- \text{ نصيب الضارب} = \frac{30 \times 90000}{100} = 27000 \text{ جنيه}$$

$$2- \text{ نصيب البنك} = \frac{70 \times 90000}{100} = 63000 \text{ جنيه}$$

إجمالي رأس مال البنك بعد انتهاء المضاربة =

$$900000 + 63000 = 963000 \text{ جنيه}$$

ثانياً: في حالة تحقيق 90 ألف جنيه خسائر:

نصيب الضارب = لا توزع الخسارة على الضارب في هذه الحالة نصيب البنك =
يتحمل البنك الخسارة بالكامل

صافي رأس مال البنك بعد انتهاء المضاربة =

$$900000 - 90000 = 810000 \text{ جنيه}$$

3- عقود المرابحة (الأمر بالشراء) (Morabaha (Financing Trade)

يعرف عقد المرابحة على أنه اتفاق بين مشتري لسلعة وبائع (البنك) لبيع سلعة معينة بمواصفات محددة لدي البنك، ويقوم البنك في هذه الحالة بشراء السلعة لبيعها للمشتري على أساس التكلفة زائد هامش ربح يتفق عليه الطرفان، وقد يتم التسليم فوراً أو أجلاً والدفع نقد أو أجلاً أو بالتقسيط⁽⁸⁾. ويحقق هذا النوع من التعاقد خدمة لعملاء البنك الإسلامي الراغبين في تمويل العمليات التجارية مع توفير عائد مناسب لأطراف التعاقد.

(8) محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، (الخرطوم، بنك التنمية التعاوني الإسلامي،

(1985)، ص 46.

وتتم عملية المرابحة بطلب احد عملاء البنك لشراء سلعة معينة بالموصفات التي يحددها على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة النسبة التي يتفق عليها ويدفع الثمن كاملا أو على دفعات حسب إمكانيات العميل، وتتقسم دورة النشاط في هذه العملية من وعد بالشراء وبيع بالمرابحة فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده كأن البنك لا يعرض عملية البيع ولكنه يتلقى أمرا بالشراء وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر، وفي هذه الحالة يتم التأكد من المواصفات التي حددها المشتري الأمر في عقد المرابحة ومطابقة الصفقة لهذه المواصفات، ومن الممكن إتمام عملية الشراء من السوق المحلي أو الأسواق الخارجية.

ويتم حساب تكلفة السلعة منذ وصولها حتى تخزينها (ثمن الشراء + مصاريف النقل والشحن + التكاليف الجمركية + مصاريف التخزين)، ويضاف إلى التكاليف هامش الربح المتفق عليه بين الطرفين ونسب توزيع الربح المتفق عليها.

شروط عقد المرابحة:

يشترط في عقد المرابحة توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- (1) أن يتم الاتفاق على مواصفات السلعة المراد شرائها تفصيلا.
- (2) التأكد من توافر السلعة عند التعاقد، أو توافرها في المستقبل.
- (3) علم المشتري الثاني بالثمن الأول للسلعة التي اشتراها من البائع.
- (4) يحدد سعر البيع بالاتفاق بين البائع والمشتري على أساس تكلفة السلعة بالإضافة إلى هامش ربح يتفق عليه.
- (5) أن يتوافر قدرة البائع على تسليم البضاعة بناء على المواصفات المتفق عليها في العقد.
- (6) اتفاق أطراف التعاقد على وقت التسليم وطريقة الدفع ومكان التسليم.

مثال على عقد المرابحة:

قام أحد البنوك الإسلامية بإبرام عقد مرابحة مع شركة الشرق للأمن الغذائي لتوريد 100 طن أعلاف بسعر 150 جنيه للطن وبهامش ربح قدره 9% على أن تلتزم الشركة بدفع مقدم فور إبرام العقد قدره 25% من قيمة الشراء على أن تسدد بقية المبلغ على أربع أقساط شهرية، وفترة سماح شهر، وقد اشترط في التعاقد أن تقوم الجمعية بتقديم ضمانات شخصية وشيكات بالمبالغ التي ستدفع.

4- البيع بالتقسيط(البيع الآجل)

البيع بالتقسيط أحد أنواع البيوع المتعارف عليها في السوق التجاري، يتم الاتفاق بين البائع والمشتري على بيع السلعة مقابل تأجيل عملية السداد على أقساط متفق عليها بين البنك (البائع) والعميل (المشتري).

وقد يكون السعر الذي تباع به السلعة بالتقسيط نفس السعر للسلع نقداً، أو قد يكون البيع إلى أجل بسعر أكثر من الثمن الحالي.

ويعتبر البيع بالتقسيط أحد أنواع استخدام الأموال الذي يحقق للمجتمع خدمة جيدة وخاصة للعملاء محدود الدخل والذين يرغبوا في اقتناء وحياسة بعض السلع المعمرة أو قيام المشتري الصناعي بشراء المواد الخام اللازمة لاحتياجات الصناعة.

في حالة عدم قدرة المشتري على تسديد أقساط السلعة وقبول مبدأ التسوية فإن الجزء المدفوع يعتبر في هذه الحالة إيجارا يحق للمشتري استرداد أي فائض منه إذا ما زاد عن إيجار المدة السابقة منذ حيازتها والانتفاع بها إذا رغب هو في ذلك وقبل البنك استمرار التأخير⁽⁹⁾.

وقد أشار العديد من العلماء والكتاب إلى ضرورة توافر التشريعات والضوابط التي

(9) المرجع السابق: ص54.

تحدد قواعد البيع بالتقسيط ذلك لحماية المستهلك من استغلال البائع وإرهاق متوسطي الدخل بأقساط عالية والاختلاف الكبير بين السعر النقدي وسعر البيع بالتقسيط.

ثانياً: الاستخدامات الخدمية للبنوك الإسلامية:

يمكن تقسيم أهم استخدامات الأموال للبنوك الإسلامية التي تندرج تحت المفهوم الخدمي إلى:

1- القرض الحسن.

2- توزيع أموال صندوق الزكاة والصدقات.

3- الإيجار (Ijara) Lease

1- القرض الحسن (Interest- Free- Loan) : Kard Hassan

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم قروض بدون فوائد في بعض الحالات وذلك كنوع من المساعدات الاجتماعية لأفراد المجتمع وعادة ما يسترد المصرف الإسلامي اصل القرض بدون أي زيادة.

ويفضل عادة ألا تستخدم أموال الزكاة عند تقديم القروض الحسنة، لذلك تقوم البنوك الإسلامية باستثمار نسب معينة من الحسابات الجارية بعد أخذ موافقة أصحابها في تمويل القروض الحسنة للمحتاجين.

2- توزيع أموال صندوق الزكاة والصدقات:

من أهم الاستخدامات الخدمية للبنوك الإسلامية هي توزيع أموال صندوق الزكاة والصدقات حيث يجوز للبنوك الإسلامية أن تنشئ أجهزة متخصصة في توزيع أموال الصدقات حسب مصاريفها الشرعية أو رغبة أصحابها، هذه الخدمة تعتبر أحد وسائل تطبيق المبادئ الإسلامية في المجتمع.

أهم استخدامات الأموال لصندوق الزكاة في البنوك الإسلامية:

أ- زكوات الأفراد.

ب- زكوات الطلاب.

ج- زكوات المساجد الأهلية.

د- زكوات الجمعيات المشهرة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

هـ- مسابقات تحفيظ القرآن التي ينظمها البنك.

وجدير بالذكر أن من أهم مصادر الأموال لصندوق الزكاة حسابات الاستثمار الخيرية، يجيز النظام الأساسي للبنك الإسلامي قبول الهبات وتبرعات من الأفراد والهيئات مع جواز اشتراطهم تخصيص استخدامها في أراض معينة لا تشوبها حرمة شرعية.

3- عقد الإجارة Ijara (Lease) Contract

يقوم البنك الإسلامي بتأجير المعدات والآلات التي يحتاج إليها العملاء مقابل عقد إجارة متفق عليه من كلا الطرفين، ويتضمن العقد مدة الإيجار، وقيمة الإيجار وشروط السداد. ويجوز للبنك في بعض الأحوال أن يتفق مع العميل المؤجر على شراء وتملك الأصل المؤجر طبقاً لشروط معينة.

ثالثاً: الأنشطة والعمليات المصرفية للبنوك الإسلامية:

تحدثنا في الأجزاء السابقة عن الاستخدامات الاستثمارية والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك ويخصص الكاتب هذا الجزء للحديث عن أهم الأنشطة والعمليات المصرفية الأخرى التقليدية والحديثة التي تقدمها البنوك الإسلامية.

نود أن نشير إلى تعدد وتنوع الأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك بالإضافة إلى الاستخدامات.

ونورد فيما يلي حصر لأهم هذه الأنشطة⁽¹⁰⁾:

- 1- فتح الاعتمادات المستندية للواردات والصادرات.
- 2- إصدار خطابات الضمان.
- 3- تظهير وتحصيل الأوراق التجارية والكمبيالات المستندية للتجارة الداخلية والخارجية.
- 4- القيام بالتحويلات النقدية الداخلية والخارجية.
- 5- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- 6- القيام بأعمال الوساطة والسمسرة.
- 7- تقديم الاستشارات الفنية وإدارة الصناديق الخاصة والصناديق الموضوعة تحت إدارة البنك.
- 8- الأنشطة الخاصة بالأوراق المالية:
 - أ- طرح وإصدار الأسهم للاكتتاب العام.
 - ب- تحصيل قسائم "كوبونات" الأوراق المالية.
 - ج- شراء وبيع (تداول) الأوراق المالية لصالح العملاء بالإضافة إلى تكوين محفظة استثمارات البنك في الأوراق المالية.
- 9- حفظ الأمانات:
 - أ- تأجير الخزائن الحديدية. Safe Box

(10) لمزيد من التفاصيل الخاصة بهذه الأنشطة راجع في ذلك:

- نصر الدين فضل المولي محمد، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص165- 220.

ب- تأجير المخازن.

ويقوم البنك الإسلامي بتأدية الخدمات السابقة لعملاء البنك مقابل أجر أو عمولة تقابل العمل أو الخدمة المؤداة بشرط أن لا يرد على هذه الخدمة المصرفية محذور شرعي ويحكم ذلك عقد الإجارة في الفقه الإسلامي.

5/8 المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية:

يهدف هذا الجزء إلى إلقاء الضوء على أهم المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية مثل شركات التأمين الإسلامية والشركات الإسلامية للتجارة والخدمات والتمويل.

1/5/8 شركات التأمين الإسلامية⁽¹¹⁾: Islamic Insurance Companies

احتل موضوع التأمين في الفكر الاقتصادي الإسلامي الحديث اهتمام قليل من العلماء مقارنة بالاهتمام والتطور الذي لحق بالبنوك الإسلامية، بالرغم من ذلك فأن حاجة المسلم إلى خدمة التأمين جعلت الفقهاء والعلماء يهتموا بهذا الموضوع الذي لا يقل أهمية عن الخدمات التي تقدمها المصارف.

يري الباحثون أن التأمين التجاري حسب العقود التي تقدمها شركات التأمين التقليدية تتعارض من الشريعة لعدة أسباب نوردتها فيما يلي:

أ- شبهة الربا، ذلك أن هذا العقد ينطوي على معارضة مال بمال والمبادلة تتم بين دين مؤجل هو القسط ودين معلق هو التعويض، مبلغ التعويض يفوق مبلغ القسط.

(11) لمزيد من التفصيل راجع في هذا:

- Mohamed Nehatullah Siddiqi, Insurance In An Islamic Economy, (Leicester, The Islamic Foundation, 1985).

- Afzalur Rahman, Economic Doctrines Of Islam: Banking And Insurance. Vol 4, (London, The Muslim Schools Trust, 1979).

ب- شبهة الغرر الكثير، إذ إن كلا الطرفين لم يعرف وقت العقد مقدار ما يعطي أو يأخذ، ولو كان عنصر الاحتمال أقل بالنسبة للمؤمن الذي يحسن تقدير الاحتمالات ويلتزم الأسس السليمة والإحصائية في التأمين وذلك لأن المستأمن يظل جاهلاً بمقدار ما يعطي وما يأخذ وفي هذا من الغرر ما يكفي الفساد عقد التأمين.

ج- شبهة القمار، ذلك أن المؤمن يتحمل عن المعرضين للكوارث مخاطرتهم دون أن يكون له مقدرة على منعها أو تقليلها (وقد رد البعض على هذا بأن التأمين توحيد لمخاطر قائمة بتوزيع تكلفتها على كل المعرضين لها بخلاف القمار الذي يوجد مخاطر لا وجود لها عن طريق اللهو واللعب ويؤدي دائماً إلى ربح أحد على حساب شخص آخر)⁽¹²⁾.

اهتم العلماء بالتأمين التعاوني أو التبادلي الذي يكتب فيه المستأمنون فقط عن طريق الاشتراكات التي تستخدم في أداء التعويضات المستحقة لمن يصيبه الخطر المتوقع من المستأمنون، ويشترط في العقد أن ترد أي زيادة عن التعويضات للمشاركين، وفي حالة نقص هذه الأموال يلتزم الأعضاء بتغطية العجز. وتحقق الشروط السابقة مبدأ المشاركة في الخطر بناء على النتائج الحقيقية لجميع المشاركين في عقد التأمين.

إذن الشكل القانوني لشركة التأمين الإسلامية هو عبارة عن مؤسسة تعاونية يملكها ويديرها المستأمنون ولا تسعى إلى تحقيق ربح.

ومفهوم التأمين التعاوني مقبول من قبل التشريع الإسلامي للأسباب التالية:

أ- تعاون المستأمنون أصحاب بوليصة التأمين التعاوني Policy- Holders

(12) محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

بنشاط لتحقيق المنفعة العامة فيما بينهم.

ب- يقوم كل مستأمن من أصحاب البوليصة بدفع القسط الخاص بمساهمته وذلك لمساعدة زملاؤه الذين يحتاجون للمساعدة.

ج- يقع مفهوم التأمين التعاوني تحت مبدأ عقود التبرعات Donation Contract الذي يبغي إلى توزيع الخسائر Fraction Losses وتوزيع الالتزامات بناء على نظام مشاركة مجتمع المستأمنون Community Pooling System

د- لا تهتم عقود التبرع بتحقيق أي مميزات على حساب الأعضاء المشاركين.

هـ- سوف يتم تقليل والتخلص من عنصر عدم التأكد Uncertainty والخطر وذلك عن طريق توزيع الخطر والمساهمة بين المشاركين.

ويجوز أن تقوم شركة التأمين الإسلامية باستثمار المبالغ المكتتبه من المستأمنين وذلك بهدف تنمية الاكتتاب لتقليل حجم الأقساط.

أهم شروط عقد شركات التأمين التعاونية الإسلامية:

فيما يلي الاشتراطات لعقد التأمين التعاوني:

أ- شرط التخصص.

ب- شرط المشاركة.

ج- شرط الاستثمار.

أ- شرط التخصص: Specialty Condition

وهذا يؤكد أن طبيعة وظائف الشركة مطابقة لمبادئ الإسلام التعاونية.

Islamic Cooperative Principles

ب- شرط المشاركة: Partnership Condition

يعطي هذا الشرط أصحاب البوليصة الحق للمشاركة في الأرباح الفائضة كما

يجعلهم ملتزمون بسداد العجز الذي يمكن حدوثه نتيجة لعدم كفاية أقساط الاكتتاب في تغطية الخسائر التي حدثت.

ج- شرط الاستثمار : Investment Condition

يشير هذا الشرط إلى أنه يجب أن تلتزم شركات التأمين الإسلامية بالاستثمار في المجالات التي تتفق مع الشريعة الإسلامية وأن تبتعد عن التعاملات الربوية. بالإضافة إلى ما سبق فإن المساهمين في بوليصة التأمين يجب أن يكون لهم الحق في التمثيل في مجلس إدارة شركة التأمين وحق الإطلاع على نتائج الأعمال. ويجوز لشركات التأمين الإسلامية استخدام خدمة إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين (إن وجدت).

أنشأت أخيراً مجموعة من شركات التأمين الإسلامية في العالم الإسلامي ساعد على إنشائها البنوك الإسلامية، من بينها شركة التكافل الإسلامية التي أنشأها مجموعة دار المال الإسلامي القابضة.

ومن أول شركات التأمين الإسلامية في العالم العربي هي شركة التأمين الإسلامية بالخرطوم التي أسسها بنك فيصل السوداني في مارس 1978 برأس مال قدره مليون جنيه سوداني.

وتقوم شركة التأمين الإسلامية التابعة لبنك فيصل الإسلامي بتقديم خدماتها في مختلف مجالات التأمين، ما عدا التأمين الحياة، بالإضافة إلى الاستشارات الفنية اللازمة لتخطيط برامج التأمين⁽¹³⁾.

ويتركز معظم استثمارات شركات التأمين الإسلامية في عقود المضاربة الشرعية والمجالات المباحة للاستثمار ويستخدم فائض أقساط التأمين في استهلاك رأس المال،

(13) نصر الدين فضل المولي محمد، المصارف الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص152.

وتكوين الاحتياطات، والتوظيف والتوزيع على المستأمنين، وما يحصل عليه المساهمين من أرباح، يشكل نتيجة توظيف رأس المال للشركة فقط⁽¹⁴⁾.

2/5/10 الشركات الإسلامية للتجارة والتمويل:

مع زيادة الاهتمام بتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي خلال العشرين سنة الماضية، تعددت وتتنوعت أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى البنوك وشركات التأمين الإسلامية، فقد ظهرت خلال العشرين سنة الماضية العديد من الشركات الإسلامية المتخصصة في مجال التجارة وتجميع الأموال بغرض استثمارها بما ينطبق ومبادئ الاقتصاد والشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الشركات العاملة في مجال تجميع المدخرات وإعادة استثمارها في مشروعات اقتصادية وتجارية وزراعية وصناعية نورد بعضها فيما يلي:

- 1- مصانع الشريف للبلاستيك.
- 2- شركة الهدي مصر للاستثمار وتوظيف الأموال.
- 3- الشركة العالمية لتوظيف الأموال ونقل التكنولوجيا.
- 4- الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (تتبع دار المال الإسلامي).
- 5- شركة الريان للمعاملات المالية.
- 6- شركة الريان للاستثمار وتوظيف الأموال.
- 7- شركة الريان مصر لتوظيف الأموال.
- 8- الشركة الإسلامية الدولية للتسويق والتوزيع.
- 9- مجموعة شركات السعد للاستثمار والتنمية.

(14) المرجع السابق، ص154.

10- شركة ابن سينا للعلاج والخدمات الطبية.

وعلى الصعيد العالمي أنشأت العديد من الشركات الإسلامية للاستثمار والتمويل والتمية نورد منها على سبيل المثال فقط أسماء الشركات التالية:

1- شركة البحرين الإسلامية للاستثمار.

2- شركة البركة للاستثمار - لندن.

3- الشركة الإسلامية للاستثمار بفيينا.

4- الشركة الإسلامية للاستثمار بالنيجر.

5- الشركة الإسلامية للاستثمار بالسنغال.

6- شركة الاستثمار الإسلامية بالسودان.

7- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات بالسودان.

8- خدمات الاستثمار الشرعي (سويسرا).

9- الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الشارقة).

بالإضافة إلى الشركات السابقة فقد ساهمت البنوك الإسلامية في إنشاء وتمويل العديد من المشروعات الناجحة في مجالات الأنشطة المتعددة.

6/8 البنوك الإسلامية المصرية: يعمل حاليا في مصر ثلاثة بنوك إسلامية، بالإضافة إلى فرع المعاملات الإسلامية للعديد من البنوك التجارية التي تعمل بفوائد، حيث خصصت فروع مستقلة للمعاملات الإسلامية بالإضافة لفروع الفوائد لإشباع رغبات العملاء إلى خدمات إسلامية.

سنقوم بتقديم الثلاثة بنوك التالية:

1- بنك نصر الاجتماعي.

2- بنك فيصل الإسلامي المصري.

3- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية.

1- بنك ناصر الاجتماعي: Nasser Social Bank

أنشئ بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971، كان هدف البنك تقديم الخدمات الاجتماعية لفئات للمجتمع ذات الدخل المنخفض، لأصحاب المعاشات ولرفع الخدمة الاجتماعية، منح القروض الحسنة بدون فوائد للمحتاجين وإعداد وإدارة حساب خاص لخدمة لتأمين الاجتماعي.

يتم تمويل احتياجات البنك من الأموال من وزارة المالية بالإضافة إلى حصة قدرها 2% من صافي أرباح شركات القطاع العام، يقوم البنك باستثمار أمواله طبقاً لمبدأ المشاركة مع المساهمة في مشروعات مشتركة مع عملاء البنك.

2- بنك فيصل الإسلامي المصري: Fasial Islamic Bank Of Egypt

يعتبر بنك فيصل الإسلامي المصري أول البنوك الإسلامية التي أنشأت في مصر في عام 1979، رأس المال المصدر عند الإنشاء كان 8 مليون دولار وتم زيادته إلى 40 مليون دولار. وذلك لمقابلة الزيادة في الاكتتاب العام.

يقوم البنك بجميع الأنشطة والعمليات التجارية والاستثمارية، يهدف البنك إلى ترويج المشروعات والمساهمة في تمويل المشروعات الصناعية ومشروعات التنمية في المحليات سواء داخل مصر أو خارجها وذلك في إطار الشريعة الإسلامية، ويتمتع البنك بإعفاء من الضرائب لمدة 15 سنة على كل أنواع النشاط.

ويوجد لدى البنك هيئة للرقابة الشرعية Supervisory Board Religious تهتم بالرقابة ومتابعة مدي مطابقة أنشطة البنك لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

3- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية:

Islamic International Bank for Investment & Development.

أنشئ المصرف الإسلامي الدولي من عام 1980 كبنك استثمار إسلامي خاص برأس مال مرخص قدره 12 مليون دولار أمريكي، يتجه هذا البنك إلى التركيز على تمويل والمشاركة في رأس مال المشروعات الاستثمارية، الاستثمارات في الأوراق المالية Secures Investments والمساعدة في تمويل وإحلال المشروعات القائمة.

7/8 علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية⁽¹⁵⁾:

عندما أنشئت المصارف الإسلامية لأول في الدول الإسلامية أعطاهما القانون الحق في التعامل طبقاً لقانون خاص يتفق مع المبادئ التي تتادي بها آخذاً في الاعتبار طبيعة استثماراتها والتي تختلف عن نظام البنوك التقليدية التي تتعامل بسعر الفائدة الثابت.

ولقد بدأت حكومات بعض الدول مثل مصر والسودان في تطبيق قواعد الرقابة للبنوك المركزية على استثمارات وأنشطة البنوك الإسلامية. وقد تناول العديد من الكتاب

(15) أعتد الكاتب في إعداد هذا الجزء على المراجع التالية:

أ – إسماعيل حسن، العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي، برنامج الخدمات المصرفية من منظور إسلامي.

ب – بابكر محي الدين قبلي، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثالث، فبراير 1986، ص 15 – 19.

ج – بكرى عبد الرحيم بشير، تأثير السياسات النقدية والانتمانية لبنك السودان على البنوك الإسلامية ممثلة في بنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك فيصل السوداني، المجموعة العربية، بحث رقم 2.

د – محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص 29 – 32.

علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية وأثر سياسات البنك المركزي على أداء البنوك الإسلامية وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات:

1 - لا تتعارض معظم إجراءات البنك المركزي والقواعد التي يطبقها للرقابة على البنوك الإسلامية مع سياسات البنك الإسلامي فيما يتعلق بالاستثمار بناء على مبدأ المشاركة والبعد عن الربا ولكنها قد تحد من نشاط هذه البنوك.

2 - الاعتراض الأساسي على المعاملات التي تتطوي على وجود سياسة سعر الفائدة وضرورة استبدالها بوسائل تؤثر على حجم الاستثمارات عن طريق التحكم في النسب التي تتم بها المشاركة في الأرباح بين البنوك الإسلامية وعملائها أو اللجوء إلى الوسائل الكمية الأخرى البديلة. عندما تدخلت حكومات بعض الدول وفرضت رقابة على البنوك الإسلامية من قبل البنك المركزي كان الهدف الأساسي هو المحافظة على أموال المودعين لدى هذه البنوك والتأكد من قيامها بالاستثمار والاستخدام في المجالات المشروعة وذلك إلى جانب التأكد من توافر درجة السيولة الملائمة حتى تقابل هذه البنوك التقلبات المتوقعة في عمليات السحب والإيداع.

كان هذا هو الهدف الأساسي ولكن يظهر واضحاً أن هذه الوسائل قد لا تتفق مع طبيعة الاستثمار بالبنوك الإسلامية؛ وذلك لأن حسابات الاستثمار على سبيل المثال بالبنك تمثل مشاركة وليست من قبل الائتمان.

3 - تؤدي سياسة الاحتياطي النقدي إلى عدم استثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار بالكامل أو تعطيل أموال المودعين عن الاستثمار على غير رغبتهم التي اتفق عليها في التعاقدات بين المودعين والبنك الإسلامي.

4 - بالنسبة لنسبة السيولة يمكن قبول فكرة تطبيقها على الحسابات الجارية دون الحاجة إلى تطبيقها على حسابات الاستثمار لأن هذا قد يحول دون توجيه أرصدة هذه البنوك الحسابات إلى ما أودعت من أجله.

ويعلل أيضاً بعض الكتاب إلى عدم قدرة البنوك الإسلامية على استخدام أدوات

السيولة المعروفة مثل أذون الخزانة والسندات الحكومية وذلك لمعالجة مشكلة السيولة ويجب استبدالها بأصول أخرى مثل أسهم الشركات المدرجة في البورصة.

5 - صعوبة اقتراض البنوك الإسلامية من البنك المركزي مثل البنوك التقليدية عندما تحتاج إلى سيولة ولا بد من وجود بديل لها من خلال سوق مالي إسلامي تعاوني يمكن إنشاؤه مع البنوك الإسلامية الداخلية والعالمية.

وهذا بالطبع لا يضعها في موقف متكافئ مع البنوك التقليدية عند تطبيق قواعد الرقابة التي تطبق على البنوك التقليدية التي يمكن أن تقتض من البنك المركزي.

6 - أن تطبيق سياسة ضبط الائتمان والسقوف الائتمانية يؤدي إلى انكماش استثمارات البنوك الإسلامية ويحد من قدرتها على استثمار الأموال وخاصة أن المصدر الأساسي للأموال ليست الودائع طويلة الأجل بل حسابات الاستثمار التي تتجه إلى توظيفات في صورة مشاركات وليست ديون بالمعنى التقليدي، ولذلك لا بد من أخذ ذلك في الاعتبار عند الرقابة على البنوك الإسلامية.

تقييم تجربة رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في السودان:

من الدول التي تطبق قواعد الرقابة الخاصة بالسياسات النقدية والائتمانية للبنك المركزي على البنوك الإسلامية هي السودان. يتناول المؤلف في هذا الجزء أهم النتائج توصل إليها أحد الباحثين في دراسة لتأثير قواعد البنك المركزي على أحد البنوك الإسلامية في السودان⁽¹⁶⁾.

(16) راجع في ذلك بالتفصيل:

بكري عبد الرحيم بشير، تأثير السياسات النقدية والائتمانية لبنك السودان على البنوك الإسلامية ممثلة في بنك فيصل الإسلامي السودان، ص 23 - 38.

ومن أهم وسائل الرقابة على البنوك التي يتبعها البنك المركزي السوداني باختصار هي:

- 1 - سياسة السقوف الائتمانية وقواعد ضبط التوسع في الائتمان.
 - 2 - سياسة نسبة السيولة (10 % من جملة الودائع بجميع أنواع حساباتها).
 - 3 - سياسة سعر الفائدة.
 - 4 - اللجان الاستشارية: لجان تابعة للبنك المركزي لدراسة واتخاذ القرار النهائي في جميع طلبات التسهيلات الائتمانية التي ترد إلى البنوك الإسلامية وتبلغ قيمتها 150 ألف جنيه سوداني أو ما يزيد على ذلك.
- ونورد فيما يلي ملخص لنتائج الدراسة التي أعدها الباحث عن تأثير هذه السياسات النقدية والائتمانية على نشاط بنك فيصل الإسلامي السوداني:

1 - أدت سياسة سقوف الائتمان إلى انكماش استثمارات البنك وأثرت على سياسة تخطيط وتخصيص الأموال في مجالات الأنشطة المختلفة والحد من قدرة البنك على التوسع في المستقبل. وقد اضطر البنك إلى توجيه استثماراته إلى قطاعات معينة حتى لا يتخطى سقوف الائتمان.

أدى انخفاض حجم الاستثمارات الكلي للبنك إلى مجموعة من الآثار الجانبية:

- أ - انخفاض ربحية البنوك الإسلامية وعائد المستثمرين.
- ب - قرر بنك فيصل الإسلامي السوداني إصدار قرار داخلي بعدم تشجيع قبول ودائع الاستثمار وقفل الباب أمامها وذلك لعدم إمكانية استثمارها في ضوء سياسات سقوف الائتمان التي يصدرها البنك المركزي.
- ج - هز الثقة في قدرة البنوك الإسلامية وقدرتها الاستثمارية مما أدى إلى نقص معدلات الزيادة في الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

د - تقييد الاستثمارات أدى إلى تقليل التعامل بصيغ المشاركة والمضاربة والمرابحة مما يؤدي إلى زيادة قيام الأفراد بالتعامل مع البنوك التقليدية باستخدام معدل الفائدة.

هـ- تؤدي سياسة السقوف الائتمانية إلى التأثير على استثمارات البنوك واتجاهها إلى الاستثمارات قصيرة الأجل سريعة الربح بدل من تشجيع الاستثمارات في المشروعات التنموية طويلة الأجل وذلك للمحافظة على هامش الربح المطلوب توزيعه للمستثمرين.

2 - أثرت سياسة إيداع 10 % من أرصدة البنك الإسلامي ببنك السودان المركزي إلى زيادة سيولة بنك فيصل الإسلامي السوداني لأنها لا تعتبر من قبل الاستثمار بل هي تستوجب البنك باستغلال حسابات الاستثمار أحسن استغلال.

لذلك يمكن تطبيق هذه القاعدة على الحسابات الجارية فقط التي لا يستحق عليها أي عائد.

3 - سياسة رفع أسعار الفائدة: مع تطبيق قواعد الرقابة على البنوك الإسلامية صاحب ذلك قيام البنك المركزي السوداني برفع سعر الفائدة مع تقييد استثمارات البنوك الإسلامية مما أدى إلى زيادة العائد من أسعار الفائدة الثابتة عن العائد الذي يتحقق بالبنوك الإسلامية. وقد ذكر الباحث أن هذه السياسة إجحاف في حق البنوك الإسلامية والمستثمرين فيه، ووقف لعملية نموها وازدهارها حيث إن البنك الإسلامي يوزع العائد بناء على العائد الحقيقي المتحقق في نهاية فترة الاستثمار.

كما أكد الباحث أيضًا على أن مخاطر المستثمرين بالبنك الإسلامي أكبر لعدم اليقين بالعائد منها واحتمال الخسارة وطول فترة استحقاق الأرباح (ثلاثة أشهر على الأقل). ومع ارتفاع خطر الاستثمار يجب توقع عائد أكبر من العائد الغير خطر Risk-Free-Investment الممثل في العائد على المدخرات ذات سعر الفائدة الثابت الذي توزعه البنوك التقليدية لذلك يجب أن يأخذ البنك المركزي ذلك في الاعتبار عند قيامه بالرقابة على البنوك الإسلامية.

4 - تأثير وجود اللجنة الاستشارية على البنوك الإسلامية:

إن قيام البنك المركزي السوداني بمراجعة المشروعات الخطرة الإنتاجية يهدف إلى إخضاع التسهيلات الكبيرة للدراسة قبل قرار البت والموافقة عليها قد يكون من أدوات السيطرة على حجم الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات الاقتصاد المختلفة.

ولكن على الجانب الآخر، فإن طبيعة معاملات البنك الإسلامي لا تمثل قروضا أو ائتمانا بل هي استثمارات بين العملاء والبنك مقيدة بشكل التعاقدات التي تتم بينهما في شكل المشاركة والمضاربة والمرابحة.

وعملية عرض الدراسات الخاصة بهذه الاستثمارات مرة أخرى على البنك المركزي السوداني يقيد البنك ويحد من قدرته على سرعة تنفيذ هذه الاستثمارات مع وجود خطر عدم موافقة اللجنة الاستشارية على تنفيذ هذه المشروعات، الأمر الذي قد يشجع البنوك الإسلامية على القيام بالاستثمارات أقل من 150 ألف جنية والتي تتصف بصغر حجم المشروعات ولا تشجع على تمويل المشروعات طويلة الأجل.

ويمثل العرض السابق الموجز لعلاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية مثالا عمليا للقيود المفروضة على استثمارات البنوك الإسلامية والتي تحتاج إلى دراسات مستقبلية تفصيلية.

ويؤيد المؤلف آراء الباحثين التي تنادى بضرورة وجود معايير وضوابط خاصة للتقييم وللرقابة على نشاط البنوك الإسلامية تتفق مع طبيعة نشاطها الذي يختلف كلية مع طبيعة نشاط البنوك التقليدية بالإضافة إلى الرقابة في حدود أحكام الشريعة الإسلامية والأحكام الواردة بالنظام الأساسي لكل بنك.

وإذا كان هناك ضرورة لرقابة البنوك المركزية التقليدية على البنوك الإسلامية فإننا نرى حتمية وجود شعبة خاصة أو إدارة للرقابة على البنوك الإسلامية بالبنك المركزي تقوم بتطوير وإعداد قواعد ونظم للرقابة خاصة، كمرحلة تمهيدية لحين إنشاء بنوك إسلامية مركزية سواء محلية أو دولية.

8/8 المشاكل والقيود التي تواجه البنوك الإسلامية:

تواجه المؤسسات المالية الإسلامية خاصة البنوك الإسلامية وكذلك الدول الإسلامية مجموعة من المشاكل والقيود والعوائق بعضها يرجع إلى البيئة التي تعمل من خلالها والبعض الآخر إلى القوي البشرية اللازمة لرفع كفاءة الاستثمارات المالية بالإضافة على المشاكل الخاصة بالبيئة والمشاكل القانونية وأخيراً المشاكل التي تتعلق بطبيعة أنشطة البنك نوردها فيما يلي:

1- صعوبة توافر العمالة المتخصصة في الاستثمارات الإسلامية:

من المشاكل الأساسية، من وجهة نظرنا، التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وكذلك الوحدات الاقتصادية الإسلامية هي مشكلة عدم توافر العمالة المسلمة المؤمنة بعقيدها أولاً ثم المدربة على أنواع الأنشطة المرتبطة بعمل هذه المؤسسات ثانياً فبدون هذه العمالة المؤمنة بعقيدها لا يتوقع إخلاصها في تنفيذ العمل والفكرة التي بني عليها أساساً عمل هذه البنوك.

وتجدر الإشارة إلى أن 90% من عوامل نجاح أي مؤسسة مالية يتوقف على عنصر العمل فهو أحد العناصر الأساسية للإنتاج وبدون توافرها لا يستطيع البنك تحقيق أهدافه.

معظم العمالة التي توجد حالياً بهذه المؤسسات الإسلامية كانت تعمل من قبل بمؤسسات مالية تقليدية ولم يتم اختيارها Selection على الأسس السابقة وذلك نتيجة للتوسع السريع في إنشاء هذه البنوك وللإستفادة من خبرتهم السابقة، أدى هذا إلى ارتباط هذه العناصر للعمل بالبنك ولم يتوافر لديها ما يلي:

أ- الفهم الواضح للفرق بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي.

ب- عدم وضوح صيغ العمل في البنك الإسلامي مثل الاستثمار في المضاربة والمشاركة ونوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الإسلامي.

ج- لا يوجد اتفاق بين العاملين على ماهية البنوك الإسلامية أو أهداف البنوك الإسلامية.

د- من النقاط الخطيرة أيضا، عدم توافر خصائص معينة للقيادات الإسلامية التي تسيطر على إدارة هذه الوحدات الاقتصادية الإسلامية مثل:

- ** العقيدة الصحيحة.
- ** الشورى في اتخاذ القرار.
- ** حسن اختيار العاملين.
- ** ترشيد التكاليف وعدم الإسراف.
- ** الأسلوب الديمقراطي في الإدارة.
- ** تدريب العاملين وتنمية مهاراتهم وخلق صف ثاني من القيادات.
- ** تحديد الأجور على أساس نظام الأجر العادل كما حدده الإسلام.
- ** المتابعة والتقييم المستمر لنشاط البنك.
- ** تقليل السيولة وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة.
- ** حسن اختيار فرص الاستثمار.
- ** وضع نظام دقيق لإثابة العاملين وترقيتهم.

ويرى البعض أن عملية اختيار العمالة المناسبة من العمليات الصعبة، ونحن نعارض هذه الفكرة فإن العلوم الإدارية الحديثة قد اتاحت لإدارة الأفراد الفرصة لاختيار العاملين بأساليب عديدة مثل الاختبارات الشفوية والتحريرية، أسلوب المقابلات المتعمقة، وأسلوب التحري الدقيق عن هذه العمالة.

هذه الأساليب تحد من تسرب العمالة الغير مؤمنة بالفكرة إلى مثل هذه المؤسسات والبعد عن الأسلوب الشخصي والوساطة في عملية التعيين.

ومن الأمور الهامة لتنمية قدرات العاملين هي التدريب ويحتاج التدريب إلى توافر المدربين المتخصصين في مختلف العلوم الاجتماعية ذات خلفية إسلامية وعقائدية وتوافر مراكز التدريب المتخصصة لشرح التطبيق العملي لأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

2- المشاكل المرتبطة بالبيئة التي تعمل فيها هذه البنوك:

هناك مجموعة من العناصر التي ترتبط بالبيئة التي تعمل من خلالها البنوك الإسلامية ولها تأثير مباشر على نشاطها مثل:

أ- وجدت البنوك الإسلامية نفسها تنافس بنوك تعمل بفوائد ومؤسسات مالية أخرى عريقة متقدمة لها قوة في السوق المالي وتسيطر على معظم الاستثمارات، الأمر الذي جعل البنوك الإسلامية تواجه تحديات كثيرة وتحتاج إلى تطوير مستمر في أسلوب العمل وذلك حتى يمكن أن تتفاعل مع المواقف المتجددة الموجودة بالواقع العملي.

ب- واجهت البنوك الإسلامية عند الإنشاء العديد من المشاكل المتعلقة بالإجراءات والتعقيدات الإدارية للحصول على الموافقات والتي تفرضها الأجهزة الحكومية.

ج- اختلاف واضح بين مبادئ الاستثمار الإسلامي والمناخ والسوق المالي الذي تعيش فيه هذه البنوك حيث تعمل في ظل مجتمع يتعامل بالفوائد ولا يطبق فيه كل قواعد الشريعة الإسلامية الأمر الذي يصعب من الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات المالية.

د- الضغوط التي تفرضها الأجهزة الرقابية على هذه البنوك مثل تطبيق قواعد وأساليب الرقابة من البنك المركزي مما يحد من قدراتها على التوسع والاستثمار.

هـ- صعوبة اختيار المستثمرين والعملاء المشاركين في عمليات المشاركة والمرابحة والمضاربة وذلك من أجل تقليل المخاطر التي يتعرض لها رأس المال ولذلك فإن معظم الاستثمارات قد تواجه إلى المرابحة لقلّة المخاطر عن باقي صور الاستثمار.

و- بعض وحدات المعاملات للبنوك الإسلامية نقلت النموذج التقليدي للبنوك التي تتعامل بالفائدة مع تغيير أسماء الإدارات مثلا من قسم الائتمان إلى قسم الاستثمار بدون الاستفادة من خبرات البنوك الإسلامية الرائدة في الاستثمار الإسلامي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك الكثير من علامات الاستفهام تثيرها تجربة وجود فروع للمعاملات الإسلامية تابعة للبنوك الربوية وكيفية تنظيم التعامل بين البنك الرئيسي الربوي وفرع المعاملات الإسلامية.

من أهم هذه التساؤلات، إذا كان البنك الذي يعمل بسعر الفائدة الثابتة يؤمن بالفكر الاقتصادي الإسلامي وينشأ فروع للبنوك الإسلامية فكيف يمكن الجمع بين الفكر الرأسمالي التقليدي والإسلامي في وقت واحد، أم هو مجرد تسويق لخدمة يحتاجها المستهلك في المجتمع الإسلامي.

هذه علامات استفهام تحتاج إلى دراسة وإيضاح عن طبيعة العلاقة بينهما من حيث مدي الإيمان بالفكرة ومدى خلو ونقاء معاملات الفروع من شبهة الربا.

3- المشاكل القانونية التي يتعرض لها تعاقدات البنوك الإسلامية

تتمثل معظم أنشطة البنك الإسلامي في شكل عقود للمشاركة والمضاربة والمرابحة والإيجار، ولا تندرج هذه العقود تحت قواعد وإجراءات القانون المدني ومن الطبيعي صعوبة تعديل القانون إلا في ظل مجتمع لا يتعامل بسعر الفائدة السائد، وفي حالة وجود مشاكل بين البنك والمستثمرين قد تنشأ مشاكل تتعلق بتطبيق القانون المدني على هذه العقود، ومن المعروف أن البنوك تأخذ رأي لجنة الفتوى والرقابة الشرعية في هذه العقود بالشكل الذي لا يؤدي إلى اختلاف هذه العقود مع روح الشريعة الإسلامية.

4- مشاكل متعلقة بطبيعة استثمارات البنك الإسلامي:

فيما يلي حصر لأهم المشاكل التي تنشأ نتيجة قيام البنك بتنفيذ أنشطته وعملياته:
أ- مشكلة وجود فائض من السيولة وصعوبة إيجاد مجالات التوظيف المناسبة لهذه

الأموال خاصة ذات الطبيعة قصيرة الأجل، هذا بالإضافة إلى صعوبة استخدام رأس المال من العملات الأجنبية محلياً مع وجود العديد من القيود على استثمارها في أسواق المال العالمية في أوجه تتفق مع الشريعة الإسلامية.

ب- عدم نجاح بعض البنوك الإسلامية في خلق أوعية ادخارية طويلة الأجل وذلك لزيادة الاستثمارات طويلة الأجل واتجاه الجانب الأعظم من استثماراتها إلى المشروعات قصيرة الأجل.

ج- ضعف أجهزة الاستثمار وعدم توافر العمالة المدربة القادرة على دراسة فرص الاستثمار وسرعة تحويل فائض السيولة إلى استثمارات غير نمطية.

د- ما زال النشاط التسويقي لهذه المؤسسات يحتاج إلى أساليب جديدة للترويج لفكرة الاستثمار في البنك الإسلامي وتشجيع وتعريف رجال الأعمال بنظام عقود المشاركة والمضاربة والمرابحة بالإضافة إلى تسويق كافة خدمات البنك الإسلامي.

هـ- مشكلة الضمانات اللازمة من أجل التوظيف قصير ومتوسط الأجل.

و- تأثير أسعار الصرف وتغيرها المستمر على أنشطة وعمليات البنوك الإسلامية بالعملات الأجنبية.

ز- المشاكل المتعلقة باختيار منافذ تدفق الأموال الشرعية بين البنوك الإسلامية على المستوى الدولي ومن خلال أسواق المال الدولية.

أخيراً فإن تجربة المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية ما زالت في مراحل النمو الأولى ووجود هذه المشاكل لا يقلل من أهمية التجربة التي قدمت إلى مجموعة عريضة من المستثمرين والمدخرين حاجة ماسة ملحة إلى مناخ استثمارات يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك تطور إيجابي مستمر لحل هذه المشاكل وإيمان أكبر بأهمية دورها في المجتمعات الإسلامية والاستفادة من استثماراتها العديدة.

**** أسئلة للمراجعة:**

- أ- حدد صحة أو خطأ العبارات التالية مع بيان الأسباب باختصار:
- 1- يتوقف مفهوم البنك الإسلامي أساساً على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.
 - 2- لا يوجد اختلاف بين الودائع الادخارية والودائع الاستثمارية بالبنك الإسلامي فكلاهما يستحق نسبة من الأرباح التي يحققها البنك كعائد للأنشطة الاستثمارية.
 - 3- توزيع أرباح الودائع الاستثمارية بين البنك وأصحاب الودائع منصفة.
 - 4- لا يجوز للبنك الإسلامي ضم أو قبول الهبات والتبرعات التي تمنح من الأفراد والشركات لصندوق أموال الزكاة.
 - 5- لا يوجد أي فرق بين عقد المضاربة وعقد المرابحة.
 - 6- في حالة وقوع الخسارة لعقد المشاركة يتحمل العميل المستثمر جزء منها بنسبة المشاركة في رأس المال بالإضافة إلى النسبة المقررة نظير قيامه بالإدارة.
 - 7- يشترط في عقد المشاركة اشتراك أطراف التعاقد في الإدارة.
 - 8- تقع الخسارة في حالة عقد المضاربة على رب المال فقط.
 - 9- لا يوجد أي فرق بين المضاربة المقيدة والمضاربة المطلقة.
 - 10- تقصير عقود المرابحة على أوامر الشراء من الأسواق المحلية فقط.
 - 11- لا يتفق البيع بالتقسيط مع قواعد الشريعة الإسلامية.
 - 12- تتفق عقود التأمين التجارية مع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.
 - 13- لا يختلف مفهوم الشركات الإسلامية للتجارة والتمويل عن مفهوم الوحدات الاقتصادية التجارية التقليدية.
 - 14- نجحت البنوك الإسلامية المصرية في التطوير والنمو بسرعة خلال الخمس

- سنوات الماضية وأنشأت العديد من الفروع التابعة لها.
- 15- لا تتدخل البنوك المركزية في الرقابة على البنوك الإسلامية؛ وذلك لأنها منشأة بقانون خاص وتختلف طبيعة أنشطتها عن البنوك التقليدية.
- 16- ينحصر عمل اللجان الاستشارية التابعة للبنك المركزي السوداني في اتخاذ القرار النهائي لجميع طلبات التسهيلات الائتمانية التي تزيد عن 250 ألف جنيه سوداني.
- 17- أدت سياسة سقوف الائتمان إلى انخفاض وانكماش استثمارات البنوك الإسلامية في السودان.
- 18- أن تطبيق قواعد الرقابة الخاصة بالبنك المركزي على البنوك الإسلامية يدعم ثقة المستثمرين ويزيد من العائد المتوقع على استثمارات البنك الإسلامي.
- 19- كان من السهل على البنوك الإسلامية اختيار وتعيين العمالة اللازمة لجميع أنشطة وعمليات هذه البنوك.
- ب- اشرح أهم الفروق الأساسية بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي الذي يعمل بالفوائد؟
- ج- ما هي أهم مصادر الأموال واستخداماتها للبنوك الإسلامية؟
- د- اذكر أهم الشروط التي يجب توافرها في الوديعة الاستثمارية؟
- هـ- ما هي أهم الفروق بين عقد المشاركة وعقد المضاربة؟
- و- ما هي أهم أنواع عقود المشاركة؟
- ز- اذكر مسئوليات الضارب في عقد المضاربة؟
- ح- اشرح بالتفصيل مفهوم التأمين الإسلامي؟
- ط- اشرح بالتفصيل تأثير البيئة الخارجية على نشاط البنوك الإسلامية؟

ي- اكتب بإيجاز فيما لا يزيد عن سبعة أسطر عن الموضوعات التالية:

1- الودائع الاستثمارية.

2- المشاركة المتناقضة.

3- المضاربة المطلقة.

4- عقد الإجارة.

التطبيقات:

1- اتفق بنك العروبة الإسلامي مع أحد العملاء على تسويق بعض المنتجات الزراعية في وجه بحري خلال فترة ثلاثة شهور، يشارك البنك بمبلغ 600000 جنية والعميل بمبلغ 200000 جنية على أن يتولى العميل مهمة الشراء والتوزيع والإدارة مقابل نسبة 40% من الأرباح الفعلية المحققة ويوزع باقي الربح بنسبة المساهمة في رأس المال.

فإذا علمت أن الأرباح الفعلية المحققة في نهاية المدة 100000 جنية، فما هو العائد الصافي للبنك والعميل؟

2- شارك بنك الدوحة الإسلامي أحد تجار الأخشاب في توزيع أحد صفقات ألواح الأخشاب المنشورة المستوردة من الخارج قيمتها 60000 جنية يساهم فيها البنك بمبلغ 48000 جنية ويتحمل شريك البنك مبلغ 12000 جنية يتولى مهمة التخليص والنقل والتسويق والإدارة مقابل 30% من صافي الربح ويوزع الباقي حسب نسبة المساهمة في رأس المال.

فإذا علمت أن الأرباح الفعلية بلغت 12000 جنية فما هو العائد الصافي للبنك والعميل.

3- اتفق بنك الخليج الإسلامي مع أحد العملاء على توريد قطع غيار للسيارات من

الخارج برأس مال إجمالي قدره 200000 ج على أن يتم توزيع الربح والخسارة بنسبة المساهمة في رأس المال لكل منهما.
وفي نهاية التعاقد حققت العملية ربح قدره 20000 جنيته فما هو صافي رأس مال البنك والعميل في نهاية التعاقد.

وبفرض تحقق خسارة قدرها 20000 جنيته، فكيف يمكن توزيعها.

4- قام بنك الوحدة الإسلامي بتمويل مضاربة لشراء قمح لأحد الدول الإسلامية قيمته 4 مليون جنيته بالشروط التالية:

** القيمة الإجمالية للمضاربة 4 مليون جنيته

** التزام البنك بالتمويل 4 مليون جنيته

** فترة المضاربة 3 شهور

** الأرباح المحققة 150000 جنيته

نسبة توزيع الأرباح التي نص عليها العقد 40% للضارب، 60% للبنك.

وقد اتفق على تخزين البضاعة في مخزن البنك، فما هو الربح المتوقع وصافي رأس المال في حالة الربح، وبفرض حدوث خسارة قدرها 150000 جنيته- كيف توزع بين الشركاء.

5- قام بنك فيصل الإسلامي بالدخول في عملية مشاركة مع أحد عملاء المصرف وينص التعاقد على الشروط التالية:

أ-مدة التعاقد 6 شهور.

ب- يشارك العميل بالإدارة والعمل بالإضافة إلى نسبة 30% من إجمالي رأس المال اللازم لإتمام عملية المشاركة.

ج- يحصل العميل على نسبة 40% من الأرباح الحقيقية الصافية في نهاية المدة نظير الإدارة والخبرة الفنية.

د- توزيع الأرباح الصافية بين العميل والبنك بنسبة المشاركة في رأس المال بعد استقطاع عائد عنصر العمل.

هـ- رأس المال اللازم لإتمام الصفقة 500000 جنيه مصري.

و- ينحصر نشاط المشاركة أساساً في عملية توريد أواني خزفية من أسوان إلى القاهرة عن طريق النقل البري.

ونتيجة لكثرة حوادث الطريق أثناء عملية نقل البضاعة من أسوان إلى القاهرة فقد انتهت المشاركة بحدوث خسائر قدرها 100000 جنيه.

ولقد أثبتت تحريات البنك أن العميل لم يكن مسئولاً عن الخسائر الناتجة بسبب عملية النقل ولا يوجد تقصير في إدارة النشاط.

المطلوب:

(1) هل يتحمل العميل خسارة نتيجة لقيامه بالإدارة.

(2) كيف يمكن توزيع الخسارة بين العميل والبنك وما هو صافي رأس مال العميل والبنك.

(3) إذا كانت الإجابة بنعم فكيف يمكن حساب تلك الخسارة.

(4) إذا كانت الإجابة بلا فلماذا لا يتحمل العميل حزم من الخسارة نظراً لتحمله عبء العمل...

علل مبينا الفرق بين الأخطار التي يمكن التحكم فيها والإخطار العامة الخاصة بالسوق والتي يصعب التحكم فيها.

مراجع الفصل الثامن:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد النجار، بنوك بلا فوائد (منهج الصحة الإسلامية) 1976.
- 2- أحمد النجار وآخرون، 100 سؤال و 100 جواب حول البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- 3- أحمد نبيل عبد الهادي، النواحي المنهجية والعملية في إدارة أعمال البنوك التجارية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985).
- 4- إسماعيل حسن، العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي، برنامج الخدمات الإسلامية من منظور إسلامي.
- 5- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ستة أجزاء، 1980-1983.
- 6- الغريب ناصر، المصرف الإسلامي والبنك الربوي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي، السنة غير مبينة.
- 7-، صيغ الاستثمار وتشغيل الأموال في الفكر الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مركز الاقتصاد الإسلامي، السنة غير مبينة.
- 8- المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، التقرير السنوي لمجلس الإدارة 1980-1984.
- 9-، مركز الاقتصاد الإسلامي، تحليل مقارن للقوائم المالية المنشورة لبعض المصارف الإسلامية القائمة، القاهرة، 1986.
- 11-، مركز الاقتصاد الإسلامي، بيان بالشركات الإسلامية القائمة في مصر والعالم، القاهرة، 1986.
- 12- بابكر محي قبلي، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثالث، فبراير 1986، ص 15-19.

- 13- بكري عبد الرحيم بشير، تأثير السياسات النقدية والإئتمانية لبك السودان على البنوك الإسلامية ممثلة في بنك فيصل الإسلامي السوداني، بنك فيصل الإسلامي السوداني، دراسة رقم 2، السنة غير مبيّنة.
- 14- بنك فيصل الإسلامي المصري، التقرير السنوي لمجلس الإدارة، 1979-1985.
- 15- حسين حامد حسان، حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين، (القاهرة: دار الاعتصام، 1971).
- 16- سيد الهواري، إدارة البنوك، (القاهرة: مكتبة عين شمس 1983).
- 17- ، ما معني بنك إسلامي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1982).
- 18- على حسن عبد القادر، فقه المضاربة، (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1980).
- 19- محمد هاشم عوض، دليل العمل في البنوك الإسلامية، (الخرطوم: بنك التنمية التعاوني الإسلامي، 1985).
- 20- نصر الدين فضل المولي محمد، المصارف الإسلامية، (جدة: دار العلم للطباعة والنشر، 1985).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- Abd Assamil Almisry, "Islamic Economics in Sonnah" Cairo, 1983.
- 2- Abdin Ahmed Salama, "Islamic Banks Economic Signi- Fiancé and Methods of Control", Faisal Islamic Bank " Sudan", English Series, No. 3, 1984.
- 3- Abdul Moneim Al Qusi, " Islam and Wealth", Faisal Islamic Bank "Sudan", English Series, No. 6.
- 4- Abu N. M. Wahid, "Islamic Banks And A Theory Of Optimal Profit Sharing", Islamic Stamic Studies, Quarterly Journal, Vol. 24, Autumn No. 3, 1985, PP. 389- 396.
- 5- Afzalur Rahman, Economic Doctrines of Islam: Banking and Insurance, Vol. 4, (London: The Muslim Schools Trust, 1979).
- 6- Al Bagkir Yousif Mudawi, "Islamic Banks Problems and Prospects", Faisal Islamic Bank "Sudan", English Series, 1984.
- 7- Ann Elizabeth Myer, "Islamic Law and Banking in the Middle East Today", Middle East Executive Report, Vol. 2, 1979, PP. 11- 12.
- 8- B.A. Bashir, "Portfolio Management of Islamic Banks", Ph. D. Tesis, University Of Lancaster, 1982.
- 9- Dar Al- Maal Al- Islamic Yrust, Annual Report, 1982.
- 10- Ingo Karsten, "Islam and Financial Intermediation", International Monetary Fund, Staff Papers: Vol. 29, no. 1, March, 1982, PP. 108- 142.
- 11- Mohammad USAir, "structure Of Interest less Commercial Banking", The Federal Economic Review, Vol. 3, No. 1, July, 1956.
- 12- Mostafa F, Abdel- Magid, "The Theory Of Islamic Banking", Accounting Implications", The International Journal Of Accounting, Vol. 17, No. 1, Full 1981, PP. 69- 101.
- 13- Muhammad Neijatullah Siddiqi, "Banking and Monetary Policies in Islamic Economics", Faisal Islamic Bank "Sudan", English Series, No. 2, 1983.

14- - - - - , Banking without Interest, (Leicester: The Islamic Foundation, 1983).

15- -----, Insurance In An Islamic Economy, (Leicester: The Islamic Foundation, 1985).

16- -----, Partnership and Profit - Sharing In Islamic Law, (Leicester: The Islamic Foundation, 1985).

17- -----, Issues in Islamic Banking: Selected Papers, (Leicester: The Islamic Foundation, 1983).

18- Tauter Wohlers- Scharf, Arab And Islamic Banks, (Paris: Organization For Economic Cooperation's and Development (OECD) , 1983).

19- Waqar Masood Kgan, Towards an Interest- Free Islamic Economic System, (Leicester: The Islamic Foundation, 1985).

20- Ziaudin Ahmed, " Some Misgivings About Islamic Interest Free Banning", Faisal Islamic Bank " Sudan", English Series, No. 7, 1985.